



# تجاوزوا الحد

السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد

HUMAN  
RIGHTS  
WATCH

## تجاوزوا الحد

السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد

Copyright © 2021 Human Rights Watch  
All rights reserved.  
Printed in the United States of America  
ISBN: 978-1-62313-900-1  
Cover design by Rafael Jimenez

حقوق الطبع © 2021 هيومن رايتس ووتش

تدافع هيومن رايتس ووتش عن حقوق الناس في جميع أنحاء العالم. إننا نحقق بدقة في الانتهاكات، ونقوم بكشف الحقائق على أوسع نطاق، ونضغط على أولي الأمر بُغية احترام الحقوق وضمان العدالة. هيومن رايتس ووتش منظمة دولية مستقلة تعمل كجزء من حركة فاعلةٍ غايتها تعزيز كرامة الإنسان والنهوض بقضية حقوق الإنسان للجميع.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية يتواجد موظفوها في أكثر من 40 دولة، ولها مكاتب في أمستردام وباريس وبرلين وبروكسل وبيروت وتورنتو وتونس وجنيف وجوهانسبرغ وزيوريخ وسان فرانسيسكو وسيدني وشيكاغو وطوكيو وغوما ولندن ولوس أنجلوس وموسكو ونيروبي ونيويورك وواشنطن العاصمة.

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني: <https://www.hrw.org/ar>

## تجاوزوا الحد

### السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد

الخريطة.....	i
<b>ملخص</b> .....	1
تعريف الفصل العنصري والاضطهاد.....	4
تطبيق ذلك على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين .....	5
نية إبقاء الهيمنة.....	5
الاضطهاد الممنهج والتمييز المؤسسي.....	5
الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية .....	6
نتائج التقرير.....	7
السعي وراء أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من الفلسطينيين .....	8
قيود تمييزية على الإقامة والجنسية .....	13
المبررات الإسرائيلية للسياسات والممارسات .....	14
التوصيات.....	15
<b>منهجية التقرير</b> .....	18
<b>1. الخلفية</b> .....	20
<b>2. جريمتا الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبتان ضد الإنسانية</b> .....	24
الفصل العنصري.....	25
الحظر العام .....	25
القانون الجنائي الدولي.....	26
تعريف المصطلحات الرئيسية .....	28
الاضطهاد.....	33
التبعات القانونية لاكتشاف الجرائم ضد الإنسانية.....	34
<b>3. نية الإبقاء على الهيمنة</b> .....	36

37	التركيبة السكانية .....
43	السيطرة على الأرض .....
46	إسرائيل (الجليل والنقب).....
50	القدس .....
53	الضفة الغربية .....
59	قطاع غزة .....
62	التجزئة .....
63	الخلاصة .....

#### 4. القمع الممنهج والتمييز المؤسسي .....

64	القمع الممنهج في الأراضي الفلسطينية المحتلة .....
64	الضفة الغربية .....
88	القدس الشرقية.....
105	قطاع غزة .....
122	التمييز المؤسسي في إسرائيل .....
123	المكانة القانونية .....
126	الأرض والمسكن.....
129	الموارد والخدمات .....
132	دراسة حالة: الناصرة.....

#### 5. الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية .....

143	الأفعال اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .....
143	القيود على التنقل .....
147	مصادرة الأراضي وإنشاء جيوب محاصرة (الضفة الغربية والقدس الشرقية).....
152	النقل القسري والحق في الإقامة (المنطقة "ج" بالضفة الغربية والقدس الشرقية).....
156	الحرمان من الإقامة والجنسية .....
161	التعليق الجماعي للحقوق المدنية (الضفة الغربية وغزة).....
163	انتهاكات أخرى في إسرائيل .....
163	مصادرة الأراضي والقيود عليها .....
166	ممارسات قسرية في النقب .....
168	الحرمان من المكانة القانونية والجنسية .....
170	الخلاصة.....

#### التوصيات .....

172

172	إلى دولة إسرائيل .....
174	إلى منظمة التحرير الفلسطينية .....
174	إلى السلطة الفلسطينية .....
174	إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية .....
174	إلى أعضاء الأمم المتحدة .....
175	إلى جميع الدول .....
176	إلى الرئيس الأمريكي .....
176	إلى وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الخزانة .....
177	إلى "الكونغرس" الأمريكي .....
177	إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه .....
178	إلى البرلمان الأوروبي .....
178	إلى الشركات العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة .....
179	<b>شكر وتنويه</b> .....
181	<b>ملحق 1: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو</b> .....



## الخريطة



إسرائيل والأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل، والمكوّنة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة، بالإضافة إلى مرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل.





## ملخص

يعيش اليوم حوالي 6.8 مليون يهودي إسرائيلي و6.8 مليون فلسطيني في المنطقة الممتدة من البحر الأبيض المتوسط إلى نهر الأردن، وهي منطقة تشمل إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. تتكوّن هذه الأخيرة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. في معظم أنحاء هذه المنطقة، إسرائيل هي القوة الحاكمة الوحيدة؛ وهي تمارس في باقي المناطق سلطة رئيسية، إلى جانب حكم ذاتي فلسطيني محدود. تمنح السلطات الإسرائيلية في هذه المناطق امتيازات بشكل ممنهج لليهود في أغلب مناحي الحياة، وتميّز ضدّ الفلسطينيين. توضح كل من القوانين، والسياسات، وتصريحات كبار المسؤولين الإسرائيليين أن الهدف الرامي إلى إبقاء الهيمنة الإسرائيلية اليهودية على التركيبة السكانية، والسلطة السياسية، والأرض هو ما وجّه سياسة الحكومة منذ زمن طويل. لتحقيق هذا الهدف، عمدت السلطات بدرجات مختلفة من الشدة إلى نزع ممتلكات الفلسطينيين، وإخضاعهم، وعزلهم، وفصلهم قسراً بحكم هويتهم. في بعض المناطق، بحسب ما يظهره التقرير، كان هذا الحرمان شديداً إلى درجة أنه يرقى إلى مستوى الفصل العنصري والاضطهاد، وهما جريمتان ضدّ الإنسانية.

هناك العديد من الافتراضات السائدة التي حجبت واقع التمييز الراسخ في حكم إسرائيل للفلسطينيين، ومنها اعتبار الاحتلال مؤقتاً، وأن "عملية السلام" ستضع حداً للانتهاكات الإسرائيلية قريبا، وأن الفلسطينيين يتحكمون حقا في حياتهم في الضفة الغربية وغزة، وأنّ إسرائيل ديمقراطية قائمة على المساواة داخل حدودها. مارست إسرائيل حكما عسكريا على جزء من السكان الفلسطينيين طيلة تاريخها البالغ 73 عاما باستثناء ستة أشهر فقط. مارست ذلك على الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين داخل إسرائيل من 1948 إلى 1966. من 1967 إلى اليوم، حكمت فلسطيني الأراضي المحتلة، باستثناء القدس الشرقية. في المقابل، حكمت إسرائيل منذ تأسيسها جميع الإسرائيليين اليهود، ومنهم المستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ بداية الاحتلال في 1967، بموجب قانون مدني فيه احترام أكبر للحقوق.

على مدى السنوات الـ 54 الماضية، سهّلت السلطات الإسرائيلية نقل اليهود الإسرائيليين إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنحتهم مكانة أعلى بموجب القانون مقارنة بالفلسطينيين الذين يعيشون في نفس المناطق في ما يتعلق بالحقوق المدنية، والوصول إلى الأرض، وحرية التنقل والبناء، ومنح حقوق الإقامة للأقارب. رغم أن الفلسطينيين لديهم قدر محدود من الحكم الذاتي في أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنّ إسرائيل حافظت على سيطرة أساسية على الحدود، والمجال الجوي، وحركة الأشخاص والبضائع، والأمن، وسجل السكان بأكمله، وهو ما يُحدّد بدوره مسائل أخرى مثل المكانة القانونية وأهلية الحصول على بطاقات الهوية.

عبّر مسؤولون إسرائيليون متعاقبون بوضوح عن نيتهم الحفاظ على هذه السيطرة إلى الأبد، ودعموا ذلك من خلال أفعالهم، بما فيها التوسع الاستيطاني المستمر طيلة "عملية السلام" منذ

عقود. قد يؤدي الضمّ الأحادي الجانب لأجزاء أخرى من الضفة الغربية، الذي تعهدت حكومة بنيامين ناتنياهو بتنفيذه، إلى إضفاء طابع رسمي على واقع الهيمنة والقمع الإسرائيلي المنهجي السائد منذ فترة طويلة، دون تغيير واقع كون الضفة الغربية بأكملها محتلة بموجب القانون الدولي للاحتلال، بما فيها القدس الشرقية، التي ضمتها إسرائيل بشكل أحادي الجانب في 1967.

حدد القانون الجنائي الدولي جريمتين ضد الإنسانية لحالات التمييز والقمع المنهجين: الفصل العنصري والاضطهاد. الجرائم ضد الإنسانية من أشنع الجرائم في القانون الدولي.

على مرّ السنين، فصل المجتمع الدولي مصطلح الفصل العنصري، "الأبارتهايد"، عن سياقها الأصلي في جنوب أفريقيا، وفرض حظرا عالميا على ممارسته، واعترف به كجريمة ضد الإنسانية وفقا للتعريفات المنصوص عليها في "الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها" لسنة 1973 (اتفاقية الفصل العنصري) و"نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية" لسنة 1998 (نظام روما الأساسي).

جريمة الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية، والمنصوص عليها أيضا في نظام روما الأساسي، والحرمان المتعمد والشديد من الحقوق الأساسية على أسس عرقية، وإثنية، وغيرها، انبثقت عن محاكمات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتعتبر إحدى أخطر الجرائم الدولية، بنفس خطورة الفصل العنصري.

دولة فلسطين هي دولة طرف في كل من نظام روما الأساسي واتفاقية الفصل العنصري. في فبراير/شباط 2021، قضت المحكمة الجنائية الدولية بأن ذلك يعني أن للمحكمة ولاية قضائية على الجرائم الدولية الجسيمة المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأكملها، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشمل الجرائم ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري أو الاضطهاد المرتكب في تلك المنطقة. في مارس/آذار 2021، أعلن مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية فتح تحقيق رسمي في الوضع في فلسطين.

يستخدم مصطلح الفصل العنصري بشكل متزايد فيما يتعلق بإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن عادة على سبيل الوصف أو المقارنة وليس بالمعنى القانوني، وغالبا للتحذير من أنّ الوضع يسير في الاتجاه الخاطئ. على وجه الخصوص، أكد مسؤولون فلسطينيون وإسرائيليون وأمريكيون وأوروبيون، ومعلقون إعلاميون بارزون وآخرون، أنه إذا استمرت سياسات إسرائيل وممارساتها تجاه الفلسطينيين على المسار نفسه، فإنّ الوضع، في الضفة الغربية على الأقل،

## سيشگل فصلا عنصريا: يدعي البعض أن الوضع الحالي يرقى إلى مصاف الفصل العنصري.<sup>2</sup> غير أن قلة أجروا بحثا قانونيا مفصلا في جريمي الفصل العنصري والاضطهاد الدوليتين.<sup>3</sup>

- <sup>1</sup> انظر مثلا، "In 1976 interview, Rabin likens settler ideologues to 'cancer,' warns of 'apartheid'," *Times of Israel*, September 25, 2015, <https://www.timesofisrael.com/in-1976-interview-rabin-likens-settlements-to-cancer-warns-of-apartheid/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ M.S., "Ehud Barak breaks the apartheid barrier," *Economist*, February 15, 2010, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.economist.com/democracy-in-america/2010/02/15/ehud-barak-breaks-the-apartheid-barrier>؛ Rory McCarthy, "Israel risks apartheid-like struggle if two-state solution fails, says Olmert," *Guardian*, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) November 30, 2007, <https://www.theguardian.com/world/2007/nov/30/israel>؛ Zehava Galon's Twitter page, <https://twitter.com/zehavagalon/status/1251391524157435904?lang=en> (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020)؛ "Abbas tells UN it's responsible for ending Israeli apartheid," *Times of Israel*, September 20, 2017, (تم الاطلاع في 5 يوليو/تموز 2020) <https://www.timesofisrael.com/abbas-tells-un-its-responsible-for-ending-israeli-apartheid/>؛ Jimmy Carter, "Israel, Palestine, peace and apartheid," *Guardian*, December 12, 2006, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.theguardian.com/commentisfree/2006/dec/12/israel.politicsphilosophyandsociety>؛ Peter Beaumont, "Israel risks becoming apartheid state if peace talks fail, says John Kerry," *Guardian*, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) April 29, 2014, <https://www.theguardian.com/world/2014/apr/28/israel-apartheid-state-peace-talks-john-kerry>؛ Alon Liel, "Trump's Plan for Palestine Looks a Lot Like Apartheid," *Foreign Policy*, February 27, 2020, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://foreignpolicy.com/2020/02/27/trumps-plan-for-palestine-looks-a-lot-like-apartheid/>؛ "Binyamin Netanyahu: a parable of modern populism," *Economist*, March 30, 2019, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.economist.com/leaders/2019/03/30/binyamin-netanyahu-a-parable-of-modern-populism?frsc=dg%7Ce>؛ Editorial Board, "Mr. Netanyahu's Next Test," *New York Times*, April 10, 2019, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.nytimes.com/2019/04/10/opinion/editorials/israel-election-netanyahu-trump.html?smid=nytcore-ios-share>؛ Ishaan Tharoor, "Netanyahu sees a path to victory. Critics see apartheid," (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) *Washington Post*, April 8, 2019, <https://www.washingtonpost.com/world/2019/04/08/netanyahu-sees-path-victory-critics-civil-administration/>؛ "Civil Administration Advances 1,936 Settlement Units," Peace Now press release, January 6, 2020, <https://peacenow.org.il/en/civil-administration-advances-1936-settlement-units>؛ "Grave concern about US plan to resolve Israel-Palestine conflict," *Guardian*, February 27, 2020, <https://www.theguardian.com/world/2020/feb/27/grave-concern-about-us-plan-to-resolve-israel-palestine-conflict>؛ "Trump plan normalizes Israel's apartheid regime in West Bank, calls for annexation and forced transfer of 260,000 Palestinian citizens of Israel," Adalah press release, January 30, 2020, <https://www.adalah.org/en/content/view/9900>؛ Daniel Sokatch, "The Democratic Pushback to Annexation," post to untitled blog, New Israel Fund, January 30, 2020, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.nif.org/blog/we-are-the-democratic-pushback-to-annexation/>؛ Gadi Taub, "The Results Are In, and Peace Lost," *New York Times*, January 29, 2003, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.nytimes.com/2003/01/29/opinion/the-results-are-in-and-peace-lost.html>؛ Thomas L. Friedman, "Campus Hypocrisy," *New York Times*, October 16, 2002, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) <https://www.nytimes.com/2002/10/16/opinion/campus-hypocrisy.html>؛ Nathan Thrall, "The Separate Regimes Delusion," *London Review of Books*, Vol. 43, No. 2, January 21, 2021, (تم الاطلاع في 19 كانون الثاني/يناير 2021) <https://lrb.co.uk/the-paper/v43/no2/nathan-thrall/the-separate-regimes-delusion>؛ "A Regime of Jewish Supremacy from the Jordan River to the Mediterranean Sea: This is Apartheid," B'Tselem, (تم الاطلاع في 19 كانون الثاني/يناير 2021) [https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101\\_this\\_is\\_apartheid](https://www.btselem.org/publications/fulltext/202101_this_is_apartheid)؛ (تم الاطلاع في 19 كانون الثاني/يناير 2021).
- <sup>3</sup> من بين الذين قاموا بذلك، "ESCWA Launches Report on Israeli Practices Towards the Palestinian People and the Question of Apartheid," UN Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) press release, March 15, 2017, <https://www.unescwa.org/news/escwa-launches-report-israeli-practices-towards-palestinian-people-and-question-of-apartheid>؛ (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020) (لم يعد التقرير متوفر على الانترنت، لدى هيومن رايتس ووتش نسخة منه)؛ "Palestinian, regional and international groups submit report on Israeli apartheid to UN Committee on the Elimination of Racial Discrimination," Al-Haq press release, November 12, 2019, <https://www.alhaq.org/advocacy/16183.html>؛ Yesh Din, "The Occupation of the West Bank and the Crime of Apartheid: Legal Opinion," (تم الاطلاع في 19 كانون الثاني/يناير 2021) <https://www.yesh-din.org/en/the-occupation-of-the-west-bank-and-the-crime-of-apartheid-legal-opinion/>؛ (تم الاطلاع في 12 آب/أغسطس 2020).

تفحص "هيومن رايتس ووتش" في هذا التقرير إلى أي مدى تمّ تجاوز هذا المستوى بالفعل في بعض من المناطق حيث تمارس إسرائيل سلطتها.

## تعريف الفصل العنصري والاضطهاد

يشكّل حظر التمييز الممأسس، خاصة على أساس العرق أو الإثنية، أحد العناصر الأساسية للقانون الدولي. وافقت معظم الدول على اعتبار أسوأ أشكال هذا التمييز، أي الاضطهاد والفصل العنصري، جرائم ضدّ الإنسانية، ومنحت لـ "المحكمة الجنائية الدولية" صلاحية النظر في هذه الجرائم عندما تكون السلطات الوطنية غير قادرة أو غير راغبة في ذلك. تتكون الجرائم ضدّ الإنسانية من أفعال إجرامية محددة تُرتكب كجزء من اعتداء واسع النطاق أو بشكل ممنهج، أو أعمال تُرتكب في إطار سياسة لدولة أو سياسة تنظيمية، وموجهة ضدّ السكان المدنيين.

تُعرّف اتفاقية الفصل العنصري جريمة الفصل العنصري، وهي جريمة ضدّ الإنسانية، على أنها "الأفعال اللاإنسانية... المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية [عرقية] ما من البشر على أية فئة عنصرية [عرقية] أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية". يعتمد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعريفاً مماثلاً: "أية أفعال لا إنسانية... تُرتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه القمع المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وتُرتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام". لا يقدم نظام روما الأساسي شرحاً إضافياً بشأن ما الذي يشكل "نظاماً مؤسسياً".

بموجب اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، تتكوّن جريمة الفصل العنصري من ثلاثة عناصر أساسية: هي نية الإبقاء على نظام تُهيمن فيه مجموعة عرقية على أخرى؛ وقمع منهجي ترتكبه مجموعة عرقية ضد مجموعة أخرى؛ وعمل أو أعمال لاإنسانية، كما تمّ تعريفها، تُرتكب على نطاق واسع أو منهجي عملاً بتلك السياسات.

من الأفعال اللاإنسانية التي حددتها اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي "الابعاد القسري"، و"نزع ملكية العقارات"، و"خلق محتجزات ومعازل مفصولة"، وحرمان الناس من "الحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية".

يُعرّف نظام روما الأساسي جريمة "الاضطهاد" المرتكبة ضد الإنسانية على أنها "حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرماناً متعمداً وشديداً من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع"، بما في ذلك على أسس عرقية أو قومية. يُعرّف القانون الدولي العرفي جريمة الاضطهاد على أنها تتكون من عنصرين أساسيين: (1) الانتهاكات الجسيمة للحقوق الأساسية المرتكبة على نطاق واسع أو منهجي، و(2) التي لها نية تمييزية.

قلة هي المحاكم التي نظرت في قضايا تنطوي على جريمة الاضطهاد بينما لم تنظر أي محكمة في جريمة الفصل العنصري، ما أدى إلى نقص في السوابق القضائية المتعلقة بمعاني المصطلحات

الرئيسية وتعريفاتها. كما يظهر في التقرير، قيّمت المحاكم الجنائية الدولية على مدى العقدين الماضيين الهوية الجماعية على أنها تستند إلى السياق وكيفية بنائه من قبل الأطراف الفاعلة محليا، في مقابل المقاربات الأقدم المرتكزة على المزايا الجسدية الوراثية. في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه " الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، تمّ تفسير العرق والتمييز العرقي على نطاق واسع ليشمل الفوارق على أساس النسب والأصل القومي أو العرقي، من بين فئات أخرى.

## تطبيق ذلك على سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين

هناك مجموعتان رئيسيتان تعيشان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم: الإسرائيليون اليهود والفلسطينيون. وهناك جهة واحدة ذات سيادة رئيسية تحكمهم، هي الحكومة الإسرائيلية.

### نية إبقاء الهيمنة

الهدف المعلن للحكومة الإسرائيلية هو ضمان الحفاظ على هيمنة اليهود الإسرائيليين في كل مناطق إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. في 2018، أقرّ "الكنيست" قانونا ذا مكانة دستورية أكد أن إسرائيل "دولة قومية للشعب اليهودي"، وأعلن أن حق تقرير المصير داخل تلك المنطقة "خاص بالشعب اليهودي"، واعتبر "الاستيطان اليهودي" قيمة وطنية. للحفاظ على سيطرة اليهود الإسرائيليين، اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسات تهدف إلى تخفيف ما وصفته علنا بـ "التهديد" الديمغرافي الذي يشكله الفلسطينيون. شملت هذه السياسات الحد من السكان الفلسطينيين ومن سلطتهم السياسية؛ ومنح حق التصويت فقط للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل كما كانت من 1948 إلى يونيو/حزيران 1967؛ والحد من قدرة الفلسطينيين على التنقل من الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل، ومن أي مكان آخر في العالم إلى إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما تم اتخاذ خطوات أخرى لضمان الهيمنة اليهودية، ومنها اعتماد الدولة لسياسة "فصل" الفلسطينيين بين الضفة الغربية وغزة، التي حالت دون تنقل الأشخاص والبضائع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، و"تهويد" المناطق التي يسكنها عدد كبير من الفلسطينيين، بما في ذلك القدس وكذلك الجليل والنقب في إسرائيل. هذه السياسة، التي تهدف إلى تعزيز هيمنة الإسرائيليين اليهود على الأرض، جعلت غالبية الفلسطينيين الذين يعيشون خارج المدن الإسرائيلية الرئيسية ذات الأغلبية اليهودية متمركزين في جيوب محاصرة ذات كثافة عالية وخدمات رديئة. كما أنها قيّدت حصولهم على الأرض والمسكن، بينما رعت نموّ التجمعات اليهودية القريبة.

### الاضطهاد الممنهج والتمييز المؤسسي

لتنفيذ هدف الهيمنة، تمارس الحكومة الإسرائيلية تمييزا مؤسسيا ضدّ الفلسطينيين. تختلف شدة هذا التمييز بحسب القواعد المختلفة التي وضعتها الحكومة الإسرائيلية من جهة في إسرائيل، ومن

جهة أخرى في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يُمارس الشكل الأشد من هذا التمييز.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي اعترفت بها إسرائيل كمنطقة واحدة تشمل الضفة الغربية وغزة، تُعامل السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين بشكل منفصل وغير متساو مع المستوطنين اليهود الإسرائيليين. وفي الضفة الغربية المحتلة، تُخضع إسرائيل الفلسطينيين إلى قانون عسكري قاس، وتُطبق عليهم الفصل، وتحظر دخولهم إلى المستوطنات إلى حد كبير. أما في قطاع غزة المحاصر، فتفرض إسرائيل إغلاقاً شاملاً ما يقيد بشدة حركة الأشخاص والبضائع، وهي سياسات غالباً لا تفعل مصر، الجارة الأخرى لغزة، شيئاً يذكر لتخفيفها. في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل (والتي تعتبرها جزءاً من أراضيها السيادية، لكنها تبقى بموجب القانون الدولي منطقة محتلة)، تمنح إسرائيل للغالبية العظمى من مئات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون هناك وضعاً قانونياً يُضعف حقوقهم في الإقامة من خلال ربط هذه الحقوق بعلاقة الفرد بالمدينة، من بين عوامل أخرى. يرقى هذا النوع من التمييز إلى التمييز المنهجي.

في إسرائيل، والتي تعتبرها الغالبية العظمى من الدول أنها تشمل المنطقة المحددة بحدود ما قبل 1967، أدى نظام المواطنة المزدوج والتفريق بين الجنسية والمواطنة إلى وضع الفلسطينيين في مكانة أدنى من اليهود الإسرائيليين بحكم القانون. على خلاف الفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يحق للفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل التصويت والمشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، إلا أن هذه الحقوق لا تمكنهم من التغلب على التمييز المؤسسي الذي تمارسه بحقهم الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك القيود الواسعة على الوصول إلى الأراضي التي صودرت منهم، وهدم المنازل، والحظر الفعلي على لَمّ شمل العائلات.

تجزئة السكان الفلسطينيين، الذي يُنفذ في جزء منه بشكل متعمد من خلال القيود المفروضة على الحركة والإقامة، يعزز تنفيذ هدف الهيمنة ويساعد في إخفاء الحقيقة المتمثلة في أن نفس الحكومة الإسرائيلية تقمع نفس المجموعة السكانية الفلسطينية، بدرجات مختلفة في مناطق مختلفة، لصالح نفس المجموعة المهيمنة، المكونة من اليهود الإسرائيليين.

### **الأفعال اللإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية**

عملاً بهذه السياسات، ارتكبت السلطات الإسرائيلية مجموعة من الأفعال اللإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنها فرض قيود شاملة على حركة 4.7 مليون فلسطيني هناك؛ ومصادرة الكثير من أراضيهم؛ وفرض ظروف قاسية، مثل الرفض القاطع لتصاريح البناء في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، ما جعل آلاف الفلسطينيين يغادرون منازلهم في أوضاع ترقى إلى النقل القسري؛ وحرمان مئات آلاف الفلسطينيين وأقاربهم من حقوق الإقامة بسبب تواجدهم في الخارج عند بداية الاحتلال سنة 1967 أو غيابهم لفترات مطولة في العقدين الأولين من الاحتلال أو نتيجة للتجميد الفعلي للمّ شمل العائلات في العقدين الأخيرين؛ وتعليق الحقوق المدنية الأساسية، مثل حرية التجمع وتكوين الجمعيات، ما حرم الفلسطينيين من فرصة أن يكون لهم صوت في مجموعة

واسعة من المسائل التي تؤثر على حياتهم اليومية ومستقبلهم. العديد من هذه الانتهاكات، ومنها الرفض القاطع لتصاريح البناء، والإلغاء الجماعي للإقامة أو تقييدها، ومصادرة الأراضي على نطاق واسع، ليس لها مبررات أمنية مشروعة. أما الانتهاكات الأخرى، مثل القيود المفروضة على التنقل والحقوق المدنية، فلا تحقق أي توازن معقول بين المخاوف الأمنية ومدى خطورة انتهاكات الحقوق الأساسية.

منذ تأسيس دولة إسرائيل، مارست الحكومة أيضا تمييزا منهجيا ضدّ الفلسطينيين وانتهكت حقوقهم داخل حدود الدولة ما قبل 1967، بما في ذلك رفض السماح للفلسطينيين بالوصول إلى ملايين الدونمات من الأراضي (ألف دونم يساوي مائة هكتار، أو حوالي 250 فدان أو 1 كيلومتر مربع) التي صودرت منهم. في منطقة النقب، جعلت هذه السياسات من شبه المستحيل بالنسبة إلى عشرات آلاف الفلسطينيين العيش بشكل قانوني في المجتمعات التي عاشوا فيها على مدى عقود. إضافة إلى ذلك، ترفض السلطات الإسرائيلية السماح لأكثر من 700 ألف فلسطيني ممن فرّوا أو طردوا في 1948 وذرّياتهم من العودة إلى إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفرضت قيودا شاملة على الإقامة القانونية، ما منع الكثير من الأزواج الفلسطينيين وعائلاتهم من العيش معا في إسرائيل.

## نتائج التقرير

يفحص هذا التقرير السياسات والممارسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، ويقارنها بمعاملة اليهود الذين يعيشون في نفس المناطق. هذا التقرير ليس تقييما شاملا لجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإنما يستعرض ممارسات وسياسات الحكومة الإسرائيلية التي تنتهك الحقوق الأساسية للفلسطينيين والتي تهدف إلى ضمان هيمنة اليهود الإسرائيليين، وقيمتها في ضوء تعريف جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد باعتبارهما جريمتين ضدّ الإنسانية.

يعتمد التقرير على سنوات من البحث والتوثيق من قبل "هيومن رايتس ووتش" ومنظمات حقوقية أخرى، بما في ذلك العمل الميداني الذي أجري في سياق هذا التقرير. راجعت هيومن رايتس ووتش أيضا قوانين إسرائيلية، ووثائق تخطيط حكومية، وتصريحات لمسؤولين، وسجلات الأراضي في إسرائيل. ومن ثم، تم تحليل هذه الأدلة بموجب المعايير القانونية لجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد. راسلت هيومن رايتس ووتش في يوليو/تموز 2020 رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والتمست وجهات نظر الحكومة بشأن القضايا المطروحة، لكنها لم تتلق ردا حتى تاريخ نشر التقرير.

لا يقارن التقرير إسرائيل بجنوب أفريقيا أيام الفصل العنصري أو تحديد ما إذا كانت إسرائيل "دولة فصل عنصري"، وهو مفهوم غير معرف في القانون الدولي. إنما، يقيم التقرير ما إذا كانت أفعال وسياسات محددة تنفذها السلطات الإسرائيلية اليوم ترقى في مناطق محددة إلى جرمي الفصل العنصري والاضطهاد كما يعرفهما القانون الدولي.



ينظر كل واحد من الأقسام الموضوعية الرئيسية الثلاثة في التقرير في حكم إسرائيل للفلسطينيين: ديناميكيات حكمها وتمييزها بالنظر إلى إسرائيل ثم الأراضي الفلسطينية المحتلة، والانتهاكات الحقوقية الجسيمة التي ترتكبها هناك، وبعض الأهداف التي تحقّق هذه السياسات. يتم ذلك بحسب العناصر الأساسية لجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد، على النحو المبين أعلاه. تقيّم هيومن رايتس ووتش ديناميكيات الحكم الإسرائيلي في من هاتين المنطقتين، مع أخذ الأطر القانونية المختلفة السارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بعين الاعتبار، وهما الكيانان الإقليميان المعترف بهما قانوناً، وكل منهما له وضع مختلف بموجب القانون الدولي. بينما يلاحظ التقرير وجود اختلافات كبيرة في الوقائع بين المناطق المختلفة ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، فهو لا يعرض نتائج منفصلة بكل منطقة ضمن هذين الإقليمين.

بناءً على بحثها، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن الحكومة الإسرائيلية أظهرت نيتها الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، اقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية ضدهم. عندما تحدث هذه العناصر الثلاثة معاً، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري.

كما ارتكب المسؤولون الإسرائيليون جريمة الاضطهاد، وهي أيضاً جريمة ضدّ الإنسانية. تستند هذه النتيجة إلى نية التمييز الكامنة وراء معاملة إسرائيل للفلسطينيين، والانتهاكات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي شملت المصادرة الواسعة للأراضي بملكية خاصة، والمنع الفعلي للبناء أو العيش في العديد من المناطق، والحرمان الجماعي من حقوق الإقامة، والقيود المجحفة المفروضة منذ عقود على حرية التنقل والحقوق المدنية الأساسية. هذه السياسات والممارسات تحرم ملايين الفلسطينيين بشكل متعمد وبشدة من حقوقهم الأساسية، ومنها الحق في الإقامة، والملكية الخاصة، والوصول إلى الأراضي والخدمات والموارد، وذلك على نطاق واسع وبشكل منهجي بحكم هويتهم كفلسطينيين.

## السعي وراء أكبر مساحة من الأرض بأقل عدد من الفلسطينيين

سعت السياسة الإسرائيلية إلى هندسة وتوسيع عدد اليهود والأراضي المتاحة لهم في إسرائيل وأجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تطمع فيها الحكومة الإسرائيلية للاستيطان اليهودي. في الوقت نفسه، تسعى السياسة الإسرائيلية من خلال تقييد حقوق الإقامة للفلسطينيين إلى تقليص عدد الفلسطينيين والأراضي المتاحة لهم في تلك المناطق. مستوى القمع هو أكثر حدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع أنه غالباً ما يمكن العثور على جوانب أقل حدة لسياسات مماثلة داخل إسرائيل.

في الضفة الغربية، صادرت السلطات أكثر من مليوني دونم من الأراضي من الفلسطينيين، ما يشكل أكثر من ثلث الضفة الغربية، منها عشرات آلاف الدونمات التي تقر بأنها بملكية خاصة تعود إلى فلسطينيين. أحد التكتيكات الشائعة الذي استخدمته هو إعلان الأراضي، ومنها ملكيات خاصة تعود إلى فلسطينيين، كـ "أراضي دولة". قَدّرت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية الأراضي التي حددتها الحكومة الإسرائيلية كأراضي دولة بـ 1.4 مليون دونم، أي حوالي ربع الضفة الغربية. وجدت الحركة أيضا أن أكثر من 30% من الأراضي التي استخدمت لصالح المستوطنات اعترفت الحكومة الإسرائيلية بكونها بملكية خاصة للفلسطينيين. من بين أكثر من 675 ألف دونم من أراضي الدولة التي خصصتها السلطات الإسرائيلية للاستخدام من قبل أطراف ثالثة في الضفة الغربية، تم تخصيص أكثر من 99% منها للاستخدام من قبل مدنيين إسرائيليين، بحسب بيانات الحكومة. الاستيلاء على الأراضي من أجل المستوطنات والبنية التحتية التي تخدم المستوطنين بشكل أساسي، تسبب في تمركز الفلسطينيين في الضفة الغربية في "165 جزيرة تشكل أقاليم مفصولة ومشلولة"، بحسب "بتسيلم".

جعلت السلطات الإسرائيلية أيضا شبه مستحيل على الفلسطينيين في "المنطقة ج"، التي تشكل حوالي 60% من الضفة الغربية والتي وضعها "اتفاقيات أوسلو" تحت سيطرة إسرائيل، وكذلك الذين يعيشون في القدس الشرقية، الحصول على تصاريح بناء. على سبيل المثال، وافقت السلطات في المنطقة ج على أقل من 1.5% من طلبات البناء التي قدمها فلسطينيون ما بين 2016 و2018 - ما مجموعه 21 - وهو عدد أصغر 100 مرة من عدد قرارات الهدم الصادرة في نفس الفترة، بحسب بيانات رسمية. هدمت السلطات الإسرائيلية أيضا الآلاف من ممتلكات الفلسطينيين في هذه المناطق لعدم حصولها على تراخيص، ما تسبب في تهجير آلاف العائلات. في المقابل، وبحسب حركة السلام الآن، بدأت السلطات الإسرائيلية في بناء أكثر من 23,696 وحدة سكنية بين 2009 و2020 في المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة "ج"، وهو ما ينتهك حظر نقل مواطني سلطة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي. قيام قوة الاحتلال بنقل السكان المدنيين إلى أراضٍ محتلة ينتهك "اتفاقية جنيف الرابعة".

تنبثق هذه السياسات عن خطط طويلة الأمد للحكومة الإسرائيلية. مثلا، دعت "خطة دروبلس" لسنة 1980، التي وُجّهت سياسة الاستيطان الحكومية في الضفة الغربية في ذلك الوقت وارتكزت على خطط سابقة، السلطات إلى "الاستيطان في الأراضي الواقعة بين مراكز الأقليات [العربية] والمناطق المحيطة بها"، مشيرة إلى أن ذلك "سيصعب على الفلسطينيين خلق امتداد جغرافي ووحدة سياسية" و"سيزيل أي أثر للشك في نيتنا للسيطرة على يهودا والسامرة إلى الأبد".

في القدس، حدّدت خطة الحكومة للبلدية، بما في ذلك غرب المدينة وشرقها المحتل، هدف "الحفاظ على أغلبية يهودية متينة في المدينة"، والعمل على تركيبة ديمغرافية "قوامها 70% يهود و30% عرب" - قبل أن تُعدّل ذلك في وقت لاحق لتصبح النسبة 40:60، بعد أن أقرّت السلطات بأن "هذا الهدف غير قابل للتحقق" في ضوء "الاتجاه الديمغرافي".

نفذت الحكومة الإسرائيلية أيضا عمليات استيلاء تمييزية على أراض داخل إسرائيل، حيث اعتمدت على آليات مختلفة للاستيلاء على 4.5 مليون دونم على الأقل من أراضي الفلسطينيين، بحسب مؤرخين، وهو ما يتراوح بين 65 و75% من مجموع الأراضي التي كانت بملكية الفلسطينيين قبل 1948، وبين 40 و60% من مجموع الأراضي التي كانت بملكية الفلسطينيين ممن بقوا هناك بعد 1948، وأصبحوا مواطنين إسرائيليين. أعلنت السلطات في السنوات الأولى من عمر الدولة أراضي المهجرين الفلسطينيين "أراضي غائبين" أو "مناطق عسكرية مغلقة"، ثم استولت عليها وحولتها إلى أراضي دولة وشيدت تجمعات يهودية فوقها. تواصلت السلطات منع المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي التي صودرت منهم. وجد تقرير أنجز بتكليف من الحكومة عام 2003 أن "أنشطة المصادرة سُخرت بشكل واضح وصریح لصالح الأغلبية اليهودية" وأن أراضي الدولة، التي تشكل 93% من جميع الأراضي في إسرائيل، تخدم فقط "الاستيطان اليهودي". منذ 1948، سمحت الحكومة بإنشاء أكثر من 900 "بلدة يهودية" في إسرائيل، لكنها سمحت فقط لعدد قليل من القرى والبلدات التي خططت لها الحكومة للفلسطينيين، والتي أنشئت إلى حد كبير بهدف تركيز التجمعات البدوية المهجرة التي كانت تعيش في النقب.

مصادرة الأراضي وغيرها من سياسات الأراضي التمييزية في إسرائيل تحصل في السلطات المحلية الفلسطينية داخل إسرائيل، مما يحرمها من فرص التوسع الطبيعي التي تحظى بها البلديات اليهودية. الغالبية العظمى من المواطنين الفلسطينيين، الذين يشكلون نحو 19% من سكان إسرائيل، تعيش في هذه البلديات، التي لها نفوذ فيها على ما يقدر بأقل من 3% من جميع الأراضي داخل إسرائيل. بينما يستطيع الفلسطينيون داخل إسرائيل التنقل بحرية، ويعيش بعضهم في "مدن مختلطة"، مثل حيفا، وتل أبيب-يافا، وعكا، إلا أن القانون الإسرائيلي يسمح للبلدات باستبعاد السكان المحتملين على أساس عدم توافقهم مع "نسيجها الاجتماعي الثقافي". بحسب دراسة أعدها أستاذ في "التخنيون - معهد إسرائيل التكنولوجي" في حيفا، هناك أكثر من 900 مدينة يهودية صغيرة، بما فيها "كيبوتسات" (تعاونيات زراعية يهودية)، في كل أنحاء إسرائيل يُمكنها تقييد من يمكنه العيش فيها. ليس هناك أي فلسطينيين في هذه المدن.

في النقب في إسرائيل، رفضت السلطات الإسرائيلية الاعتراف قانونيًا بـ 35 بلدة وقرية بدوية فلسطينية، ما يجعل من المستحيل لنحو 90 ألف شخص العيش بطريقة قانونية في التجمعات التي كانوا قد عاشوا فيها منذ عقود. بدلا من ذلك، سعت السلطات إلى تركيز التجمعات البدوية في بلدات وقرى أكبر معترف بها من أجل توسيع الأراضي المتاحة للتجمعات اليهودية، كما هو مبين في الخطط الحكومية وتصريحات المسؤولين. يعتبر القانون الإسرائيلي كل المباني في هذه القرى غير المعترف بها غير قانونية، وقد رفضت السلطات ربط معظمها بالشبكات الوطنية للكهرباء أو المياه، أو حتى توفير البنى التحتية الأساسية، مثل الطرقات المعبّدة أو شبكات الصرف الصحي. لا تظهر هذه التجمعات السكانية على الخرائط الرسمية، وأغلبها لا توجد فيها منشآت تعليمية، ويعيش سكانها في خوف دائم من هدم منازلهم. هدمت السلطات الإسرائيلية أكثر من عشرة آلاف منزل

للبدو في النقب ما بين 2013 و2019، بحسب بيانات حكومية. كما وجرفت أيضا قرية العراقيب غير المعترف بها، والتي طعن أهاليها في مصادرة أراضيهم، 185 مرة.

نفذت السلطات هذه السياسات وفقا لخطط الحكومة منذ السنوات الأولى لقيام الدولة، والتي دعت إلى تقييد التجمعات البدو من أجل ضمان أراض مناسبة لتوطين اليهود. قبل عدة أشهر من توليه منصب رئيس الوزراء في ديسمبر/كانون الأول 2000، أعلن آرييل شارون أن بدو النقب "يقضمون احتياطي أراضي البلاد"، وهو ما وصفه بـ "الظاهرة الديمغرافية". كرئيس وزراء، استمر شارون في متابعة خطة بمليارات الدولارات سعت بكل وضوح إلى زيادة السكان اليهود في مناطق النقب والجليل في إسرائيل، وهي مناطق ذات عدد كبير من السكان الفلسطينيين. وصف نائبه شمعون بيريس الخطة لاحقا بأنها "معركة من أجل مستقبل الشعب اليهودي".

رغبة شارون في تهويد النقب، وكذلك الجليل، كانت على خلفية قرار الحكومة بسحب المستوطنين اليهود من غزة. بعد إنهاء الاستيطان هناك، بدأت إسرائيل في معاملة غزة بشكل فعلي كولاية إقليمية يُمكن اعتبار سكانها خارج الحسابات الديمغرافية لليهود والفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل والغالبية العظمى للأراضي الفلسطينية المحتلة – الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية – التي تنوي إسرائيل الاحتفاظ بها. أقر المسؤولون الإسرائيليون في ذلك الوقت بالأهداف الديمغرافية لهذه الخطوة. في خضم العمل على إخلاء المستوطنين من غزة، قال شارون في خطاب موجه إلى الإسرائيليين في أغسطس/آب 2005: "لا يمكننا أن نتشبث بغزة إلى الأبد. أكثر من مليون فلسطيني يعيشون هناك، ويضاعفون أنفسهم كل جيل". في الشهر نفسه، قال بيريز: "نحن ننسحب من غزة بسبب الديموغرافيا".

رغم سحب مستوطنيتها وقواتها البرية، ظلّت إسرائيل القوّة العليا في غزة بأساليب مختلفة، حيث هيمنت بوسائل أخرى، وبالتالي تبقى التزاماتها القانونية كقوة احتلال، مثلما خلصت إلى ذلك "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" و"الأمم المتحدة"، من بين جهات أخرى. والأهم من ذلك أن إسرائيل تمنع الفلسطينيين الذين يعيشون هناك (مع استثناءات محدودة فقط) من المغادرة من معبر إيريز الذي تسيطر عليه، وفرضت "سياسة فصل" رسمية بين غزة والضفة الغربية، رغم أن إسرائيل اعترفت في إطار اتفاقيات أوسلو بأن هاتين المنطقتين من الأراضي الفلسطينية المحتلة دة تشكلان "وحدة جغرافية واحدة". حظر السفر المعمّم، الذي ظلّ ساريا منذ 2007، وقلّص السفر إلى خارج غزة حتى صار جزءا صغيرا مما كان عليه قبل عقدين من الزمن، لا يستند إلى تقديرات أمنية فردية ولا يستجيب إلى أي اختبار معقول لموازنة المخاوف الأمنية مع الحق في حرية التنقل لأكثر من مليوني شخص.

فرضت السلطات أيضا قيودا مشددة على دخول وخروج البضائع من غزة وإليها، ما تسبب في قطعها فعليا عن العالم الخارجي، لا سيما في ظل إغلاق مصر لحدودها أيضا. هذه القيود ساهمت في الحدّ من الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتدمير الاقتصاد، وجعلت 80% من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية. اضطرت العائلات في غزة في السنوات الأخيرة إلى العيش من

دون الكهرباء التي تُنتج مركزيا لما يتراوح بين 12 و20 ساعة يوميا، بحسب الفترة. المياه أيضا نادرة للغاية. تعتبر الأمم المتحدة أن 96% من إمدادات المياه في غزة "غير صالحة للاستهلاك البشري".

داخل الضفة الغربية أيضا، تمنع السلطات الإسرائيلية حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية من الدخول إلى مناطق مثل القدس الشرقية، والأراضي خلف جدار الفصل، والمناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنات والجيش، ما لم يحصلوا على تصاريح صعبة المنال. كما وضعت السلطات تقريبا 600 حاجز دائم، الكثير منها بين التجمعات الفلسطينية، والتي تتسبب في تعطيل الحياة اليومية للفلسطينيين. في تناقض حاد مع ذلك، تسمح السلطات للمستوطنين اليهود بالحركة بشكل حر ضمن الجزء الأكبر من الضفة الخاضع لسيطرتها الحصرية، وكذلك من وإلى إسرائيل، على طرقات تم تشييدها لتسهيل تنقلهم وادماجهم في كل جوانب الحياة في إسرائيل.

الاعتبارات الديمغرافية لها دور مركزي في سياسة الفصل التي تعتمدها إسرائيل بين الضفة الغربية وغزة. على وجه الخصوص، في الحالات النادرة التي تسمح فيها بالتنقل بين جزأي الأراضي المحتلة، تسمح السلطات غالبا بالتنقل في اتجاه غزة، وبالتالي تُسهل تدفق السكان بعيدا عن المنطقة التي تروج فيها بنشاط للاستيطان اليهودي. تنص السياسات الرسمية للجيش الإسرائيلي على أن سكان الضفة الغربية يستطيعون التقدم بطلب لـ "إعادة التوطين الدائم في قطاع غزة لأي سبب يُعتبر إنساني (عادة لم شمل العائلة)"، لكن سكان غزة لا يستطيعون الاستقرار في الضفة الغربية إلا "في الحالات النادرة جدا"، المرتبطة عادة بلم شمل العائلة. في هذه الحالات، تكون السلطات مكلفة بالعمل على إعادة توطين الزوجين في غزة عند الموافقة على لم شمل العائلة. تبرز البيانات الرسمية أن إسرائيل لم توافق على إعادة توطين أي شخص من سكان غزة في الضفة الغربية، باستثناء عدد محدود من الأشخاص الذين قدموا التماسات للمحكمة العليا بين 2009 ومارس/آذار 2017، بينما سمحت للعشرات من سكان الضفة الغربية بالانتقال إلى غزة بشرط التوقيع على تعهد بعدم العودة إلى الضفة.

إلى جانب سياسة الإغلاق، لطالما استخدمت السلطات الإسرائيلية وسائل قمعية وعشوائية أثناء الأعمال العدائية والاحتجاجات في غزة. منذ 2008، شنّ الجيش الإسرائيلي ثلاث هجمات عسكرية واسعة النطاق على غزة في سياق الأعمال العدائية مع الجماعات الفلسطينية المسلحة. كما يظهر في التقرير، هذه الهجمات شملت على ما يبدو غارات متعمدة على المدنيين والبنى التحتية المدنية، وقتلت أكثر من ألفي مدني. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت القوات الإسرائيلية بانتظام النار على المتظاهرين الفلسطينيين وغيرهم ممن يقتربون من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل في أوضاع لم يكونوا يشكلون فيها تهديدا وشيكا للحياة، ما أسفر عن مقتل 214 متظاهرا في 2018 و2019 فقط، مع إصابة آلاف آخرين. تتبع هذه الممارسات من نمط استمر لعقود من الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة لقمع الاحتجاجات والاضطرابات، فكانت له تكلفة مدنية باهظة. رغم تكرار مثل هذه الحوادث على مرّ السنين، لم تعتمد إسرائيل تكتيكات إنفاذ قانون متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

## قيود تمييزية على الإقامة والجنسية

يواجه الفلسطينيون قيودا تمييزية على حقوقهم في الإقامة والجنسية بدرجات متفاوتة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. استغلت السلطات سيطرتها على سجل السكان في الضفة الغربية وغزة، أي قائمة الفلسطينيين الذين تعتبرهم سكانا شرعيين لأسباب تتعلق بإصدار وثائق تثبت المكنة القانونية وبطاقات الهوية، لتحرم مئات آلاف الفلسطينيين من الإقامة. رفضت السلطات الإسرائيلية تسجيل ما لا يقل عن 270 ألف فلسطيني كانوا خارج الضفة الغربية وغزة في بداية الاحتلال عام 1967، وألغت إقامة حوالي 250 ألف آخرين لكونهم كانوا في الخارج لفترة مطولة بين 1967 و1994. منذ سنة 2000، ترفض السلطات الإسرائيلية إلى حد كبير دراسة طلبات لم الشمل أو تغيير العنوان التي يقدمها الفلسطينيون في الضفة الغربية أو قطاع غزة. هذا التجميد يمنع الفلسطينيين فعليا من الحصول على وضع قانوني لأزواجهم أو أقاربهم غير المسجلين. بحسب الجيش الإسرائيلي، فإن تواجد الآلاف من سكان غزة ممن جاؤوا بتصاريح مؤقتة إلى الضفة الغربية، وصاروا يعيشون فيها، غير قانوني، لأنهم لا يستطيعون نقل عناوينهم إليها. تؤدي هذه القيود إلى الحد من عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية.

تمنع السلطات بشكل منتظم الفلسطينيين غير المسجلين وأزواجهم غير المسجلين وأفراد عائلاتهم الآخرين من الدخول إلى الضفة الغربية وهم ممن كانوا يعيشون هناك لكنهم غادروها بشكل مؤقت (للدراية أو العمل أو الزواج أو لأسباب أخرى).

عندما ضمت إسرائيل القدس الشرقية عام 1967، طبقت "قانون الدخول" لعام 1952 على الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون هناك وصنفتهم كـ "مقيمين دائمين"، وهو نفس الوضع الذي يُمنح لأي أجنبي غير يهودي ينتقل إلى إسرائيل. أسقطت وزارة الداخلية هذا الوضع عن 14,701 فلسطيني على الأقل منذ 1967، لأن أغلبهم لم يتمكنوا من إثبات "مركز حياة" في المدينة. يوجد مسار للحصول على المواطنة الإسرائيلية، لكن عددا قليلا من الناس يتقدمون عليه، وأغلب من فعلوا ذلك في السنوات الأخيرة لم يُمنحوا المواطنة. على النقيض من ذلك، يُعتبر يهود القدس، بما في ذلك المستوطنون في القدس الشرقية، مواطنين لا يتعين عليهم إثبات صلاتهم بالمدينة ليحافظوا على وضعهم.

داخل إسرائيل، يؤكد "إعلان استقلال إسرائيل" على "المساواة التامة" بين جميع السكان، لكن نظام المواطنة القائم على مسارين ينتهك هذا التعهد، وينظر فعليا إلى اليهود والفلسطينيين على أنهم منفصلون لكن غير متساوين. يحتوي "قانون المواطنة الإسرائيلي" لسنة 1952 مسارا منفصلا مخصصا لليهودي بشكل حصري، وبمنحهم الجنسية بشكل تلقائي، وهو منبثق عن "قانون العودة" لعام 1950. يضمن ذلك القانون لليهود الذين يحملون جنسيات أخرى حق الاستقرار في إسرائيل. في المقابل، فإن المسار الخاص بالفلسطينيين يربط الحصول على المواطنة بإثبات الإقامة قبل 1948 في المنطقة التي أصبحت فيما بعد ضمن إسرائيل، ووجود اسم الشخص في سجل السكان حتى العام 1952، وحضوره الدائم في إسرائيل أو دخولها بشكل قانوني في الفترة بين 1948 و1952. استخدمت السلطات هذه الصيغة لحرمان أكثر من 700 ألف

فلسطيني ممن فرّوا أو طردوا سنة 1948 وأحفادهم من الإقامة، واليوم صار عدد هؤلاء يتجاوز 5.7 مليون نسمة. هذا القانون خلق واقعا يستطيع فيه اليهودي الحامل لأي جنسية أخرى، والذي لم يدخل إسرائيل يوما، من الانتقال إليها والحصول على جنسيتها، بينما يُمنع من ذلك الفلسطيني الذي طرد من منزله وبقي أكثر من 70 عاما في مخيم للاجئين في بلد مجاور.

قانون المواطنة لسنة 1952 يسمح أيضا بمنح الجنسية على أساس التجنّس. لكن في 2003 أقرّ الكنيست "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر الساعة)" الذي منع منح الجنسية الإسرائيلية والمكانة القانونية طويل الأمد لفلسطيني الضفة الغربية وغزة المتزوجين من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين في إسرائيل. مع استثناءات قليلة، هذا القانون، الذي يُجدّد كل عام منذئذ وأيدته المحكمة العليا الإسرائيلية، يحرم المواطنين اليهود والمواطنين الفلسطينيين والمقيمين في إسرائيل الذين يختارون الزواج من فلسطينيين من الحق في العيش مع شريكهم في إسرائيل. الملفت أن هذا القيد المستند فقط إلى هوية الزوج/الزوجة كفلسطيني/ة من الضفة الغربية أو غزة لا ينطبق عندما يتزوج الإسرائيليون من غير اليهود من معظم الجنسيات الأجنبية الأخرى. يمكنهم الحصول على وضع فوري وتقديم طلب للحصول على الجنسية بعد عدة سنوات.

تعليقا على تجديد القانون في 2005، قال رئيس الوزراء آنذاك أرييل شارون: "لا داعي للاختباء وراء الحجج الأمنية. هناك حاجة لوجود دولة يهودية". قال بنيامين نتنياهو، الذي كان حينها وزير المالية، خلال مناقشات في ذلك الوقت: "بدلا من تسهيل الأمر على الفلسطينيين الراغبين في الحصول على المواطنة، يجب أن نجعل العملية أكثر صعوبة حتى نضمن أمن إسرائيل والأغلبية اليهودية فيها". في مارس/آذار 2019، هذه المرة بصفته رئيسا للوزراء، أعلن نتنياهو: "إسرائيل ليست دولة لجميع مواطنيها"، بل هي "الدولة القومية للشعب اليهودي... للشعب اليهودي وحده".

يعطي القانون الدولي لحقوق الإنسان مجالا واسعا للحكومات في وضع سياسات الهجرة الخاصة بها. لا يوجد في القانون الدولي ما يمنع إسرائيل من تشجيع الهجرة اليهودية. يحق لليهود الإسرائيليين، الذين هاجر العديد منهم تاريخيا إلى فلسطين في زمن الانتداب أو لاحقا إلى إسرائيل هربا من الاضطهاد المعادي للسامية في أجزاء مختلفة من العالم، حماية سلامتهم وحقوقهم الأساسية. ومع ذلك، فإن هذا الهامش من الحرية لا يمنح الدولة حق التمييز ضد الأشخاص الذين يعيشون أصلا في ذلك البلد، بما في ذلك فيما يتعلق بحقوق لم تشمل العائلة، وضد الأشخاص الذين لديهم الحق في العودة إلى البلاد. كما يحق للفلسطينيين حماية سلامتهم وحقوقهم الأساسية.

## المبررات الإسرائيلية للسياسات والممارسات

تبرّر السلطات الإسرائيلية العديد من السياسات الموثّقة في هذا التقرير على أنها ردّ على العنف الفلسطيني ضدّ إسرائيل. غير أن العديد من هذه السياسات، مثل رفض تصاريح البناء في المنطقة ج والقدس الشرقية والنقب، وإسقاط الإقامة عن المقدسيين، ومصادرة الأراضي ذات الملكية

الخاصة، وتوزيع أراضي الدولة بشكل تمييزي، ليس لها أي مبررات أمنية مشروعة. أما السياسات الأخرى، مثل قانون المواطنة ودخول إسرائيل وتجميد سجل سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، فتستخدم الأمن كذريعة لتحقيق أهداف ديمغرافية.

تواجه السلطات الإسرائيلية تحديات أمنية مشروعة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. غير أن القيود التي لا ترمي إلى تحقيق توازن بين حقوق الإنسان، مثل حرية التنقل، والمخاوف الأمنية المشروعة، مثل إجراء تقييمات أمنية فردية وليس منع جميع سكان غزة من المغادرة باستثناء قلة نادرة، تتجاوز بكثير ما يسمح به القانون الدولي. حتى عندما يكون الأمن جزءاً من الدافع إلى اعتماد سياسة معينة، فإن ذلك لا يمنح إسرائيل تفويضاً مطلقاً لانتهاك الحقوق بشكل جماعي. قد تكون المخاوف الأمنية المشروعة حاضرة في السياسات التي ترقى إلى الفصل العنصري، تماماً كما قد تكون حاضرة في السياسات التي تعاقب استخدام القوة المفرطة أو التعذيب.

يزعم المسؤولون أحياناً أن الإجراءات المتخذة في الأراضي الفلسطينية المحتلة مؤقتة ويُمكن إلغاؤها في سياق اتفاقية سلام. بدءاً من رئيس الوزراء ليفي إشكول عن "حزب العمال"، الذي قال في يوليو/تموز 1967: "لا أرى سوى منطقة شبه مستقلة [للفلسطينيين] لأن الأمن والأرض بيد الإسرائيليين"، ووصولاً إلى نتنياهو عن "حزب الليكود"، الذي قال في يوليو/تموز 2019: "ستستمر القوات الأمنية والعسكرية الإسرائيلية في السيطرة على المنطقة بأكملها، حتى نهر الأردن"، أكد عدد من المسؤولين بوضوح نيتهم الاحتفاظ بسيطرة قوية ودائمة على الضفة الغربية، بغض النظر عن الاتفاقيات المعتمدة لحكم الفلسطينيين. أفعال هؤلاء وسياساتهم تبدد فكرة أن السلطات الإسرائيلية تعتبر الاحتلال مؤقتاً، بما في ذلك الاستمرار في مصادرة الأراضي، وبناء جدار الفصل بطريقة تأخذ في الاعتبار نموّ المستوطنات، والدمج السلس لنظام الصرف الصحي، وشبكات الاتصالات والكهرباء والماء والبنى التحتية، والطرق في المستوطنات ضمن إسرائيل، بالإضافة إلى مجموعة متزايدة من القوانين التي تنطبق على المستوطنين الإسرائيليين دون الفلسطينيين في الضفة الغربية. احتمال الوصول إلى اتفاق بين زعيم إسرائيلي مستقبلي والفلسطينيين لتفكيك هذا النظام التمييزي ووضع حدّ للقمع المنهجي لن يلغي نية المسؤولين الحاليين في الحفاظ على النظام الحالي، ولا الواقع الحالي القائم على الفصل العنصري والاضطهاد.

## التوصيات

على الحكومة الإسرائيلية تفكيك جميع أشكال القمع والهيمنة المنهجية التي تمنح امتيازات لليهود الإسرائيليين وتقمع الفلسطينيين بشكل منهجي، ووضع حد للاضطهاد الفلسطينيين. ويتعين على السلطات تحديداً وضع حدّ للسياسات والممارسات التمييزية بخصوص حقوق المواطنة والإقامة، والحقوق المدنية، وحرية التنقل، وتوزيع الأراضي والموارد، والحصول على الماء والكهرباء والخدمات الأخرى، ومنح تصاريح البناء.

النتائج التي تبين ارتكاب جرميّ الفصل العنصري والاضطهاد لا تُلغى حقيقة الاحتلال الإسرائيلي ولا التزامات إسرائيل بموجب قانون الاحتلال، وهو ما لن تفعله أيضاً أي نتائج أخرى تتعلق



بارتكاب جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. بالتالي، يتعين على السلطات الإسرائيلية الكف عن بناء المستوطنات، وتفكيك المستوطنات القائمة، وأن تحترم حقوق الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة بشكل كامل، باستخدام الحقوق التي تمنحها للمواطنين الإسرائيليين كمعيار، فضلا عن إجراءات الحماية التي يكفلها لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان.

على السلطة الفلسطينية وقف أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي التي تساهم في تسهيل ارتكاب جريماتي الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبتين ضد الإنسانية.

النتيجة المتعلقة بحصول جرائم ضد الإنسانية يجب أن تدفع المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم نهجه تجاه إسرائيل وفلسطين. الولايات المتحدة، التي تقاعست لعقود طويلة عن الضغط على الحكومة الإسرائيلية لتكف عن قمعها المنهجي للفلسطينيين، أشارت في بعض الحالات في السنوات الأخيرة إلى دعمها لانتهاكات خطيرة، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة. أقامت العديد من الدول الأوروبية والدول الأخرى علاقات وثيقة مع إسرائيل وفي نفس الوقت دعمت "عملية السلام"، وبنيت قدرات السلطة الفلسطينية، ونأت بنفسها وأحيانا انتقدت ممارسات مسيئة محددة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. هذا النهج، الذي يتجاهل الطبيعة الراسخة للتمييز والقمع الإسرائيليين في حق الفلسطينيين، يقلل من شأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالتعامل معها كأعراض مؤقتة للاحتلال ستعالجها "عملية السلام" قريبا. هذا النهج مكن أيضا الدول من مقاومة نوع المساءلة الذي يتطلبه وضع بهذه الخطورة، مما يسمح بتفشي الفصل العنصري وترسخه. بعد 54 عاما، يتعين على الدول التوقف عن تقييم الوضع من منطلق ما يمكن أن يحدث إذا تم إحياء عملية السلام المتعثرة، والتركيز بدلا من ذلك على الواقع القائم منذ أمد طويل، والذي لا يظهر أي علامات تراجع.

يُمكن استخدام الجرائم ضد الإنسانية كأساس للمسؤولية الجنائية الفردية في المحافل الدولية، وكذلك في المحاكم المحلية خارج إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية.

في ضوء تقاعس السلطات الإسرائيلية طوال عقود عن ردع الانتهاكات الجسيمة، يجب على مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري أو الاضطهاد ومقاضاتهم. للمحكمة اختصاص في الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد فتحت المدعية العام تحقيقا فيها. بالإضافة إلى ذلك، على جميع الحكومات التحقيق مع الضالعين بشكل موثوق في هذه الجرائم ومقاضاتهم، بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية ووفقا للقوانين الوطنية.

وفيما هو أبعد من العنصر الجرمي، تدعو هيومن رايتس ووتش الدول إلى إنشاء لجنة دولية لتقصي الحقائق عبر "الجمعية العامة للأمم المتحدة" للتحقيق في التمييز والقمع المنهجين على أساس الهوية الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. ينبغي أن تكون للجنة صلاحية تحديد

الوقائع وتحليلها، وتحديد المتورطين في الجرائم الخطيرة، بما يشمل جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد، بهدف ضمان محاسبة الجناة، وكذلك جمع الأدلة المتعلقة بالانتهاكات وحفظها للاستخدام مستقبلاً من قبل مؤسسات قضائية ذات مصداقية.

يتعين على الدول أن تنشئ أيضاً من خلال الأمم المتحدة منصب مبعوث الأمم المتحدة المعني بجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد ومهمته تعبئة العمل الدولي للقضاء على الاضطهاد والفصل العنصري في كل أنحاء العالم.

يتعين على الدول إصدار بيانات تُعرب فيها عن قلقها من ممارسة إسرائيل للفصل العنصري والاضطهاد. عليها أيضاً فحص الاتفاقات وخطط التعاون وجميع أشكال التجارة والمعاملات مع إسرائيل لتحديد المساهمين بشكل مباشر في ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين، والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وإذا كان ذلك مستحيلاً وقف أنشطة التمويل التي يثبت أنها تسهل هذه الجرائم الخطيرة.

الآثار المترتبة على نتائج هذا التقرير بالنسبة للشركات معقدة وتتجاوز نطاق هذا التقرير. في الحد الأدنى، على الشركات وقف الأنشطة التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد. على الشركات تقييم ما إذا كانت سلعتها أو خدماتها تساهم في ارتكاب جرائم الفصل العنصري والاضطهاد، مثل المعدات المستخدمة في الهدم غير القانوني لمنازل الفلسطينيين، والتوقف عن تقديم السلع والخدمات التي من المرجح أن تُستخدم لهذه الأغراض، بما يتوافق مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

على الدول فرض عقوبات فردية، تشمل حظر السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والأفراد المتورطين في استمرار ارتكاب هذه الجرائم الخطيرة، وفرض شروط على المساعدات الأمنية والعسكرية لإسرائيل بربطها بأن تأخذ السلطات خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكابها لجريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.

لطالما تغاضى المجتمع الدولي أو وجد تبريرات للحقيقة التي باتت واضحة أكثر فأكثر على أرض الواقع. كل يوم يولد أشخاص في غزة في سجن بسقف مفتوح، وفي الضفة الغربية بلا حقوق مدنية، وفي إسرائيل بمكانة أدنى بموجب القانون، وفي بلدان الجوار بوضع لاجئ مدى الحياة، مثل أهاليهم وأجدادهم من قبل، فقط لأنهم فلسطينيون وليسوا يهوداً. الوصول إلى مستقبل متجذر في الحرية والمساواة والكرامة لجميع الناس الذين يعيشون في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة سيبقى أمراً بعيد المنال في ظل استمرار ممارسات إسرائيل المسيئة ضد الفلسطينيين.

## منهجية التقرير

يُركّز هذا التقرير على معاملة إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. التقرير ليس دراسة شاملة لجميع السياسات والممارسات القمعية والجوانب الأخرى للتمييز المؤسسي، ولا يتطرق إلى كل الانتهاكات الحقوقية في هذه المناطق، بما في ذلك الانتهاكات الحقوقية التي ترتكبها السلطات أو الجماعات المسلحة الفلسطينية، والتي غطتها هيومن رايتس ووتش بشكل واسع في تقارير أخرى.<sup>4</sup> بدلا من ذلك، يدرس هذا التقرير السياسات والقوانين والأنظمة التمييزية التي تمنح امتيازات للإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين.

رغم أنّ التقرير يقيّم ما إذا كانت سياسات وممارسات إسرائيلية محددة ترقى إلى الجرائم ضدّ الإنسانية المتمثلة في الفصل العنصري والاضطهاد، إلا أنه لا يتعمّق في المسؤولية الجنائية المحتملة لمسؤولين إسرائيليين معينين.

يستند هذا التقرير بالأساس إلى سنوات من التوثيق الذي أجرته هيومن رايتس ووتش وجماعات حقوقية إسرائيلية وفلسطينية ودولية أخرى. راجعت هيومن رايتس ووتش أيضا القوانين، ووثائق التخطيط الحكومية، وتصريحات لمسؤولين، وسجلات الأراضي الإسرائيلية، والمعايير القانونية التي تحكم جرميّ الفصل العنصري والاضطهاد. يتضمّن التقرير دراسة حالات عدة تستند إلى 40 مقابلة مع أشخاص متضررين، ومسؤولين حاليين وسابقين، ومحامين وممثلين عن منظمات غير حكومية، وكذلك على زيارات ميدانية، والتي أجرتها هيومن رايتس ووتش في 2019 و2020. بعض المقابلات تمت في أماكن داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، لكن الكثير منها تمت عبر الهاتف، ويعود ذلك جزئيا إلى القيود التي فرضت على الحركة أثناء تفشي فيروس "كورونا".

أجرت هيومن رايتس ووتش أغلب المقابلات المضمّنة في هذا التقرير على انفراد، بالعربية أو الإنجليزية. أجريت المقابلات بموافقة أصحابها، بعد إخبار كل واحد منهم بكيفية استخدام هيومن رايتس ووتش للمعلومات التي سيقدمونها.

حجبت هيومن رايتس ووتش أسماء بعض الأشخاص الذين قابلتهم حفاظا على سلامتهم، واستبدلتها بأسماء مستعارة، وهي موضوعة بين علامتي اقتباس عند ذكرها لأول مرة.

راسلت هيومن رايتس ووتش أيضا رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم 20 يوليو/تموز 2020، ملتزمة منه وجهات نظر الحكومة بشكل عام حول المسائل التي يغطيها التقرير. أُدرجت

<sup>4</sup> هيومن رايتس ووتش، "سلطان، طريقة واحدة، المعارضة ممنوعة" (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2018)، <https://www.hrw.org/report/2018/10/23/two-authorities-one-way-zero-dissent/arbitrary-arrest-and-torture-under>؛ "غزة: هجمات غير قانونية في قتال مايو/أيار"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 12 يونيو/حزيران 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/06/12/330931>

نسخة من الرسالة في ملاحق هذه التقرير. أكد مكتب رئيس الوزراء استلام الرسالة عبر الهاتف يوم 6 أغسطس/آب وعبر البريد الإلكتروني يوم 12 أغسطس/آب، لكنّه لم يرّد عليها حتى نشر هذا التقرير.

## 1. الخلفية

خلال الأحداث التي رافقت إنشاء دولة إسرائيل سنة 1948، فرّ أكثر من 700 ألف فلسطيني أو طردوا من ديارهم، وتعرّضت أكثر من 400 قرية فلسطينية إلى التدمير<sup>5</sup> في الفترة من 1949 إلى 1966، وضعت السلطات الإسرائيلية أغلب الفلسطينيين الذين بقوا داخل حدود الدولة الجديدة تحت الحكم العسكري، وحاصرتهم في عشرات الجيوب، وألزمتهم بالحصول على تصاريح لمغادرتها، وفرضت قيوداً مشددة على حقوقهم<sup>6</sup>.

في يونيو/حزيران 1967، احتلت إسرائيل الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، من الأردن، وقطاع غزة من مصر، واللّتين تشكلان الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى هضبة الجولان من سوريا، وشبه جزيرة سيناء من مصر، بعد نزاع مسلّح عُرف بـ"حرب الأيام الستة".

أبقت السلطات الإسرائيلية منذئذ سيطرتها على الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الضفة الغربية المحتلة، فرضت إسرائيل حكماً عسكرياً على الفلسطينيين الذين يعيشون هناك، باستثناء أولئك الذين يعيشون في القدس الشرقية، والتي ضمتها إسرائيل من جانب واحد في 1967. لا يغيّر الضم من وضع القدس الشرقية كأرض محتلة بموجب القانون الدولي. أما في الضفة الغربية، فقد سهّلت إسرائيل بناء المستوطنات الإسرائيلية. تحظر "اتفاقية جنيف الرابعة"، التي تنطبق على الاحتلال العسكري، نقل السكان المدنيين التابعين إلى سلطات الاحتلال إلى المناطق المحتلة<sup>7</sup>. في قطاع غزة المحتل، سحبت إسرائيل قواتها الأرضية في 2005، لكنها تستمر في فرض سيطرة كبيرة عبر وسائل أخرى.

Zochrot, "Mapping the Destruction," Eitan Bronstein Aparicio, March 2013, <https://zochrot.org/en/article/54783>; Zochrot, 5 "Palestine Refugees," (تم الاطلاع في 7 مايو/أيار 2020)؛ <https://zochrot.org/en/contentAccordion/nakba> "al-Nakba," (تم الاطلاع في 7 مايو/أيار 2020)؛ United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), <https://www.unrwa.org/palestine-refugees> (تم الاطلاع في 7 مايو/أيار 2020).

Nimer Sultany, "The Legal Structures of Subordination: The Palestinian Minority and Israeli Law," December 2013, 6 available at <https://ssrn.com/abstract=2365177> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2020)، ص. 202-203، نُشر لاحقاً في *Israel and Its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State*, eds. Nadim N. Rouhana and Sahar S. Huneidi (Cambridge University Press, 2016); Adam Raz, "When Israel Placed Arabs in Ghettos Fenced by Barbed Wire," *Haaretz*, May 27, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-when-israel-placed-arabs-in-ghettos-fenced-by-barbed-wire-1.8877340> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020). Adam Raz, "How Israel Tormented Arabs in Its First Decades – and Tried to Cover it Up," *Haaretz*, January 9, 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT.MAGAZINE-how-israel-tormented-arabs-in-its-first-decades-and-tried-to-cover-it-up-1.9433728> (تم الاطلاع في 12 كانون الثاني/يناير 2021).

7 "اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب" (اتفاقية جنيف الرابعة)، اعتمدت في 12 آب/أغسطس 1949؛ 75 U.N.T.S. 287، دخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1950؛ المادة 49.6؛ "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية" (نظام روما الأساسي)، 17 تموز/يوليو 1998، A/CONF.183/9، دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليو 2002، <https://www.icc-cpi.int/resource-library/documents/rs-eng.pdf>، المواد (2)8(ب) و(8) و(2)8(أ) (7).

ضمّت إسرائيل من جانب واحد هضبة الجولان في 1981، رغم أن هذه المنطقة تعتبر أيضا أراض محتلة بموجب القانون الدولي. أنهت إسرائيل احتلالها لشبه جزيرة سيناء نتيجة "اتفاقية كامب ديفيد" مع مصر في 1978.

في 1993 و1995، وقعت الحكومة الإسرائيلية "اتفاقيات أوسلو" مع "منظمة التحرير الفلسطينية"، وأنشئت بموجب الاتفاقيات "السلطة الفلسطينية"، لإدارة بعض الشؤون الفلسطينية في أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة لفترة انتقالية، لا تتجاوز خمس سنوات، إلى أن يتوصّل الطرفان إلى اتفاقية الوضع الدائم.<sup>8</sup> اتفاقيات أوسلو، التي دعمتها اتفاقيات لاحقة، قسّمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق: المنطقة "أ"، حيث تُدير السلطة الفلسطينية الشؤون المدنية بينما تمارس إسرائيل سيطرة أمنية، والمنطقة "ب"، حيث تدير السلطة الفلسطينية الشؤون المدنية بينما تمارس إسرائيل سيطرة أمنية، والمنطقة "ج"، الخاضعة لسيطرة إسرائيل حصرًا. تضمّ المنطقة "أ" أهمّ المدن الفلسطينية، بينما تضمّ المنطقة "ب" أغلب البلدات والعديد من القرى، والمنطقة "ج" 60% المتبقية من الضفة الغربية.<sup>9</sup> لكنّ اتفاقيات أوسلو لم تُنهي الاحتلال في أيّ جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لم يتوصّل الطرفان إلى اتفاق الوضع النهائي بحلول عام 2000، ولا خلال العقدين التاليين، رغم المفاوضات المتقطعة التي تتم بوساطة أمريكية أساسًا. مازالت الضفة الغربية مقسمة بشكل أساسي إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج"، ومازالت إسرائيل تمارس سيطرة رئيسية فيها بينما تدير السلطة الفلسطينية بعض الشؤون في المنطقتين "أ" و"ب" فقط. أمّا غزة، فتخضع لحكم "حماس" الفعلي منذ سيطرتها عليها في يونيو/حزيران 2007، بعد أشهر من المواجهات بين الحركتين السياسيتين الفلسطينيتين "فتح" و"حماس"، وبعد أكثر من عام من الغموض السياسي على إثر فوز حماس بأغلبية المقاعد في انتخابات السلطة الفلسطينية.<sup>10</sup> في يناير/كانون الثاني 2020، قدّمت إدارة الرئيس ترامب خطتها "السلام من أجل الازدهار"، التي وضعت تصورا لهيمنة إسرائيلية دائمة على المنطقة بأكملها وضّمّ المستوطنات وغور الأردن وأجزاء أخرى من المنطقة "ج" بشكل رسمي.<sup>11</sup> تدعو الخطة أيضا إلى قيام دولة فلسطينية لكنها تضع شروطا تجعل تحقيقها شبه مستحيل.

<sup>8</sup> الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي-الفلسطيني (أوسلو 2)، 28 أيلول/سبتمبر 1995، <http://www.acpr.org.il/publications/books/44-Zero-isr-pal-interim-agreement.pdf> (تم الاطلاع في 30 يناير/كانون الثاني 2020)، التوطئة؛ الاتفاق الانتقالي الإسرائيلي-الفلسطيني (أوسلو 1)، 13 سبتمبر/أيلول 1993، <http://www.acpr.org.il/publications/books/43-Zero-oslo-agreement.pdf> (تم الاطلاع في 30 يناير/كانون الثاني 2020).

<sup>9</sup> أوسلو 2. هناك ترتيب منفصل يحكم الديناميكيات داخل مدينة الخليل في الضفة الغربية.  
<sup>10</sup> لمزيد من المعلومات، انظر هيومن رايتس ووتش، "الاقتتال الداخلي: انتهاكات فلسطينية في غزة والضفة الغربية" (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2008)، <https://www.hrw.org/ar/report/2008/07/29/255683>.

<sup>11</sup> United States government, White House, "Peace to Prosperity," January 2020، <https://www.whitehousetrumpwhitehouse.archives.gov/wp-content/uploads/2020/01/Peace-to-Prosperity-0120.pdf> (تم الاطلاع في 17 آذار/مارس 2021)؛ Nathan Thrall, "Trump's Middle East Peace Plan Exposes the Ugly Truth," *New York Times*, January 29, 2020، <https://www.nytimes.com/2020/01/29/opinion/trump-peace-plan.html> (تم الاطلاع في 7 مايو/أيار 2020).

"عملية السلام" التي دامت عقوداً لم تحسّن الوضع الفعلي لحقوق الإنسان بشكل ملحوظ، ولم تغيّر واقع السيطرة الإسرائيلية الشاملة على كل أرجاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. بدلا من ذلك، كثيرا ما يتم الاستشهاد بعملية السلام لمعارضة الجهود المبذولة في العمل الدولي القائم على حقوق الإنسان أو المساواة،<sup>12</sup> وتستخدم كغطاء لحكم إسرائيل التمييزي الراسخ على الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>13</sup>

في السنوات الأخيرة، تعهد مسؤولون إسرائيليون بضمّ أجزاء إضافية من الضفة الغربية من طرف واحد.<sup>14</sup> اتفاق التحالف الذي أدّى إلى تكوين حكومة إسرائيلية في مايو/أيار 2020 وضع مسار يهدف إلى تحصيل موافقة الحكومة على الضمّ.<sup>15</sup> في أغسطس/آب، قال رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن إسرائيل ستؤخر هذا الأمر بعد اتفاق مع الإمارات العربية المتحدة لكنه قال إن "ما من تغيير في خطتي لفرض السيادة على الضفة الغربية".<sup>16</sup> هذا الضمّ لن يغيّر واقع الاحتلال الإسرائيلي أو الحماية المستحقة للفلسطينيين كشعب يريزح تحت الاحتلال بموجب القانون الإنساني الدولي.

على الرغم من اختلاف الآليات الانتهاكات وشدتها بين الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، فإن السلطة نفسها، حكومة دولة إسرائيل، لها السيطرة الرئيسية على الجزئين. تحكم هذه السلطة جميع اليهود الإسرائيليين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب مجموعة واحدة من القوانين (القانون المدني الإسرائيلي). ولضمان هيمنة اليهود، تمارس التمييز البنيوي ضد الفلسطينيين وتقمعهم بدرجات متفاوتة في مختلف المجالات مثل حماية المكانة القانونية، والحصول على الأراضي والموارد، كما يوثق التقرير. في مختلف أنحاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، تمنح إسرائيل اليهود الإسرائيليين الامتيازات التي تحرم الفلسطينيين منها، كما تحرم الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية بسبب هويتهم الفلسطينية.

يختلف دور الكيانات الإسرائيلية المختلفة في أجزاء مختلفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة – على سبيل المثال، الجيش هو الجهة الرئيسية التي تدير الضفة الغربية وتفرض سيطرتها من خارج الأراضي في غزة، بينما تخضع القدس الشرقية لحكم السلطات المدنية نفسها الحاكمة في إسرائيل.

<sup>12</sup> انظر مثلا، Lisa Lambert, "U.S. rejects U.N. database of companies in Israeli-controlled territories: Pompeo," *Reuters*, February 13, 2020, <https://reut.rs/2WCdUvW> (تم الاطلاع في 7 مايو/أيار 2020).

<sup>13</sup> انظر ساري بشي (هيومن رايتس ووتش)، "احترام الحقوق في إسرائيل/فلسطين أهم من إعلان دولة واحدة أو دولتين"، تعليق نُشر في *World Policy Institute*، 1 مارس/أذار 2017، متاح على: <https://www.hrw.org/ar/news/2017/03/01/300714>.

<sup>14</sup> Noa Landau, Jack Khoury and Chaim Levinson, "Gantz Vows to Annex Jordan Valley; Netanyahu Wants Sovereignty 'Without Exception'", *Haaretz*, January 21, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/premium-gantz-calls-for-jordan-valley-annexation-hopes-trump-releases-peace-plan-soon-1.8432081> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>15</sup> Oliver Holmes, "Netanyahu Takes Office in Deal that Could See West Bank Annexation," *Guardian*, May 17, 2020, <https://www.theguardian.com/world/2020/may/17/netanyahu-takes-office-in-deal-that-could-see-west-bank-annexation> (تم الاطلاع في 15 أغسطس/آب 2020).

<sup>16</sup> "Netanyahu Says West Bank Annexation Plans Still 'On the Table'", *Al Jazeera English*, August 13, 2020, <https://www.aljazeera.com/news/2020/08/netanyahu-west-bank-annexation-plans-table-200813183431066.html> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2020)؛ صفحة بنيامين نتنياهو على تويتر: <https://twitter.com/netanyahu/status/1293967614113447936?lang=he> (تم الاطلاع في 24 ديسمبر/كانون الأول 2020).

لكن جميع هذه الهيئات تعمل تحت إشراف الحكومة الإسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء. انتهجت كل حكومة إسرائيلية منذ 1967 سياسات منتهكة أو أبقت عليها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. في الضفة الغربية، تمول عشر وزارات حكومية على الأقل مشاريع مباشرة لخدمة المستوطنات، وتم تأسيس لوزارة شؤون الاستيطان في مايو/أيار 2020.<sup>17</sup> كما أصدر الكنيست قوانين وشكل لجنا تسري مفاعيلها حصريا هناك.<sup>18</sup> تعمل المحكمة العليا الإسرائيلية كمحكمة الملاذ الأخير للإجراءات الإسرائيلية في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحكم في القضايا الرئيسية التي تحدد السياسات في كل من المنطقتين.<sup>19</sup> كما دعمت الهيئات شبه الحكومية، مثل "المنظمة الصهيونية العالمية" و"الصندوق القومي اليهودي"، الأنشطة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.<sup>20</sup>

---

<sup>17</sup> "Surplus Spending on Settlements Tops NIS 1 Billion," Peace Now press release, December 3, 2019, <https://peacenow.org.il/en/surplus-spending-on-settlements-tops-nis-1-billion> (تم الاطلاع في 13 حزيران/يونيو 2020)؛ Chaim Levinson and Jonathan Lis, "After Year of Deadlock and Days of Delays, Knesset Swears in New Israeli Government," Haaretz, May 17, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-israel-s-biggest-government-set-to-be-sworn-in-this-is-what-it-would-look-like-1.8845810> (تم الاطلاع في 13 حزيران/يونيو 2020).

<sup>18</sup> انظر مثلا، قانون تنظيم الاستيطان في يهودا والسامرة. ألغت المحكمة الإسرائيلية العليا القانون في يونيو / حزيران 2020، لكنها لم تستند إلى حقيقة أنها تشرع الأنشطة في الضفة الغربية. Hagar Shezaf, "Israel's High Court Strikes Down West Bank Land-grab Law as 'Unconstitutional,'" Haaretz, June 9, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-s-high-court-strikes-down-west-bank-land-grab-law-as-unconstitutional-1.8908929> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020). انظر أيضا: Knesset, "Foreign Affairs and Defense Committee," [https://www.knesset.gov.il/committees/eng/committee\\_eng.asp?c\\_id=4](https://www.knesset.gov.il/committees/eng/committee_eng.asp?c_id=4) (تم الاطلاع في 13 يونيو/حزيران 2020). تضم لجنة الشؤون الخارجية والدفاع "لجنة فرعية للقضايا المدنية والأمنية في يهودا والسامرة" - في إشارة إلى الضفة الغربية.

<sup>19</sup> للحالات المتعلقة بالقضايا في الضفة الغربية وغزة، انظر، على سبيل المثال، بيش دين وآخرون ضد رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي، محكمة العدل العليا 3003/18، 3250/18 (2018)، متاح على <https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=EnglishVerdicts%5C18%5C030%5C030%5Ck08&fileName=18030030.Ko8&type=4> (تم الاطلاع في 10 حزيران/يونيو 2020)؛ B'Tselem, HJC Ruling on Khan al-Ahmar (ترجمة غير رسمية)، 3287/16 (2018)، [https://www.btselem.org/sites/default/files/2018-06/20180524-hcj\\_ruling\\_3287\\_16\\_khan\\_al\\_ahmar\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/2018-06/20180524-hcj_ruling_3287_16_khan_al_ahmar_eng.pdf) (تم الاطلاع في 10 حزيران/يونيو 2020).

<sup>20</sup> Peace Now, "KKL-JNF and its Role in Settlement Expansion," April 2020, <https://peacenow.org.il/en/settler-national-fund-keren-kayemeth-leisraels-acquisition-of-west-bank-land> (تم الاطلاع في 10 حزيران/يونيو 2020)؛ Peace Now, "Unraveling the Mechanism behind Illegal Outposts," report excerpt, January 2017, [http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/06/The\\_Combina\\_Settlement\\_Division\\_chapter\\_ENG.pdf](http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2018/06/The_Combina_Settlement_Division_chapter_ENG.pdf) (تم الاطلاع في 10 حزيران/يونيو 2020). انظر القسم "نية الإبقاء على الهيمنة".



## 2. جريمتا الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبتان ضد الإنسانية

منع الجرائم ضد الإنسانية هو من المبادئ الأكثر أساسية في القانون الجنائي الدولي. يُشير المفهوم، الذي يعود تاريخه إلى أكثر من مئة عام، إلى عدد صغير من أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي، وأصبح بوضوح جزءاً من القانون الجنائي الدولي في "ميثاق المحكمة العسكرية الدولية لعام 1945" ('ميثاق نورمبرغ') الذي أنشأ المحكمة التي حاكمت أعضاء قيادة ألمانيا النازية في نورمبرغ.<sup>21</sup>

ينص "نظام روما الأساسي" "للمحكمة الجنائية الدولية" لعام 1998، والذي دخل حيز التنفيذ في 2002، على 11 جريمة يمكن أن ترقى إلى مستوى جريمة ضد الإنسانية "متى ارتُكبت في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجّه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم".<sup>22</sup> يعرّف النظام الهجوم بأنه "نهج سلوكي يتضمن ارتكاب المتكرر للأفعال ... عملاً بسياسة دولة أو منظمة". تشير كلمة "واسع النطاق" إلى حجم الأفعال أو عدد الضحايا،<sup>23</sup> بينما تشير كلمة "منهجية" إلى "نمط أو خطة مدروسة".<sup>24</sup> يمكن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية أثناء السلم أو النزاع المسلح.

توضح "المذكرة التفسيرية لنظام روما الأساسي" أن الجرائم ضد الإنسانية "جرائم بغية بشكل خاص من حيث إنها تشكل هجوما خطيرا على كرامة الإنسان أو إذلالا خطيرا أو إهانة لشخص أو أكثر من البشر. وهي ليست أحداثا منعزلة أو متفرقة، ولكنها جزء من سياسة حكومية (حتى لو لم

---

21, pp. 101, Antonio Cassese and Paola Gaeta, *Cassese's International Criminal Law* (Oxford: Oxford University Press; 2013), pp. 101, 104.

22 نظام روما الأساسي، المادة 7(1).

23 The International Criminal Tribunal for Rwanda (ICTR) defined "widespread" as "massive, frequent, large scale action, 23 carried out collectively with considerable seriousness and directed against a multiplicity of victims," *Prosecutor v. Akayesu*, ICTR, Case No. ICTR-96-4-T, Judgement (Trial Chamber I), September 2, 1998,

انظر <https://unictr.irmct.org/sites/unictr.org/files/case-documents/ictr-96-4/trial-judgements/en/980902.pdf>, para. 579;

أيضا *Prosecutor v. Kordic and Cerkez*, ICTY, Case No. IT-92-14/2, Judgement (Trial Chamber III), February 26, 2001, para. 179; *Prosecutor v Kayishema and Ruzindana*, ICTR, Case No. ICTR-95-1-T, Judgement (Trial Chamber II), May 21, 1999, para.

123.

*Prosecutor v. Dusko Tadic*, ICTY, Case No. IT-94-1-T, Opinion and Judgement (Trial Chamber), May 7, 1997, para. 648. 24

In *Prosecutor v. Kunarac, Kovac and Vukovic*, the Appeals Chamber stated that "patterns of crimes – that is the non-accidental repetition of similar criminal conduct on a regular basis – are a common expression of [a] systematic occurrence." *Prosecutor v. Kunarac, Kovac and Vukovic*, ICTY, Case No. IT-96-23 and IT-96-23-1A, Judgement (Appeals Chamber), June 12, 2002, para. 94.

يعترف الجناة بأن هذه سياستهم) أو ممارسة واسعة للفظائع التي تتعاون معها أو تتغاضى عنها الحكومة أو سلطة الأمر الواقع".<sup>25</sup>

تُعد جريمة الفصل العنصري والاضطهاد من بين 11 جريمة ضد الإنسانية. لا توجد تراتبية بين الجرائم ضد الإنسانية – فهي على نفس الخطورة وتؤدي إلى العواقب ذاتها بموجب نظام روما الأساسي.

انضمت دولة فلسطين إلى نظام روما الأساسي في 2015.<sup>26</sup> قدمت إعلانا يمنح المحكمة الجنائية الدولية الولاية القضائية على الجرائم في نظام روما الأساسي، بما فيها الجريمتان ضد الإنسانية المتمثلتان في الفصل العنصري والاضطهاد، التي يزعم ارتكابها في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 13 يونيو/تموز 2014.<sup>27</sup>

## الفصل العنصري

### الحظر العام

الفصل العنصري، وهو مصطلح صيغ في الأصل فيما يتعلق بممارسات محددة في جنوب أفريقيا، تطوّر على مدى نصف القرن الماضي إلى مصطلح قانوني عالمي مُدرج في المعاهدات الدولية، والعديد من قرارات الأمم المتحدة، والقانون المحلي في العديد من البلدان للإشارة إلى نظام صارم جدا من التمييز المؤسسي والقمع المنهجي.<sup>28</sup> الفصل العنصري محظور بموجب القانون الدولي العرفي.<sup>29</sup>

<sup>25</sup> Guy Horton, "Dying Alive: A Legal Assessment of Human Rights Violations in Burma," April 2005, The Netherlands Ministry for Development Cooperation, <https://www.scribd.com/document/153881707/Dying-Alive-Human-Rights-Report> متوفر على by-Guy-Horton-2005 (تم الاطلاع في 16 أغسطس/آب 2020)، ص. 201.

<sup>26</sup> "ICC welcomes Palestine as a new State Party," ICC press release, April 1, 2015, <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1103&ln=en> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020).

<sup>27</sup> "فلسطين تعلن قبولها اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بدء من 13 حزيران/يونيو 2014"، بيان صحفي للمحكمة الجنائية الدولية، 5 يناير/كانون الثاني 2015، <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1080&ln=Arabic> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020).

<sup>28</sup> انظر مثلا، International Committee of the Red Cross (ICRC), Customary IHL Database, "Practice Relating to Rule 88. Non-Discrimination," Section E. Apartheid, [https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2\\_rul\\_rule88\\_sectione](https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v2_rul_rule88_sectione) (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020)؛ John Dugard and John Reynolds, "Apartheid, International Law, and the Occupied Palestinian Territory," *European Journal of International Law*, Vol. 24, Issue 3 (2013), <https://academic.oup.com/ejil/article/24/3/867/481600> pp. 878-880 (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020)؛ The Policies of Apartheid of the Government of the Republic of South Africa, A/RES/2202 (XXI), December 16, 1966, [https://undocs.org/ar/A/RES/2202\(XXI\)](https://undocs.org/ar/A/RES/2202(XXI)) (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020)؛ United Nations Security Council (UNSC), Resolution 556 (1984), [https://undocs.org/S/RES/556\(1984\)](https://undocs.org/S/RES/556(1984)) (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020).

<sup>29</sup> انظر، Paul Eden, "The Practices of Apartheid as a War Crime: A Critical Analysis," *Yearbook of International Humanitarian Law*, January 2015, pp. 17-18.

وفقا لـ"لجنة القانون الدولي"، يمثّل حظر الفصل العنصري قاعدة قطعية للقانون الدولي.<sup>30</sup> تصف لجنة القانون الدولي الفصل العنصري بأنه "إخلال خطير على نطاق واسع بالتزام دولي ذي أهمية أساسية لحماية الإنسان"، مشيرة إلى حظره في مجموعة من الصكوك القانونية الداخلية و"صدق عليها عدد كبير من الدول وبرز بين الحكومات ... اتفاق عام على الطابع القطعي لأوجه الحظر هذه".<sup>31</sup> تنص "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، والتي تضم 182 دولة طرفاً،<sup>32</sup> من ضمنها إسرائيل وفلسطين، على أن "تشجب الدول الأطراف بصفة خاصة العزل العنصري والفصل العنصري، وتتعهد بمنع وحظر واستئصال كل الممارسات المماثلة في الأقاليم الخاضعة لولايتها".<sup>33</sup>

## القانون الجنائي الدولي

بالإضافة إلى حظر الفصل العنصري، تم الاعتراف به أيضا كجريمة ضد الإنسانية لأكثر من 50 عاما. أعلنت "اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية" لعام 1968، أن الجرائم ضد الإنسانية تشمل "الأفعال المنافية للإنسانية والناجمة عن سياسة الفصل العنصري".<sup>34</sup>

في 1973، تبنت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" اتفاقية خاصة بالفصل العنصري وهي، الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها ("اتفاقية الفصل العنصري")، معلنة أنها تشكل جريمة ضد الإنسانية.<sup>35</sup> دخلت اتفاقية الفصل العنصري حيز التنفيذ في 1976 وتضم 109 دولة طرفاً ومن ضمنها دولة فلسطين ولا تضم إسرائيل، وهي تنص على:

---

<sup>30</sup> الأمم المتحدة، لجنة القانون الدولي، "مشاريع المواد المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً"، تم تبنيه في 2001، الملحق رقم 10، A/56/10، [https://legal.un.org/ilc/publications/yearbooks/arabic/ilc\\_2001\\_v2\\_p2.pdf](https://legal.un.org/ilc/publications/yearbooks/arabic/ilc_2001_v2_p2.pdf) (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020)، ص. 146.

<sup>31</sup> السابق.

<sup>32</sup> UN Treaty Collection, Status of Treaties, ICERD, 32

<sup>33</sup> [https://treaties.un.org/Pagespages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg\\_no=IV-2&chapter=4&lang=clang=\\_en](https://treaties.un.org/Pagespages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-2&chapter=4&lang=clang=_en) (تم الاطلاع في 29 آذار/مارس 2021).

<sup>34</sup> الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، اعتمدت في 21 ديسمبر/كانون الأول 1965 بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2106، الملحق 20، ملحق الوثائق الرسمية للجمعية العامة رقم 14، 195 U.N.T.S. 660 (1966) A/6014 U.N. Doc. تاريخ بدء النفاذ: 4 يناير/كانون الثاني 1969، المادة 3، <https://www.ohchr.org/ar/ProfessionalInterest/Pages/CERD.aspx> (تم الاطلاع في 12 أيار/مايو 2020).

<sup>35</sup> اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، اعتمدت في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 1968، U.N. Doc. (XXIII) RES/2391، تاريخ بدء النفاذ: 11 نوفمبر/تشرين الثاني 1970،

<https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/convention-statutory-limitations-to-war-crimes-1968> (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020)، انضمت دولة فلسطين إلى هذه المعاهدة في 2015.

<sup>36</sup> الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، اعتمدت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3068، ملحق الوثائق الرسمية للجمعية العامة رقم 75/30، U.N. Doc. A/9030، 243 U.N.T.S. 1015، تاريخ بدء النفاذ: 18 يوليو/تموز 1976، <http://hrlibrary.umn.edu/arab/bo11.html> (تم الاطلاع في 12 أيار/مايو 2020). انضمت دولة فلسطين إلى هذه الاتفاقية في 2014. التشديد مضاف.

تنطبق عبارة "جريمة الفصل العنصري"، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي، على الأفعال اللاإنسانية الآتية، المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية [عرقية] ما من البشر على أية فئة عنصرية [عرقية] أخرى من البشر واضطهادها إياها بصورة منهجية...<sup>36</sup>

تحدد اتفاقية الفصل العنصري بعد ذلك عددا من "الأفعال اللاإنسانية" التي، عندما تُرتكب بغرض الهيمنة والقمع المنهجي، تُشكل بذلك جريمة الفصل العنصري، بما يشمل:

- (ب) إخضاع فئة أو فئات عنصرية، عمداً، لظروف معيشية يقصد منها أن تفضي بها إلى الهلاك الجسدي، كلياً أو جزئياً،
- (ج) اتخاذ أية تدابير، تشريعية وغير تشريعية، يقصد بها منع فئة أو فئات عنصرية من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلد، وتعهد خلق ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة أو الفئات، وخاصة بحرمان أعضاء فئة أو فئات عنصرية من حريات الإنسان وحقوقه الأساسية، بما في ذلك الحق في العمل، والحق في تشكيل نقابات معترف بها، والحق في التعليم، والحق في مغادرة الوطن والعودة إليه، والحق في حمل الجنسية، والحق في حرية التنقل والإقامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في حرية الاجتماع وتشكيل الجمعيات سلمياً،
- (د) اتخاذ أية تدابير، بما فيها التدابير التشريعية، تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات عنصرية، وبحظر الزواج فيما بين الأشخاص المنتسبين إلى فئات عنصرية مختلفة، ونزع ملكية العقارات المملوكة لفئة أو فئات عنصرية أو لأفراد منها.<sup>37</sup>

يحدد "الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف" لعام 1977، والذي يضم 174 دولة طرفاً، "ممارسة التفرقة العنصرية (الأبارتهايد) وغيرها من الأساليب المبنية على التمييز العنصري والمنافية للإنسانية والمهينة، والتي من شأنها النيل من الكرامة الشخصية" على أنها انتهاك جسيم للمعاهدة.<sup>38</sup>

<sup>36</sup> الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، المادة 2، التشديد مضاف. "الجنوب الأفريقي" لا تعني جنوب أفريقيا فقط، بل تضم أيضاً روديسيا (زيمبابوي الآن)، وناميبيا (التي كانت تحت سيطرة جنوب إفريقيا آنذاك)، والمستعمرات البرتغالية في موزمبيق وأنغولا. التشديد مضاف.

<sup>37</sup> السابق.

<sup>38</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، 8 يونيو/حزيران 1977، المادة 85 (4) (ج)، <https://bit.ly/3iQ4d6i>، (تم الاطلاع في 12 أيار/مايو 2020). انضمت دولة فلسطين إلى البروتوكول الإضافي الأول في 2014.

يعرّف نظام روما الأساسي لعام 1998، الذي يضم 123 دولة طرفاً، الفصل العنصري على أنه جريمة ضد الإنسانية، ويعرّفها على أنها:

**أية أفعال لا إنسانية تماثل في طابعها الأفعال المشار إليها في الفقرة 1 وترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه القمع المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.<sup>39</sup>**

عند تحديد ما يشكل أفعالاً لا إنسانية، يسرد النظام سلسلة من الجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك "إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان"، و"الاضطهاد"، و"الأفعال اللاإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل التي تتسبب عمداً في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو بالصحة العقلية أو البدنية".<sup>40</sup> لكي ترقى إلى مستوى الفصل العنصري، يجب أن تتم هذه الأعمال في سياق نظام مؤسسي من الهيمنة والقمع المنهجين وأن تُرتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام.<sup>41</sup> كما أدرجت لجنة القانون الدولي جريمة الفصل العنصري في مسودة المعاهدة المقترحة بشأن الجرائم ضد الإنسانية، والتي تتضمن تعريف نظام روما الأساسي للجريمة.<sup>42</sup>

### تعريف المصطلحات الرئيسية

لم تنظر أي محكمة حتى الآن في قضية تتعلق بجريمة الفصل العنصري، وبالتالي لم تفسر معنى المصطلحات التالية على النحو المحدد تحديداً في اتفاقية الفصل العنصري وتعريفات نظام روما الأساسي لجريمة الفصل العنصري:

**الجماعة العرقية:** تستخدم اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي مصطلح Racial Group أو "الجماعة العرقية"، لكنهما لا يعرّفانه.<sup>43</sup> ولأنّ اتفاقية الفصل العنصري صيغت على خلفيّة أحداث جنوب القارة الأفريقية في سبعينات القرن الماضي، كما هو مذكور في نصّ الاتفاقية ذاته، فقد يؤدي إلى تفسير أضيق لها، يُركّز على التقسيمات القائمة على لون البشرة؛ ويعود هذا التفسير الضيق أيضاً إلى أن الاتفاقية لم تتضمن فئات أخرى غير العرق، وأن مقترحات بعض

39 نظام روما الأساسي، المادة (7)(2)(ح)، التشديد مضاف.

40 نظام روما الأساسي، المادة (7)(1)(د)(ز)(ك). الاضطهاد معرف أدناه.

41 لقائمة الأركان التي حددها المحكمة الجنائية الدولية على أنها تشكل جريمة الفصل العنصري، انظر المحكمة الجنائية الدولية، "أركان الجرائم"، 2011 <http://hrlibrary.umn.edu/arab/iccelelements.html>

UN International Law Commission, "Draft Articles on Prevention and Punishment of Crimes Against Humanity," 2019, 42 [https://legal.un.org/docs/?path=../ilc/texts/instruments/english/draft\\_articles/7\\_7\\_2019.pdf&lang=EF](https://legal.un.org/docs/?path=../ilc/texts/instruments/english/draft_articles/7_7_2019.pdf&lang=EF) (تم الاطلاع في 21 يوليو/تموز 2020).

Christoph Barthe, Otto Triffterer and Kai Ambos (eds), "The Rome Statute of the International Criminal Court: A 43 Commentary," *Journal of International Criminal Justice*, Volume 16, Issue 3, July 2018, 663-

668, <https://academic.oup.com/jicj/article-abstract/16/3/663/5113153?redirectedFrom=fulltext> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020)، ص 284-285. الترجمة العربية الرسمية لـ racial group هي "الفئة العنصرية" في اتفاقية الفصل العنصري و"الجماعة العرقية" في نظام روما الأساسي. تستخدم النسخة العربية من هذا التقرير "الجماعة العرقية".

الدول لتوسيع نطاق الاتفاقية رفضت.<sup>44</sup> بينما يبدو أنّ مناقشة معنى "الجماعة العرقية" أثناء صياغة نظام روما كانت محدودة،<sup>45</sup> فإنّ إدراجها في تعريف الفصل العنصري، بعد انتهائه في جنوب أفريقيا، وبعد أن عرّف القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز العنصري على أنه يشمل الاختلافات المتعلقة بالنسب والأصل القومي، يُبرز أن نظام روما الأساسي تضمن عبارة "الجماعة العرقية" بناء على مفهوم العرق بمعناه الأوسع، ويُرجح أيضا أن تُفسّر بالمعنى الأوسع من قبل المحاكم.

"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، التي اعتُمدت في 1965 ودخلت حيز التنفيذ في 1969، تُعرّف "التمييز العنصري" على أنه "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفصيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".<sup>46</sup> "اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، وهي الهيئة الأممية المكلفة بمراقبة تنفيذ الاتفاقية، خلّصت إلى نتائج متسقة تفيد أنّ أفراد الجماعات العرقية والقومية، وكذلك الجماعات المحددة على أساس النسب والأصل القومي، معرّضة للتمييز العنصري.<sup>47</sup> عوضا عن التعامل مع العرق على أنه يشكل فقط الصفات الوراثية، تستخدم هيومن رايتس ووتش هذا التعريف الأوسع.

لم يصدر حكم بشأن تعريف "الجماعة العرقية" في سياق جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضدّ الإنسانية في أيّ قضية جنائية دولية. لكن في سياق قضايا حديثة تتعلق بالإبادة، تناولت المحاكم الجنائية الدولية معنى "الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية" في تعريفها لتلك الجريمة، وتم ذلك جزئيا من خلال تقييم هوية الجماعة استنادا إلى السياق وهوية الفاعلين المحليين، لا سيما الجنّة، على عكس المقاربات السابقة التي ركّزت على الملامح الجسدية والوراثية. خلّصت "المحكمة الجنائية الدولية لرواندا" إلى أن البتّ في اعتبار جماعة معيّنة محميّة من جريمة الإبادة "سيتم على أساس كل حالة على حدة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأدلة المقدّمة، والسياق السياسي والاجتماعي والثقافي".<sup>48</sup> كما خلّصت "المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة" إلى أنّ القرارات يجب أن تُتخذ على أساس كل حالة على حدة، مع الرجوع إلى المعايير الموضوعية والذاتية". رأت المحكمة على وجه الخصوص أنّه ينبغي تحديد الجماعات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية "باستخدام معايير وصم الجماعة، لا سيما من قبل مرتكبي الجريمة، على أساس

44 UNGA, Elimination of All Forms of Racial Discrimination: Draft Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid, Note of the Secretary-General, U.N. Doc. A\_8768 (1972), <https://digitallibrary.un.org/record/756549?ln=en> (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020).

45 Barthe, Triffterer and Ambos, "The Rome Statute of the International Criminal Court: A Commentary," pp. 284-285. 46 اتفاقية القضاء على التمييز العنصري، المادة 1(1).

47 انظر على سبيل المثال، Ion Diaconu, "Definition-Summary: Racial discrimination- approaches and trends," <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Racism/IWG/Session8/IonDiaconu.doc> (تم الاطلاع في 19 مارس/أذار 2021). في تعريف لـ"التمييز العنصري"، يعكس كثيرا المقاربة التي اعتمدها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري، لاحظ أحد أعضاء اللجنة أنه "يتعلق أساسا بمجموعات من الأشخاص يتعرضون للتمييز على أساس الهرمية الاجتماعية بحسب وضع موروث".

48 *Prosecutor v. Akayesu*, para. 514.

السمات القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية المتصورة".<sup>49</sup> قضت المحكمة الخاصة بيوغسلافيا في قضية تعود إلى عام 1999 بأن "محاولة تعريف الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية اليوم باستخدام معايير موضوعية وغير مشكوك فيها علميا سيكون عملا محفوفا بالمخاطر".<sup>50</sup>

إنّ فهم "الجماعة العرقية" بطريقة تتماشى مع تطوير مفهوم "التمييز العنصري" في اتفاقية التمييز العنصري، و"المقاربة الذاتية" التي انتهجتها المحاكم الجنائية الدولية في تحديد الجماعات العرقية وغيرها من الجماعات يعكس التطور الحاصل في فهم العلوم الاجتماعية للعرق ويُضفي تجانسا على معنى العرق في مختلف أجزاء القانون الدولي.<sup>51</sup>

فسّر القانون الإسرائيلي أيضا العرق على نطاق واسع، ولم يجعله مقتصرًا على لون البشرة. يُعرّف "قانون العقوبات" الإسرائيلي العنصرية، في سياق جريمة "التحريض على العنصرية"، على أنها تشمل "التحريض على [الاضطهاد]، الاهانة، التحقير، مظاهر العداء العنيف أو العنف أو التسبب بضرر للجمهور أو أجزاء من الشريحة السكانية... بسبب اللون أو الانتماء العنصري أو الأصل القومي - الإثني".<sup>52</sup> بموجب المادة 7أ من "قانون أساس: الكنيست - 1958"، الذي يحظر الترشح لعضوية الكنيست على من ينخرط في "التحريض"،<sup>53</sup> منعت المحكمة العليا أشخاصا، مثل مرشح حزب "عوتسما يهوديت" (قوة يهودية)، من الترشح بناءً على تعليقات تحريضية ضد الفلسطينيين.<sup>54</sup>

بينما لا يتسع نطاق هذا التقرير لتحليل الهويات الجماعية لليهود الإسرائيليين والفلسطينيين، فإن الواضح في السياق المحلي هو أن اليهود الإسرائيليين والفلسطينيين يُنظر إليهما على أنهما جماعتان لهما هويتان منفصلتان في سياق الفهم الواسع لمعنى "الجماعة العرقية" في القانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يُعرّف "قانون العودة لعام 1950"، الذي يضمن لليهود حق الهجرة إلى إسرائيل للحصول على الجنسية، مصطلح "اليهودي" على أنه يشمل "الشخص المولود من أم يهودية"،

*Prosecutor v. Blagojevic and Jokic*, Case No. IT-02-60-T, Judgment (Trial Chamber I), January 17, 2005, para. 667, 49 [https://www.icty.org/x/cases/blagojevic\\_jokic/tjug/en/bla-050117e.pdf](https://www.icty.org/x/cases/blagojevic_jokic/tjug/en/bla-050117e.pdf) (تم الاطلاع في 12 مايو/أيار 2020).

*Prosecutor v. Jelusic*, Case No. IT-95-10, Trial Judgment, December 14, 1999, para. 70, 50 <https://www.icty.org/x/cases/jelusic/tjug/en/jel-tj991214e.pdf> (تم الاطلاع في 27 مارس/أذار 2021).

51 انظر على سبيل المثال، Michael Banton, *The Idea of Race*, 2019, ebook (first published 1977)، <https://www.taylorfrancis.com/books/mono/10.4324/9780429311703/idea-race-michael-banton> (تم الاطلاع في 27 مارس/أذار 2021).

52 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), "All amendments to A90," Penal Law 5737-1977, Sixth Edition, <https://www.oecd.org/investment/anti-bribery/anti-briberyconvention/43289694.pdf> (تم الاطلاع في 20 مارس/أذار 2021). مقتبس باللغة العربية هنا: <https://www.justice.gov.il/Ar/SpecialProjects/AntiRacismAr/Pages/Legislation.aspx>.  
53 الكنيست: قانون أساس: الكنيست - 1958، <https://bit.ly/2RghIn9> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

54 Jacob Magid, "Supreme Court bans extreme-right Gopstein and Marzel from elections," *Times of Israel*, August 26, 2019, <https://www.timesofisrael.com/supreme-court-bans-extreme-right-gopstein-and-marzel-from-election-race/> (تم الاطلاع في 20 مارس/أذار 2021).  
54 "Israeli court bars 'racist' candidates from September poll," *France 24*, August 26, 2019, <https://www.france24.com/en/20190826-israeli-court-bars-racist-candidates-from-september-poll> (تم الاطلاع في 20 مارس/أذار 2021).

معتمدا على تصنيف قائم على النسب، على عكس التصنيف الديني البحت.<sup>55</sup> يصف الكثيرون في إسرائيل المواقف المناهضة للفلسطينيين والصادرة عن حزب عوتسما يهوديت، وقبله "حزب كاخ"، بـ"العنصرية".<sup>56</sup> كما اعتبر إسرائيليون بارزون تحذيرا وجهه ناتنياهو إلى أنصاره يوم الانتخابات في 2015، قال فيه إن "الناخبين العرب يتدفقون أفواجا على صناديق الاقتراع"، "عنصريا" و"يحض على العنصرية".<sup>57</sup>

في غضون ذلك، يواجه الفلسطينيون التمييز والقمع على أساس هويتهم، كما يوضح هذا التقرير. للفلسطينيين روابط ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية وأسرية عميقة في جميع أنحاء إسرائيل، والصفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. خلال معظم العصر الحديث، كان الفلسطينيون ينتقلون بحرية في هذه المناطق، التي كانت تشكل فلسطين الانتدابية تحت الإدارة البريطانية في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى. يُعرّف "ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية" الفلسطينيين على أنهم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947"، مؤكدا على أن هويتهم "تنتقل من الآباء إلى الأبناء".<sup>58</sup> حتى داخل إسرائيل، حيث يُعتبر اليهود والفلسطينيون مواطنين، فإن السلطات تصنّفهما ضمن "قوميتين" مختلفتين.<sup>59</sup>

وجدت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في مراجعتها الأخيرة لإسرائيل في ديسمبر/كانون الأول 2019 أن الفلسطينيين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يُشكلون أقلية تستحق الحماية من "جميع ممارسات العزل العنصري والفصل العنصري" مقارنة بالبلدات اليهودية.<sup>60</sup>

<sup>55</sup> وزارة الخارجية الإسرائيلية، قانون العودة رقم 5710 لسنة 1950، 5 تموز/يوليو 1950، <https://mfa.gov.il/mfa/mfa-1950-1959/pages/law%20of%20return%205710-1950.aspx> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>56</sup> Dror Liba, "Otzma Yehudit's history of racism and provocation," *Ynet News*, February 21, 2019, <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-5467651,00.html> (تم الاطلاع في 20 مارس/آذار 2021)؛ "AIPAC to boycott 'racist and reprehensible' Kahanist party wooed by Netanyahu," *Times of Israel*, February 22, 2019, <https://www.timesofisrael.com/major-us-jewish-groups-slam-racist-and-reprehensible-extremist-israeli-party/> (تم الاطلاع في 20 مارس/آذار 2021).

<sup>57</sup> "P.M. Netanyahu Facebook video "Right wing gov't in danger Arabs voting in droves," Haaretz video clip, YouTube, 57 Chemi Shalev, "With Race-baiting 'Rabble-rousers Like Netanyahu, Who Needs BDS?'" *Haaretz*, November 18, 2019, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-israel-bds-1.8135895> (تم الاطلاع في 20 مارس/آذار 2021)؛ Oliver Holmes and Sufian Taha, "He's using his last bullet": Israeli Arabs condemn Netanyahu comments, *Guardian*, March 11, 2019, <https://www.theguardian.com/world/2019/mar/11/hes-using-his-last-bullet-israeli-arabs-condemn-netanyahu-comments> (تم الاطلاع في 20 مارس/آذار 2021)؛ Noa Landau, "Netanyahu's Incitement Against Arabs in 2015 Proved a Big Success in Israel's 2019 Election," *Haaretz*, April 10, 2019, <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-netanyahu-s-incitement-against-arabs-in-2015-proved-a-big-success-in-israel-s-2019-e-1.7107278> (تم الاطلاع في 20 مارس/آذار 2021).

<sup>58</sup> الميثاق الوطني الفلسطيني (1968)، [https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Palestinian\\_national\\_charter.pdf](https://oldwebsite.palestine-studies.org/sites/default/files/Palestinian_national_charter.pdf) (تم الاطلاع في 13 يونيو/حزيران 2020)، المواد 4 و5. <sup>59</sup> انظر قسم "القمع منهجي والتمييز مؤسسي".

<sup>60</sup> اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، "الملاحظات الختامية بشأن التقرير الجامع للتقارير الدورية من السابع عشر إلى التاسع عشر لإسرائيل"، CERD/C/ISR/CO/17-19، 12 ديسمبر/كانون الأول 2019، [https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CERD%2fC%2fISR%2fCO%2f17-19&Lang=ar](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CERD%2fC%2fISR%2fCO%2f17-19&Lang=ar) (تم الاطلاع في 13 يونيو/حزيران 2020)، الفقرة 23.



النظام المؤسسي: هذا المصطلح، الذي دُمج في نظام روما الأساسي ولكن ليس في اتفاقية الفصل العنصري، يبدو أنه نشأ في اقتراح من الوفد الأمريكي أثناء الصياغة لكي يقتصر تطبيق جريمة الفصل العنصري على الدول واستبعاد الجماعات غير الحكومية.<sup>61</sup> إلى جانب مصطلح "منهجي" الذي يظهر في كل من اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، فإن مصطلح "النظام" يسلط الضوء على وجود التنظيم والهيكلية الرسميين، وأكثر من السياسات أو الأفعال التمييزية المنعزلة.<sup>62</sup> يمكن أن يغطي النظام ولايات بأكملها أو مناطق جغرافية محدودة، اعتمادا على توزيع السلطة، أو وحدة السلطة، أو القوانين والسياسات والمؤسسات القمعية المختلفة، من بين عوامل أخرى.

الهيمنة: هذا المصطلح، وهو ليس معرّفا بوضوح في القانون، يبدو في السياق العملي أنه يشير إلى نية مجموعة معيّنة الإبقاء على السيطرة المشددة على مجموعة أخرى، والتي يمكن أن تشمل السيطرة على ركائز رئيسية تتعلق بالسلطة السياسية، والأرض، والموارد. المصطلح مذكور كل من في نظام روما الأساسي واتفاقية الفصل العنصري.

يشير التركيز على الهيمنة، في مقابل السيادة الرسمية، أيضا إلى أن جريمة الفصل العنصري يمكن أن تُرتكب من قبل السلطات خارج أراضيها وأن تقع على غير المواطنين.<sup>63</sup> اكتشاف أن سلطات إحدى الدول قد ارتكبت جريمة الفصل العنصري على أراضٍ خارجية لن يقوّض السيادة الرسمية التي تتمتع بها الدولة الأخرى أو ينتقص من واقع الاحتلال أكثر من اكتشاف أن جرائم أخرى ضد الإنسانية أو جرائم حرب قد ارتكبت هناك.<sup>64</sup>

القمع المنهجي: هذا المصطلح، وهو أيضا ليس له تعريف قانوني واضح، يبدو أنه يشير إلى طرق تحقيق نية الهيمنة. تبين الإشارة في اتفاقية الفصل العنصري إلى "سياسات وممارسات العزل

---

Timothy L.H. McCormack, "Crimes Against Humanity," in Dominic McGoldrick, Peter Rowe and Eric Donnelly, eds., *The Permanent International Criminal Court: Legal and Policy Issues* (Oxford: Hart Publishing: 2004) pp. 198-199.

<sup>62</sup> تناقش الباحثون بشأن اتساع تعريف هذا المصطلح. انظر، مثلا، Ariel Bultz, "Redefining Apartheid in International Criminal Law," *Criminal Law Forum* 24, 205-233 (2013), <https://link.springer.com/article/10.1007/s10609-012-9193-1> (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020)؛ انظر أيضا Carola Lingaas, "The Crime against Humanity of Apartheid in a Post-Apartheid World," *Oslo Law Review* (2015), [https://www.idunn.no/oslo\\_law\\_review/2015/02/the\\_crime\\_against\\_humanity\\_of\\_apartheid\\_in\\_a\\_post-apartheid\\_world](https://www.idunn.no/oslo_law_review/2015/02/the_crime_against_humanity_of_apartheid_in_a_post-apartheid_world) التي تحاجج دفاعا عن تفسير ضيق يستثني المجموعات غير الحكومية (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020)

<sup>63</sup> في رأي استثنائي صدر عام 1971 يعلن عدم شرعية حكم جنوب أفريقيا في ناميبيا، أشارت محكمة العدل الدولية إلى "تطبيقها لسياسة الفصل العنصري" هناك. *Advisory Opinion on the Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia*, International Court of Justice (ICJ), June 21, 1971, available at: <https://www.icj-cij.org/files/case-related/53/053-19710621-ADV-01-00-EN.pdf> p. 63. (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020).

<sup>64</sup> انظر مثلا، Miles Jackson, "Expert Opinion on the Interplay between the Legal Regime Applicable to Belligerent Occupation, and the Prohibition of Apartheid under International Law," *Diakonia International Humanitarian Law Center*, March 23, 2021, <https://www.diakonia.se/globalassets/documents/ihl/ihl-resources-center/expert-opinions/apartheid-and-occupation---expert-opinion---miles-jackson.pdf> (تم الاطلاع في 27 آذار/مارس 2021)

والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي " ويشير إلى أن القمع يجب أن يصل مستويات عالية من الشدة حتى يتخطى العتبة المطلوبة لتصنيفه جريمة<sup>65</sup>.

## الاضطهاد

تعود جريمة الاضطهاد إلى المحكمة العسكرية الدولية عام 1945 في نورمبرغ. يعتبر ميثاق المحكمة أن "الاضطهاد لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية" جرائم ضد الإنسانية.<sup>66</sup>

يعرّف نظام روما الأساسي أيضا الاضطهاد على أنه جريمة ضد الإنسانية، ويعرّفه بأنه "حرمان جماعة من السكان أو مجموع السكان حرمانا متعمدا وشديدا من الحقوق الأساسية بما يخالف القانون الدولي، وذلك بسبب هوية الجماعة أو المجموع"<sup>67</sup>. وسّع القانون نطاق جريمة الاضطهاد ليشمل "أية جماعة محددة أو مجموع محدد من السكان لأسباب سياسية أو عرقية أو قومية أو إثنية أو ثقافية أو دينية، أو متعلقة بنوع الجنس [النوع الاجتماعي] على النحو المعرف في الفقرة 3، أو لأسباب أخرى من المسلم عالميا بأن القانون الدولي لا يجيزها"<sup>68</sup>. مع ذلك، يحدد نظام روما الأساسي ما ينطبق على الجريمة فقط "فيما يتصل" بالجرائم الأخرى المحددة بموجبه.<sup>69</sup> غير أنّ تعريف القانون الدولي العرفي للاضطهاد لا يتضمن مثل هذه القيود.<sup>70</sup>

المحامي الجنائي الدولي أنطونيو كاسيزي، الذي شغل منصب قاض في القضية الرائدة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة التي نظرت في الاضطهاد في إطار القانون الجنائي الدولي (قضية "المدعي العام ضد كوبريسكيتش")، حدد جريمة الاضطهاد ضد الإنسانية كجريمة بموجب القانون الدولي العرفي.<sup>71</sup> وعرّف الاضطهاد بموجب القانون الدولي العرفي بأنه يشير إلى الأفعال التي، (أ) تؤدي إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان الأساسية، (ب) تشكل جزءا من ممارسة واسعة النطاق أو منهجية، (ج) تُرتكب بقصد تمييزي.<sup>72</sup>

65 اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2.

66 UN, Agreement for the prosecution and punishment of the major war criminals of the European Axis ("London Agreement"), August 8, 1945, 82 U.N.T.C. 280, available at: [https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocities-art.6\(c\)-crimes/Doc.2\\_Charter%20of%20IMT%201945.pdf](https://www.un.org/en/genocideprevention/documents/atrocities-art.6(c)-crimes/Doc.2_Charter%20of%20IMT%201945.pdf) (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020).

67 نظام روما الأساسي، المادة 7(2)(ز)

68 نظام روما الأساسي، المادة 7(1)(ح)

69 السابق.

70 *Prosecutor v. Kupreskic et al.* Case No. IT-95-16-T, International Criminal Tribunal for the former Yugoslavia (ICTY), January 14, 2000, available at: <https://www.icty.org/x/cases/kupreskic/tjug/en/kup-tj000114e.pdf> (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020) الفقرتان 580-581.

71 Cassese and Gaeta, *Cassese's International Criminal Law* (2008), p. 125.

72 السابق.

لم يُحدد نظام روما الأساسي ولا القانون الدولي العرفي بوضوح العتبة لما يُشكل انتهاكاً "جسيماً" أو "فظيحاً" بما فيه الكفاية. تُقرّ هيومن رايتس ووتش بأن العديد من الانتهاكات الحقوقية تُلجج ضرراً جسيماً. إلا أن هيومن رايتس ووتش تحتاج إلى تحديد أخطر أشكال الانتهاكات التي تم ارتكابها قبل أن تُطبّق عليها صفة "الجسيمة" و"الفظيعة".

## التبعات القانونية لاكتشاف الجرائم ضد الإنسانية

يمكن أن يُستخدم ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية كأساس للمسؤولية الجنائية الفردية في المحاكم والهيئات القضائية الدولية، ليس في المحاكم المحلية في بلد الجاني فحسب، بل أيضاً في المحاكم والهيئات القضائية الدولية، والمحاكم المحلية خارج البلد المعني بموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية. تمتد المسؤولية الجنائية الفردية إلى أبعد من الذين يرتكبون الأفعال وتطال أولئك الذين يأمرّون بارتكاب الجريمة ويساعدون على وقوعها أو يسهلونها أو يحرضون على ارتكابها. بموجب مبدأ مسؤولية القيادة، يمكن تحميل المسؤولين العسكريين والمدنيين، حتى أعلى التسلسل القيادي، المسؤولية الجنائية عن الجرائم التي ارتكبها مرؤوسوهم عندما يعلمون أو كان يفترض بهم أن يعلموا بارتكاب مثل هذه الجرائم، لكنهم لم يتخذوا التدابير المعقولة لمنع الجرائم أو معاقبة المسؤولين عنها.

في ديسمبر/كانون الأول 2019، أنهت بنسودا تحقيقاً أولياً استمر قرابة خمس سنوات في الوضع الفلسطيني وقررت أن "جميع المعايير القانونية" للشروع في تحقيق رسمي في الجرائم الخطيرة المزعومة التي ارتكبتها الإسرائيليون والفلسطينيون قد استوفيت. وجدت بنسودا "أساساً معقولاً" للاعتقاد بارتكاب جرائم حرب من قبل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية، لكنها لم تُشير إلى أي جرائم ضد الإنسانية.<sup>73</sup> رغم أن بنسودا لم تطلب إدانة قضائية رسمياً للمضي قدماً في تحقيق رسمي، إلا أنها طلبت حكماً من قضاة المحكمة بشأن الولاية القضائية الإقليمية للمحكمة الجنائية الدولية قبل المتابعة.<sup>74</sup>

في فبراير/شباط 2021، قضت المحكمة بأن لها ولاية قضائية على الجرائم المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، مؤكدة وضع فلسطين كدولة طرف في نظام روما

ICC, Pre-Trial Chamber I, "Situation in the State of Palestine," January 22, 2020, No. ICC-01/18, [https://www.icc-73.cpi.int/CourtRecords/CR2020\\_00161.PDF](https://www.icc-73.cpi.int/CourtRecords/CR2020_00161.PDF) (تم الاطلاع في 16 أغسطس/آب 2020) الفقرات 94-96.

"Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, on the conclusion of the preliminary examination of the Situation in 74 Palestine, and seeking a ruling on the scope of the Court's territorial jurisdiction," ICC press release, December 20, 2019, <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=20191220-otp-statement-palestine> (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020).

الأساسي قادرة على منح هذا الاختصاص.<sup>75</sup> تشمل هذه الولاية القضائية القدرة على المقاضاة بشأن جرميَّ الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبتين ضد الإنسانية. في مارس/آذار 2021 ، أعلن مكتب المدعي العام في المحكمة فتح تحقيق رسمي في الوضع في فلسطين.<sup>76</sup>

وقعت إسرائيل نظام روما الأساسي العام 2000، لكنها لم تصادق عليه وقالت في أغسطس/آب 2002 إنها لا تنوي القيام بذلك.<sup>77</sup> إلا أن المحكمة الجنائية الدولية لديها اختصاص التحقيق بشأن أي شخص ومقاضاته، بما يشمل أولئك الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية حيثما تتوفر أدلة على مسؤوليتهم الجنائية عن ارتكاب جريمة الاضطهاد أو الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية داخل أي دولة صادقت على نظام روما الأساسي، حيث يتم استيفاء المعايير ذات الصلة. وهذا يشمل فلسطين، ما يسمح بالملاحقة بشأن الجرائم التي يرتكبها المواطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

اتفاقية الفصل العنصري تدعو أيضا الدول الأطراف إلى مقاضاة أولئك الذين يرتكبون الجريمة والذين لهم سلطة قضائية، فضلا عن اتخاذ تدابير أخرى تهدف إلى "ردع وقمع ومعاقبة" الجريمة.<sup>78</sup>

يُجرّم القانون الإسرائيلي الجرائم ضد الإنسانية، بما يشمل الاضطهاد وليس الفصل العنصري، وذلك فقط في سياق الجرائم المرتكبة في ألمانيا النازية.<sup>79</sup> لا يُجرّم القانون الفلسطيني الجرائم ضد الإنسانية.

ICC, Pre-Trial Chamber I, "Situation in the State of Palestine," February 5, 2021, No. ICC-01/18, [https://www.icc-75.cpi.int/CourtRecords/CR2021\\_01165.PDF](https://www.icc-75.cpi.int/CourtRecords/CR2021_01165.PDF) (تم الاطلاع في 15 فبراير/شباط 2021)؛

"إسرائيل/فلسطين: قضية "الجنائية الدولية" يفتحون الباب أمام تحقيق رسمي"، 6 فبراير/شباط 2021، <https://www.hrw.org/ar/news/2021/02/08/377805>

"Statement of ICC Prosecutor, Fatou Bensouda, respecting an investigation of the Situation in Palestine," ICC press release, March 3, 2021, <https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=210303-prosecutor-statement-investigation-palestine> (تم الاطلاع في 26 مارس/آذار 2021).

UN Treaty Collection, Status of Treaties, Rome Statute,<sup>77</sup> [https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg\\_no=XVIII-10&chapter=18&clang=\\_en](https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=XVIII-10&chapter=18&clang=_en) (تم الاطلاع في 21 يوليو/تموز 2020)؛

Israel M FA, "Israel and the International Criminal Court," MFA archive, June 30, 2002, <https://mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/2002/Pages/Israel%20and%20the%20International%20Criminal%20Court.aspx> (تم الاطلاع في 21 يوليو/تموز 2020).

78 اتفاقية الفصل العنصري، المادتان 4 و5.

Israel MFA, Nazis and Nazi Collaborators (Punishment Law) 5710-1950, August 1, 1950, available at: <https://bit.ly/2Lys2kd79> (تم الاطلاع في 14 مايو/أيار 2020)؛ مايكل سفارد، مستشار قانوني من منظمة "بيش دين"، رسالة إلكترونية إلى هيومن رايتس ووتش، 27 أبريل/نيسان 2020. اتهم المدعون الإسرائيليون المسؤولين النازيين أدولف أيخمان وجون ديميانويك وأدانوهما بالاضطهاد، من بين جرائم أخرى. "The Trial of Adolf Eichmann – Proceedings: The 15 Charges," Remember.org, undated.

Israel Ministry of Foreign Affairs (MFA), "The Demjanjuk Appeal," July 29, 1993, <https://mfa.gov.il/mfa/aboutisrael/state/law/pages/the%20demjanjuk%20appeal%20-%202029-jul-93.aspx> (تم الاطلاع في 16 أغسطس/آب 2020).

### 3. نية الإبقاء على الهيمنة

لطالما سعت سياسات الحكومة الإسرائيلية إلى خلق أغلبية يهودية في إسرائيل والحفاظ عليها وذلك بتعزيز سيطرة اليهود الإسرائيليين على الأراضي في إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة. توضح كل من القوانين، ووثائق التخطيط، وتصريحات المسؤولين ان ما يوجه سياسات الحكومة واعمالها إلى يومنا هذا هو السعي إلى هيمنة اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين، لا سيما في التركيبة السكانية والأرض.

سيوضح هذا الفصل أنّ هذا الهدف يرقى إلى نية إبقاء هيمنة مجموعة ما على مجموعة أخرى. عندما تُرتكب الأفعال اللاإنسانية في سياق القمع المنهجي وفقا لنية الإبقاء على الهيمنة، فهي ترقى إلى جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية.

النية التمييزية، عندما تؤدي إلى انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية، تشكل جريمة الاضطهاد المرتكبة ضد الإنسانية.

سيتناول هذا الفصل مواد قد يعود تاريخها إلى عقود من الزمن تهدف الى تحليل الدوافع وراء السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين اليوم، قد تطورت على مدى سنوات طويلة وتعود في الغالب إلى السنوات الأولى من قيام الدولة وبداية الاحتلال. هذا لا يعني أنّ كل مسؤول سنذكره ضالع في نية الهيمنة على الفلسطينيين. في الواقع، دافع بعض المسؤولين والأحزاب في إسرائيل عن مواقف، لو طُبقت، لكان من الممكن تفادي سياسات مماثلة.

تُبرر السلطات الإسرائيلية بعض هذه السياسات بدواع أمنية، لكنها كما هو موضح في هذا الفصل، غالبا ما تستخدم الأمن كمبرر لتحقيق أهداف ديمغرافية. في حالات أخرى، يدافع المسؤولون عن سياسات تهدف إلى صون هوية إسرائيل كدولة يهودية. كأى دولة أخرى، تستطيع إسرائيل تعزيز هوية معينة، لكن ذلك لا يتضمن حرية انتهاك الحقوق الأساسية. لا تشكل جميع السياسات المصممة لتعزيز التهويد انتهاكاتٍ للحقوق، لكن هناك سياسات محددة يُمكن أن توفر أدلة على وجود نية تمييزية أو هدف للحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود.

حتى السياسات التي وُضعت لتحقيق أهداف أمنية مشروعة ينبغي أن تمتثل للقانون الدولي. كما هو موضح في هذا الفصل، اتبعت السلطات الإسرائيلية العديد من السياسات التي تُظهر بطرق مختلفة نية تمييزية لتحقيق هيمنة منهجية على الفلسطينيين. الهدف المشروع المتمثل بتحقيق الأمن لا يبرر النية غير المشروعة للهيمنة والتمييز المتأصلة في هذه السياسات.

## التركيبة السكانية

لطالما كانت الاعتبارات الديمغرافية، وخاصة السعي إلى تحقيق أغلبية يهودية متينة، أساسا للسياسات الحكومية الإسرائيلية. أهم سطر في "إعلان قيام دولة إسرائيل - وثيقة الاستقلال" وعد بـ "إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل".<sup>80</sup> يسرد الإعلان إلى حدّ كبير تاريخ الشعب اليهودي، وتتضمن هذه الوثيقة القصيرة إشارتين إلى مركزية الهجرة اليهودية. رغم أن الإعلان يلتزم بتحقيق "المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا وسياسيا بين جميع الرعايا"، فإنه قدّم الدولة الجديدة على أنها للشعب اليهودي، واصفا إسرائيل بـ "دولتهم".

تعزز القوانين الأساسية الإسرائيلية، التي لها وضع دستوري في غياب دستور كامل، فكرة يهودية الدولة، بدلا من أن تكون دولة لجميع مواطنيها. مثلا، أعلن "قانون أساس: الكنيست - 1958" أنه لا يحق الترشح إلى الكنيست لكل من أنكر صراحة أو بشكل ضمني "قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".<sup>81</sup> ينصّ "القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحرّيته" على أن الهدف منه هو "ترسيخ قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".

يؤكد "قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي" (قانون الدولة القومية)، الذي اعتمد في 2018، غلبة الطابع "اليهودي" على الطابع "الديمقراطي" للدولة. حدّد هذا القانون ضمن "مبادئه الأساسية" أن إسرائيل هي "الوطن القومي للشعب اليهودي" وأن "حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل هو للشعب اليهودي وحده". ينصّ الفصل 7 من هذا القانون على أن "تعتبر الدولة تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وترسيخه".<sup>82</sup> بعكس إعلان استقلال إسرائيل، لم يتضمن قانون الدولة القومية أي بنود عن المساواة. قال مستشار قانوني للكنيست إنه سعى إلى تضمين "إشارة إلى مسألة المساواة ومسألة انتماء الدولة إلى جميع مواطنيها، [لكن] اللجنة اختارت ألا تفعل".<sup>83</sup> في يونيو/حزيران 2018، سعى عدة أعضاء في الكنيست إلى تمرير مشروع قانون يعرّف إسرائيل بأنها دولة لجميع مواطنيها، لكن هيئة رئاسة الكنيست ألغته قبل مناقشته لأنه "يسعى إلى إنكار وجود إسرائيل كدولة للشعب اليهودي"، بحسب ما قاله المستشار القانوني للكنيست.<sup>84</sup>

<sup>80</sup> الكنيست، "إعلان إقامة دولة إسرائيل"، <http://www.knesset.gov.il/docs/arb/megilat.htm> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>81</sup> الكنيست، قانون أساس - الكنيست، 1958.

<sup>82</sup> الكنيست، قانون أساس - إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي (ترجمة غير رسمية)، <https://bit.ly/3g2t6oy> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>83</sup> Session 19 of the Joint Committee of the Knesset Constitution, Law and Justice Committee, the 20th Knesset (16.7.2018, 83 at 02:06), as cited in Adalah petition to Israeli Supreme Court against the Nation-State Law, HCJ 5866/18, [https://www.adalah.org/uploads/uploads/Jewish\\_Nation\\_State\\_Law\\_Petition\\_English\\_Final\\_October\\_2018.pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Jewish_Nation_State_Law_Petition_English_Final_October_2018.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 11، انظر أيضا: "Joint committee approves Jewish nation-state law for first reading," (Hebrew)، Knesset press release, March 13, 2018, <https://main.knesset.gov.il/News/PressReleases/pages/press13.03.18.aspx> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020).

<sup>84</sup> Jonathan Lis, "Knesset Council Bans Bill to Define Israel as State for All Its Citizens," *Haaretz*, June 4, 2018 <https://bit.ly/2Melt6S> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

عزز احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة في 1967 المخاوف الإسرائيلية بشأن الخصائص الديموغرافية. إذ يُشكل اليهود حالياً ضمن حدود إسرائيل لما قبل 1967 80% تقريبا من السكان بينما يُشكل الفلسطينيون في المنطقة نفسها حوالي 19%<sup>85</sup>. لكن عند جمع الأراضي المحتلة كافة مع إسرائيل، يكاد يتساوى عدد اليهود والفلسطينيين. وحتى عند حصر العملية الحسابية بالضفة الغربية، فإن الجزء من الأراضي المحتلة الذي تطمح به السلطات الإسرائيلية من أجل المستوطنات اليهودية، وباستثناء العدد الكبير من السكان الفلسطينيين في غزة، تُشكل الأغلبية اليهودية نحو 59% من السكان مقارنة مع 41% للفلسطينيين. ترجع أصول العديد من الممارسات المذكورة في هذا التقرير إلى رغبة الحكومة الإسرائيلية في الإبقاء على سيطرة إسرائيلية من دون التخلي عن الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ما يزيد 3.1 مليون فلسطيني إلى الأراضي التي تسيطر عليها، بالإضافة إلى 1.6 مليون يعيشون داخل إسرائيل.<sup>86</sup>

تصريحات رؤساء الوزراء الإسرائيليين وغيرهم من كبار المسؤولين تُبيّن إلى أي مدى السيطرة الديموغرافية هي عامل أساس في عملية صنع السياسات في الدولة. في تعليق على "انستغرام" يوم 10 مارس/آذار 2019، قال رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو إن "إسرائيل ليست دولة لجميع المواطنين"، بل "دولة قومية للشعب اليهودي، فقط للشعب اليهودي".<sup>87</sup> في ديسمبر/كانون الأول 2003، بين ولايته في رئاسة الوزراء، قال نتانياهو في مؤتمر: "إن كانت هناك مشكلة ديموغرافية، وفعلا هناك مشكلة ديموغرافية، فإنها تتعلق بعرب إسرائيل الذين سيقبون مواطنين إسرائيليين"، مشيرا إلى الحاجة إلى إيجاد توازن بين السياسات الرامية إلى إدماج "عرب إسرائيل" وضمان عدم تجاوزهم نسبة 35-40% من السكان.<sup>88</sup> وحذّر من أنه في حال "وصلت أعدادهم إلى 34-40% من [سكان] البلاد، عندها ستُلغى الدولة اليهودية".<sup>89</sup> قال أيضا إن جدار الفصل، الذي شُيد أساسا لتعزيز أمن إسرائيل، سيساعد في منع "تمدد ديمغرافي" للفلسطينيين في الضفة الغربية.<sup>90</sup>

إلا أن وضع سياسات تُحركها الحسابات الديموغرافية لا يقتصر على رئيس الوزراء نتانياهو. حتى القادة الإسرائيليين الذين ساندوا انسحاب إسرائيل من أجزاء أكبر من الضفة الغربية مقارنة بغيرهم

<sup>85</sup> Israel Central Bureau of Statistics, "Localities (1) and Population, By District, Sub-District, Religion and Population 2021", September 26, 2019, [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02\\_16x.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_16x.pdf) (تم الاطلاع في 1 يناير/كانون الثاني 2021).

دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل تُدرج في أرقامها جميع سكان مرتفعات الجولان والقدس الشرقية، بالإضافة إلى المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. إذا استثنينا هذه المجموعات، يُشكل المواطنون الفلسطينيون نحو 19% من السكان. عند إدراج المستوطنين، واستثناء السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية والسوريين في مرتفعات الجولان المحتلة فقط، تنخفض النسبة المئوية للمواطنين الفلسطينيين إلى نحو 18%.

<sup>86</sup> لمصادر عن عدد السكان، انظر قسم "القمع الممنهج والتمييز المؤسسي".

<sup>87</sup> صفحة بنيامين نتانياهو على انستغرام، [https://www.instagram.com/p/Bu0U2TABMNI/?utm\\_source=ig\\_embed](https://www.instagram.com/p/Bu0U2TABMNI/?utm_source=ig_embed) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>88</sup> Gideon Alon and Aluf Benn, "Netanyahu: Israel's Arabs Are the Real Demographic Threat," *Haaretz*, December 18, 2003, <https://www.haaretz.com/1.4802179> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>89</sup> The Associated Press and Aluf Benn, "MKs Slam Netanyahu's Remarks about Israeli Arabs," *Haaretz*, December 17, 2003, <https://www.haaretz.com/1.4789108> (تم الاطلاع في 3 يناير/كانون الثاني 2021).

<sup>90</sup> Alon and Benn, "Netanyahu: Israel's Arabs Are the Real Demographic Threat," *Haaretz*, December 18, 2003,

كثيرا ما جعلوا من المعطى الديمغرافي - ضرورة أن تحتفظ إسرائيل بأغلبية يهودية - احدى حججهم الأساسية. قال إيهود أولمرت، سلف ناتنياهو، في 2003، قبل أن يصبح رئيسا للوزراء بثلاث سنوات إن "المسألة الديمغرافية" سوف "تلمي علينا الحل الذي يجب أن نتبناه" وإن "صيغة معايير الحل الأحادي الجانب هي: زيادة عدد اليهود وتقليص عدد الفلسطينيين".<sup>91</sup> كما قال سابقه، آرئيل شارون، لما كان رئيسا للوزراء في الكنيست سنة 2002، إن "المواطنين الفلسطينيين لهم حقوق"، لكن "كل الحقوق المتعلقة بالأرض في إسرائيل هي حقوق يهودية".<sup>92</sup> وعندما كان إيهود باراك رئيسا للوزراء، فقد ساوى، بين "الأغلبية المسلمة" و"تدمير إسرائيل كدولة يهودية".<sup>93</sup> كما قال سلفه، شمعون بيريس، لما كان رئيسا للدولة في 2012، إن "المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المكتظة بالعرب [في أجزاء من الضفة الغربية]... قد تؤدي إلى تغيير سكاني خطير" و"تضع الأغلبية اليهودية لدولة إسرائيل في خطر".<sup>94</sup> قال أيضا سلفه إسحق رابين لما كان رئيسا للوزراء، إن "الخط الأحمر للعرب هو 20% من السكان، ولا ينبغي تجاوز ذلك أبدا"، مضيفا: "أرغب في الحفاظ على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل".<sup>95</sup>

رغم أن الدول تكون أحيانا مرتبطة بهوية دينية أو عرقية معينة، فإن حق الدولة في تحديد هويتها وتعزيزها لا يعني الحرية في انتهاك الحقوق الأساسية للآخرين. القوانين والسياسات التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية للحفاظ على أغلبية يهودية وفرت امتيازات لليهود على حساب الحقوق الأساسية للفلسطينيين. والدليل الأهم لإظهار الأهداف الديمغرافية لإسرائيل هو "قانون العودة" لسنة 1950 الذي ضمن لليهود الحاملين لجنسيات أخرى حق الاستقرار في إسرائيل، و"قانون المواطنة" لسنة 1952 الذي سمح لهم بالحصول على الجنسية.<sup>96</sup> في المقابل، فإن قانون الجنسية هذا نفسه يحرم اللاجئين الفلسطينيين وأبناءهم وأحفادهم - عدد المسجلين منهم لدى الأونروا بلغ 5.7 مليون حتى فبراير/شباط 2021<sup>97</sup> - من خيار الدخول والعيش في المناطق التي كانت عائلاتهم تعيش فيها وحافظوا على رابط معها. حق العيش في إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة يكفله لهم القانون الدولي لحقوق الإنسان، إلى جانب الخيارات المعتمدة

---

David Landau, 'Maximum Jews, Minimum Palestinians,' *Haaretz*, undated, <https://www.haaretz.com/1.4759973> في 1 يونيو/حزيران 2020).

Jonathan Cook, *Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State* (London: Pluto Press: 2006), p. 16.

Benny Morris, "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)," *The New York Review of Books*, 93 June 13, 2002, <https://www.nybooks.com/articles/2002/06/13/camp-david-and-after-an-exchange-1-an-interview-wi/> في 1 يونيو/حزيران 2020).

Tovah Lazaroff, "Peres: Settlement building threatens Jewish state," *Jerusalem Post*, July 10, 2012, 94 <https://www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Peres-Settlement-building-threatens-Jewish-state> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

Rhoda Ann Kanaaneh, *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel* (California: University of California Press; 2002), p. 50.

Israel MFA, Law of Return 5710-1950, July 5, 1950. يسمح القانون للحكومة الإسرائيلية بمنع هذا الحق عن اليهودي الذي "يعمل ضد الشعب اليهودي" أو "من شأنه أن يعرض للخطر صحة الجمهور وأمنه".

"UNRWA appeals for US\$1.5 billion to support Palestine refugees in 2021," UNRWA press release, February 11, 2021, 97 <https://bit.ly/37BegnK> (تم الاطلاع في 23 شباط/فبراير 2021).



لدمجهم في أماكن وجودهم وإعادة توطينهم في مكان آخر.<sup>98</sup> هذه السياسات تخلق واقعا يكون فيه المواطن اليهودي القادم من أي بلد آخر والذي لم يزر إسرائيل قط قادرا على الانتقال إلى إسرائيل أو مستوطنة في الضفة الغربية والحصول على الجنسية تلقائيا، بينما يُحرم اللاجئ الفلسطيني الذي طُرد من دياره وظل قابعا لأكثر من 70 عاما في مخيم للاجئين في دولة مجاورة من الانتقال إلى إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

"قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر الساعة)" لسنة 2003، الذي يمنع فلسطيني الضفة الغربية وغزة - مع استثناءات قليلة - من الحصول على الجنسية أو الإقامة الدائمة في إسرائيل والقدس الشرقية،<sup>99</sup> يعكس أكثر الرغبة في الحفاظ على سيطرة ديمغرافية. قال آرييل شارون تعليقا على تجديد القانون المؤقت لما كان رئيسا للوزراء في 2005: "لا داعي للاختباء وراء الحجج الأمنية. هناك حاجة لوجود دولة يهودية".<sup>100</sup> وأضاف لاحقا أن السلطات لها "نية صحيحة وهامة في جعل إسرائيل دولة يهودية فيها أغلبية يهودية كبيرة"، ولذلك "علينا القيام بكل شيء حتى تبقى هذه الدولة يهودية في المستقبل".<sup>101</sup> اعترف غيوروا إيلاند، مستشار الأمن القومي آنذاك، الذي كان عضوا في لجنة لدراسة سياسات الهجرة في 2005، بأن "قانون المواطنة هو السبيل الوحيد للتغلب على الغول الديموغرافي".<sup>102</sup> من جانبه أوضح وزير المالية آنذاك بنيامين ناتانياهو بشكل مباشر أثناء المناقشات الخاصة بتمديد القانون: "بدلا من تسهيل الأمر على الفلسطينيين الراغبين في الحصول على الجنسية، علينا جعل العملية أكثر تعقيدا حتى نضمن أمن إسرائيل والأغلبية اليهودية في إسرائيل".<sup>103</sup> قال إيلي يشاي، لما كان وزيرا للداخلية في 2012، إن الموافقة على عدد أكبر من مطالب لم الشمل العائلي من الضفة الغربية سيكون "انتحارا قوميا".<sup>104</sup>

98 انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية"؛ Letter from Human Rights Watch to Prime Minister Ehud Barak, "Human Rights Watch Urges Attention to Future of Palestinian Refugees," New York, December 21, 2000 Human Rights Watch Policy on the Right of Return, <https://www.hrw.org/legacy/press/2000/12/isrpac1222.htm> <https://www.un.org/en/sections/global-issues/>، "اللاجئون"؛ <https://www.hrw.org/legacy/campaigns/israel/return/depth/refugees/index.html> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ ("بموجب القانون الدولي ومبدأ لم شمل العائلة، يعتبر أبناء اللاجئين وأحفادهم أيضا لاجئين حتى يتم إيجاد حل دائم. تعترف كل من الأنروا والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأبناء والأحفاد كلاجئين على هذا الأساس، وهي ممارسة مقبولة على نطاق واسع في المجتمع الدولي، بما في ذلك الماتحين والدول المستضيفة للاجئين".

99 "إسرائيل: سحب قانون تمييزي"، رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى أعضاء الكنيست بمناسبة تجديد قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل؛ 19 يوليو/تموز 2004، <https://www.hrw.org/ar/news/2004/07/19/228499>.

100 Aluf Benn and Yuval Yoaz, "PM Backs Temporary Law Enforcing Tougher Citizenship Regulations," *Haaretz*, April 4, 2003, <https://www.haaretz.com/1.4786928?=&ts=1583843846133> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

101 Aluf Benn, "PM Defends Tighter Immigration Laws," *Haaretz*, May 23, 2005, <https://www.haaretz.com/1.4845852> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

102 Yuval Yoaz, "Eiland Proposes Citizenship Limitations for Palestinians," *Haaretz*, March 3, 2005, <https://www.haaretz.com/1.4760697> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

103 Gideon Alon, "Cabinet Okays Limits on Citizenship for Palestinians," *Haaretz*, May 16, 2005, <https://www.haaretz.com/1.4685395> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

104 Batsheva Sobelman, "Israeli High Court Upholds Controversial Citizenship Law," *Los Angeles Times*, January 12, 2012, [https://latimesblogs.latimes.com/world\\_now/2012/01/israel-passes-laws-restricting-arabs-asylum-seekers.html](https://latimesblogs.latimes.com/world_now/2012/01/israel-passes-laws-restricting-arabs-asylum-seekers.html) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

عملياً، لطالما سعت سياسات وزارة الداخلية وممارساتها إلى ضمان سيطرة ديمغرافية يهودية في إسرائيل. في 2004، أصدرت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل" تقريراً وجد أن سجل السكان التابع لوزارة الداخلية الإسرائيلي يرفض بانتظام طلبات الإقامة ولم الشمل ومنح المكانة القانونية للأطفال التي يقدمها الفلسطينيون وغيرهم من غير اليهود "فقط لأنهم ليسوا يهوداً". يُخضع السجل، الذي قالت جمعية حقوق المواطن إنه "يعتبر نفسه مدافعاً عن الطابع اليهودي للدولة"، مقدمي الطلبات إلى "مضايقات بيروقراطية منظمة ومنهجية" من أجل "إرهاق من لا ترغب الوزارة في الموافقة على طلباتهم"، وهي سياسة تضرّ بالفلسطينيين خاصة.<sup>105</sup> تستمر وزارة الداخلية في وضع العراقيل البيروقراطية، لا سيما أمام فلسطيني القدس الشرقية.<sup>106</sup> لكن، في نفس الوقت، سعت السلطات والمؤسسات شبه الحكومية جاهدة لسنوات إلى تعزيز الهجرة اليهودية إلى إسرائيل.<sup>107</sup>

كما سيطرت السلطات الإسرائيلية منذ 1967 بشكل فعال على سجل السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث سجلت كل حالات الولادة والزواج والطلاق وتغيير العنوان والوفاة للفلسطينيين هناك. بين 1967 و1994، شطبت السلطات مئات آلاف الفلسطينيين من السجل، حسبما وثقت هيومن رايتس ووتش.<sup>108</sup> استخدم الجيش الإسرائيلي وضع الإقامة للسيطرة على قدرة الفلسطينيين على الإقامة في الضفة الغربية والتنقل داخلها والسفر إلى خارجها، وكذلك السفر من غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية.<sup>109</sup> هذه القيود تُنفذ بطريقة ساحقة بحيث يجعل اعتبار تنفيذها لدواعٍ أمنية وليست ديمغرافية أمراً صعباً.<sup>110</sup>

توفر بعض القوانين الإسرائيلية امتيازات على أساس معايير أخرى غير الجنسية لتمنح أفضلية لليهود على حساب الفلسطينيين، لكن الغاية تبقى إعطاء امتياز لليهود على حساب الفلسطينيين. غالباً ما تبدو هذه القوانين غير تمييزية في ظاهرها، لكنها تستخدم طرقاً بديلة لإخفاء النية التمييزية، وفي بعض الحالات يذهب بعض المسؤولين إلى الإشادة بالمنطق الديمغرافي. مثلاً، قرّر

<sup>105</sup> Rely Sa'ar, "ACRI Slams Interior Min. for Human Rights Violations," *Haaretz*, December 6, 2004, <https://www.haaretz.com/1.4778973> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>106</sup> Nir Hasson, "Israel Seeks to Block All East Jerusalem Family Reunification Hearings Over 'Workload'," *Haaretz*, May 1, 2019, <https://bit.ly/3chovBP> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>107</sup> انظر مثلاً، Judy Maltz, "Israel Unveils New Incentives to Lure French Jews," *Haaretz*, March 18, 2014, <https://www.haaretz.com/jewish/premium-new-incentives-for-french-olim-1.5335566> (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020)؛ Jewish Agency for Israel, "Move to Israel," <https://www.jewishagency.org/aliyah/>, (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020).

<sup>108</sup> انظر قسم "أعمال لاإنسانية وانتهاكات أخرى للحقوق الأساسية"؛ هيومن رايتس ووتش، "انسوه، فهو ليس هنا": السيطرة الإسرائيلية على إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2018)،

<sup>109</sup> <https://www.hrw.org/ar/report/2012/02/05/256296>؛ وجدت المنظمتان الحقوقيتان بنسيلم وهموكيد أيضاً أنه "يرجح أن الأسباب السياسية والديمغرافية هي التي أملت هذه السياسة"، B'Tselem and HaMoked, "Perpetual Limbo: Israel's Freeze on Unification of Palestinian Families in the Occupied Territories," June 2006, [https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files2/publication/200607\\_perpetual\\_limbo\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files2/publication/200607_perpetual_limbo_eng.pdf) (تم الاطلاع في 1 حزيران/يونيو 2020). (ملخص التقرير متوفر بالعربية [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200607\\_perpetual\\_limbo](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200607_perpetual_limbo)).

<sup>109</sup> السابق.

<sup>110</sup> "إسرائيل: يجب إنهاء القيود المفروضة على إقامة الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 5 فبراير/شباط 2012، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/02/05/245246>

الكنيست في 2002 خفض منحة الأطفال الممنوحة إلى جميع العائلات الإسرائيلية بـ4%، لكن التخفيض كان بنسبة 24% بالنسبة للأطفال الذين لهم آباء وأمّهات لم يخدموا في الجيش.<sup>111</sup> الغالبية العظمى من الفلسطينيين لا يؤدون الخدمة العسكرية. رغم أنّ هذا القانون يؤثر أيضا على اليهود الأرثوذكس الذين لا يخدمون في الجيش، إلا أن هؤلاء مؤهلون للحصول على إعانات إضافية غير متاحة للفلسطينيين، مثل المساعدات التعليمية.<sup>112</sup>

توضح تصريحات المسؤولين الإسرائيليين في ذلك الوقت النية التمييزية لهذه الخطوة. في يناير/كانون الثاني 2005، في سياق تغطية إحصاءات صدرت في 2003 و2004 أظهرت تلك الإحصاءات تراجعاً في نسبة الولادة في إسرائيل، والذي يعود أساساً إلى تراجع عدد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، نقلت هآرتس عن وزير المالية قوله إن "تراجع نسبة الولادة هو نتيجة واضحة لتخفيض مخصصات الأطفال خلال العامين السابقين". نقلت هآرتس عن مسؤول كبير في وزارة المالية طلب عدم الكشف عن اسمه وجود "تهديد ديمغرافي داخلي"، معبراً عن قلقه من "نسبة الولادة العالية لدى العرب، وخاصة بدو النقب". قال المسؤول: "سنقلب الرسم البياني للدفاع عن أغلبية يهودية في بلادنا"، وحذّر - بحسب هآرتس - من أنّ إعادة صرف المخصصات قد يجعل الدولة مضطرة إلى مساعدة العائلات الكبيرة في مناطق مثل النقب، وهو ما قد يؤدي إلى تفويض الأغلبية اليهودية.<sup>113</sup>

رغم أنّ المحكمة العليا الإسرائيلية أسقطت في بعض الأحيان سياسات تمييزية للدولة، إلا أنها أيدت أيضاً قرارات مدفوعة بالعامل الديمغرافي. مثلاً، في قضية بارزة عام 2000 أعلنت أنّ الدولة لا تستطيع التمييز بشكل مباشر على أساس الدين أو الجنسية في منح أراضي الدولة، أكد رئيس المحكمة العليا أهارون باراك على الوضع القانوني الذي يفضل الإسرائيليين اليهود في مسألة الحصول على الإقامة. كتب قائلاً: "صحيح أن أبناء الشعب اليهودي يُمنحون مفتاحاً خاصاً للدخول (انظر قانون العودة رقم 5710 لسنة 1950)، لكن بمجرد دخول الشخص إلى المنزل بشكل قانوني، فإنه يتمتع بحقوق متساوية مع جميع أفراد الأسرة الآخرين".<sup>114</sup> لطالما استخدمت إسرائيل سلطتها على "المنزل" للحفاظ على أغلبية يهودية قوية على حساب الفلسطينيين. استناداً إلى رأي آخر معروف لباراك، أسقط أشير غرونيس، الذي كان نائب رئيس المحكمة العليا آنذاك، ثم صار رئيسها، في 2012 طعناً دستورياً في الجوانب التمييزية لقانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل لسنة 2003، وكتب: "حقوق الإنسان ليست وصفة طبية للانتحار القومي".<sup>115</sup>

<sup>111</sup> "Israel: Cuts in Child Allowance Discriminate Against Palestinian Arab Citizens," Human Rights Watch news release, June 6, 2002, <https://www.hrw.org/news/2002/06/06/israel-cuts-child-allowance-discriminate-against-palestinian-arab>.

<sup>112</sup> السابق.

<sup>113</sup> Nehemia Shtrasler and Ruth Sinai, "Arab Birthrate Drops for First Time in Years," Haaretz, January 24, 2005, <https://www.haaretz.com/1.4711279> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>114</sup> *Ka'adan et al. v. Israel Land Administration et al.*, HCl 6698/95, Judgment (Hebrew), March 8, 2000, <http://www.hamoked.org.il/files/2011/4240.pdf> (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020)، ص 20.

<sup>115</sup> *MK Zahava Galon - Meretz-Yahad et al. v. Attorney General et al.*, HCl 466/07, 5030/07, Judgment (Hebrew), January 11, 2012, <http://www.hamoked.org.il/files/2012/115060.pdf> (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020)؛ Hagai El-Ad, "Citizenship Law prefers discrimination over human rights," *+972 Magazine*, January 24, 2012, <https://www.972mag.com/citizenship-law-compels-us-to-protect-human-rights-from-rule-of-law/33723/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

## السيطرة على الأرض

إلى جانب السيطرة الديمغرافية، سعت السلطات الإسرائيلية إلى ضمان السيطرة اليهودية على الأراضي والموارد الطبيعية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. سعت السلطات إلى حد كبير إلى تحقيق أهداف الهيمنة الديمغرافية والسيطرة على الأرض بشكل متواز، حيث عملت على زيادة الأراضي المتاحة للمجتمعات اليهودية وحصر الفلسطينيين إلى حد كبير في مراكز سكانية مكتظة.

في فبراير/شباط 1948، قال بن غوريون، الذي كان حينها رئيس "الوكالة اليهودية"، قبل أن يصبح رئيسا للوزراء، في الليلة التي تلت زيارته إلى لفتا،<sup>116</sup> وهي قرية فلسطينية في ضواحي القدس فرّ سكانها أو طردوا من منازلهم:

عندما تدخل المدينة عبر لفتا وروميما، وعبر محانيه يهودا، وشارع الملك جورج، ومئة شعاريم، لا تجد أي عرب. نسبة اليهود هناك مائة بالمائة... ما حدث في القدس وحيفا - يمكن أن يحدث في أجزاء واسعة من البلاد. إن ثابرنأ، فمن المحتمل أن تشهد الأشهر الستة أو الثمانية القادمة تغييرات كبيرة في البلاد، كبيرة ولصالحنا. ستحصل بالتأكيد تغييرات كبيرة في التركيبة الديمغرافية في البلاد.<sup>117</sup>

كان استيلاء إسرائيل على آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين في 1948 والعقود التالية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة يهدف إلى خدمة مصالح الإسرائيليين اليهود حصريا. بالنظر إلى الوضع داخل إسرائيل فقط، وجد تقرير أنجز بتكليف من الحكومة الإسرائيلية في 2003 أن "أنشطة المصادرة سُخرت بشكل واضح وصريح لمصالح الأغلبية اليهودية، وتم نقل الأرض إلى كيانات مثل 'الصندوق القومي اليهودي'، الذي يعرّف نفسه على أنه يخدم المستوطنات اليهودية، أو "سلطة أراضي إسرائيل"، التي تؤكد أنماط عملها أنها تخدم هدفا مماثلا".<sup>118</sup> تُدير سلطة أراضي إسرائيل وتوزع 93% من الأراضي في إسرائيل،<sup>119</sup> ما يعني أن التقرير الذي أنجز بطلب من الحكومة وجد أن الدولة تستخدم الغالبية العظمى من الأراضي في إسرائيل لخدمة جزء واحد من المجتمع، وهم الإسرائيليون اليهود.

الهيئات شبه الحكومية مثل الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية، و"المنظمة الصهيونية العالمية" التي تخدم المجتمع اليهودي دون سواه، تلعب دورا محوريا في هذا الجهد. صدر قانون للكنيست في 1953 منح الصندوق القومي اليهودي، المعروف بـ "كيرين كاييميت لاسرائيل"

<sup>116</sup> ذاكرات، "لفتا"، <https://zochrot.org/ar/village/49239> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>117</sup> Gershon Rivlin and Elhanan Oren, eds. *The War of Independence: Ben-Gurion's Diary* (Tel Aviv: Ministry of Defense:1986), 2010-11, quoted in Noura Erakat, *Justice for Some*. Also quoted in Ben-Gurion, War Diary, Vol. 1, entry dated February 7, 1948. p. 210-211.

<sup>118</sup> Or Commission, Chapter I, "Before October Events: Background, Factors, Predicting Events and Police Readiness. Section

A - Escalation processes in the Arab sector in light of the outbreak of riots," (Hebrew), August 2003,

<http://uri.mitkadem.co.il/vaadat-or/vaadat-or-part1.html> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>119</sup> سلطة أراضي إسرائيل، <https://land.gov.il/ar/Pages/default.aspx> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

بالعبرية، سلطات حكومية،<sup>120</sup> ونص "القانون الأساسي: أراضي إسرائيل" (1960) على حظر نقل ملكية الأرض "من خلال بيعها أو بطريقة أخرى".<sup>121</sup> يمتلك الصندوق القومي اليهودي 13% من أراضي إسرائيل، التي تديرها سلطة أراضي إسرائيل. يُشكل الصندوق القومي اليهودي نصف أعضاء مجلس إدارة سلطة أراضي إسرائيل تقريبا، التي تسيطر على 93% من أراضي إسرائيل.<sup>122</sup>

تتمثل المهمة الصريحة للصندوق القومي اليهودي في تطوير وتأجير الأراضي لليهود دون سواهم من الفئات السكانية. بموجب بنود "عقد التأسيس والنظام الأساسي"، يكتسب الصندوق القومي اليهودي الممتلكات "بهدف توطين اليهود في هذه الأراضي والممتلكات".<sup>123</sup> في دعوى قضائية لسنة 2004، أوضح الصندوق القومي اليهودي أنه "ليس هيئة عامة تعمل لصالح كل مواطني الدولة. فولاء الصندوق موجه للشعب اليهودي دون سواه".<sup>124</sup> لطالما فسّر الصندوق التفويض الممنوح له على أنه يسمح له بمنع الفلسطينيين من الشراء أو التأجير أو البناء على أراضيهم.<sup>125</sup> على إثر دعوى قضائية رفعتها مجموعات حقوقية، سمحت السلطات الإسرائيلية لغير اليهود باستخدام أراضي الصندوق القومي اليهودي بشرط أن تعوّض سلطة أراضي إسرائيل الصندوق، في حال بيعها لهم، بأرض بقيمة مساوية في مكان آخر.<sup>126</sup> غير أن هارتس ذكرت أن الفلسطينيين واجهوا "إجراءات روتينية" تتجاوز بكثير ما يواجهه اليهود عند شراء أرض من الصندوق، ما يؤدي إلى تأخير التسجيل لسنوات أو أكثر.<sup>127</sup>

قال قادة الصندوق القومي اليهودي إنهم اتبعوا سياسات مشابهة في الضفة الغربية منذ 1967.<sup>128</sup> وثقت حركة السلام الآن الإسرائيلية ما لا يقل عن 65 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية اشتراها

---

Keren Kayemeth Lelsrael Law, 5714-1953 (1953), available at <sup>120</sup> <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/05-Jewish-National-Fund-Law-1953.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>121</sup> الكنيست، قانون أساس: أراضي إسرائيل (1960)، <https://mfa.gov.il/mfaar/informationaboutisrael/governmentinIsrael/pages/basic%20law-%20israel%20lands.aspx> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>122</sup> سلطة أراضي إسرائيل. Adalah, "Excerpts from the Jewish National Fund's Response to H.C. 9205/04 and H.C. 9010/04," December 9, 2004, <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/eng/publications/makan/hc9010.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>124</sup> *The Arab Center for Alternative Planning v. Israel Land Administration* (HCJ 9010/04), Adalah, et. al. v. *The Israel Land Administration, et. al.* (HCJ 9205/04), Jewish National Fund response (Hebrew), December 9, 2004, <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/admin/DownLoads/SPics/7468850.pdf> (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020)، ص 38.

<sup>125</sup> انظر مثلا، Keren Kayemeth Lelsrael- Jewish National Fund (KKL-JNF), "Jewish People Land," <https://www.kkl-jnf.org/about/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>126</sup> Amiram Barkat and Yuval Yoaz, "AG Mazuz Rules JNF Land Can Now Be Sold to Arabs," Haaretz, January 27, 2005, <https://www.haaretz.com/1.4715337> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ "دون تغييرات ميدنية، الدولة تتيح للعرب المشاركة في مناقصات لشراء أراضي الصندوق القومي اليهودي"، بيان صحفي لعدالة، 1 فبراير/شباط 2016، <https://www.adalah.org/ar/content/view/8735> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>127</sup> Jack Khoury, "Israeli Arabs Face Red Tape When Leasing JNF Land," Haaretz, December 23, 2013, <https://www.haaretz.com/premium-red-tape-for-arabs-facing-jnf-1.5302727> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>128</sup> Kann News Twitter page, [https://twitter.com/kann\\_news/status/1361540814497808385](https://twitter.com/kann_news/status/1361540814497808385) (Hebrew), شباط/فبراير 2021.

الصندوق للمستوطنات منذ 1967.<sup>129</sup> في فبراير/شباط 2021، وافقت قيادة الصندوق ومجلس إدارته على تغيير سياسات الصندوق للسماح له بشراء الأراضي في الضفة الغربية للمستوطنات على نطاق أوسع.<sup>130</sup>

كما يمنح القانون الإسرائيلي وضعاً شبه حكومي للمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية. أقر قانون في سنة 1952 المنظمتين، اللتين كانتا كياناً واحداً، على أنهما "الوكيل المعتمد" من الدولة "لتنمية البلاد والاستيطان فيها" و"استيعاب المهاجرين من الشتات".<sup>131</sup> تقول الوكالة اليهودية، التي تُعرّف "وظيفةها التاريخية بجلب اليهود إلى وطنهم إسرائيل"، إنها ساعدت أكثر من 30 ألف يهودي في 2018 وأكثر من 250 ألف في العقد الأخير على الهجرة إلى إسرائيل.<sup>132</sup> أما المنظمة الصهيونية العالمية، فأنشئت في 1897 بمهمة تشمل "تعزيز استيطان المزارعين والحرفيين والتجار اليهود في فلسطين"،<sup>133</sup> ولعبت دوراً محورياً في المشروع الاستيطاني منذ الأيام الأولى للاحتلال.<sup>134</sup> تسمح السلطات الإسرائيلية للمنظمة الصهيونية العالمية بإنشاء مستوطنات، وغالبا ما يوقع المستوطنون الذين يشتركون منازل في المستوطنات على عقود مع المنظمة الصهيونية بدلا من الحصول على سندات ملكية كاملة للعقارات.<sup>135</sup> منحت السلطات بشكل مباشر حوالي ثلث "أراضي الدولة"، التي كثيرا ما تشمل أراض صودرت بشكل غير قانوني من الفلسطينيين، في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، للمنظمة الصهيونية كي تستخدمها للمستوطنات أساسا.<sup>136</sup>

---

<sup>129</sup> "KKL-JNF and its Role in Settlement Expansion," Peace Now press release, February 4, 2020, <https://peacenow.org.il/en/settler-national-fund-keren-kayemeth-leisraels-acquisition-of-west-bank-land> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>130</sup> Hagar Shezaf and Hagai Amit, "Jewish National Fund Leadership Okays Plan to Expand West Bank Settlements," *Haaretz*, February 17, 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-jewish-national-fund-okays-plan-to-expand-west-bank-settlements-1.9538161> (تم الاطلاع في 21 شباط/فبراير 2021) settlements-1.9538161 Jacob Magid, "KKL-JNF Board Advances Controversial \$11.5 Million Purchase of West Bank Land." *Times of Israel*, February 25, 2021, [timesofisrael.com/kkl-jnf-board-advances-controversial-11-5-million-purchase-of-west-bank-land/](https://www.timesofisrael.com/kkl-jnf-board-advances-controversial-11-5-million-purchase-of-west-bank-land/) (تم الاطلاع في 7 آذار/مارس 2021).

<sup>131</sup> World Zionist Organization (WZO) - Jewish Agency (Status) Law, 5713-1952, available at <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/18-World-Zionist-Organization-Jewish-Agency-Status-Law-1952.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>132</sup> Jewish Agency for Israel, 2018 *Yearly Impact*, <https://content.jewishagency.org/bp/#/folder/3272897/92727581> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ Jewish Agency for Israel, "Who we are," <https://www.jewishagency.org/who-we-are/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>133</sup> WZO, "Mission Statement," <https://www.wzo.org.il/Mission-Statement> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>134</sup> Settlement Watch - Peace Now, "Unraveling the Mechanism behind Illegal Outposts," (2017), <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2017/03/unraveling-the-mechanism-behind-illegal-outposts-full-report-1.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ "Preliminary Approval for Settlement Division Bill," Peace Now press release, June 13, 2018, <https://peacenow.org.il/en/preliminary-approval-settlement-division-bill> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>135</sup> هيومن رايتس ووتش، "انفصال وانعدام للمساواة": معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2010)، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166>؛ "Preliminary Approval for Settlement Division Bill," Peace Now press release, June 13, 2018, <https://peacenow.org.il/en/preliminary-approval-settlement-division-bill> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>136</sup> ACRI, "Information Sheet – Allocation of State Land in OPT," <https://law.acri.org.il/en/2013/04/23/info-sheet-state-land-opt/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ Chaim Levinson, "Just 0.7% of land in the West Bank has been allocated to Palestinians," *Haaretz*, March 28, 2013, <https://www.haaretz.com/.premium-w-bank-jews-get-39-palestinians-1-1.5235879> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

أنشأت المنظمة الصهيونية العالمية، تحت السيطرة المباشرة للحكومة الإسرائيلية، أغلب المستوطنات وتدير تخصيص الأراضي للمستوطنات؛ غرضها المعلن هو "تأسيس وتعزيز الاستيطان اليهودي في محيط البلاد عبر تعزيز السيطرة على أراضي الدولة التي تمنحها لها الحكومة".<sup>137</sup> توفر الحكومة لدائرة الاستيطان ميزانية كاملة، بلغت 441,6 مليون شيكل (132.60 مليون دولار أمريكي) بين عامي 2009 و2018.<sup>138</sup> منذ بداية الألفية الثانية، لعبت المنظمة الصهيونية دوراً أكثر نشاطاً في النقب والجليل أيضاً. وصفت صحيفة هآرتس الإسرائيلية دائرة الاستيطان بـ "الذراع التنفيذية للحكومة من أجل البناء في الضفة الغربية، وكذلك في النقب والجليل".<sup>139</sup>

اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة صريحة لضمان سيطرة يهودية على المناطق الجغرافية ذات الأهمية الاستراتيجية والكثافة السكانية الفلسطينية الكبيرة في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ساهم تهويد هذه المناطق في تسهيل سيطرة الحكومة الإسرائيلية على المراكز السكانية الفلسطينية، مما أدى إلى تقسيمها وعرقلة إنشاء مناطق بلدية فلسطينية أكبر ومتجاورة في المواقع التي تطمح بها السلطة الإسرائيلية أو تعتبرها ذات أهمية استراتيجية خاصة. ساهمت هذه الاستراتيجية أيضاً بشكل عام في خفض عدد السكان الفلسطينيين ودفعهم إلى تجمعات سكانية مكتظة.

## إسرائيل (الجليل والنقب)

في إسرائيل، تعتمد السلطات سياسة تهدف إلى تهويد منطقتي الجليل والنقب، بالتنسيق مع الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية. تُمثل هذه المناطق ثلثي الأراضي في إسرائيل تقريباً،<sup>140</sup> وتشمل معظم السكان الفلسطينيين.<sup>141</sup> الحكومة الإسرائيلية فيها وزارة تركز على "تطوير" الجليل والنقب، واستثمرت بشكل كبير في هذه المناطق، واعتبرتها أولوية حكومية كبرى لمعظم العقود الماضية.<sup>142</sup> في 2004، كشفت حكومة شارون عن خطة متعددة القطاعات قُدرت كلفتها بـ 16,8 مليار شيكل (5 مليار دولار) هدفها "زيادة عدد السكان في النقب

Yotam Berger, WZO Settlement Division website, <http://www.hityashvut.org.il/> 137 (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ "Israeli Settlement Agency's Activity Still Shrouded in Mystery After Yearlong Probe," *Haaretz*, March 28, 2017, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-prime-minister-s-office-report-on-settlements-is-now-months-overdue-1.5454070> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

"Surplus Spending on Settlements Tops NIS 1 Billion," Peace Now press release, March 12, 2019, 138 <https://peacenow.org.il/en/surplus-spending-on-settlements-tops-nis-1-billion> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020). سعر الصرف للدولار الأمريكي هو 3.33 شيكل، بتاريخ 29 مارس/أذار 2021.

Yotam Berger, "Overstepping Authority, State Body Advances Illegal Israeli Settlement Construction in West Bank," *Haaretz*, March 9, 2017, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-overstepping-authority-state-body-advances-illegal-settlement-construction-1.5446620> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

Sikkuy, "Development of the Negev and Galilee – For Jews Only?" Policy Paper, July 2005, 140

<http://www.sikkuy.org.il/wp-content/uploads/2020/07/Negev-Galilee-23.08-2.pdf> (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020)

Israel Central Bureau of Statistics, "Arab population by Natural Region 2018," 141 [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/02\\_06e.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/02_06e.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

The Ministry for the Development of the Periphery, the Negev and the Galilee, "About us" (Hebrew), <http://negev-142.galil.gov.il/About/Pages/About2.aspx> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

إلى 1.5 مليون وعدد السكان في الجليل إلى 1.1 مليون بحلول 2010".<sup>143</sup> وصفت هآرتس الجهود التي بُذلت في تطوير هذه المناطق بـ "أكبر جهود استيطانية داخل الخط الأخضر على امتداد السنوات الـ 25 الماضية".<sup>144</sup>

بينما تستخدم السلطات الإسرائيلية خطابا غير تمييزي في السعي إلى "تطوير" أو "تعمير" هذه المناطق، كتبت منظمة "سيكوي" الحقوقية في 2005 إنه "من الواضح للجميع أن الخطة مخصصة للسكان اليهود".<sup>145</sup> مثلا، تُعرّف خطة النقب السكان الجدد المثاليين على أنهم "سكان أقياء" يشملون "عائلات ذات دخل مرتفع" يعملون وسط إسرائيل، وهي منطقة فيها نسبة يهود أعلى بكثير من نسبة الفلسطينيين، ويستمررون في التنقل إلى وظائفهم القديمة.<sup>146</sup> أيضا عرضت السلطات تخفيضا بنسبة 90% على رسوم الإيجار في مباني النقب للجنود الذي خدموا لمدة عام واحد على الأقل، وهو عرض من شأنه أن يجذب اليهود بالأساس بما أن البدو معفيون من الخدمة العسكرية، ونسبة صغيرة فقط منهم تتطوع للخدمة العسكرية.<sup>147</sup> وصف شمعون بيريس، الذي كان نائبا لرئيس الوزراء آنذاك، تطوير النقب والجليل بـ "المعركة من أجل مستقبل الشعب اليهودي".<sup>148</sup> قالت الوكالة اليهودية إنها ترمي إلى ضمان "أغلبية صهيونية" في النقب والجليل، وأطلقت برامجها الخاصة في هاتين المنطقتين "لحل المشكلة المتعلقة بضرورة أن تتصرف الحكومة باسم جميع مواطني دولة إسرائيل بينما يحق للمنظمة الصهيونية العالمية العمل من أجل الشعب اليهودي".<sup>149</sup> وافقت الحكومة على إنشاء المنظمة الصهيونية لمستوطنات في هذه المناطق.<sup>150</sup>

---

143 Dror Marmor, "Emergency plan to save the Negev and the Galilee," (Hebrew), *NRG Maariv*, November 17, 2004, <https://www.makorrishon.co.il/nrg/online/1/ART/822/341.html> (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2020).

144 Zafir Rinat and Haaretz correspondent, "PMO Issues Rush Order for 30 New Towns in Negev, Galilee," *Haaretz*, July 20, 2003, <https://www.haaretz.com/1.5347089> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

145 Sikkuy, "Development of the Negev and Galilee – For Jews Only?"

146 Shlomo Swirski, "Current Plans for Developing the Negev: A Critical Perspective," Adva Center, Information on Equality and Social Justice in Israel, January 2007, <http://adva.org/wp-content/uploads/2014/09/AdvaNegevJanuary2007.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

147 Akiva Eldar, "People and Politics / Come Settle in the Negev," *Haaretz*, June 1, 2004,

<https://www.haaretz.com/1.4684341> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ "Army drive aims to boost number of Bedouin soldiers," *Times of Israel*, October 15, 2019, <https://www.timesofisrael.com/army-drive-aims-to-boost-number-of-bedouin-soldiers/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

148 Ori Nir, "Peres Asking U.S. Jewry To Push Aid For Galilee," *Forward*, August 5, 2005, <https://forward.com/news/2500/peres-asking-us-jewry-to-push-aid-for-galilee/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

149 Yair Sheleg, "Jewish Agency Readies Plan to Foster a Zionist Majority," *Haaretz*, October 28, 2002, <https://www.haaretz.com/1.5147008> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

150 Nimrod Bousso, "Israel to Allocate \$35m to World Zionist Organization's Settlement Division," *Haaretz*, October 23, 2014, <https://www.haaretz.com/.premium-what-will-wzo-do-with-nis-130m-1.5318862> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).



في ديسمبر/كانون الأول 2007، قال يعقوب ادري، وزير تطوير النقب والجليل، في سياق الحديث عن البيانات الديمغرافية الجديدة: "يجب أن نفعل كل ما في وسعنا لزيادة السكان اليهود في الجليل".<sup>151</sup> في 2011، اعتمد الكنيست قانونا يسمح لبلدات النقب والجليل التي فيها أكثر من 400 أسرة باعتماد لجان القبول التي تستطيع رفض مقدمي طلبات للعيش فيها بسبب "عدم ملاءمتهم للحياة الاجتماعية للمجتمع" أو عدم توافقهم مع "النسيج الاجتماعي والثقافي".<sup>152</sup> تحدث رعاة القانون علانية عن تسهيل هذا القانون لإنشاء تجمعات يهودية فقط والحفاظ عليها.<sup>153</sup> في يونيو/حزيران 2019، قال بتسلئيل سموتريتش، وزير النقل آنذاك: "أنوي تهويد الجليل" و"إنشاء شبكة طرق لإكمال الثورة، حتى يأتي مئات الآلاف من اليهود للعيش في الجليل".<sup>154</sup> قبل ذلك بشهر، كان الصندوق القومي اليهودي قد أعلن أنه يهدف إلى جلب 1.5 مليون ساكن إلى النقب والجليل بحلول 2040.<sup>155</sup>

توفر سياسات الحكومة تاريخيا تجاه هذه المناطق سياقاً إضافياً لتحديد النية الكامنة وراء السياسات الحالية. خطة تهويد الجليل، وهي منطقة كان من المفترض إلى حد كبير أن تقع ضمن 'الدولة العربية' بحسب "خطة تقسيم فلسطين" التي وضعتها "الأمم المتحدة" في 1948، تعود إلى الخمسينات، حين ظهرت كجزء من استراتيجية لتوطيد السيطرة الإسرائيلية على المنطقة.<sup>156</sup> كتب مسؤول إسرائيلي بارز في ذلك الوقت أن وجود الفلسطينيين في هذه المناطق يهدد السيطرة الإسرائيلية، وأعرب عن قلقه من أن الفلسطينيين سوف "يغزون كل المناطق التي نهملها، ويضعون فيها موطئ قدم، ويكوّنون فيها جذورا جديدة".<sup>157</sup> قال بن غوريون للكنيست إن فرض إسرائيل

---

<sup>151</sup> Ofer Petersburg, "Jewish population in Galilee declining," Ynet News, December 12, 2007, <https://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3481768,00.html> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛

<sup>152</sup> Adalah, Law to Amend the Cooperative Societies Ordinance (No. 8), 5771-2011, unofficial translation, <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/12-Admissions-Committees-Law-2011.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ "إسرائيل: قوانين جديدة تهتمش المواطنين العرب الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 30 مارس/آذار 2011، <https://www.hrw.org/ar/news/2011/03/30/242454>؛

<sup>153</sup> أحد رعاة القانون، ديفيد روتيم، من حزب "إسرائيل بيتنا"، قال للكنيست في ديسمبر/كانون الأول 2009 إن هذا القانون سيسمح بإنشاء بلدات "بينها أشخاص يرغبون في العيش مع اليهود الآخرين". قال روتيم في مقابلة إذاعية في نفس الشهر إن القانون يقنن إجراءات الفرز حتى يتمكن اليهود الإسرائيليون من "إنشاء مكان يكون جميع الناس فيه من قدامى الجيش، أو شيء من هذا القبيل". قال راع آخر للقانون، يسرائيل حسون، من "حزب كاديما" في ديسمبر/كانون الأول 2010، إن "مشروع القانون يعكس التزام الكنيست بالعمل على الحفاظ على إمكانية تحقيق الحلم الصهيوني عمليا في دولة إسرائيل" من خلال "تشجيع السكان"، الذي بدأت فيه الحكومة "منذ 30 عاما... بسلسلة من التجمعات الصغيرة في الجليل والنقب". أضاف: "إن تحقيق هذه الأهداف ألزمتنا كمشرعين بضمان وجود آلية فرز للمتقدمين لهذه التجمعات". انظر: "إسرائيل: قوانين جديدة تهتمش المواطنين العرب الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 30 مارس/آذار 2011.

<sup>154</sup> "Transportation minister: 'I intend to Judaize the Galilee'," *World Israel News*, June 20, 2019, <https://worldisraelnews.com/transportation-minister-i-intend-to-judaize-the-galilee/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/تموز 2020).

<sup>155</sup> Alan Rosenbaum, "Building the Galilee and Negev with KKL and JNF," *Jerusalem Post*, June 17, 2019, <https://www.jpost.com/israel-news/building-the-galilee-and-negev-with-kkk-and-jnf-592719> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>156</sup> Jeremy Forman, "Military Rule, Political Manipulation, and Jewish Settlement: Israeli Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950s," *Journal of Israeli History*, 25:2 (2006), <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13531040600810292> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 335-359؛ Sabri Jiryis, "The Land Question in Israel." *MERIP Reports*, no. 47 (1976): 5-26, [https://www.jstor.org/stable/3011382?read-now=1&seq=15#page\\_scan\\_tab\\_contents](https://www.jstor.org/stable/3011382?read-now=1&seq=15#page_scan_tab_contents) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020) (accessed June 1, 2020);

<sup>157</sup> Forman, "Military Rule," p. 348.

للحكم العسكري على أغلب الفلسطينيين في إسرائيل كان يهدف إلى "حماية حق اليهود في الاستيطان في جميع أنحاء الدولة".<sup>158</sup> ركزت خطة تهويد الجليل في البداية على إنشاء تجمعات يهودية والحفاظ عليها، مثل نتسريت عيليت (الناصره العليا بالعربية) في 1957، مع الحد من نمو البلدات الفلسطينية المجاورة.<sup>159</sup>

في 1976، نشرت صحيفة "عال همشمار" الإسرائيلية وثيقة حكومية مسربة صاغها يسرائيل كونيغ، مفوض المنطقة الشمالية بوزارة الداخلية آنذاك.<sup>160</sup> كانت الوثيقة بعنوان "سري للغاية: مذكرة- مقترح بشأن التعامل مع عرب إسرائيل"، وتوضح الوضع السكاني في المنطقة، مبرزة أن اليهود يحافظون على أغلبية ديمغرافية قليلة، لكن العرب سيتجاوزونهم في غضون سنوات قليلة إذا استمرت نسب الولادة على ما هي عليه. أوصت الوثيقة السلطات "بتوسيع وتعميق الاستيطان اليهودي في المناطق التي يكون فيها تواجد العرب كبيراً، وحيث يكون عددهم أكبر بكثير من اليهود، والنظر في امكانية تخفيف التجمعات السكانية العربية الحالية". رغم أن المسؤولين أدانوا الخطة وقالوا إنه لم يتم العمل بها،<sup>161</sup> بقي كونيغ في منصبه أكثر من عشر سنوات بعد نشر المذكرة. في 1995، كررت خريطة مسربة أعدتها لجنة تخطيط إقليمية أهدافاً مماثلة وكانت عناصر الاستراتيجية تنطوي على أوجه تشابه مع السياسات التي تم تنفيذها منذ ذلك الوقت.<sup>162</sup>

في منطقة النقب، دعا بعض المسؤولين بعد 1948 مباشرة إلى إعادة التوطين القسرية لـ 11 ألف من أصل 65-95 ألف من البدو الفلسطينيين الذين لم يُجبروا على الفرار إلى المناطق المجاورة.<sup>163</sup> غير أن الحكومة اعتمدت خطة ساندها إيغال ألون، قائد الجبهة الجنوبية والحاكم العسكري للنقب، والتي سمحت للتجمعات البدوية بالبقاء، لكن ركزتهم في منطقة محدودة حتى يتم إبعادهم عن طرق النقب الرئيسية وضمان الأرض للمستوطنين اليهود وبناء قواعد عسكرية.<sup>164</sup>

<sup>158</sup> تم اقتباسه من Orna Ben-Naftali, Michael Sfar and Hedi Viterbo, *The ABC of the OPT: A Legal Lexicon of the Israeli Control over the Occupied Palestinian Territory* (Cambridge University Press: 2018), <https://bit.ly/2ZVvvBW> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 307.

<sup>159</sup> انظر "الناصره: دراسة حالة"، و"نية الإبقاء على الهيمنة" و"الأفعال اللإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية"؛ Forman, "Military Rule," p. 348.

<sup>160</sup> The Koenig Report, "Top Secret: Memorandum-Proposal-Handling the Arabs of Israel," *Journal of Palestine Studies*, Vol. 6, No. 1 (Autumn, 1976), <https://palestina-komitee.nl/wp-content/uploads/2017/11/68-Koenig-Report-Colonization-West-Bank-Gaza-March-30-1976.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 190-200.

<sup>161</sup> Jewish Telegraphic Agency (JTA) archives, "Allon Denounces Koenig Report," September 15, 1976, <https://www.jta.org/1976/09/15/archive/allon-denounces-koenig-report> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>162</sup> تدعو الخطة إلى زيادة عدد اليهود في الجليل "وتوزيعهم بطريقة تحول دون تحقيق أي تواصل جغرافي فلسطيني"، كما اقتُبست في Kanaaneh, *Birthing the Nation*, p. 53.

<sup>163</sup> يشمل المسؤولون قائد الجيش الإسرائيلي في الجنوب آنذاك ورئيس الأركان لاحقاً موشي دايان، ورئيس قسم الأرض في الصندوق القومي اليهودي يوسف ويتز، ووزير الخارجية ثم رئيس الوزراء موشي شاريت؛ هيومن رايتس ووتش، "خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المعترف به" (نيويورك، هيومن رايتس ووتش: 2008)،

Yael Hasson and Shlomo Swirski, <https://www.hrw.org/legacy/arabic/reports/2008/ipto308/ipto308arwebwcover.pdf> *Invisible Citizens: Israel Government Policy Toward the Negev Bedouin* (Tel Aviv: Adva Center: 2006), available at

[https://www.academia.edu/28809288/INVISIBLE\\_CITIZENS\\_Israel\\_Government\\_Policy\\_Toward\\_the\\_Negev\\_Bedouin](https://www.academia.edu/28809288/INVISIBLE_CITIZENS_Israel_Government_Policy_Toward_the_Negev_Bedouin) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 16.

<sup>164</sup> السابق.

مازال تركيز التجمعات البدوية الفلسطينية على أجزاء محددة من الأراضي في صميم خطط الحكومة الإسرائيلية الخاصة بالنقب.

استراتيجية زيادة الاستيطان اليهودي إلى أقصى الحدود بالتوازي مع طرد السكان الفلسطينيين لا تزال مستمرة. في النقب مثلا، في ديسمبر/كانون الأول 2000، كتب شارون مباشرة قبل أن يصبح رئيسا للوزراء ويواصل تطوير النقب كهدف رئيسي:

نواجه في النقب مشكلة جسمية وهي أن 900 ألف دونم من أراضي الحكومة ليست في أيدينا، لكن في أيدي السكان البدو. أنا، بصفتي من سكان النقب، أرى هذه المشكلة كل يوم. إنها ظاهرة ديمغرافية بالأساس... بسبب الضعف، وربما أيضا نقص الوعي بهذه المسألة، إننا كدولة لا نفعل شيئا لمواجهة هذا الوضع... البدو ينتزعون مناطق جديدة، ويأكلون من مخزون الدولة من الأراضي، ولا أحد يحرك ساكنا للتصدي لهذا الامر.<sup>165</sup>

في يوليو/تموز 2009، حذر أريئيل أتياس، وزير الإسكان الإسرائيلي آنذاك، من "تمدد" التجمعات الفلسطينية قائلا: "إذا استمرينا كما نعمل حتى الآن، سنخسر الجليل".<sup>166</sup> في وقت لاحق من نفس السنة، قال داني أيلون، نائب وزير الخارجية: "إننا نفقد النقب والجليل"، مشيرا إلى أن "في العديد من الأماكن لا يوجد حضور يهودي متواصل" وأنه بذلك "يجب أن يكون التركيز اليوم على تهويد النقب والجليل".<sup>167</sup>

## القدس

تتمثل سياسة الحكومة الإسرائيلية الخاصة بالقدس، بشقيها الشرقي المحتل والغربي، في "الحفاظ على أغلبية يهودية كبيرة في المدينة"، كما هو مذكور في خطة الحكومة للبلدية ("مخطط القدس 2000")، والحد من عدد السكان الفلسطينيين. يعود القلق بشأن التركيبة السكانية في القدس إلى الأيام الأولى للدولة، ولكنه تسارع مع قيام إسرائيل بضم أحادي الجانب للقدس الشرقية المحتلة وأجزاء من القرى المحيطة بها عام 1967. وسع الضم حدود المدينة التي تعتبرها السلطات الإسرائيلية عاصمة للبلاد، ولكنه جلب أيضا المزيد من الفلسطينيين إلى منطقة تعتبرها السلطات جزءا من أراضيها السيادية. لتخفيف الأثر الديموغرافي لهذه الخطوة، منحت السلطات الفلسطينية من القدس الشرقية الإقامة الدائمة بدلا من المسار السهل للحصول على الجنسية،

---

Ariel Sharon, "Land as an Economic Tool for Developing Infrastructure and Significantly Reducing Social Gaps," *Land*, 165 December 2000, quoted in Thabet Abu-Ras, "Land Disputes in Israel: The Case of the Bedouin of the Naqab," *Adalah* newsletter, Vol. 24 (April 2006), <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/newsletter/eng/apr06/ar2.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020). انظر قسم "أعمال لإنسانية وانتهاكات أخرى للحقوق الأساسية" لمزيد من المعلومات عن السياسات الإسرائيلية في النقب.

Guy Lieberman, "Housing Minister: Spread of Arab Population Must Be Stopped," *Haaretz*, July 2, 2009, 166 <https://www.haaretz.com/1.5072677> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

Hana Levi Julian and Yoni Kempinski, "Strengthen the Jewish Periphery," *Israel National News*, December 22, 2009, 167 <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/135143> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

ووضعت سياسات أخرى تهدف إلى تعزيز الأثر الديموغرافية اليهودية في المدينة والحفاظ عليها.

بعد الضم، حدد المسؤولون الإسرائيليون هدف الوصول إلى "70% يهود و30% عرب"، رغم أن المشرفين على التخطيط قالوا في وقت لاحق إن "هذا الهدف غير قابل للتحقيق" في ظل "الاتجاه الديمغرافي"، وعدّله إلى 40/60%<sup>168</sup>. داخل التجمعات الفلسطينية، تسمح الخطة، بموجب بنودها، "زيادة الكثافة السكانية في البلدات الريفية وتعزيزها في الأحياء الحضرية"<sup>169</sup>.

عند ترسيم الحدود البلدية للقدس في 1967، ركزت السلطات بشكل رئيسي، بحسب منظمة بتسيلم الحقوقية، على "اعتبارات ديمغرافية أساسا وعلى رأسها الامتناع عن ضم مناطق فلسطينية مأهولة بكثافة لضمان أغلبية يهودية حاسمة في المدينة"<sup>170</sup>. في المجموع أضافت إسرائيل 72 كيلومتر مربع، تشمل أراض كانت تابعة إلى 28 قرية بالضفة الغربية كانت تحيط ببلدية القدس 1967. كتب النائب الأسبق لرئيس بلدية القدس ميرون بنفينستي أن الحدود "العبيثة" للقدس "نتيجة عن الرغبة في ضم أكبر قدر من الأرض وأقل عدد من العرب"<sup>171</sup>.

بعد فترة وجيزة من احتلال القدس الشرقية في 1967، صادر المسؤولون الإسرائيليون أراضٍ وأقاموا عدة مستوطنات، مثل رامات أشكول، ومعالوت دفنا، وجفعات همفتار، والتلة الفرنسية، لإنشاء "مسمار" بلغة الحكومة الإسرائيلية، لربط القدس الغربية بجبل المشارف، الذي كان فعليا جزيرة يهودية محاطة بالقدس الشرقية قبل 1967.<sup>172</sup> صادرت السلطات الإسرائيلية أيضا أراضٍ لإنشاء مستوطنات أخرى، مثل رامات ألون وجيلو، لإنشاء "طوق"، بحسب وصفها، حول مركز القدس، وكما قال أحد الأكاديميين "تمنع بالتالي أي احتمال لاستمرار الأحياء العربية"<sup>173</sup>. يهدف إنشاء "المسمار" و"الطوق" حول القدس، التي استمرت السلطات في تحصينها في السنوات التالية من خلال التوسع، إلى تعزيز السيطرة اليهودية على المدينة.<sup>174</sup>

Jerusalem Outline Plan 2000 on file with HRW.<sup>168</sup>

169 السابق.

<sup>170</sup> "شرقي القدس"، بتسيلم، تم تحديثه في 27 يناير/كانون الثاني 2019، <https://www.btselem.org/arabic/jerusalem> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>171</sup> Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (University of California Press: 1995), <https://bit.ly/2yVZmiF> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)، ص 53. انظر أيضا، "Meron Benvenisti, why does Jerusalem no longer exist?" (Hebrew), *Haaretz*, May 29, 2011, <https://www.haaretz.co.il/news/education/1.1175494> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>172</sup> Ami Pedahzur, *The Triumph of Israel's Radical Right* (Oxford University Press: 2008), <https://bit.ly/3cxh8GQ> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

173 السابق.

<sup>174</sup> Ir Amim, "Displaced In Their Own City: The Impact of Israeli Policy in East Jerusalem on the Palestinian Neighborhoods of the City beyond the Separation Barrier," June 2015, [https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/akurim\\_ENG\\_for%20web\\_0.pdf](https://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/akurim_ENG_for%20web_0.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، الهامش رقم 6.

شملت المنطقة التي تم ضمها حديثا 66 ألف فلسطيني، أي 24% من سكان البلدية الجديدة. أوصت لجنة حكومية أنشئت سنة 1972 لتقييم السياسات الإسرائيلية في القدس الحكومة بالعمل على الحفاظ على "نسبة يهود تفوق نسبة العرب كما كانت في آخر 1972"، أو 73.5% يهود إسرائيليين و26.5% فلسطينيين.<sup>175</sup> اعتمدت الحكومة هذه التوصية، وأعادت الحكومات اللاحقة التأكيد عليها.<sup>176</sup> عند إعداد أول خطة بلدية إسرائيلية للقدس في 1975، قال إسرائيل قمحي، مدير سياسات التخطيط بوزارة الداخلية آنذاك: "من الركائز الأساسية لتخطيط القدس هي المسألة الديمغرافية"، ملاحظا أن سياسة الحكومة تجاه "نمو المدينة والحفاظ على التوازن الديمغرافي" سيكون بمثابة "معياري لنجاح ترسيخ مكانة القدس كعاصمة لإسرائيل".<sup>177</sup>

قال تيدي كوليك، رئيس بلدية القدس من 1965 إلى 1993، في اجتماع لبلدية القدس في يناير/كانون الثاني 1982: "أنا أعطني بالأغلبية اليهودية... ولهذا نحن هنا، لنهتم بذلك"، وقال في اجتماع في يونيو/حزيران 1984: "مثلما هو حالنا جميعا كما يبدو لي، أنا قلق بشأن ميزان القوى والنمو العربي في القدس وحولها"، بحسب محضري الاجتماعين اللذين راجعتهما بتسيلم.<sup>178</sup> في لقاء مع صحيفة إسرائيلية في 1990، قال:

بالنسبة للقدس اليهودية، فعلت شيئا ما في الـ 20 سنة الماضية. للقدس الشرقية؟ لا شيء! ماذا فعلت؟ لا شيء. أرضفة؟ لا شيء. مؤسسات ثقافية؟ ولا واحدة. نعم، وضعنا نظام صرف صحي لهم وحسنا تزويدهم بالماء. هل تعلمون لماذا؟ هل تعتقدون أن ذلك لصالحهم أو من أجل رفاهم؟ انسى! سجلنا حالات كوليرا هناك، وكان اليهود خائفين من الإصابة، لذلك وضعنا نظام الصرف الصحي والماء لمحاربة الكوليرا.<sup>179</sup>

قرار الحكومة الإسرائيلية بتطبيق "قانون دخول الفلسطينيين من القدس الشرقية" لعام 1952، المنطبق على الأجانب الذين يدخلون إسرائيل ويرغبون في الإقامة فيها، ومنحهم إقامة دائمة بدلا من الجنسية التلقائية، يوفر دليلا إضافيا على مدى أهمية المعطيات الديمغرافية في السياسات الإسرائيلية في القدس.<sup>180</sup> تنص الخطة الهيكلية للقدس 2000 بوضوح على أن "النمو النسبي المستمر للسكان العرب في القدس من شأنه أن يقلل من نسبة السكان اليهود في المستقبل"، وأنه من أجل منع "النمو النسبي المستمر للسكان الفلسطينيين في القدس مقارنة بالسكان اليهود، أو أي

<sup>175</sup> Bimkom – Planners for Planning Rights, "Trapped By Planning: Israeli Policy, Planning, and Development in the Palestinian Neighborhoods of East Jerusalem," 2014, <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/TrappedbyPlanning.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 18.

<sup>176</sup> السابق، ص 18-19.

<sup>177</sup> السابق، ص 19.

<sup>178</sup> B'Tselem, "A Policy of Discrimination: Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem," January 1997, [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/199505\\_policy\\_of\\_discrimination\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/199505_policy_of_discrimination_eng.pdf) (تم الاطلاع في 16 أغسطس/آب 2020)، ص 44-45.

<sup>179</sup> السابق، ص 54.

<sup>180</sup> Entry into Israel Law, 5712-1952, unofficial translation, HaMoked - Center for the Defence of the Individual, [http://www.hamoked.org/files/2011/2240\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2011/2240_eng.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

وضع أسوأ من ذلك، سنحتاج إلى تغييرات بعيدة المدى في نهجنا بشأن المتغيرات الأساسية التي تؤثر على توازن الهجرة والفجوات في نسب الولادة، وهي المتغيرات التي تحدد التوازن الديمغرافي في نهاية المطاف.<sup>181</sup>

## الضفة الغربية

اتبعت الحكومة الإسرائيلية في الضفة الغربية الصيغة نفسها التي اعتمدها في إسرائيل والقدس الشرقية: سيطرة قصوى على الأرض، وبدرجة كبيرة لصالح اليهود. رغم أنّ الحكومات اختلفت أحيانا بشأن الترتيبات التي ينبغي اتباعها لحكم الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، فإن الأهداف والواقع على الأرض بقيت متسقة إلى حدّ كبير على مر الحكومات المتعاقبة. في 7 يوليو/تموز 1967، بعد شهر بالضبط من احتلال الجيش الإسرائيلي للضفة الغربية، قال رئيس الوزراء من "حزب العمال" حينها ليفي أشكول إنّ "الأمن والأرض في يد الإسرائيليين".<sup>182</sup> في اجتماع للحزب ذلك العام، أوضح أن السلطات "تطمع في المهر، وليس العروس"،<sup>183</sup> فيما بدا أنه إشارة إلى الرغبة في الضفة الغربية دون الفلسطينيين الذين يعيشون هناك. بعد 52 عاما، قال رئيس الوزراء ناتنياهو، عن حزب الليكود: "سيستمر الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية في حكم المنطقة بأكملها، حتى [نهر] الأردن".<sup>184</sup> كما أضاف يوم 28 مايو/أيار 2020: "نحن من نفرض القواعد الأمنية في كامل المنطقة"، واصفا فلسطيني الضفة الغربية بـ "الرعايا".<sup>185</sup>

الخريطة الحالية للضفة الغربية تعكس عقودا من الخطط الحكومية الإسرائيلية المتغيرة للمنطقة. حُطت إسرائيل الأولى للضفة الغربية، بما في ذلك خطة غير رسمية صيغت في الأساس في يوليو/تموز 1967 من قبل وزير العمل آنذاك إيغال ألون، وضعت تصورا لسيطرة إسرائيل على غور الأردن ومناطق أخرى من الضفة الغربية. في مقال نشره عام 1976 في "فورين أفيرز" لشرح الخطة، أصّر ألون على ضرورة "السيطرة الإسرائيلية المطلقة على المنطقة الاستراتيجية شرق المنطقة ذات الكثافة العربية، المتمركزة كما هي على قمة التلال ونحو الغرب".<sup>186</sup> هذه الخطة، التي تحافظ على سيطرة إسرائيل على غور الأردن والممر المحيط بالقدس، قسّمت فلسطيني الضفة

<sup>181</sup> كما هو مقتبس في "Bimkom, 'Trapped by Planning,' ص 21.

<sup>182</sup> Reuven Pedatzur, "The 'Jordanian Option,' the Plan That Refuses to Die," *Haaretz*, July 25, 2007, <https://www.haaretz.com/1.4954947> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>183</sup> Ben-Naftali, Sfar and Viterbo, *The ABC of the OPT*, p. 519.

<sup>184</sup> Yotam Berger and Noa Landau, "At West Bank Event, Netanyahu Promises No More Settlers, Arabs Will Be Evicted," *Haaretz*, July 10, 2019, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-at-west-bank-event-netanyahu-promises-no-more-settlers-arabs-will-be-evicted-1.7490113> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>185</sup> "Netanyahu Says Palestinians in Jordan Valley Won't Get Citizenship After Annexation," *Haaretz*, May 28, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-netanyahu-says-palestinians-in-jordan-valley-won-t-get-citizenship-after-annexation-1.8879420> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>186</sup> انظر، Yigal Allon, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs*, October 1976, <http://www.foreignaffairs.com/articles/26601/yigal-allon/israel-the-case-for-defensible-borders> (تم الاطلاع في 10 يوليو/تموز 2020).

الغربية فعليا إلى ثلاثة جيوب: واحد في الشمال من جنين إلى رام الله، وواحد في الجنوب يشمل الخليل وبيت لحم، وواحد في الشرق حول أريحا.<sup>187</sup>

رَكَزَ منطق آلون على الأهمية الاستراتيجية والأمنية لسيطرة إسرائيل على الضفة الغربية، لكن تبريره للحاجة إلى السيطرة دون الضمّ الرسمي لمناطق ذات أعداد كبيرة من السكان الفلسطينيين فيه إشارة إلى أن الهدف هو "الحفاظ على الطابع اليهودي [لإسرائيل]"<sup>188</sup>. من المؤكد أن آلون بدأ مدفوعا بضمان أمن إسرائيل ومواطنيها، وهو ما ينطبق على المسؤولين اللاحقين أيضا. بعضهم يرى أن المشروع الاستيطاني حيوي لتحقيق الأمن.<sup>189</sup> لكن مهما كان الدافع، من غير المقبول متابعة هذا الهدف من خلال استراتيجية السيطرة على الفلسطينيين، مع الحفاظ على نظام تمييزي والانخراط في تكتيكات ليس لها مبرر أممي مقبول أو فيها انتهاك للقانون الدولي. نية ضمان الأمن لا تنفي نية السيطرة، ولا تمنح تفويضا مطلقا لاعتماد سياسات تتجاوز ما يسمح به القانون الدولي. بينما يمكن للأسس الأمنية أن تبرّر مجموعة من التدابير التقييدية بموجب القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فإنّ أي استراتيجية تسعى إلى تعزيز الأمن عبر ضمان التفوق الديمغرافي لمجموعة من السكان باعتماد التمييز والاضطهاد ليس لها أي أساس بموجب القانون الدولي.

استندت السياسات الإسرائيلية اللاحقة إلى خطة آلون. في أكتوبر/تشرين الأول 1977، اعتمدت الحكومة الإسرائيلية رسميا خطة أعدها أرييل شارون، الذي كان حينها رئيس "اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان" ووزير الزراعة، والتي وسّعت خطة آلون من خلال توسيع سيطرة إسرائيل في الضفة الغربية إلى شرق الخط الأخضر.<sup>190</sup> دعت الخطة إلى إنشاء حلقات من "المناطق الأمنية" من أجل "منع السكان الفلسطينيين من التسلل إلى إسرائيل، وإنشاء حاجز يهودي بين عرب إسرائيل في وادي عارة ومنطقة 'المثلث الصغير' [مناطق في وسط إسرائيل قرب الخط الأخضر]، والسيطرة على قمم التلال الرئيسية المطلة على الساحل"، على حدّ تعبير المسؤول الإسرائيلي الأسبق والمحلل شأؤول أريئلي.<sup>191</sup> في نوفمبر/تشرين الثاني 1978، قال أبراهام أورلي، منسق أنشطة الحكومة الإسرائيلية في المناطق، في إفادة للمحكمة العليا إن المستوطنات "تُستخدم في الغالب [في أوقات الهدوء] لإظهار الوجود والسيطرة على المناطق الأساسية، للمراقبة والأنشطة المماثلة".<sup>192</sup>

<sup>187</sup> Economic Cooperation Foundation (ECF), "Allon Plan - English Text," [https://ecf.org.il/media\\_items/532](https://ecf.org.il/media_items/532)

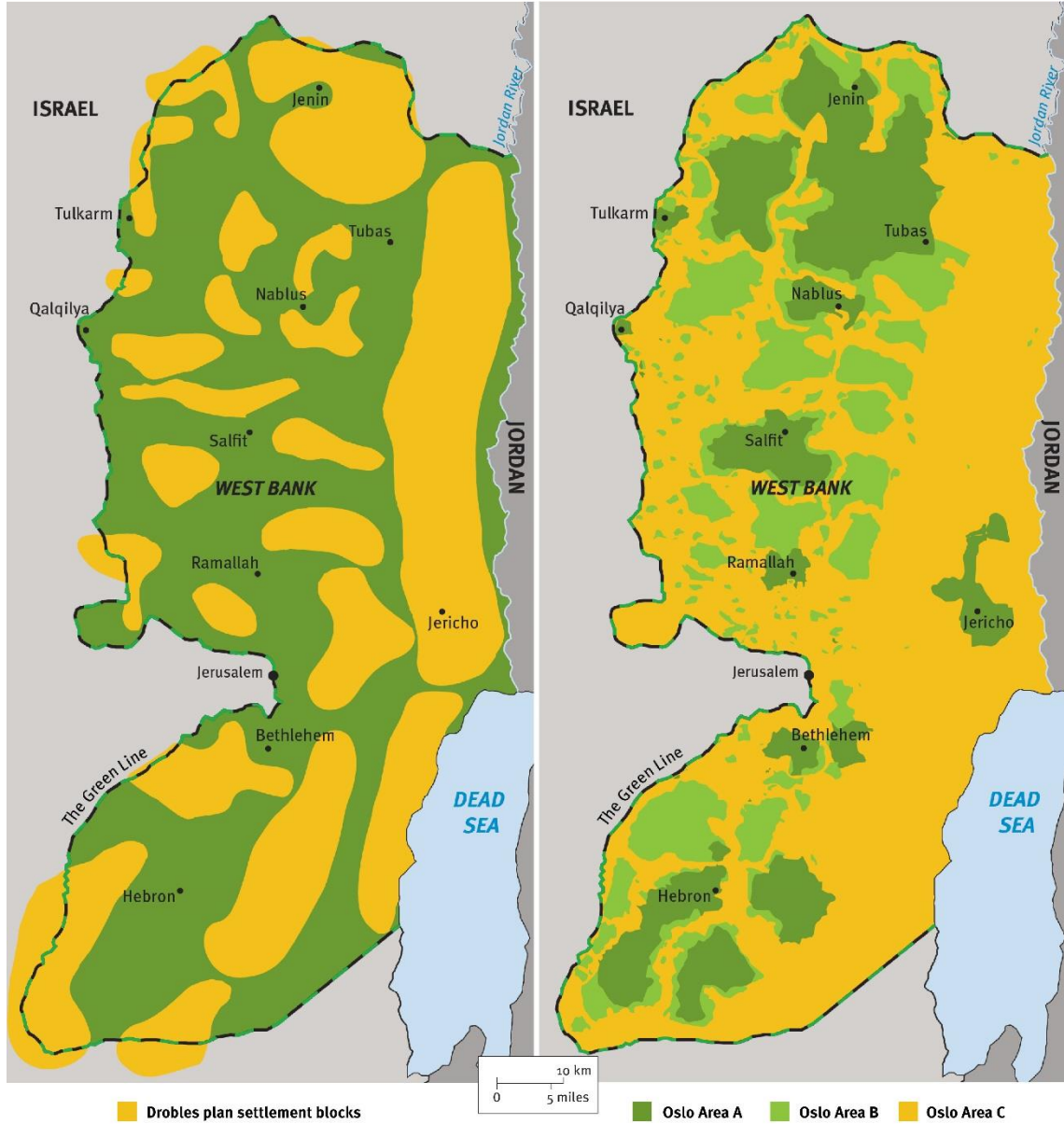
<sup>188</sup> انظر، Allon, "Israel: The Case for Defensible Borders," *Foreign Affairs*,

<sup>189</sup> Idith Zertal and Akiva Eldar, *Lords of the Land: The War for Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967-2007* (Nation Books, 2009), p. 287.

<sup>190</sup> Shaul Arieli, "Messianism Meets Reality: The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion, 1967-1990" (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>191</sup> السابق.

<sup>192</sup> *Suleiman Taufiq Ayub et al. v. The Minister of Defense Case*, HCJ 606, 610/78, quoted in Sfar, *The Wall and the Gate*, p. 158; Case judgement available at: [http://www.hamoked.org/files/2016/3860\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2016/3860_eng.pdf) (تم الاطلاع في 16 يوليو/تموز 2020)، ص 9.



تقارن الخريطتان الأجزاء من الضفة الغربية المحتلة التي يجب أن تحظى بالأولوية لتطوير المستوطنات بموجب "خطة دروبلز" لعام 1980 والتي وُجّهت سياسة الحكومة الإسرائيلية في مجال الاستيطان في ذلك الوقت، وتقسيم الأراضي بموجب "اتفاقية أوسلو" في التسعينيات بين المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل بالكامل (المنطقة "ج" (والمناطق التي تدير السلطات الفلسطينية فيها بعض الشؤون) المنطقة "أ" والمنطقة "ب" ©. (2021 مايك كينغ "نيويورك ريفيو أوف بوكس")

"الخطة الرئيسية لتنمية المستوطنات في يهودا والسامرة 1979-1983"، وهي خطة أعدتها دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية، الهيئة المكلفة بإنشاء المستوطنات والممولة كلياً من الحكومة والعاملة تحت رقابتها المباشرة، استندت إلى هذه الخطط. دعت "خطة دروبلز"، التي تحمل اسم متناهب دروبلز، مدير دائرة الاستيطان، السلطات الإسرائيلية إلى "الاستيطان في الأراضي الواقعة بين تجمعات الأقلية [العربية] والمناطق المحيطة بها"، مشيراً إلى أن ذلك



سيجعل "من الصعب على الفلسطينيين خلق تواصل جغرافي ووحدة سياسية". ذكرت الخطة أيضا أنّ أي حكم ذاتي يُمنح للفلسطينيين، كما نصت على ذلك "اتفاقات كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل في أواخر السبعينيات، "لا ينطبق على المناطق بل على السكان العرب وحدهم"، وأنه "لا ينبغي أن يكون هناك أي شكّ في نيتنا الحفاظ على سيطرة دائمة على أراضي يهودا والسامرة".<sup>193</sup> أضافت أنّ "الطريقة الأفضل والأكثر فاعلية لإزالة أي شكوك في نيتنا السيطرة على يهودا والسامرة إلى الأبد يتم من خلال تسريع الاستيطان في هذه المناطق"، وتحديدًا "تحقيق أوسع انتشار ممكن" للمستوطنات و"إنشاء مستوطنات إضافية بجانب كل مستوطنة قائمة".<sup>194</sup>

في اجتماع للجنة الوزارية لشؤون الاستيطان جرى في يوليو/تموز 1981، برّر شارون تخصيص أراض إضافية في الضفة الغربية كمناطق إطلاق نار مستهدفاً "بانتشار القرويين العرب" في تلال جنوب الخليل، بحسب محضر الاجتماع الذي عثر عليه "معهد عكيفوت للأبحاث حول النزاع الإسرائيلي الفلسطيني" في الأرشيف الإسرائيلي.<sup>195</sup> أضاف شارون: "لنا مصلحة في توسيع مناطق إطلاق النار هناك، حتى نحفظ بهذه المناطق الحيوية في أيدينا".<sup>196</sup>

في 1985، قال وزير الدفاع آنذاك إسحق رابين: "لن تكون هناك تنمية [للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة] تبادر بها الحكومة الإسرائيلية، ولن تُعطى تصاريح للتوسع في الزراعة أو الصناعة [هناك]، والتي من شأنها أن تؤدي إلى منافسة مع دولة إسرائيل".<sup>197</sup>

حددت خطة استراتيجية في 1997 أعدّها قسم الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية سلسلة من التدابير الإضافية لتعزيز حكم إسرائيل للضفة الغربية. دعت هذه الخطة إلى توسيع "مناطق الاستيطان" لتشمل المواقع العسكرية، والمحميات الطبيعية، والمواقع الأثرية وأراضي الدولة المجاورة، وربطها "بنقاط طوبوغرافية مرتفعة تُطلّ على المستوطنات وشوارع المرور وممرات البنية التحتية" من أجل إنشاء "مساحات متجاورة من الأراضي" خاضعة لسيطرة إسرائيل. ركزت أيضا على العديد من المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، بما في ذلك حول القدس، في الشمال

<sup>193</sup> كما ذُكر في Yehuda Shaul, "Trump's Middle East Peace Plan Isn't New. It Plagiarized a 40-Year-Old Israeli Initiative," *Foreign Policy*, February 11, 2020, <https://foreignpolicy.com/2020/02/11/trump-middle-east-peace-plan-isnt-new-israeli-palestinian-droble/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>194</sup> "Settlement in Judea and Samaria – Strategy, Policy and Plans" (Hebrew), WZO - Settlement Division, September 1980, available at <https://www.scribd.com/document/446583312/Droble> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>195</sup> Government Secretariat, "Meeting minutes of the Joint Settlement Committee for the Government and the World Zionist Organization" (Hebrew), July 12, 1981, available at <https://bit.ly/3gPubK> (تم الاطلاع في 11 أغسطس/آب 2020)؛ Ofer Aderet, "40-Year-Old Document Reveals Ariel Sharon's Plan to Evict 1,000 Palestinians from Their Homes," *Haaretz*, August 9, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-40-year-old-document-reveals-ariel-sharon-s-plan-to-expel-1-000-palestinians-1.9057519> (تم الاطلاع في 10 أغسطس/آب 2020).

<sup>196</sup> السابق.

<sup>197</sup> *The Scarcity of Water, Emerging Legal and Policy Responses*, International Environmental Law and Policy Series (Kluwer Law International: 1997), Edward H. P. Brans, Esdier J. de Haan, André Nollkaemper, and Jan Rinzeema (eds.), <https://bit.ly/2CvpSAI> (تم الاطلاع في 24 يونيو/حزيران 2020)، ص 146-147. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "التطورات الاقتصادية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، 30 يونيو/حزيران 1986، [https://unctad.org/system/files/official-document/tdbd1102\\_ar.pdf](https://unctad.org/system/files/official-document/tdbd1102_ar.pdf) (تم الاطلاع في 24 يونيو/حزيران 2020).

الغربي للضفة الغربية، وفي غور الأردن، وتلال جنوب الخليل، وأقصى شمال الضفة، والتي ينبغي أن تظلّ إسرائيل مسيطرة عليها لتكون "بمناخ مناطق عازلة" وتوفر للمستوطنين "حياة إسرائيلية طبيعية تماما من جميع النواحي". حدّدت الخطة أيضا "ثلاثة ممرات جانبية استراتيجية"، أو طرق استراتيجية تمتد من الشرق إلى الغرب عبر الضفة الغربية لتكون بمثابة "العمود الفقري" الذي يربط مختلف المستوطنات، وتمنع "العرب من البناء بدون ضوابط"، وتحفظ "التوازن بين حجم السكان الإسرائيليين والعرب".<sup>198</sup>

في 2001، بُعيد انتخابه رئيسا للوزراء، قال شارون: "ليست صدفة أن تكون المستوطنات حيث هي"، لذلك "مهما حدث، علينا أن نحافظ على المنطقة الأمنية الغربية، المتاخمة للخط الأخضر، والمنطقة الأمنية الشرقية على طول نهر الأردن والطرق الرابطة بينهما، وكذلك القدس بطبيعتها الحال، والمياه الجوفية في التل".<sup>199</sup>

في 2014، قال عضو الكنيست ياريف ليفين، الذي عُيّن في العام التالي وزيرا للهجرة اليهودية والاندماج في إسرائيل: "السياسة الصحيحة، من وجهة نظر المصالح الإسرائيلية فيما يتعلق بقدرتنا السياسية في الوقت الحالي، هي الجمع بين محاولة الاحتفاظ بأقصى مساحة من الأراضي وفرض السيادة على أكبر مساحة من الأرض مع تقليص العرب فيها إلى أدنى حدّ ممكن. هذا الوضع قائم بالفعل في المنطقة "ج"، الخاضعة لسيطرتنا - هناك أكثر من 50 ألف عربي بقليل".<sup>200</sup> في فبراير/شباط 2021، أكد آفي نعيم، الذي كان المدير العام لوزارة شؤون المستوطنات الإسرائيلية بين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2020، هدف الحكومة المتمثل في "منع اتصال الأراضي الفلسطينية ببعضها البعض" و"إبقاء السيطرة على احتياطات الأراضي في يهودا والسامرة".<sup>201</sup>

اتخذت السلطات الإسرائيلية خطوات متنوعة للحد من أعداد الفلسطينيين في الضفة الغربية، منها حرمان الفلسطينيين من حقوق الإقامة لوجودهم في الخارج عندما بدأ الاحتلال في 1967، أو لفترات طويلة خلال العقود القليلة الأولى من الاحتلال؛ فرض تجميد فعلي على لم شمل العائلة خلال العقدين الماضيين؛ وتقييد التنقل إلى حد كبير من غزة إلى الضفة الغربية، كما هو موضح في فصل لاحق.<sup>202</sup> يواجه الفلسطينيون المقيمون في المنطقة "ج" عقبة إضافية تتمثل في رفض السلطات منهجيا منحهم تصاريح بناء.<sup>203</sup>

198 المنظمة الصهيونية العالمية - دائرة الاستيطان، شبكات الاستيطان في يهودا والسامرة: تحديث - 1997، يونيو/حزيران 1997، (بالعبرية)، لدى هيومن رايتس ووتش نسخة عن الخطة.

199 Frontline, "Israel's next war?" (chronology), Public Broadcasting Service (PBS), April 5, 2005, <https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/israel/cron/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ "طبقة التل الجوفية" هي إشارة إلى حوض المياه الجوفية الغربي، وهو الجزء الأكثر إنتاجية من طبقة المياه الجوفية الجبلية. انظر قسم "نية الإبقاء على الهيمنة".

200 "Prepare the Constitutional Ground for the Application of Sovereignty," *Sovereignty journal*, Issue 1, January 2014, <http://ribonut.co.il/images/Ribonut%20%20English.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 7.

201 Oded Shalom and Elisha Ben-Kimon "The Hague Price," (Hebrew), *Ynet News*, February 11, 2021, <https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-5885532,00.html> (تم الاطلاع في 23 آذار/مارس 2021).

202 انظر قسم الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية.  
203 السابق.

بينما أكد المسؤولون في بعض الأحيان أن التدابير المتخذة في الضفة الغربية المحتلة مؤقتة، فإن أعمال الحكومة وسياساتها على امتداد أكثر من نصف قرن تؤكد نيتها الحفاظ على سيطرتها على الضفة الغربية إلى الأبد. مثلاً، رغم أن الحكومة الإسرائيلية أعلنت رسمياً أنها شيدت جدار الفصل في مطلع الألفية "لغرض التقليل من تسلل الإرهابيين من يهودا والسامرة [لتنفيذ] العمليات في إسرائيل"،<sup>204</sup> فإن كبار المسؤولين الإسرائيليين تحدثوا بصراحة عن تسهيل جدار الفصل لعملية الاستيلاء على الأرض.<sup>205</sup> وثقت بتسيلم كيف أن الجدار يهدف إلى حدّ كبير إلى دمج الكتل الاستيطانية، مع تقليل عدد الفلسطينيين الموجودين هناك.<sup>206</sup> اعترفت الحكومة الإسرائيلية بنفسها في إجراءات المحكمة بأن خطط توسيع المستوطنات كانت ضمن الاعتبارات التي حددت مسار الجدار، الذي لا يتبع الخط الأخضر، بل يضم إلى "الجانب الإسرائيلي" آلاف الدونمات من الأرض.<sup>207</sup>

إلى جانب عمليات الاستيلاء على الأرض، دمجت السلطات بالكامل نظام الصرف الصحي، وشبكات الاتصال والطرق والكهرباء، والبنية التحتية للمياه في المستوطنات مع الشبكات والأنظمة والبنى التحتية في إسرائيل. في ديسمبر/كانون الأول 2017، أصدر النائب العام مبادئ توجيهية تفرض على جميع القوانين التي ترعاها الحكومة تحديد انطباقها على المستوطنين أو تبرير عدم انطباقها عليهم.<sup>208</sup> في السنوات الأخيرة، اعتمدت الكنيست عدداً متزايداً من القوانين التي تنطبق تحديداً على الضفة الغربية، بما في ذلك قانون يسمح للسلطات بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة التي بنيت عليها مستوطنات بأثر رجعي، وقانون يحيل الالتماسات المرفوعة ضدّ سياسات الدولة إلى المحكمة الإدارية بدلاً من المحكمة العليا، وقانون جعل الجامعات في المستوطنات تحت إشراف "مجلس التعليم العالي في إسرائيل".<sup>209</sup> سواء ضمت الحكومة الإسرائيلية أو لم تضم أجزاء إضافية من الضفة الغربية، كما تعهد بذلك أكبر حزبين إسرائيليين

<sup>204</sup> قرار الحكومة الإسرائيلية رقم 2077، 23 يونيو/حزيران 2020، البند ب.3، كما ذكر في بتسيلم وبمكوم، "تحت غطاء الأمن: توسيع المستوطنات في ظلّ الجدار الفاصل"، ديسمبر/كانون الأول 2005،

[https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200512\\_under\\_the\\_guise\\_of\\_security](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200512_under_the_guise_of_security) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 1، الهامش 3.

<sup>205</sup> انظر مثلاً، Yuval Yoaz، "Justice Minister: West Bank Fence Is Future Border," *Haaretz*, December 1, 2005، <https://www.haaretz.com/1.4884365> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ Donald Macintyre، "Sharon 'sees wall as Israel's new border'," *Independent*, December 2, 2005، (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>206</sup> بتسيلم وبمكوم، "تحت غطاء الأمن".

<sup>207</sup> *Head of the 'Azzun Local Council et al. v. Government of Israel et al.*, HCl 2732/05، Response of the State، Section 17، أقتبس في بتسيلم وبمكوم، "تحت غطاء الأمن".

<sup>208</sup> Revital Hovel، "New Laws Should Also Consider Settlers in West Bank, Says Israeli Attorney General," *Haaretz*, December 31, 2017، <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-new-draft-laws-must-also-consider-settlers-in-west-bank-says-israeli-ag-1.5630121> (تم الاطلاع في 28 أغسطس/أب 2020)؛ ACRI، "Direct Legislation of the 20th Knesset Imposed on the West Bank," [http://docs.wixstatic.com/ugd/01368b\\_13c3a58d52ad4ba9a45455985ddb30e.pdf](http://docs.wixstatic.com/ugd/01368b_13c3a58d52ad4ba9a45455985ddb30e.pdf), p. 3.

<sup>209</sup> Yesh Din، <https://www.yesh-din.org/en/legislation/> "Annexation Legislation Database," 1 يونيو/حزيران 2020.

لمعظم العامين 2019 و2020، الليكود و"أزرق أبيض"، في الجولات الانتخابية الثلاث في إسرائيل بين أبريل/نيسان 2019 ومارس/آذار 2020،<sup>210</sup> فقد سيطرت على هذه المناطق منذ وقت طويل.

## قطاع غزة

من 1967 إلى مطلع الألفية الثانية، كانت سياسات إسرائيل تجاه قطاع غزة المحتل انعكاساً لنهجها تجاه الضفة الغربية، فوسّعت سيطرتها على الأرض، ومنحت امتيازات إلى أكثر من 7,500 مستوطن كانوا يعيشون هناك،<sup>211</sup> وأخضعت فلسطيني غزة.<sup>212</sup> قيام الحكومة الإسرائيلية بإخلاء المستوطنين من غزة في 2005 لم يعكس انزياحاً عن هدف السيطرة على السكان والأرض في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل كان بمثابة تعديل على ضوء العدد الكبير للفلسطينيين الذين يسكنون القطاع الصغير، والعبء الأمني الكبير الذي يتطلبه توفير الأمن لمجموعة صغيرة جداً من المستوطنين هناك. أظهرت تحوُّلاً في التركيز على ضمان سيطرة ديمغرافية يهودية في الأراضي التي تأمل أن تحتفظ بها إلى الأبد – إسرائيل ومعظم الضفة الغربية إن لم يكن كلها، بما فيها القدس الشرقية. أدى هذا الانسحاب فعلياً إلى إزالة عدد كبير من السكان الفلسطينيين من حسابات التوازن الديمغرافي في إسرائيل، وسمح للسلطات الإسرائيلية بتعزيز أغلبية يهودية قوية في مختلف أنحاء إسرائيل وببقية الأراضي المحتلة التي كانت تنوي الإبقاء عليها، مع فرض سيطرة على غزة بوسائل أخرى.

اعترف مسؤولون إسرائيليون في ذلك الوقت بالأهداف الديمغرافية وراء هذه الخطوة. في 15 أغسطس/آب 2005، وهو اليوم الذي حددته الحكومة الإسرائيلية كموعِد نهائي لمغادرة المستوطنون غزة طواعية، قال رئيس الوزراء شارون في خطاب مسائي للإسرائيليين: "لا يمكن الاحتفاظ بغزة إلى الأبد. يعيش أكثر من مليون فلسطيني هناك، وعددهم يتضاعف بعد كل جيل".<sup>213</sup> في الشهر نفسه، قال نائب رئيس الوزراء شمعون بيريس: "نحن ننسحب من غزة بسبب الديمغرافيا".<sup>214</sup>

<sup>210</sup> Noa Landau, Jack Khoury and Chaim Levinson, "Gantz Vows to Annex Jordan Valley; Netanyahu Wants Sovereignty 'Without Exception'," Haaretz, January 21, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-gantz-calls-for-jordan-valley-annexation-hopes-trump-releases-peace-plan-soon-1.8432081> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>211</sup> Israel CBS, "Localities (1) And Population, By Municipal Status And District (2)," 2004, [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2004/2.%20shnaton%20population/st02\\_13.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2004/2.%20shnaton%20population/st02_13.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>212</sup> عند اقتراح مستوطنات في قطاع غزة، قال إيغال ألون، رئيس اللجنة الوزارية الخاصة بالاستيطان آنذاك، في يونيو/حزيران 1968 إن "هذه المستوطنات لها أهمية قصوى للمستقبل السياسي لقطاع غزة، بسبب الانقسام جنوب مدينة غزة. هناك أهمية أمنية كبرى للوجود اليهودي في قلب غزة". Doron Rosenblum, "A Brief Anthology of Blindness and Vision," Haaretz, February 11, 2004, [haaretz.com/1.4714175](https://www.haaretz.com/1.4714175) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>213</sup> "Israeli Disengagement from Gaza," Cable-Satellite Public Affairs Network (C-Span), August 15, 2005, <https://www.c-span.org/video/?188483-1/israeli-disengagement-gaza> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>214</sup> "Sharon maintains control in face of demographic shift," *Irish Times*, August 20, 2005, <https://www.irishtimes.com/opinion/sharon-maintains-control-in-face-of-demographic-shift-1.482484> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

في الواقع، أقرت السلطات صراحة بأنها ترغب في إعادة توجيه الموارد التي كانت تذهب إلى المستوطنات في غزة إلى تعزيز السيطرة اليهودية على أجزاء من إسرائيل والضفة الغربية. مثلاً، جاءت حملة تهويد الجليل والنقب في مطلع الألفية الثانية في وقت كانت فيه السلطات الإسرائيلية تنفذ خططها للانسحاب من غزة. نقلت هارتس عن مستشار لرئيس الوزراء شارون آنذاك قوله إن شارون "توصل إلى نتيجة مفادها أن الاستثمار الهائل الذي تم في الاستيطان في المناطق، يجب أن يتبعه الآن استيطان في الجليل والنقب".<sup>215</sup>

بعد أن انتزعت "حماس" السيطرة على قطاع غزة من السلطة الفلسطينية في 2007، أعلنت الحكومة الإسرائيلية، التي كان لها تعاون أمني مع السلطة الفلسطينية تقابله علاقات عدائية مع حماس، عن قيود على تنقل الأفراد والبضائع من غزة وإليها. كما أعلنت غزة "منطقة معادية"، واتخذت مجموعة من التدابير التي ترمي، من بين أهداف أخرى، إلى إضعاف الاقتصاد.<sup>216</sup> كجزء أساسي من سياستها، فرضت السلطات الإسرائيلية ما أسمته "سياسة الفصل" بين غزة والضفة الغربية، والتي قالت إنها تخدم "أهدافاً أمنية وسياسية".<sup>217</sup> في مارس/آذار 2019، ذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست" أن ناتياهو برر السماح بدخول تمويل قطري إلى غزة لدعم سلطات حماس بالإبقاء على الانقسام بين "فتح" وحماس، وبالتالي الفصل بين الضفة الغربية وغزة.<sup>218</sup>

تُعتبر التركيبة الديمغرافية عاملاً محورياً في سياسة الفصل الإسرائيلية. منذ عام 2000، وضعت السياسة الإسرائيلية ما أسمته جماعات حقوقية إسرائيلية "تصاريح الاتجاه الواحد" من الضفة الغربية نحو غزة، أي أنّ في الحالات النادرة التي تسمح فيها السلطات للفلسطينيين بالتنقل بين غزة والضفة الغربية، يكون التنقل نحو غزة حصرًا.<sup>219</sup> نصّ "الإجراء الخاص بالاستيطان في غزة من

---

Zafir Rinat and Haaretz correspondent, "PMO Issues Rush Order for 30 New Towns in Negev, Galilee," *Haaretz*, July 20, 2003, <https://www.haaretz.com/1.5347089> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

Israel MFA, "Security Cabinet Declares Gaza Hostile Territory," September 19, 2007, <http://www.mfa.gov.il/mfa/pressroom/2007/pages/security%20cabinet%20declares%20gaza%20hostile%20territory%2019-sep-2007.aspx> (تم الاطلاع في 30 مارس/آذار 2020)؛ في ما يتعلق بسياسة تقييد التنقل لإضعاف اقتصاد غزة، انظر *Albassiouni v. Prime Minister*, HCJ 9132/07, State Submission November 2, 2007, para. 44 (in Hebrew), [http://gisha.org/UserFiles/File/Legal%20Documents\\_%20fuel%20and%20electricity\\_oct\\_07/state\\_response\\_2\\_11\\_07.pdf](http://gisha.org/UserFiles/File/Legal%20Documents_%20fuel%20and%20electricity_oct_07/state_response_2_11_07.pdf) (تم الاطلاع في 4 أغسطس/آب 2016).

Gisha, "Area G: From Separation to Annexation," June 2020, [https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Area\\_G/From\\_Separation\\_to\\_Annexation\\_2020\\_EN.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Area_G/From_Separation_to_Annexation_2020_EN.pdf) (تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2020)؛ "Gisha petition against Israel's refusal to allow a woman to return from Gaza to the West Bank with her children," Preliminary Response by the State (Hebrew) (November 14, 2019), <https://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/54868-19/3.pdf> (تم الاطلاع في 25 يونيو/حزيران 2020)؛ "منح التعويض المطلوب لصاحب الائتماس (مثل منح صاحب الائتماس حق العودة إلى يهودا والسامرة) سيؤوض سياسة الفصل والتنقل بين المناطق، كما حددتها الحكومة"، سياسة السفر بين دولة إسرائيل وقطاع غزة، بما في ذلك سياسة الفصل الخاصة بالسفر بين قطاع غزة ويهودا والسامرة، تم تطويرها حسب اعتبارات مختلفة خاصة بالأمن والدولة". *Tzafia Raduan and Others v Minister of Defense*, HCJ 5911/17 Preliminary. Response by the State (25 July 2017), <http://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/5911-17/state.response.pdf> (تم الاطلاع في 25 يونيو/حزيران 2020).

Lahav Harkov, "Netanyahu: Money to Hamas part of strategy to keep Palestinians divided," *Jerusalem Post*, March 12, 2019, <https://www.jpost.com/Arab-Israeli-Conflict/Netanyahu-Money-to-Hamas-part-of-strategy-to-keep-Palestinians-divided-583082> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

انظر بتسيلم وهموكيد، "غير قانونيون في منازلهم: إسرائيل تفصل السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية عن قطاع غزة"، سبتمبر/أيلول 2008، [https://www.btselem.org/arabic/press\\_releases/20080910](https://www.btselem.org/arabic/press_releases/20080910) (تم الاطلاع في 20 ديسمبر/كانون الأول 2011).

قبل سكان يهودا والسامرة"، الذي نُشر في 2018، على أنه "تم اتخاذ قرار في 2006 باعتماد سياسة الفصل بين يهودا والسامرة وقطاع غزة في ضوء صعود حماس إلى السلطة في القطاع. هذه السياسة سارية حاليا وهي تهدف إلى تقليص السفر بين المناطق". غير أن الوثيقة أشارت إلى أنه "يجوز لسكان يهودا والسامرة تقديم طلب للحصول على توطين دائم في قطاع غزة لأي غرض يُعتبر إنسانيا (لم شمل العائلة عادة)". ثم أوضحت أنه "بما أن" توطين السكان في يهودا والسامرة ممكن فقط في الحالات النادرة جدا... تظهر الحاجة إلى الإبقاء على العائلة في قطاع غزة".<sup>220</sup>

شروط إسرائيل لسكان غزة الراغبين في الاستقرار في الضفة الغربية، والتي نُشرت في وثيقة منفصلة للجيش الإسرائيلي، تعيد تطبيق نفس السياسة، حيث نصّت على ما يلي: "لجميع الأهداف العملية، لن يُسمح بدخول سكان غزة إلى منطقة يهودا والسامرة إلا في الحالات الإنسانية الاستثنائية جدا". أشارت أيضا إلى أن نائب وزير الدفاع "اشتراط اعتماد سياسة تقييدية جدا مع كل حالة تنطوي على استقرار سكان من غزة في منطقة يهودا والسامرة" و"أوضح أن العلاقة العائلية في حدّ ذاتها لا تُعتبر سببا إنسانيا يُبرّر استقرار سكان غزة في منطقة يهودا والسامرة".<sup>221</sup> وجدت منظمة "غيشا-مسلك"، استنادا إلى معلومات حصلت عليها من الجيش الإسرائيلي عبر طلبات بموجب قانون "حرية المعلومات"، أن الجيش الإسرائيلي وافق فقط على ستة طلبات قدمها سكان من غزة للإقامة في الضفة الغربية في الفترة بين 2009 ومارس 2017، وجميعها استوجبت تقديم دعوى لدى المحكمة الإسرائيلية العليا. أربع من هذه الحالات الست كانت لأطفال ليس لهم من يعتني بهم في غزة.<sup>222</sup> في المقابل، وافق الجيش في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2011 وأغسطس/آب 2014 على 58 طلبا لسكان من الضفة الغربية يرغبون في الانتقال إلى غزة، شريطة التوقيع على وثيقة يتعهدون فيها بعدم العودة إلى الضفة أبدا.<sup>223</sup> إضافة إلى ذلك، أعاد الجيش الإسرائيلي في الفترة بين 2004 و2017 إلى غزة أكثر من 130 فلسطيني من الغزويين الذين يعيشون في الضفة الغربية دون تصاريح إسرائيلية سارية، لكن يبدو أن نفس الشيء لم يحدث في الاتجاه الآخر.<sup>224</sup>

<sup>220</sup> Israel Coordinator of Government Activities in the Territories (COGAT), "Procedure For Settlement In The Gaza Strip," By Residents Of Judea And Samaria Area," (Hebrew) May 2018., <https://bit.ly/3cxcg4f> (accessed June 1, 2020).

<sup>221</sup> COGAT, "Procedure for handling Applications by Gaza Strip Residents for settlement in the Judea and Samaria Area," (Hebrew) July 2013, <https://bit.ly/2Y3C42Z> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>222</sup> "في ردّ على التماس قدمته غيشا-مسلك بموجب قانون حرية المعلومات، أكدت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق: "لقد تم النظر في طلب واحد فقط بموجب "اجراء الاستيطان" في العام الماضي"، Gisha press release, March 21, 2017, <https://gisha.org/legal/6404> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>223</sup> "The military's response to an inquiry by HaMoked and Gisha," HaMoked, March 30, 2015,

<http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1510> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>224</sup> هيومن رايتس ووتش، "النسوة، فهو ليس هنا"، ص 9؛ "Military data reveals: sharp rise in the number of people deported by the military from their West Bank homes to the Gaza Strip, due to their out of date addresses in the Israeli copy of the population registry," HaMoked press release, December 20, 2017, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1942> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ انظر أيضا، بتسيلم وهموكيد، "سجن غزة: حرية الحركة والتنقل من قطاع غزة ذهابا وإيابا عشية خطة الانفصال"، مارس/آذار 2005، [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200503\\_gaza\\_prison](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200503_gaza_prison) (تم الاطلاع في 23 يناير/كانون الثاني 2021)، ص 20.

هذه السياسات تضغط فعليا على الفلسطينيين للخروج من الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تطمع السلطات في تخصيصها للاستيطان اليهودي، أي الضفة الغربية، ودفعهم إلى قطاع غزة، لينضموا إلى أكثر من مليوني فلسطيني هم فعليا خارج حساباتها الديمغرافية في الأراضي التي يقيم فيها اليهود. من دون غزة، تغيرت النسب الديمغرافية لليهود والفلسطينيين من النهر إلى البحر من 50-50 إلى أغلبية يهودية بنسبة 59-41.

بالإضافة إلى ذلك، شجع المسؤولون الإسرائيليون أحيانا هجرة الفلسطينيين من غزة إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة بأسرها.<sup>225</sup> في أغسطس/آب 2019، قال مسؤول رفيع، يبدو أنه مقرب من ناتياهو، لصحفيين إسرائيليين إن السلطات تدعم بنشاط هجرة الفلسطينيين من غزة، وستغطي تكاليف الهجرة، حتى أنها ستسمح للفلسطينيين باستخدام مطار إسرائيلي للمغادرة إلى بلدانهم المضيفة الجديدة.<sup>226</sup>

## التجزئة

تجزئة المجموعات السكانية الفلسطينية – جزء منها كان متعمدا من خلال سياسة الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة – بالإضافة إلى القيود على التنقل بين القدس الشرقية وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومجموعة القيود على حقوق الإقامة، تشكل أداة أخرى لضمان الهيمنة. على وجه الخصوص، فإن الشذمة تقسم السكان وتسهل الهندسة الديموغرافية وهي أساسية للحفاظ على السيطرة السياسية من قبل اليهود الإسرائيليين. كما تزيد من تآكل الروابط السياسية والاجتماعية بين الفلسطينيين، وبالتالي تضعف مقاومة الحكم الإسرائيلي.<sup>227</sup>

<sup>225</sup> مثلا، حصلت الحكومة العسكرية الإسرائيلية على قوائم العائلات التي انفصلت، من مخاتير غزة، وعرضت دفع المال لأفراد العائلة المتبقين حتى يغادروا غزة. بحسب سجلات دبلوماسية أمريكية من سنة 1968، ذكر طفل مراهق، كان والده قد غادر غزة، للجنة الدولية للصليب الأحمر، إن عملاء من الجيش الإسرائيلي عرضوا عليه مبلغ 500 ليرة إذا غادر بصحبة والدته وأشقائه وشقيقاته. إضافة إلى ذلك، شجع الجيش الإسرائيلي على الهجرة من غزة عبر القرار المتعلق بجعل مستوى العيش في غزة "معقولا" لكن "دائما قريب من المستوى الذي كان موجودا قبل الاحتلال". بحسب احدى الوثائق، وهذا يعني أن إسرائيل لن تخلق موارد دخل جديدة للاجئين الذين يعيشون في المخيمات. Tom Segev, "The June 1967 War and the Refugee Problem," *Journal of Palestine Studies*, Spring 2007 (v. 36 n.3), available at <http://prn.mcgill.ca/research/papers/segev.pdf> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>226</sup> Raphael Ahren, "Israel actively pushing Palestinian emigration from Gaza, official says," *Times of Israel*, August 19, 2019, <https://www.timesofisrael.com/israel-actively-pushing-palestinian-emigration-from-gaza-official-says/> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>227</sup> Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), "Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid Palestine and the Israeli Occupation," E/ESCWA/ECRI/2017/1, March 2017, pp. 4, 38. (لم يعد التقرير متوفرا على الانترنت؛ لدى هيومن رايتس ووتش نسخة عنه)؛ "Joint Parallel Report to the United Nations Committee on the Elimination of Racial Discrimination on Israel's Seventeenth to Nineteenth Periodic Reports," Al Haq et al., November 10, 2019, p. 15-18.

https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CERD/Shared%20Documents/ISR/INT\_CERD\_NGO\_ISR\_39700\_E.pdf (تم الاطلاع في 9 شباط/فبراير 2021)؛ "Engineering Community: Family Unification, Entry Restrictions and other Israeli Policies of Fragmenting Palestinians," Al Haq, February 2019, [https://www.alhaq.org/cached\\_uploads/download/alhaq\\_files/images/stories/PDF/Family\\_Unification\\_14%20February%2021.pdf](https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/images/stories/PDF/Family_Unification_14%20February%2021.pdf) (تم الاطلاع في 9 شباط/فبراير 2021).

## الخلاصة

سعي السلطات الإسرائيلية للحفاظ على سيطرة للإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في التركيبة الديمغرافية والأرض في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، يرقى إلى "غرض" أو "أغراض" إقامة وإدامة هيمنة فئة عنصرية [عرقية] ما من البشر على فئة عنصرية [عرقية] أخرى من البشر" كما تحدده اتفاقية الفصل العنصري.<sup>228</sup> يرقى ذلك أيضا إلى "نية" أو نوايا الإبقاء على "نظام مؤسسي قوامه القمع المنهجي والسيطرة المنهجية"، كما يحدده تعريف الفصل العنصري في نظام روما الأساسي،<sup>229</sup> ونية أو نوايا تمييزية، كجزء من تعريف الاضطهاد في القانون العرفي الدولي. هذه السياسات والممارسات والتصريحات تُثبت مع بعضها النية التمييزية للسلطات الإسرائيلية بالحفاظ على سيطرة منهجية للإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين.

---

<sup>228</sup> اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2.

<sup>229</sup> نظام روما الأساسي، 7(2)(ح).



## 4. القمع الممنهج والتمييز المؤسسي

بالإضافة إلى نية الهيمنة، يتطلب تعريف جريمة الفصل العنصري بموجب اتفاقية الفصل العنصري و"نظام روما الأساسي" وجود قمع ممنهج وارتكاب أعمال لإنسانية.

كما ورد أعلاه، تنتهج الحكومة الإسرائيلية سياسات وممارسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل تبرهن عن نيتها الإبقاء على هيمنة اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين. إلا أن الشدة والأساليب المستخدمة تختلف بحسب المكان.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تُخضع إسرائيل بشكل منهجي الفلسطينيين المقيمين هناك وبالبالغ عددهم أكثر من 5 ملايين. سيوضح هذا الفصل أن هذه السياسات التعسفية شديدة إلى درجة أنها ترقى إلى مستوى "القمع المنهجي" لغرض جريمة الفصل العنصري.

ضمن حدود إسرائيل ما قبل 1967، يحمل الفلسطينيون المواطنة ولديهم الحق في التصويت وحرية التنقل، ويواجهون سياسات وممارسات أقل قسوة، لكنهم رغم ذلك يواجهون تمييزاً مؤسسياً وانتهاكات أخرى.

على نقيض التعامل المختلف مع الفلسطينيين، تمنح السلطات الإسرائيلية جميع اليهود الإسرائيليين نفس الحقوق والامتيازات بغض النظر عن أي جانب من الخط الأخضر يعيشون عليه. النتيجة، بدرجات متفاوتة، هي منحهم امتيازاً على الفلسطينيين في معظم جوانب الحياة، بما فيها الوضع القانوني، والحصول على الأرض وحرية البناء، وتخصيص الموارد والخدمات.

### القمع الممنهج في الأراضي الفلسطينية المحتلة

#### الضفة الغربية

منذ احتلالها الضفة الغربية يوم 7 يونيو/حزيران 1967، حكمت السلطات الإسرائيلية المنطقة بأكملها. في ذلك اليوم، أصدر الجيش إعلاناً نصّ فيه على أن قائد منطقة الضفة الغربية له "كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية" على الأراضي المحتلة.<sup>230</sup> منذ ذلك الوقت، أصدر الجيش مئات الأوامر العسكرية التي تحكم العديد من مناحي الحياة اليومية، بما في ذلك تنظيم حرية التنقل والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، باستثناء القدس الشرقية، التي ضمّتها

Military Proclamation No. 2 Concerning Regulation of Authority and the Judiciary (West Bank), June 7, 1967, published in <sup>230</sup> Jerusalem Media & Communication Center (JMCC), *Israeli Military Orders in the Occupied Palestinian West Bank 1967-1992*, Second Edition (East Jerusalem, 1995) p. 1.

إسرائيل من طرف واحد في 1967 وتحكمها بموجب قانونها المدني.<sup>231</sup> تمارس السلطات الإسرائيلية سيطرة حصرية على المنطقة "ج"، التي تشمل حوالي 60% من الضفة الغربية. منذ تأسيسها في 1994، أدارت السلطة الفلسطينية بعض الشؤون في المنطقتين "أ" و"ب"، اللتين تشكّلان الـ40% المتبقية، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية وشؤون مدنية أخرى. غير أن السلطات الإسرائيلية تقيد بشكل كبير سلطات السلطة الفلسطينية حتى في المنطقتين "أ" و"ب" أيضا، ولها السيطرة العليا على العديد من جوانب حياة الفلسطينيين في كل أرجاء الضفة الغربية، بما يشمل الحدود، والسيطرة على الموارد الطبيعية، والمجال الجوي، وحركة الناس والبضائع، والأمن، وسجل السكان.

منذ 1967، أنشأت السلطات الإسرائيلية أكثر من 280 مستوطنة في الضفة الغربية، منها 138 معترفا بها، و150 "بؤرة استيطانية" – مستوطنات دون تصاريح رسمية لكن وفرت لها السلطات البنية التحتية والخدمات الأساسية والأمن – بالإضافة إلى 11 مستوطنة في القدس الشرقية وعدة جيوب استيطانية في الأحياء الفلسطينية في أجزاء من القدس الشرقية والخليل.<sup>232</sup> تخرق السلطات الإسرائيلية بذلك الحظر الذي تنص عليه "اتفاقية جنيف الرابعة"، الذي يمنع نقل السكان المدنيين التابعين لسلطة الاحتلال إلى الأراضي المحتلة.<sup>233</sup> تمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين في الضفة الغربية من دخول المستوطنات، باستثناء العمال الذين يحملون تصاريح خاصة،<sup>234</sup> وجميع المستوطنين تقريبا هم يهود إسرائيليون.

---

<sup>231</sup> "Status of Palestinian Territories and Palestinian Society under Israeli Occupation," 40 years of Israeli occupation: 1967-2007, The Applied Research Institute of Jerusalem (ARIJ), <https://www.arij.org/atlas40/chapter2.2.html> (تم الاطلاع في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

<sup>232</sup> B'Tselem and Kerem Navot, "This Is Ours – And This, Too: Israel's Settlement Policy in the West Bank," March 2021, [https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffa0108.filesusr.com/ugd/a76eb4\\_ce24a5c07d134e3191887acff5aabd84.pdf](https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffa0108.filesusr.com/ugd/a76eb4_ce24a5c07d134e3191887acff5aabd84.pdf) (تم الاطلاع في 23 مارس/أذار 2021).

"المستوطنات"، بتسيلم، تم التحديث في 16 يناير/كانون الثاني 2019 (تم الاطلاع في 13 أبريل/نيسان 2021).

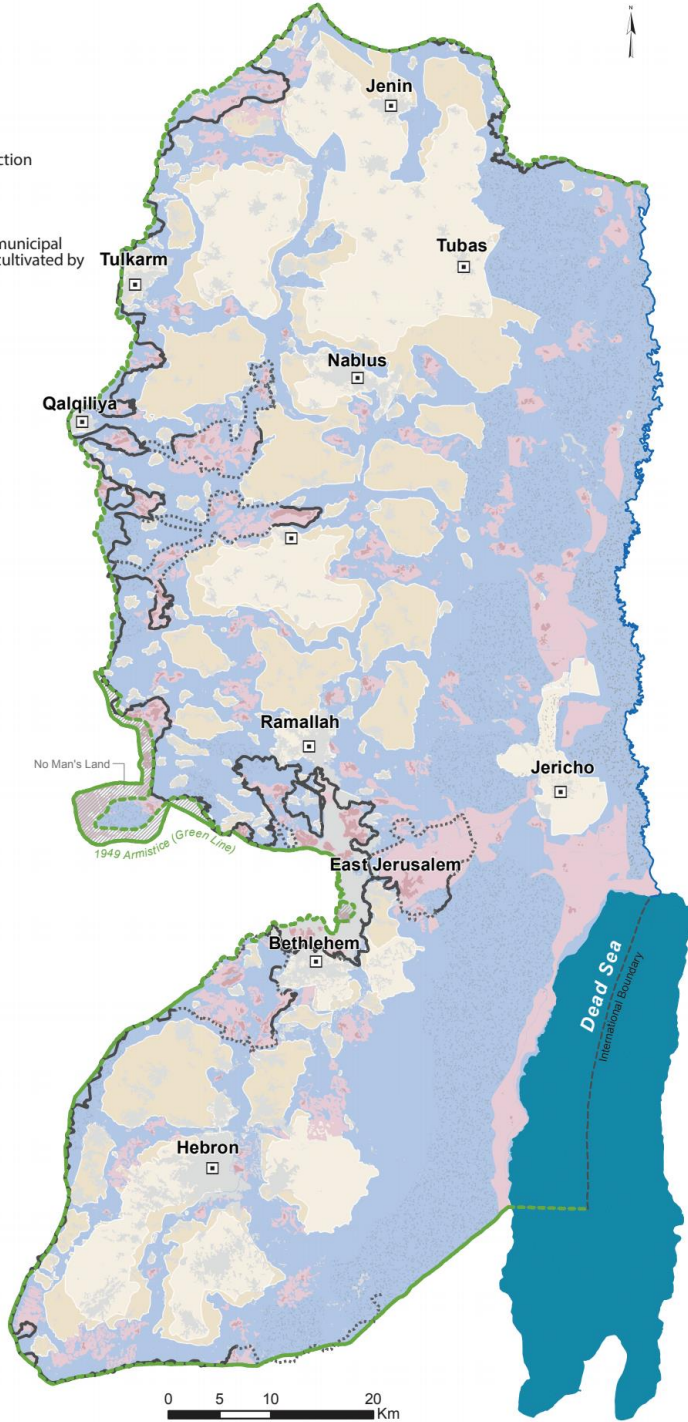
انظر أيضا، "Settlement Watch: Data," Peace Now, <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/population> (تم الاطلاع في 21 مايو/أيار 2020).

<sup>233</sup> اتفاقية جنيف الرابعة، المادة 49.

<sup>234</sup> "مناشير، أوامر وتعيينات منطقة يهودا والسامرة" (بالعبرية)، رقم 378، 1970، إعلان إغلاق منطقة (مستوطنة إسرائيلية)، 6 يونيو/حزيران 2002، [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law70/zava-0199.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law70/zava-0199.pdf) (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020). تم إصدار الأمر للمرة الأولى في 1995 ثم مجددا في 2002.

Area (Israeli Settlements), June 6, 2002, [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law70/zava-0199.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law70/zava-0199.pdf) (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)؛ صدر الأمر للمرة الأولى في 1995 ثم أُصير مجددا في 2002.

- Palestinian Community
- International Border
- Green Line
- Barrier**
- Constructed / Under Construction
- Planned
- Israeli Closed Military Area
- Israeli settlement outer limit, municipal boundary, outposts and land cultivated by settlers
- Oslo Agreement**
- Area A
- Area B
- Area C
- "Wye River" Nature Reserves



المستوطنات الإسرائيلية والقيود الأخرى تحصر فعليا الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة في مجموعات من الجيوب © 2020، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

تُعامل السلطات الإسرائيلية أكثر من 441 ألف مستوطن و2.7 مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بنظامين قانونيين مختلفين.<sup>235</sup> كما تُعامل المجموعتين السكانيتين بشكل غير متكافئ في مسائل عدة، مثل حماية الحقوق المدنية والسياسية؛ وطرق فرض الأمن؛ وحرية التنقل؛ وحرية البناء؛ والحصول على الماء والكهرباء والبنى التحتية، وغيرها من الموارد والخدمات.

## المكانة القانونية

للفلسطينيين والإسرائيليين اليهود الذين يعيشون في الضفة الغربية وضعان قانونيان مختلفان. يحمل الفلسطينيون بطاقات هوية وجوازات سفر تسمح لهم بالإقامة والعمل في الضفة الغربية، لكنها لا تمنحهم المواطنة أو الجنسية.<sup>236</sup> فقط الفلسطينيون المسجلون في سجل السكان الذي تسيطر عليه إسرائيل لهم حق الحصول على بطاقات هوية أو جوازات سفر. رفضت السلطات الإسرائيلية تسجيل أو منح إقامة لمئات الآلاف من فلسطيني الضفة الغربية لأنهم إما كانوا خارج الأراضي الفلسطينية عند بداية الاحتلال في 1967 أو أمضوا فترات في الخارج بين 1967 و1994.<sup>237</sup> في المقابل، يُعتبر الإسرائيليون اليهود الذين يعيشون في الضفة الغربية مواطنين إسرائيليين، ولا يفقدون ذلك الوضع بصرف النظر عن عدد السنوات التي قضوها في الخارج.

يحظى الفلسطينيون والمستوطنون بمستويات مختلفة جدا من حرية التنقل. السلطات الإسرائيلية تمنع فلسطيني الضفة الغربية من دخول أجزاء كبيرة من الضفة نفسها، بما في ذلك القدس الشرقية والقرى المجاورة لها التي ضمتها إسرائيل في 1967، ومنطقة التماس بين جدار الفصل والخط الأخضر، والمستوطنات والمناطق التي تعتبرها "مناطق عسكرية مغلقة".<sup>238</sup> الجدار الفاصل، الذي يقسم في بعض المواقع مناطق سكنية فلسطينية، يقيد تنقل الكثير من الفلسطينيين ويعزلهم عن أراضيهم الزراعية، ويُجبر 11 ألف فلسطيني ممن يعيشون في منطقة التماس، وممنوعين من دخول إسرائيل، على عبور جدار الفصل حتى يصلوا إلى ممتلكاتهم وبعض

<sup>235</sup> Israel CBS, "Localities (1) and Population, By District, Sub-District, Religion and Population Group," September 15, 2020.

الرقم المتعلق بعدد سكان الضفة الغربية يستثني سكان القدس الشرقية الذين يعيشون ضمن المنطقة الخاضعة لبلدية القدس التي تديرها إسرائيل. وهو ينقص الرقم الذي يقدمه مكتب الإحصاء الإسرائيلي عن السكان الفلسطينيين في القدس من إجمالي أعداد السكان في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. انظر، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الفلسطينيون في نهاية عام 2020"، ديسمبر/كانون الأول 2020، <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2546.pdf>، (تم الاطلاع في 22 مارس/أذار 2021). مثل هذه الحساب قد يقدر عدد سكان الضفة الغربية بأقل ما هو عليه. الرقم الناتج هو نحو 95 ألف فلسطيني يعيشون في أجزاء من القدس الشرقية خارج البلدية التي تديرها إسرائيل، بينما قدر جهاز الإحصاء الفلسطيني في مايو/أيار 2020 العدد بنحو 162 ألف. انظر، "د. عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية 2020"، بيان صحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 31 ديسمبر/كانون الأول 2020، <http://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3895>، (تم الاطلاع في 22 مارس/أذار 2021).

<sup>236</sup> هيومن رايتس ووتش، "انسوه، فهو ليس هنا".

<sup>237</sup> التعداد السكاني الذي وفر الأساس للتسجيلات الأولى في سجل السكان استثنى ما لا يقل عن 270 ألف فلسطيني من الضفة الغربية وغزة ممن كانوا يعيشون هناك قبل 1967، لكنهم كانوا غائبين أثناء التعداد، سواء لأنهم فروا أثناء حرب 1967 أو كانوا في الخارج للدراسة أو العمل أو لأسباب أخرى. إضافة إلى ذلك، ألغت السلطات إقامة 130 ألف فلسطيني من الضفة الغربية بين 1967 و1994 لأنهم بقوا خارج الضفة أكثر من ثلاث سنوات. انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية".

<sup>238</sup> انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية".

الخدمات الأساسية.<sup>239</sup> يواجه الفلسطينيون أيضا حوالي 600 عائق دائم يقيد تنقلاتهم، مثل الحواجز ومتاريس الطرق الموضوععة داخل الضفة الغربية بدل أن تكون على طول الخط الأخضر الذي يفصلها عن إسرائيل.<sup>240</sup> قوات الأمن المتمركزة على الحواجز لها سلطة إعادة الفلسطينيين دون سبب، أو كما يحصل في الغالب، تحويل التنقلات القصيرة إلى رحلات طويلة ومهينة تستغرق ساعات. في المقابل، تسمح السلطات الإسرائيلية للمستوطنين والمقيمين والزائرين الإسرائيليين، والسياح الأجانب أيضا، بحرية تنقل واسعة في كل أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك 'منطقة التماس' والكثير من المناطق العسكرية المغلقة باستثناء المراكز السكنية الفلسطينية، وفي القدس الشرقية وإسرائيل.<sup>241</sup>

زعمت إسرائيل أنها بنت جدار الفصل لأسباب أمنية، وبدأت عملية بنائه في 2002 أثناء الانتفاضة الثانية. غير أن مسؤولين اعترفوا بأن إسرائيل اختارت مساره، الذي يمر 85% منه داخل الضفة الغربية، ويسير مسافة 22 كيلومتر بعد الخط الأخضر،<sup>242</sup> استجابة لاحتياجات النمو في المستوطنات،<sup>243</sup> وحفاظا على نسيج حياة المستوطنين الإسرائيليين.<sup>244</sup>

بموازاة ذلك، تطبق إسرائيل قوانين مختلفة على الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين. حيث يحكم الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية بموجب قانون عسكري، يشمل قوانين كانت موجودة في الضفة الغربية قبل بدء الاحتلال. الجيش الإسرائيلي الذي يحكم الفلسطينيين بالقانون العسكري، أصدر أوامر عسكرية تنص على أن المستوطنات ينطبق عليها القانون المدني والإداري الإسرائيلي،<sup>245</sup> وهو إجراء وصفه المحامي الحقوقي الإسرائيلي مايكل سفارد بـ "طريقة الأنايب"، أي أنه يسمح

<sup>239</sup> الجيش الإسرائيلي يخنق قرية فلسطينية يعتزم تحويلها لموقع سياحي"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 4 فبراير/شباط 2014، Tovah Lazaroff, "Palestinians Petition Court to Reroute 6 km-of-security-barrier-630665 (تم الاطلاع في 8 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>240</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، "لا تزال القيود المفروضة على الوصول منذ أمد بعيد تقوض الظروف المعيشية التي يحياها الفلسطينيون في الضفة الغربية"، النشرة الشهرية للشؤون الإنسانية، مارس/آذار-مايو/أيار 2020،  
<sup>241</sup> (تم الاطلاع في 10 أبريل/نيسان 2021).  
<sup>242</sup> هيومن رايتس ووتش، "انفصال وانعدام للمساواة".  
<sup>243</sup> أوتشا، "أكثر من 700 حاجز يتحكم في تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية"، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2018،  
<sup>244</sup> (تم الاطلاع في 10 أبريل/نيسان 2021)؛ الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"، A/62/360، 24 سبتمبر/أيلول 2007،  
<sup>245</sup> (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020)، الفقرة 28.  
<sup>243</sup> رئيس المجلس المحلي بعزون وآخرون ضد حكومة إسرائيل وآخرون، HCJ 2732/05، ردّ الدولة، الفصل 17 المنكور في B'tselem and Bimkom, "Under The Guise Of Security." (تم الاطلاع في 21 مايو/أيار 2020).

<sup>244</sup> Bimkom: Planners for Planning Rights, "Between Fences: The Enclaves Created by the Separation Barrier," October 2006, <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/Between-Fences.pdf> (تم الاطلاع في 21 مايو/أيار 2020)، ص ٧١.  
<sup>245</sup> Order Concerning the Administration of Local Councils," Israeli Military Order No. 892, 1980، متوفر على <http://www.geocities.ws/savepalestinienow/israelimilitaryorders/fulltext/mo0892.htm> (تم الاطلاع في 21 مايو/أيار 2020)؛  
Association for Civil Rights in Israel (ACRI), "One Rule, Two Legal Systems: Israel's Regime of Laws in the West Bank," October 2014, <https://law.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2015/02/Two-Systems-of-Law-English-FINAL.pdf> (تم الاطلاع في 21 مايو/أيار 2020)، الملخص بالعربية: <https://law.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2014/11/2legalsystemsArabic.pdf>

للسلطات الإسرائيلية بـ "ممارسة سلطات في المستوطنات دون ضمّها بحكم القانون".<sup>246</sup> في السنوات الأخيرة، وبعد صدور المبادئ التوجيهية التي وضعها النائب العام في ديسمبر/كانون الأول 2017، والتي نصّت على أن تُشير كل مشاريع القوانين الحكومية إلى أنها تنطبق على المستوطنين في الضفة الغربية، أو تبرز العكس، صارت العديد من تشريعات "الكنيست" تنصّ مباشرة على أنها تسري على المستوطنين في الضفة الغربية.<sup>247</sup>

تعتمد السلطات الإسرائيلية أيضاً أنظمة متوازنة للقضاء الجنائي بالنسبة للمستوطنين والفلسطينيين في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية. تُحاكم السلطات الفلسطينية المتهمين بجرائم في محاكم عسكرية يواجهون فيها نسبة إدانة تقارب 100%.<sup>248</sup> في المقابل، أصدرت السلطات قوانين وسّعت من مجال القانون الجنائي الإسرائيلي على أساس فردي، ومنحت المحاكم الإسرائيلية ولاية قضائية عليهم، مع اتباع سياستها القديمة بعدم محاكمة أي مستوطنين يهود في المحاكم العسكرية.<sup>249</sup> وجدت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل في تقرير صدر في 2014 أنه "منذ الثمانينات، جميع المواطنين الإسرائيليين الذي مثلوا أمام المحاكم العسكرية كانوا مواطنين عرب ومقيمين في إسرائيل".<sup>250</sup>

أدى تطبيق مجموعات من القوانين الازدواجية إلى خلق واقع يعيش فيه شخصان في نفس المنطقة، لكنّ واحدا منهما فقط يتمتع بحماية قوية لحقوقه.<sup>251</sup> مثلاً، يتمتع المستوطنون بحرية التعبير، التي يقيدها القانون الإسرائيلي فقط في حال وجود "شبه يقين" من أنها قد تعرّض المصالح الأمنية الحيوية إلى "خطر كبير".<sup>252</sup> في المقابل، قد يواجه الفلسطينيون عشر سنوات في السجن

Michael Sfar, *The Wall and the Gate: Israel, Palestine, and the Legal Battle for Human Rights* (New York: Metropolitan Books: 2018), p.126

مثل سفارد هيومن رايتس ووتش في قضية طعن بأمر ترحيل أحد موظفيها الذي كان يعمل في إسرائيل والأراضي المحتلة.

ACRI, "Direct Legislation of the 20th Knesset Imposed on the West Bank: Legislative Initiatives to Promote Annexation and Weaken the Laws of Occupation," October 2018,

http://docs.wixstatic.com/ugd/01368b\_13c3a58d52ad4ba9a45455985ddbf30e.pdf (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ بيث دين، "قاعدة بيانات لقوانين ومقترحات قوانين الضم"، <https://www.yesh-din.org/ar/%d9%82%d8%a7%d8%b9%d8%af%d8%a9-%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86%d8%a7%d8%aa-%d9%84%d9%82%d9%88%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%86-%d9%88%d9%85%d9%82%d8%aa%d8%b1%d8%ad%d8%a7%d8%aa-%d9%82%d9%88%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%86-%d9%88%d9%85%d9%82%d8%aa-%d9%82%d9%88%d8%a7%d9%86%d9%8a%d9%86/>

Chaim Levinson, "Nearly 100% of All Military Court Cases in West Bank End in Conviction, Haaretz Learns," *Haaretz*, 248 November 29, 2011, <https://www.haaretz.com/1.5214377> (تم الاطلاع في 31 يناير/كانون الثاني 2018)؛

B'Tselem, "Presumed Guilty: Remand in Custody by Military Courts in the West Bank," June 2015, [https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files/201506\\_presumed\\_guilty\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files/201506_presumed_guilty_eng.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، الملخص بالعربية: [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201506\\_presumed\\_guilty](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201506_presumed_guilty)

ACRI, "One Rule, Two Legal Systems," p. 16.<sup>249</sup>

250 السابق، ص. 37.

251 هيومن رايتس ووتش، "بلا حقوق منذ الولادة: استخدام الأوامر العسكرية الإسرائيلية الجائرة في قمع فلسطيني الضفة الغربية" (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2019)، <https://www.hrw.org/ar/report/2019/12/17/336507>

252 Abraham Ben-Zvi, "The Limits of Israel's Democracy in the Shadow of Security," *Taiwan Journal of Democracy*, Vol. 1 No.2 (2005), pp. 8-9.

لمحاولة التأثير على الرأي العام بصورة "من الممكن" أن تمسّ بسلامة الجمهور أو النظام العام.<sup>253</sup> قد يُسجن الفلسطينيون أيضا لمجرد المشاركة في تجمع غير مرخص له فيه أكثر من عشرة أشخاص حول موضوع "يمكن تفسيره كسياسي"،<sup>254</sup> بينما يستطيع المستوطنون التظاهر دون ترخيص بشرط أن يكون عدد المتظاهرين دون 50، وتكون المظاهرة في فضاء مفتوح، وليس فيها "خطب وبيانات سياسية".<sup>255</sup> تستطيع السلطات عدم منح المستوطنين ترخيص لمثل هذه الاحتجاجات، لكن فقط عندما يكون لديها "شبه يقين" من أنه يمس بالأمن العام والنظام العام وحقوق الآخرين.<sup>256</sup>

التمييز متجذر أيضا في كل جوانب القانون الجنائي ونظام الاحتجاز، حيث يتطلب تفتيش مستوطن مذكرة أو الامتثال لشروط تقييدية للغاية، والتي لا ينطبق أي منها على فلسطيني الضفة الغربية.<sup>257</sup> ينص القانون الإسرائيلي أيضا على عرض المحتجزين على قاض في غضون 24 ساعة – رغم أنه يمكن تمديد الفترة إلى 48 ساعة في الحالات الاستثنائية و96 ساعة في الحالات القصوى المسموح بها – بينما يسمح باحتجاز الفلسطينيين لفترة تصل إلى ثمانية أيام قبل عرضهم على قاض، والذي يكون في حالتهم قاضيا عسكريا.<sup>258</sup> تستطيع السلطات تجديد احتجازهم لفترات أطول ولها هامش كبير لوضع الفلسطينيين رهن الاحتجاز على ذمة المحاكمة وأثناء الإجراءات القضائية، مقارنة بالمعايير المنطبقة على المدنيين الإسرائيليين، بما في ذلك المستوطنين.<sup>259</sup> تستطيع السلطات أيضا حرمان الفلسطينيين من التواصل مع محام لمدة تصل إلى ضعف تلك المنطبقة على المستوطنين – حتى 96 ساعة في الجرائم العادية و60 يوما في "الجرائم الأمنية"، مقارنة بـ 48 ساعة و21 يوما للمستوطنين.<sup>260</sup>

القوانين المنظمة لاحتجاز الأطفال أيضا تميّز بين الإسرائيليين وفلسطيني الضفة الغربية. القانون المدني الإسرائيلي يحمي الأطفال من الاعتقالات الليلية، ويمنحهم حقّ حضور أحد الوالدين أثناء

Order regarding Security Provisions [Consolidated Version] (Judea and Samaria) (Military Order No. 1651), 5770-2009, <sup>253</sup> available at [http://www.hamoked.org/files/2017/1055\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2017/1055_eng.pdf), adopted November 2009, entered into force May 2, 2010, art. 251. (تم الاطلاع في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

Order No. 101 – Order Regarding Prohibition of Incitement and Hostile Propaganda Actions, August 1967, arts. 1, 3, 10, as <sup>254</sup> amended by Order No. 718 (1977), Order No. 938 (1981), Order No. 1079 (1983), and Order No. 1423 (1995), available at <https://bit.ly/2DfDfTOA> (تم الاطلاع في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2019).

"Pocket Guide: The Right to Demonstrate," The Association for Civil Rights in Israel (ACRI) et al., 2015, <sup>255</sup> <https://bit.ly/2ohIVrD> (تم الاطلاع في 2 يوليو/تموز 2019).

B'Tselem, "The Right to Demonstrate in the Occupied Territories," July 2010, <https://bit.ly/2FlzITr><sup>256</sup> (تم الاطلاع في 30 يونيو/حزيران 2019).

<sup>257</sup> جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "نظام حكم واحد، جهازان قضائيان".

<sup>258</sup> جمعية حقوق المواطن في إسرائيل وآخرون ضد قائد قوات الدفاع الإسرائيلية في الضفة الغربية، "التماس يطالب بمساواة فترة الاعتقال الأولية بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، HCJ 4057/10، 26 مايو/أيار 2010، <https://www.yeshu.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d9%85%d8%a7%d8%b3-%d9%8a%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a8-%d8%a8%d9%85%d8%b3%d8%a7%d9%88%d8%a7%d8%a9-%d9%81%d8%aa%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%a7%d9%84/d8%a7%d9%84/b9%d8%aa%d9%82%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84/> Legal Systems," p. 40.

ACRI, "One Rule, Two Legal Systems," pp. 44-52<sup>259</sup>

<sup>260</sup> السابق.

التحقيق، ويحصر المدة التي قد يُحتجز فيها الطفل قبل تمكنه من التواصل مع محام وعرضه على قاض.<sup>261</sup> لكنّ الأطفال الفلسطينيين في الضفة الغربية يحظون بقدر أقل بكثير من الحماية على مستوى القانون والممارسة، حيث تعتقلهم القوات الإسرائيلية بانتظام في مدهامات ليديّة، وتحقق معهم دون حضور وليّ الأمر، وتحتجز أطفالاً لم يتجاوزوا 12 عاماً على ذمة المحاكمة لفترات مطولة.<sup>262</sup> في 2017، وجدت "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، اعتماداً على بيانات حكومية من 2015، أن السلطات أبقّت 72% من الأطفال الفلسطينيين رهن الاعتقال حتى انتهاء الإجراءات، بينما لم تتجاوز النسبة 17.9% لدى الأطفال في إسرائيل.<sup>263</sup>

منذ 1967، اعتقلت السلطات الإسرائيلية مئات الآلاف من الفلسطينيين لما اعتبرته "مخالفات أمنية"،<sup>264</sup> وعملياً، في أي وقت من الأوقات يكون هناك مئات المعتقلين إدارياً استناداً إلى أدلة سرّية، دون تهم أو محاكمة، ولفترات قابلة للتجديد قد تصل إلى عدة سنوات.<sup>265</sup> بحسب "مصلحة السجون الإسرائيلية"، وحتى أبريل/نيسان 2021، اعتقلت السلطات 4,323 فلسطينياً من الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، بسبب "مخالفات أمنية"، منهم 426 معتقلاً إدارياً.<sup>266</sup> تحتجز إسرائيل معظم السجناء الفلسطينيين من الأراضي المحتلة داخل إسرائيل، رغم أنّ نقل السكان من المناطق المحتلة ينتهك القانون الإنساني الدولي، ويعقّد زيارتهم العائلية.<sup>267</sup> في المقابل، لم تحتجز السلطات الإسرائيلية حتى 1 مارس/آذار 2021 أي يهودي إسرائيلي بسبب "مخالفات أمنية"، بل

<sup>261</sup> B'Tselem, "Caution: Children Ahead: The Illegal Behavior of the Police toward Minors in Silwan Suspected of Stone Throwing," December 2010, [https://www.btselem.org/download/201012\\_caution\\_children Ahead\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/201012_caution_children Ahead_eng.pdf) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، الملخص بالعربية: [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201012\\_caution\\_children Ahead](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201012_caution_children Ahead)

<sup>262</sup> United Nations Children's Fund (UNICEF), "Children in Israeli Military Detention Observations and Recommendations," February 2013,

[https://www.unicef.org/oPt/UNICEF\\_oPt\\_Children\\_in\\_Israeli\\_Military\\_Detention\\_Observations\\_and\\_Recommendations\\_-\\_Military\\_Court\\_Watch,\\_Comparative\\_graph\\_-\\_Issues\\_of\\_concern,\\_](https://www.unicef.org/oPt/UNICEF_oPt_Children_in_Israeli_Military_Detention_Observations_and_Recommendations_-_Military_Court_Watch,_Comparative_graph_-_Issues_of_concern,_) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ <sup>263</sup> Military Court Watch, "Comparative graph - Issues of concern," updated June 1, 2020, <http://www.militarycourtwatch.org/page.php?id=MmNuAkpGrsa613395AWw2bO0pT3K> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Defense for Children International - Palestine, "No Way to Treat a Child: Palestinian Children in the Israeli Military Detention System," April 2016, <https://bit.ly/2zRaVbt> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>263</sup> ACRI, "Arrest and Detention of Palestinian Minors in the Occupied Territories: 2015 Facts and Figures," March 2017, <https://law.acri.org.il/en/2017/03/30/arrest-and-detention-of-palestinian-minors-in-the-occupied-territories-2015-facts-and-figures/> (تم الاطلاع في 21 يوليو/تموز 2020).

<sup>264</sup> Addameer, Shadow Report for Consideration Regarding Israel's Fourth Periodic Report to the UN Human Rights Committee, ICCPR, September 2014, [https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/ISR/INT\\_CCPR\\_CSS\\_ISR\\_18199\\_E.pdf](https://tbinternet.ohchr.org/Treaties/CCPR/Shared%20Documents/ISR/INT_CCPR_CSS_ISR_18199_E.pdf) (تم الاطلاع في 21 يوليو/تموز 2020).

<sup>265</sup> "4323 'Security' Inmates are Held in Prisons inside Israel," HaMoked, April 2021, <http://www.hamoked.org/Prisoners.aspx> (تم الاطلاع في 5 أبريل/نيسان 2021)؛ Addameer, "On Administrative Detention," July 2017, [http://www.addameer.org/israeli\\_military\\_judicial\\_system/administrative\\_detention](http://www.addameer.org/israeli_military_judicial_system/administrative_detention) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>266</sup> إحصائيات مصلحة السجون الإسرائيلية، لدى هيومن رايتس ووتش نسخة عنها.

<sup>267</sup> "شروط إسرائيلية تعيق الزيارات العائلية للسجناء من غزة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 31 يوليو/تموز 2016، <https://www.hrw.org/ar/news/2016/07/31/292451>



إنها على امتداد 54 عاما تقريبا من الاحتلال لم تعتقل إداريا سوى عدد قليل من اليهود الإسرائيليين.<sup>268</sup>

على مدى عقود، أساءت السلطات الإسرائيلية معاملة المعتقلين الفلسطينيين وعذبتهم، باستخدام أساليب نادرا ما اعتمدها ضد المعتقلين اليهود.<sup>269</sup> في سبتمبر/أيلول 1999، أصدرت "المحكمة الإسرائيلية العليا" حكما منعت فيه بعض أساليب التعذيب، نتج عنه تراجع كبير في عدد الأشخاص الذين يتعرضون للتعذيب، لكنه لم يقض على هذه الممارسة.<sup>270</sup> قدمت حوالي 1,300 شكوى تعذيب ضد السلطات الإسرائيلية لدى وزارة العدل الإسرائيلية بين 2001 ويونيو/حزيران 2020، نتج عنها تحقيق جنائي واحد دون أي محاكمة.<sup>271</sup> ذكرت المنظمة الحقوقية الإسرائيلية "اللجنة العامة لمناهضة التعذيب" في تقرير أصدرته في يونيو/حزيران 2019 أنها قدمت أكثر من مئة شكوى على مدى السنوات الخمس الماضية تتعلق بمزاعم تعذيب على يد "جهاز الأمن العام الإسرائيلي" المعروف بالـ "شين بيت" أو "الشاباك"، تعلقت 31% منها بالعنف الجسدي، و40% بالتقييد المطول بالأغلال أو استخدام الوضعيات المجهدة، و66% بالحرمان من النوم، و61% بالتهديدات، و27% بالتحرش الجنسي والإذلال.<sup>272</sup> تستخدم قوات الأمن القوة غير الضرورية بشكل روتيني ضد الأطفال أثناء الاعتقالات التي تحدث غالبا في منتصف الليل، وتسيء معاملتهم أثناء الاعتقال.<sup>273</sup>

تدهم قوات الأمن الإسرائيلية أيضا بشكل متكرر المناطق الفلسطينية المأهولة في الضفة الغربية، حتى في المنطقة "أ"، حيث كلفت السلطات الإسرائيلية السلطة الفلسطينية ظاهريا بإدارة الشؤون المدنية والأمنية بالكامل. تستخدم القوات الإسرائيلية القوة المفرطة بشكل روتيني، بما يشمل الذخيرة الحية، ضد المتظاهرين الفلسطينيين، ورماة الحجارة، والذين يشتهر في ارتكابهم اعتداءات

HaMoked, "4323 "Security" Inmates are Held in Prisons inside Israel," April 2021, <http://www.hamoked.org/Prisoners.aspx> <sup>268</sup>  
(تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Yonah Jeremy Bob, "Analysis: Administrative detention is not the same for Jewish and Palestinian terrorists," *The Jerusalem Post*, May 19, 2016, <https://www.jpost.com/arab-israeli-conflict/analysis-administrative-detention-is-not-the-same-for-jewish-and-palestinian-terrorists-454360>. (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
Human Rights Watch, *Torture and Ill-Treatment: Israel's Interrogation of Palestinians from the Occupied Territories* (New York: Human Rights Watch, 1994) <https://www.hrw.org/legacy/reports/1994/israel/> <sup>269</sup>  
International Rehabilitation Council for Torture Victims (IRCT), "Torture in Israel," Country Factsheet, June 2015, Sfarid, *The Wall and the Gate*, p. 253-254 [http://stoptorture.org.il/wp-content/uploads/2015/11/CF\\_Israel\\_Final-2.pdf](http://stoptorture.org.il/wp-content/uploads/2015/11/CF_Israel_Final-2.pdf) (تم الاطلاع في 3 يوليو/تموز 2020)؛  
(يلفت سفارد إلى أنّ السلطات الإسرائيلية وافقت على استخدام التعذيب ضد مجموعة من اليهود الإسرائيليين في السبعينات، وعلى عدة يهود اتهموا بقتل عائلة فلسطينية في 2015).  
270 اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "أحداث هامة خلال مناهضة التعذيب في إسرائيل"، <https://bit.ly/3smdHG9> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
271 اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل، "التعذيب في إسرائيل: صورة الوضع القائم"، 26 يونيو/حزيران 2020، [http://stoptorture.org.il/wp-content/uploads/2020/06/Situation-report-2020-Arabic.pdf?fbclid=IwAR16t-ZICXsArgxEILe3VpfGZP34FdMNa16aMVaWl0oCKae8xPg\\_rdzB5j0](http://stoptorture.org.il/wp-content/uploads/2020/06/Situation-report-2020-Arabic.pdf?fbclid=IwAR16t-ZICXsArgxEILe3VpfGZP34FdMNa16aMVaWl0oCKae8xPg_rdzB5j0). (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020).  
272 PCATI, "Torture in Israel 2019: Situation Report," June 29, 2019, <http://stoptorture.org.il/2927/?lang=en> (تم الاطلاع في 9 أبريل/نيسان 2020).  
Human Rights Watch, *Submission by Human Rights Watch to the Committee on the Rights of the Child on the State of Palestine*, March 20, 2019, <https://www.hrw.org/news/2019/03/20/submission-committee-rights-child-state-palestine> <sup>273</sup>

وغيرهم أثناء أعمالها الأمنية، بينما كان يمكن استخدام وسائل أقلّ ضراوة.<sup>274</sup> بحسب "بتسيلم"، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية 449 فلسطينياً في الضفة الغربية في الفترة بين 19 يناير/كانون الثاني 2009 و31 يناير/كانون الثاني 2021.<sup>275</sup> كما أصيب آلاف الآخريين بجروح خطيرة.<sup>276</sup>

في المقابل، يتمتع المستوطنون بإفلات كامل تقريباً من العقاب على الأعمال الإجرامية التي يرتكبونها ضدّ الفلسطينيين. بين 2005 و2019، أغلقت الشرطة 91% من الشكاوى التي قدمتها منظمة "بيش دين" الحقوقية الإسرائيلية، والمتعلقة بأعمال عنف ارتكبتها مستوطنون ضدّ أشخاص فلسطينيين وممتلكات فلسطينية، دون إدانة أي شخص.<sup>277</sup> وجدت بتسيلم أيضاً أن قوات الأمن لا تكتفي بعدم التدخل، "بل... ترافق المستوطنين أثناء تنفيذ اعتداءاتهم وتدعمهم وتؤمّن لهم الحماية، وأحياناً تنضمّ إلى صفوفهم كمعتدية".<sup>278</sup>

## الأرض والمسكن

منذ 1967، صادرت السلطات الإسرائيلية أكثر من مليوني دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، غالباً من أجل إقامة مستوطنات وتلبية احتياجات المستوطنين اليهود. استخدمت السلطات الإسرائيلية صكوك قانونية مختلفة لمصادرة الأراضي، كما هو مبين في فصل لاحق من هذا التقرير، ومن بينها تصنيف الأراضي، بما فيها الملكيات الخاصة العائدة إلى فلسطينيين، على أنها "أراضي دولة".<sup>279</sup>

بحسب أرقام صادرة عن "الإدارة المدنية الإسرائيلية" حصلت عليها حركة "السلام الآن" في يونيو/حزيران 2018، خصّصت السلطات الإسرائيلية 674,459 دونم من أراضي الدولة في الضفة الغربية لاستخدام المدنيين الإسرائيليين وبشكل أساسي للمستوطنات.<sup>280</sup> يشمل هذا الرقم 99.76% من مجموع أراضي الدولة التي خصصتها السلطات الإسرائيلية بشكل رسمي للاستخدام من قبل أطراف ثالثة. أما نسبة الـ 0.24% المتبقية، أي حوالي 1,600 دونم، فذهبت إلى الفلسطينيين. و80% من هذا الجزء الصغير كانت "تعويضاً" عن الأراضي التي خصّصت

274 انظر مثلاً، "مسؤولون إسرائيليون يدعمون إطلاق النار بقصد القتل"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 2 يناير/كانون الثاني 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/01/02/297485>.

275 بتسيلم، "قتلى بعد العملية العسكرية الإسرائيلية الرصاص المصوب"، 19 يناير/كانون الثاني 2009-30 أبريل/نيسان 2020، <https://www.btselem.org/arabic/statistics/fatalities/after-cast-lead/by-date-of-event> (تم الاطلاع في 4 مارس/آذار 2020).

276 OCHA، "Data on casualties"، <https://www.ochaopt.org/data/casualties> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
277 بيش دين، "تنفيذ القانون على المواطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية: معطيات رصد بيش دين 2005-2019"، ديسمبر/كانون الأول 2019، <https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/%D7%93%D7%A6%D7%9E%D7%91%D7%A8+2019+%D7%93%D7%A3+%D7%A0%D7%AA%D7%95%D7%A0%D7%99%D7%9D+%D7%97%D7%95%D7%A7/%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%AA/Law+Enforcement+Data+Sheet+12.2> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

278 بتسيلم، "عنّف المستوطنين في خدمة مصالح الدولة"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، [https://www.btselem.org/arabic/settler\\_violence](https://www.btselem.org/arabic/settler_violence) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

279 انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية" لعرض مفصّل لمجموعة الوسائل.  
280 Peace Now، "State Land Allocation in the West Bank — For Israelis Only"، July 17, 2018، <https://peacenow.org.il/en/state-land-allocation-west-bank-israelis> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

للمستوطنات والأراضي البديلة التي تم منحها بعد النقل القسري للبدو الفلسطينيين من الأراضي التي كانوا يعيشون فيها. خصصت السلطات غالبية أراضي الدولة، المقدرة بـ 400 ألف دونم إجمالاً، إلى "المنظمة الصهيونية العالمية"، بحسب معطيات قُدّمت إلى جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ومنظمة "بمكوم" في مارس/آذار 2013.<sup>281</sup> تُعرّف دائرة الاستيطان التابعة للمنظمة الصهيونية العالمية مهمتها بـ "إنشاء وتعزيز الاستيطان اليهودي في محيط الدولة عبر تعزيز السيطرة على أراضي الدولة التي تمنحها لها الحكومة".<sup>282</sup>

جعلت السلطات الإسرائيلية حصول الفلسطينيين على تصاريح بناء في المنطقة "ج"، التي تشكل 60% من الضفة الغربية والخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الحصرية، أمراً شبه مستحيل.<sup>283</sup> طيلة فترة الـ 20 عاماً بين 2000 و2019، وافقت السلطات الإسرائيلية فقط على 245 تصريح بناء لفلسطينيين في المنطقة "ج"، أي أقل من 4% من مجموع الطلبات المقدّمة. أصدرت 21 تصريحاً بين 2016 و2018، أي أقل من 1.5% من مجموع الطلبات.<sup>284</sup> هدمت إسرائيل أيضاً 5,817 منزلاً ومنشأة أخرى يملكها فلسطينيون في الضفة الغربية بين 2009 و2020، أغلبها بسبب عدم الحصول على تصاريح، بحسب "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (أوتشا).<sup>285</sup> وثّقت بتسليم أن عدد المنازل الفلسطينية التي هدمتها السلطات في هذه الفترة كان 1,533 منزلاً، أغلبها بسبب عدم الحصول على تصاريح، ما تسبب في تهجير 6,492 فلسطينياً.<sup>286</sup> في المقابل، تقدم السلطات الإسرائيلية مجموعة من الحوافز، بما في ذلك مخصصات للسكن، ودعم للأعمال التجارية، لا سيما في الزراعة والمناطق الصناعية، وتحفيزات مالية وإعفاءات ضريبية، لتشجيع الإسرائيليين اليهود على الانتقال إلى المستوطنات.<sup>287</sup> من خلال القيام بذلك، قاموا بشكل منتظم وغير قانوني بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية على مدى عقود. بحسب السلام الآن، بدأت السلطات الإسرائيلية بين 2009 و2020 في بناء أكثر من 23,696 وحدة في مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية.<sup>288</sup>

ACRI, "Information Sheet – Allocation of State Land in OPT," updated April 12, 2013, <sup>281</sup>

<https://law.acri.org.il/en/2013/04/23/info-sheet-state-land-opt/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>282</sup> المنظمة الصهيونية العالمية، الموقع الإلكتروني لدائرة الاستيطان، <http://www.hityashvut.org.il/> (بالعبرية)

(تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

<sup>283</sup> انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية" للمزيد من التفاصيل.

Hagar Shezaf, "Israel Rejects Over 98 Percent of Palestinian Building Permit Requests in West Bank's Area C," Haaretz, <sup>284</sup>

January 21, 2020, <https://bit.ly/2XX5TC4> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>285</sup> OCHA, "Data on demolition and displacement in the West Bank," <https://www.ochaopt.org/data/demolition> (تم الاطلاع في 4

يونيو/حزيران 2020).

<sup>286</sup> بتسليم، "قاعدة بيانات القتلى وهدم المنشآت"، <https://bit.ly/3seranR> (تم الاطلاع في 27 مارس/آذار 2021).

B'Tselem and Kerem Navot, "This Is Ours – And This, Too," p. <sup>287</sup>

Peace Now, "Annual Settlement Report 2018: A Glance at 10 Years under Netanyahu," May 14, 2019, <sup>288</sup>

Peace Now, "Settlement" (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ <https://peacenow.org.il/en/annual-settlement-report-2018>

Construction Report 2019," March 18, 2020, <https://peacenow.org.il/en/settlement-construction-report-2019> (تم الاطلاع في 4

يونيو/حزيران 2020)؛

Peace Now, "From De Jure to De Facto Annexation – Construction in Settlements 2020," April 13, 2021,

<https://peacenow.org.il/en/settlement-construction-report-2020> (تم الاطلاع في 20 أبريل/نيسان 2021).

في 2013، قدّر البنك الدولي الخسائر التي تلحقها القيود التمييزية الإسرائيلية في المنطقة "ج" بالاقتصاد الفلسطيني بـ 3.4 مليار دولار سنوياً.<sup>289</sup>

## الموارد والخدمات

تمارس السلطات الإسرائيلية سيطرة أساسية على الموارد والبنية التحتية، وتعطي الأفضلية بشكل منهجي للمستوطنين اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين في مدّ الطرق وتوفير الماء والكهرباء والرعاية الصحية والخدمات الأخرى. حتى في الجيوب المحاصرة التي يمارس فيها الفلسطينيون درجة من الحكم الذاتي، هم يعتمدون على مشاريع للبنى التحتية، مثل الطرق وأبراج الكهرباء وأنابيب الماء والصرف الصحي، التي تتطلب تصاريح صادرة عن إسرائيل أو تمرّ من مناطق خاضعة لسيطرة إسرائيل في المنطقة "ج".

شيدت السلطات الإسرائيلية شبكة الطرق الأساسية في الضفة الغربية، غالباً بنفقة عالية وعلى الأراضي المصادرة من الفلسطينيين، لتجاوز المناطق السكنية الفلسطينية ولربط المستوطنات بشبكة الطرق الإسرائيلية والمستوطنات الأخرى والمناطق الحضرية الأساسية داخل إسرائيل.<sup>290</sup> بحسب بتسيلم، تمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من السفر على أكثر من 40 كيلومتر من طرق الضفة الغربية، وتقيّد استخدامهم لحوالي 19 كيلومتر أخرى منها، لكن ذلك لا يشمل الطرق داخل مدينة الخليل.<sup>291</sup> تمنع القوات الإسرائيلية الفلسطينيين في الخليل من المشي في أجزاء كبيرة مما كان سابقاً تقاطعاً رئيسياً في المدينة كجزء من سياستها لجعل هذه المناطق "معقمة" من الفلسطينيين، بحسب تعبير الجيش الإسرائيلي.<sup>292</sup>

لتسهيل تنقل الفلسطينيين بين مناطقهم دون استخدام الطرق الالتفافية التي يفضلها المستوطنون، أنشأت السلطات الإسرائيلية شبكة طرق ثانوية وبدائية للفلسطينيين. هذه الطرق التي يسميها الجيش الإسرائيلي بـ "طرق نسيج الحياة"، تمتد بشكل عام بجانب أو تحت "الطرق

<sup>289</sup> البنك الدولي، "قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى المنطقة ج"، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2013، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2013/10/07/palestinians-access-area-c-economic-recovery-sustainable-growth> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>290</sup> بتسيلم، "قيود على الحركة والتنقل"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، [https://www.btselem.org/arabic/freedom\\_of\\_movement](https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement) (تم الاطلاع في 13 أبريل/نيسان 2021).

<sup>291</sup> بتسيلم، "الشوارع في الضفة الغربية التي تحظر فيها إسرائيل حركة السيارات الفلسطينية"، 31 يناير/كانون الثاني 2017، [https://www.btselem.org/arabic/freedom\\_of\\_movement/forbidden\\_roads](https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/forbidden_roads) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>292</sup> B'Tselem، "Hebron: Restrictions on Palestinian Movement," map, 2011، [https://www.btselem.org/sites/default/files/201108\\_hebron\\_map\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/201108_hebron_map_eng.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Yehuda Shaul، "The only way to end the violence in Hebron," *972magazine*, November 2, 2015، <https://www.972mag.com/the-only-way-to-end-the-breaking-the-silence-occupying-hebron-soldiers-testimonies> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ "Occupying Hebron: Soldiers' Testimonies from Hebron 2011-2017," 2018، <https://www.breakingthesilence.org.il/inside/wp-content/uploads/2018/11/OccupyingHebron-Monica-Pinna>، "Hebron's Silent War: No Peace in Sight for Israelis and Eng.pdf (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020)؛ "Hebron's Silent War: No Peace in Sight for Israelis and Palestinians" Euronews, October 5, 2019، [euronews.com/2019/05/09/daily-life-in-hebron-shows-why-west-bank-peace-is-far-away](http://euronews.com/2019/05/09/daily-life-in-hebron-shows-why-west-bank-peace-is-far-away) (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020).

الالتفافية" التي يستخدمها الإسرائيليون.<sup>293</sup> من خلال البوابات الموجودة عند مداخل ومخارج الجيوب الفلسطينية المحاصرة، تستطيع السلطات متى شاءت إغلاق الشبكة وقطع الحركة المرورية بين مختلف أجزاء الضفة الغربية، منشئة ما أسماه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "نظام سيطرة قابل للمواءمة".<sup>294</sup>

مثلا، شيدت السلطات الإسرائيلية في الثمانينات قسما كبيرا من شارع رقم 443 في الضفة الغربية، الذي يقع جزء منه على أراض فلسطينية مصادرة، لتزويد الإسرائيليين بمسار بديل للتنقل بين القدس وتل أبيب.<sup>295</sup> اعترض بعض أصحاب الأراضي على المصادرة، لكن المحكمة العليا رفضت التماسهم، وأيدت موقف الحكومة بأنها شيدت الشارع، الذي كان أيضا يربط تاريخيا رام الله بالقرى الموجودة غربها، لأسباب منها خدمة للسكان الفلسطينيين المحليين.<sup>296</sup> في 2002، بعد هجمات نفذها فلسطينيون على مركبات إسرائيلية أثناء الانتفاضة الثانية، منعت السلطات الإسرائيلية المركبات الفلسطينية من استخدام الشارع لأي سبب كان، وقال القائد العسكري الإسرائيلي المحلي آنذاك: "لقد حوّلتُ الشارع رقم 443 إلى شارع خاص بالإسرائيليين فقط".<sup>297</sup> في 2007 و2008، شيدت السلطات طرق "نسيج الحياة" لتسهيل وصول الفلسطينيين إلى رام الله دون استخدام الشارع رقم 443. بعد سنوات من التفاوض من قبل منظمات حقوقية إسرائيلية، فتح الجيش الإسرائيلي الطريق مجددا أمام حركة المرور الفلسطينية في 2010.

غير أن الجيش أبقى حواجز في كل التقاطعات التي تسمح بالوصول إلى القرى الفلسطينية. كما أنهم أبقوا على حاجز بالقرب من سجن عوفر، والتي كان الجنود فيها يعيدون جميع الفلسطينيين الذين لا يحملون تصاريح للتنقل نحو الشرق، والذين يمكن التعرف عليهم عبر لوحات ترخيص السيارات الخاصة بالضفة الغربية. هذه الحواجز تمنعهم من الوصول إلى مخرج يقع على بعد بضع مئات من الأمتار والذي يؤدي مباشرة إلى رام الله، وهي مدينة مركزية لفلسطين الضفة الغربية.<sup>298</sup> بالتالي، بينما كان السائقون الفلسطينيون من الضفة الغربية يستطيعون استخدام قسم كبير من الشارع رقم 443 بشكل رسمي، جعلت الحواجز، عبر منع الوصول إلى رام الله، هذه الشارع لا يؤدي إلى أي مكان بالنسبة إلى معظم الفلسطينيين. بدلا من ذلك، أصبح الفلسطينيون

B'Tselem, "Ground to a Halt: Denial of Palestinians' Freedom of Movement in the West Bank," August 2007,<sup>293</sup> [https://www.btselem.org/download/200708\\_ground\\_to\\_a\\_halt\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/200708_ground_to_a_halt_eng.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)، الملخص بالعربية: [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200708\\_ground\\_to\\_a\\_halt](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200708_ground_to_a_halt)؛ United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), West Bank Movement and Access Update, May 2009,

<https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-203051/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
294 أوتشا، "أكثر من 700 حاجز يتحكم في تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية"، أكتوبر/تشرين الأول 2018..  
295 بتسيلم، "شارع 443"، 1 يناير/كانون الثاني 2011، [https://www.btselem.org/arabic/freedom\\_of\\_movement/road\\_443](https://www.btselem.org/arabic/freedom_of_movement/road_443)، 13 أبريل/نيسان 2020.

Ali Hussein Mahmoud Abu Safiya, Beit Sira Village Council Head et al., vs. Minister of Defense et al., HCJ 2150/07, 296 Judgement, March 5, 2008, available at: [http://www.hamoked.org/files/2011/8865\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2011/8865_eng.pdf) (تم الاطلاع في ACRI, "Route 443: Fact Sheet and Timeline," updated May 25, 2010, <https://law.acri.org.il/en/2010/05/25/route-443-fact-sheet-and-timeline/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). المحكمة الإسرائيلية العليا هي أعلى محكمة في نظام الاستئناف.  
297 السابق. بتسيلم، "شارع 443".  
298 بتسيلم، "شارع 443".

من القرى الكائنة قرب شارع 443 يعتمدون على طرق نسيج الحياة التي تستغرق وقتاً أطول بكثير للوصول إلى رام الله أو أي جهة أخرى باستثناء عدد من القرى الأخرى المحاذية للشارع .

تمارس إسرائيل أيضاً سيطرة أساسية على موارد المياه في الضفة الغربية، وتوزعها على الفلسطينيين بطريقة تمييزية. يمرّ اثنان من موارد المياه الرئيسية في إسرائيل عبر الضفة الغربية: نهر الأردن و"الحوض الجبلي للمياه الجوفية" المكوّن من ثلاثة أحواض. يشكل الحوض الساحلي المورد الثالث ويمتد على طول ساحل إسرائيل وغزة.<sup>299</sup> الأوامر العسكرية التي اعتُمدت في الأشهر الـ18 الأولى من الاحتلال، عامي 1967 و1968، منحت الجيش سلطة كاملة على المسائل المتعلقة بالمياه في الضفة الغربية،<sup>300</sup> وأعلنت ملكية الدولة للموارد المائية،<sup>301</sup> ومنعت الفلسطينيين من تشييد أو استخدام أي منشآت مائية بدون تصريح.<sup>302</sup> في 1982، نقلت السلطات الإسرائيلية ملكية الموارد المائية والإمدادات المائية من الإدارة المدنية إلى شركة المياه الوطنية الإسرائيلية "مكوروت"، مع الاستمرار في منح الإدارة المدنية سلطة تنظيمية.<sup>303</sup>

استخدمت إسرائيل سيطرتها على أجزاء من الحوض الجبلي في الضفة الغربية لصالح مواطنيها والمستوطنين، في خرق للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر على سلطة الاحتلال استغلال الموارد الطبيعية لمصالحها الاقتصادية الخاصة. رغم أنّ 80% من الحوض الجبلي يقع في الضفة الغربية،<sup>304</sup> إلا أن إسرائيل تسحب حوالي 90% من مجموع المياه المستخرجة منه سنوياً، تاركة فقط الـ10% المتبقية للاستخدام الفلسطيني المباشر.<sup>305</sup> عبر احتكارها لهذه الموارد المشتركة، تقيد إسرائيل بشدة من قدرة الفلسطينيين على استغلال مواردهم الطبيعية مباشرة، وتجعلهم معتمدين على إسرائيل للتزوّد بالماء. على مدى عقود، حرمت السلطات أيضاً الفلسطينيين من تصاريح حفر آبار جديدة، وخاصة في "الحوض الغربي" الأكثر غزارة، أو من تجديد الآبار القديمة. رغم أن

Al Haq, "Water For One People Only: Discriminatory Access and 'Water-Apartheid' in the OPT," 2013, <sup>299</sup> <https://www.alhaq.org/publications/8073.html>, p. 28-29. (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛

الملخص بالعربية:

[http://www.alhaq.org/cached\\_uploads/download/alhaq\\_files/publications/Water-For-One-People-Only-Arabic-Summary.pdf](http://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/Water-For-One-People-Only-Arabic-Summary.pdf)

Military Order 92: Order Concerning Jurisdiction Over Water Regulations, August 15, 1967, published in Jerusalem Media & Communication Center (JMCC), Israeli Military Orders in the Occupied Palestinian West Bank 1967-1992, Second Edition (East Jerusalem, 1995), p. 14 <sup>300</sup>

Military Order 158: Order Concerning Amendment to Supervision Over Water Law, October 30, 1967, published in JMCC, <sup>301</sup> *Israeli Military Orders*, p. 22.

Military Order 291: Order Concerning Settlement of Disputes Over Land and Water, December 19, 1968, published in <sup>302</sup> JMCC, *Israeli Military Orders*, p. 38.

Stephen C. Lonergan and David B. Brooks, *Watershed: The Role of Fresh Water in the Israeli-Palestinian Conflict* (Ottawa: <sup>303</sup> International Development Research Center: 1994), <https://bit.ly/37dQy4s> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Frederick D. Gordon, *Freshwater Resources and Interstate Cooperation: Strategies to Mitigate an Environmental Risk* <sup>304</sup> (State University of New York Press: 2009) <https://bit.ly/3dzBD6S> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>305</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، A/HRC/22/63، 7 فبراير/شباط 2013، <https://undocs.org/ar/A/HRC/22/63> (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020)، الفقرة 81.

"اتفاقيات أوسلو" لسنة 1995 تضمنت بنودا وعدت بتحسين حصول الفلسطينيين على المياه،<sup>306</sup> إلا أن مستويات الاستخراج الفلسطينية بقيت إلى حد كبير عند مستويات مرحلة ما قبل أوسلو بالرغم من التزايد السكاني.<sup>307</sup>

رغم إنشاء "لجنة المياه المشتركة" كجزء من اتفاقيات أوسلو، لاحظ البنك الدولي في 2009 أن إسرائيل حافظت على "سلطتها كاملة"، بما في ذلك حق النقص، على الموارد المائية للضفة الغربية.<sup>308</sup> بينما وافقت لجنة المياه المشتركة تقريبا على جميع المشاريع الإسرائيلية المقترحة لخدمة المستوطنين، رفضت العديد من المشاريع الفلسطينية، ومنها كل الطلبات المتعلقة بحفر آبار في الحوض الغربي.<sup>309</sup> غالبا ما يُسمح للإسرائيليين بحفر آبار أعمق في الحوض، وإنشاء شبكات مياه داخلية في المستوطنات بشكل منتظم دون الحاجة إلى موافقة لجنة المياه المشتركة،<sup>310</sup> واستخراج الماء دون قيود عندما تتدفق نحو إسرائيل دون الحاجة إلى موافقة اللجنة أيضا، بينما يحصل الفلسطينيون فقط على حصص استخراج صارمة.<sup>311</sup> لم تجتمع لجنة المياه المشتركة بين 2010 و2016، وهي الفترة التي سمحت فيها السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين بحفر بئرين جديدتين فقط، بينما هدمت 11.<sup>312</sup>

إضافة إلى ذلك، حرمت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين بالكامل تقريبا من الوصول إلى مياه نهر الأردن، وهو المصدر الوحيد للمياه السطحية في الضفة الغربية، عبر تحويل مساره قبل وصوله إلى الضفة الغربية.<sup>313</sup>

السياسات الإسرائيلية في المنطقة "ج" تزيد تقييد حصول الفلسطينيين على الماء. فجدار الفصل، مثلا، يفصل الفلسطينيين عن أكثر من 20 بئرا في "منطقة التماس"، بين الجدار والخط الأخضر، ما يحد من قدرة الفلسطينيين على استخدام هذه الموارد المائية، فضلا عن فصلهم عن حوالي

Israel Ministry of Foreign Affairs, "The Israeli-Palestinian Interim Agreement-Annex III," September 28, 1995, <sup>306</sup>

[https://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20israeli-](https://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20israeli-palestinian%20interim%20agreement%20-%20annex%20iii.aspx#app-40)

[palestinian%20interim%20agreement%20-%20annex%20iii.aspx#app-40](https://www.mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/peace/guide/pages/the%20israeli-palestinian%20interim%20agreement%20-%20annex%20iii.aspx#app-40) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>307</sup> Al Haq, "Water for One People Only," pp. 36-38.

"West Bank and Gaza: Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development," April 2009,

<http://documents1.worldbank.org/curated/en/775491468139782240/pdf/476570SRoP11511nsReport18Apr2009111.pdf>.

pp. 11-12 (تم الاطلاع في 21 يوليو/تموز 2020).

World Bank, "Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development," p. 51 <sup>308</sup>

<sup>309</sup> السابق، ص 34، ix؛ مؤسسة الحق، "مياه لشعب واحد فقط"، ص 42.

Jan Selby, "Cooperation, Domination and Colonisation: The Israeli-Palestinian Joint Water Committee," *Water* <sup>310</sup>

*Alternatives* 6(1): 1-24 (2013), <http://www.water-alternatives.org/index.php/volume6/v6issue1/196-a6-1-1/file>

(تم الاطلاع في 25 يونيو/حزيران 2020).

World Bank, "Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development," p. 34. <sup>311</sup>

ACRI, "Water Provision and Drillings in the West Bank 2010-2016," June 5, 2018; <https://bit.ly/3cAET0w> <sup>312</sup>

يونيو/حزيران 2020).

Al Haq, "Water for One People Only," pp. 23-25 <sup>313</sup>

70% من الحوض الغربي.<sup>314</sup> حرمت السلطات أيضا الفلسطينيين من التصاريح لتمديد أنابيب الماء وهدمت بني تحتية مائية بنيت بدون تصاريح.<sup>315</sup> بحسب أوتشا، في الفترة من 2009 إلى يوليو/تموز 2019، هدمت السلطات الإسرائيلية أو استولت على 547 منشأة توفر الماء أو خدمات الصرف الصحي ذات الصلة، بما يشمل الصهاريج وأنابيب المياه والمراحيض المتنقلة.<sup>316</sup> هذه القيود جعلت الفلسطينيين يعتمدون على شراء الماء، المستخرج في جزء كبير منه من أراضيهم، من شركة مكوروت. وجد تقرير لتقصي الحقائق أصدرته الأمم المتحدة في 2013 أن مكوروت توفر "قراصة نصف المياه التي تستهلكها المجتمعات المحلية الفلسطينية" في الضفة الغربية.<sup>317</sup> وفي الكثير من الأحيان، يدفع الفلسطينيون أكثر من الإسرائيليين من أجل الحصول على الماء، ويعود ذلك أحيانا إلى ارتفاع أسعار المياه التي تُباع لهم، وهي أعلى بكثير من الأسعار التي تُباع فيها المياه للمستوطنين الذين تدعم المنظمة الصهيونية العالمية مشترياتهم من الماء.<sup>318</sup> إضافة إلى ذلك، ما زالت العديد من القرى والبلدات في المنطقة "ج" غير متصلة بشبكة المياه، رغم أن أنابيب مكوروت تمر أحيانا بجوارها، وتعتمد تلك المجتمعات على المياه المنقولة في صهاريج، ما يزيد من سعر المياه ويجعل بعض العائلات تنفق ما يصل إلى 40% من مدخولها على الماء.<sup>319</sup>

سياسات إسرائيل التمييزية في مجال المياه في الضفة الغربية تمكن المستوطنين من التمتع بمياه وفيرة بينما تفتقر بعض المجتمعات المحلية الفلسطينية إلى ما يكفي من المياه لتلبية احتياجاتها الأساسية. في 2017، وثقت "منظمة العفو الدولية" كيف أدى حفر الآبار الإسرائيلية في غور الأردن ومنع الفلسطينيين المحليين من الوصول إلى مواردهم المائية التقليدية إلى تقليص إمدادات الماء المتاحة لهم. هذه القيود، من بين عوامل أخرى، جعلت بعض المزارعين يتوجهون

<sup>314</sup> السابق، ص 44؛

B'Tselem, "Arrested Development: The Long Term Impact of Israel's Separation Barrier in the West Bank," October 2012, [https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files/201210\\_arrested\\_development\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/sites/default/files/201210_arrested_development_eng.pdf), p.66

(تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)، الملخص بالعربية:

[https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201210\\_arrested\\_development](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201210_arrested_development)

<sup>315</sup> انظر مثلا، Emergency Water Sanitation and Hygiene group (EWASH), "Down the drain: Israeli restrictions on the WASH sector in the Occupied Palestinian Territory and their impact on vulnerable communities," March 2012,

<https://bit.ly/2z92YpD>, p. 16

(تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>316</sup> أوتشا، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة"، ديسمبر/كانون الأول 2019،

(تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)، ص 43. <https://www.ochaopt.org/ar/content/humanitarian-needs-overview-and-humanitarian-response-plan-2020-dashboard>

<sup>317</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية"، A/HRC/22/63، الفقرة 84.

<sup>318</sup> Amir Ben-David, "Israel is Drying up," (Hebrew) post to Zman Israel (blog), [timesofisrael.com](http://timesofisrael.com), July 9, 2020,

Alwyn R. Rouyer, "Between Desert Countries: the Political Economy of Water Under the Israeli Occupation of the Palestinian Territories and Beyond," in *Structural Flaws in the Middle East Peace Process: Historical Contexts*, ed. J. W. Wright Jr. (London: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 56, 121-125.

Amira Hass, "Just How Much Do Palestinians Rely on Israel for Water," *Haaretz*, February 13, 2014,

<https://www.haaretz.com/.premium-do-palestinians-rely-on-israel-for-water-1.5321782> (تم الاطلاع في 25 يونيو/حزيران 2020)

<sup>319</sup> World Bank, "Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development," p. v-vi؛ "احتلال الماء"، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://www.amnesty.org/ar/latest/campaigns/2017/11/the-occupation-of-water/>، (تم الاطلاع في 13 أبريل/نيسان 2021).



إلى المحاصيل التي "تحتاج إلى كمية مياه أقل، ولكنها أقل ربحية" أو يتخلون عن زراعة المحاصيل بينما يتوجه بعضهم إلى العمل في مزارع المستوطنات المجاورة حيث توجد كميات أكبر من المياه.<sup>320</sup> وجد البنك الدولي في 2009 أنّ الإسرائيليين بمجملهم يستهلكون أكثر من أربعة أضعاف ما يستهلكه فلسطينيو الضفة الغربية من المياه.<sup>321</sup> تشير التقديرات إلى أن المستوطنين في الضفة الغربية يستخدمون في المتوسط ما لا يقلّ عن أربعة أضعاف كمية الماء التي يستخدمها الفلسطينيون الذين يعيشون في نفس المنطقة.<sup>322</sup>

## دراسة حالة: محافظة سلفيت

تفصّل دراسة الحالة التالية كيف تستخدم السلطات الإسرائيلية وسائل قمعية لغرض إرساء السيطرة على محافظة سلفيت الفلسطينية في الضفة الغربية وتنتهك حقوق سكانها لصالح المستوطنين الإسرائيليين اليهود المقيمين في الجوار.

سلفيت هي إحدى المحافظات الفلسطينية الـ 11 في الضفة الغربية. يبلغ عدد سكانها 81,162 نسمة وتضم مجموعة من التلال والوديان في شمال غرب الضفة الغربية.<sup>323</sup> أراضي سلفيت الخصبة، وموقعها أعلى حوض الضفة الغربية حيث يوجد أكبر مخزون للمياه، وارتفاعها الكبير عن سطح البحر، وقربها من تل أبيب، على بعد 30 دقيقة بالسيارة، جعلت من المحافظة هدفاً استراتيجياً للنشاط الاستيطاني.<sup>324</sup> صادرت السلطات الإسرائيلية أجزاء كبيرة من الأرض، وبنّت مجموعة مستوطنات متمركزة حول مدينة "أريئيل" الاستيطانية. تُشكّل المستوطنات ممراً طوله 22 كيلومتر يخترق وسط المحافظة، ويقسم فلسطيني سلفيت إلى ثلاثة جيوب من القرى المنفصلة عن بعضها البعض، ويفصل مدينة سلفيت، المركز الإداري والتجاري للمحافظة، عن القرى الأخرى في الشمال.<sup>325</sup> يواجه سكان هذه القرى مصادرة مستمرة للأراضي، وقيوداً على

<sup>320</sup> العفو الدولية، "احتلال الماء".

<sup>321</sup> World Bank, "Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development," p. 13.

<sup>322</sup> العفو الدولية، "احتلال الماء"، p. 51 "Al Haq, "Water for One People Only,"

ARIJ, "Status of the Environment in the State of Palestine 2015," December 2015,

[http://www.arij.org/files/arijadmin/2016/Final\\_SOER\\_2015\\_opt\\_r.pdf](http://www.arij.org/files/arijadmin/2016/Final_SOER_2015_opt_r.pdf)

Camilla Corradin, "Israel: Water as a Tool to Dominate Palestinians," *Al Jazeera*, June 23, 2020، (تم الاطلاع في 3 يوليو/تموز 2020)؛

<https://www.aljazeera.com/news/2016/06/israel-water-tool-dominate-palestinians-160619062531348.html> (تم الاطلاع في 16

يونيو/حزيران 2020).

<sup>323</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الفلسطينيون في نهاية عام 2020".

<sup>324</sup> الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "عدد المستعمرين في المستعمرات الإسرائيلية وعدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية حسب

المحافظة، 2018"، [http://www.pCBS.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/Occupation/SETT4A-2018.html](http://www.pCBS.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/Occupation/SETT4A-2018.html) (تم الاطلاع في 4

يونيو/حزيران 2020)؛ B'Tselem, "Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank," May 2002,

[https://www.btselem.org/download/200205\\_land\\_grab\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/200205_land_grab_eng.pdf), p. 100

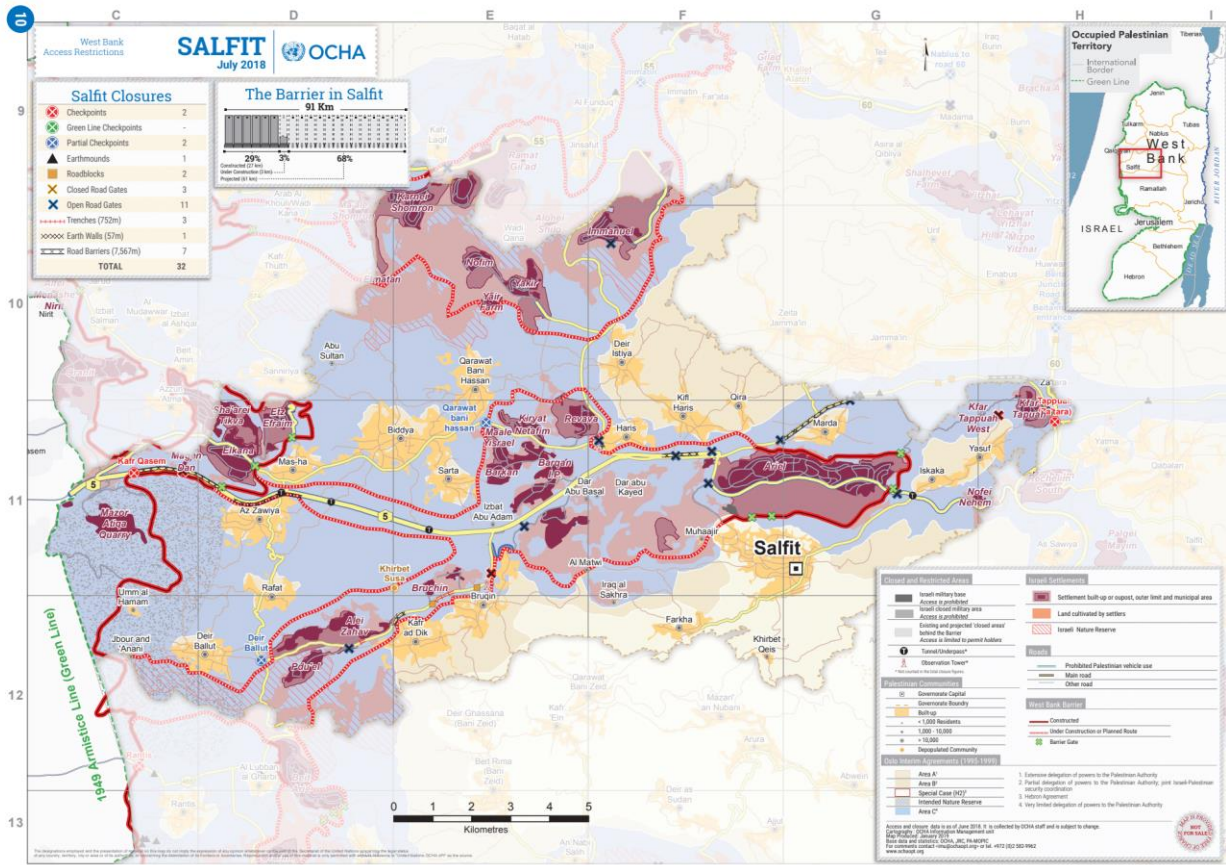
(تم الاطلاع في 30 مارس/آذار 2020).

<sup>325</sup> UN, "Salfit Access Restrictions - July 2018 - OCHA Map," <https://www.un.org/unispal/document/salfit-access-325>

restrictions-july-2018-ocha-map/ (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

الوصول إلى الأراضي الزراعية، وقيودا على التنقل، وعنف المستوطنين، وتسرب مياه الصرف الصحي من المستوطنات المجاورة.

انبثقت مجموعة المستوطنات من خطة الحكومة الإسرائيلية لعام 1977 التي وضعها أريئيل شارون، وزير الزراعة آنذاك ورئيس "اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان"، لتعزيز السيطرة الإسرائيلية في غرب الضفة الغربية. وفقا للمحلل والمسؤول الإسرائيلي السابق شاول أريئيلي، هدفت الخطة تحديدا إلى "إنشاء حاجز يهودي" بين التجمعات السكانية الفلسطينية و"السيطرة على قمم التلال الرئيسية المطلة على السهل الساحلي [داخل إسرائيل]"<sup>326</sup>.



المستوطنات الإسرائيلية تشكل ممرًا بطول 22 كيلومترًا يخترق وسط محافظة سلفيت الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة © 2018 "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"

Shaul Arieli, "Messianism Meets Reality: The Israeli Settlement Project in Judea and Samaria: Vision or Illusion, 1967-326 2016," November 2017, <https://www.shaularieli.com/wp-content/uploads/2019/07/messianism-meets-reality.pdf>, p. 20 (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

تُبين خطة أعدتها دائرة الاستيطان في "المنظمة الصهيونية العالمية" في 1997 "جاذبية" هذه المنطقة، والتي تشير إليها باسم "السامرة الغربية"، كـ "منطقة سكنية للعاملين في مركز البلاد"،<sup>327</sup> مشيرة إلى "قربها الشديد من مراكز التوظيف، والخدمات والثقافة الموجودة في السهل الساحلي"، وتصف كيف تُشكّل المنطقة "صماماً لتنفيس الضغوط الحضرية في السهل الساحلي".<sup>328</sup>

تصف الخطة أيضاً القيمة الاستراتيجية لشبكة الطرق التي تُسميها "عابر السامرة". يتكوّن الطريق العابر بشكل رئيسي من الطريق السريع رقم 5، الذي يبدأ في شمال تل أبيب ويمتد شرقاً عبر الخط الأخضر إلى أريئيل، حيث يلتقي بالطريق 505، الذي يستمر شرقاً، متجاوزاً الشريان المركزي الرئيسي بين الشمال والجنوب، الطريق 60، يكمل حتى الطريق 90، الذي يمتد من الشمال إلى الجنوب عبر غور الأردن. تُبرر الخطة الحاجة إلى ممرات جانبية كهذه في الضفة الغربية لـ "منع العرب من البناء العشوائي، الأمر الذي قد يتسبب بقطع السهل الساحلي عن غور الأردن وتقسيم مناطق الاستيطان الإسرائيلية في يهودا والسامرة".<sup>329</sup> وفقاً لتسليم، بينما يتنقل المستوطنون الإسرائيليون يومياً من أريئيل إلى داخل إسرائيل دون المرور بأي حواجز رئيسية، منعت السلطات مرور المركبات الفلسطينية على جزء بطول أربع كيلومترات من الطريق السريع.<sup>330</sup>

تقع مجموعة المستوطنات أيضاً فوق الحوض الغربي، وهو الجزء الأكثر إنتاجية من الحوض الجبلي الغربي.<sup>331</sup> رغم ذلك، منعت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين في سلفيت فعلياً من استخراج المياه من الحوض الجوفي، مسببة عجزاً في المياه في المحافظة. في ظل قلة الخيارات الأخرى، يشتري سكان سلفيت الجزء الأكبر من مياههم من شركة "مكوروت".<sup>332</sup>

هناك 24 مستوطنة ومناطق استيطانية إسرائيلية متلاصقة إلى حد كبير، أي أكثر من عدد التجمعات الفلسطينية في المنطقة، تنتشر على تلال المحافظة.<sup>333</sup> تقع أريئيل، إحدى أكثر

327 المنظمة الصهيونية العالمية - دائرة الاستيطان، شبكات الاستيطان في يهودا والسامرة: تحديث - 1997.

328 السابق.

329 السابق.

330 بتسليم، "الشوارع في الضفة الغربية التي تحظر فيها إسرائيل حركة السيارات الفلسطينية"، مُحدث في 31 يناير/كانون الثاني 2017.

331 Al Haq, "Water For One People Only," pp. 25-27.

332 في 2015، 90% من إجمالي المياه التي كانت متوفرة في محافظة سلفيت تم شراؤها من مكوروت.

ARIJ, "Status of the Environment in the State of Palestine 2015," p. 49

أنظر أيضاً، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "كمية المياه المزودة للقطاع المنزلي والمستهلكة والفاقد الكلي وعدد السكان وحصة الفرد اليومية في الضفة الغربية حسب المحافظة، 2018"، [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/water-A9-2018.html](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/water-A9-2018.html)، (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "جداول المياه في فلسطين، 2018"، <https://bit.ly/2KNW7Mk> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). اشترى سكان محافظة سلفيت 3.4 مليون متر مكعب من مكوروت في 2018، بينما بلغ إجمالي المياه المنزلية المستهلكة 4.4 مليون متر مكعب ذلك العام، بما فيها المياه للاستخدام الصناعي والتجاري، ولكن غير الزراعي.

333 مقابلة هيو من رايس ووتش مع مراد سمارة، مسؤول في بلدية بروقين، 18 فبراير/شباط 2020؛ Machsom Watch،

Ylenia Gostoli، "Checkpoint," <https://machsomwatch.org/en/node/52634> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

المستوطنات اكتظاظا بالسكان في الضفة الغربية (20,500 نسمة)<sup>334</sup> على الطرف الشرقي من مجموعة المستوطنات. المستوطنة، التي تأسست عام 1978 والذي يبلغ مسطحها البلدي (11,600 دونم) أكثر من ثلاثة أضعاف مساحتها المبنية (3,500 دونم)<sup>335</sup> تصف نفسها على موقع بلديتها على أنها "مدينة مزدهرة" "تقع في قلب إسرائيل".<sup>336</sup> لا يمكن للفلسطينيين في الضفة الغربية دخول أريئيل، بما في ذلك "جامعة أريئيل" التي تضم حوالي 16 ألف طالب يقيم نحو 3 آلاف منهم هناك<sup>337</sup> إلا بتصريح من الجيش يصعب الحصول عليه.<sup>338</sup>

شيدت السلطات الإسرائيلية ثلاثة أسوار حول أريئيل منذ إنشائها، مع توسيع المساحة المسيجة في كل مرة: الأولى في الثمانينيات، والثانية في 1993، والأخيرة جدار الفصل في 2004. صادرت إسرائيل بعض الأراضي الخاصة لبناء الحواجز، وفي حالات أخرى، سيجت فعليا آلاف الدونمات التي سلبتها من ملاكها الفلسطينيين الذين يخضعون الآن لمجموعة معقدة من القيود الإدارية للوصول إلى أراضيهم. في 2004، فصل جدار الفصل المحيط بأريئيل الفلسطينيين في سلفيت عن 9 آلاف دونم (900 هكتار) من أراضيهم - تعود ملكية 3,500 دونم (350 هكتار) إلى أكثر من 200 مزارع من سلفيت، وتعود ملكية البقية إلى سكان من القرى المجاورة حارس، وكفل حارس، وإسكاكا، ومردا، وقيرة.<sup>339</sup>

في 2014 و2015، قابلت هيومن رايتس ووتش 14 مزارعا من سلفيت وقرية مردا، شمال أريئيل مباشرة، يمتلكون أراض إما صادرتها السلطات الإسرائيلية أو قيدت وصولهم إليها لبناء مستوطنة أو سياج أو نتيجة لمشاريعها الإنشائية. المزارعون الذين احتفظوا بملكية أراضيهم لا يمكنهم الوصول إليها إلا بإذن مسبق من الجيش الإسرائيلي، والذي غالبا لا يتيح لهم ذلك إلا مرتين أو ثلاث في السنة ولعدد محدود من الأيام. في كل حالة، وصف المزارعون كيف أدت القيود الإسرائيلية، بما فيها على عدد المرات التي يمكنهم فيها زراعة الأرض والمعدات التي يمكنهم استخدامها، إلى خفض إنتاجية محاصيلهم بشكل كبير، بل وحددت المحاصيل التي يمكنهم زراعتها. توقف

---

"Palestinians decry West Bank industrial zone expansion," February 24, 2017, <https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/02/palestinians-decry-west-bank-industrial-zone-expansion-170206090749576.html> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Israel CBS, "Population and Density Per Sq. Km. in Localities With 5,000 Residents and More On 31.12.2018(1)," <sup>334</sup> September 26, 2019, [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/sto2\\_24.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/sto2_24.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Maayana Miskin, "Ariel Named for Former PM," *Israel National News*, July 13, 2009, <sup>335</sup> <http://www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/132385> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

B'Tselem and Kerem Navot, "This Is Ours – And This, Too," p. 55.<sup>335</sup>

"About Ariel," Ariel Municipal Website, <https://www.ariel.muni.il/english/8/> <sup>336</sup> (تم الاطلاع في 1 سبتمبر/أيلول 2020).

B'Tselem and Kerem Navot, "This Is Ours – And This, Too," p. 40.<sup>337</sup>

<sup>338</sup> انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية".

<sup>339</sup> هيومن رايتس ووتش، "تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين" (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2016)، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285045>.

مزارعان نهائيا عن زراعة كامل أراضيها أو جزء منها، رغم مخاوفهما من أن تُصنّفها إسرائيل كأراضٍ تابعة للدولة على أساس أن الفلسطينيين لم يزرعوها باستمرار.<sup>340</sup>

قال مزارع من قرية مردا ل هيومن رايتس ووتش في 2015 إن والده كان يملك أكثر من ألف دونم، لكنه خسرها كلها تقريبا على مر السنوات لصالح أريئيل. قال: "أخذوها شيئا فشيئا. في البداية [في 1978 و1979]، أخذوا 100 دونم ووضعوا فيها منازل متنقلة. في الثمانينات، أحاطوا المزيد من الأراضي بسياج من الأسلاك الشائكة؛ لم يُصادروا الأرض لكنهم أعلنوها منطقة عسكرية مغلقة. ثم بدأوا بالبناء عليها. في كل مرة يُحركون السياج [ليضم المزيد من الأراضي]، يقولون إنه لأسباب أمنية". قال المزارع إنه كان يتقدم بشكوى كل مرة إلى محكمة عسكرية إسرائيلية، مُبرزا جميع الأدلة المطلوبة على الملكية، لكنه خسر كل القضايا. قال آنذاك، إنه لم يكن يتبقى سوى 60 دونم، 30 منها خلف جدار الفصل الذي بُني في 2004، ولم يسمح له الجيش الإسرائيلي بدخول ما تبقى من أرضه إلا مرتين في السنة.<sup>341</sup>



مستوطنة أريئيل الإسرائيلية الواقعة بين قرية مردا الفلسطينية (أسفل الصورة) (وسلفيت) أعلى الصورة (في الضفة الغربية المحتلة). صورة الأقمار الصناعية © 2021 ماكسار تكنولوجيز. "المصدر": غوغل إيرث

340 السابق.

341 السابق.

شهدت قرية مسحة الفلسطينية الكائنة شمال غرب مجموعة المستوطنات حول أريئيل، مصادرة منتظمة للأراضي منذ السبعينيات. في 1978، استولى الجيش الإسرائيلي على أراضي في مسحة "الأغراض عسكرية".<sup>342</sup> في السنوات اللاحقة، أعلنوا أراضي حول مسحة "أراضي دولة" وخصصوها لإنشاء مستوطنة إلكانا إلى حد كبير على أراض زراعية مملوكة لسكان مسحة.<sup>343</sup> في 2002، صادرت السلطات المزيد من الأراضي لبناء جدار الفصل، وفصلت السكان عن بعض أراضيهم. في 2018، قابلت هيومن رايتس ووتش عائلة عامر، وهم من سكان مسحة ويملكون نحو 400-500 دونم تقريبا من الأراضي على بعد كيلومترين من منزلهم، لكنها تقعن الآن خارج الجدار وداخل إلكانا. قال أحد أفراد الأسرة إن السلطات صادرت بعض أراضيهم وأنهم يحتاجون الآن إلى تصاريح للوصول إلى ما تبقى منها. تسمح لهم التصاريح فقط بالمرور عبر بوابة معينة تُفتح مرتين فقط في اليوم لمدة 15-30 دقيقة كل مرة. يتطلب الوصول إلى أراضيهم عبر البوابة ساعتين والمرور بتحويلة طولها 20 كيلومتر.<sup>344</sup>

المستوطنات تعيث فسادا بالحياة اليومية للسكان بطرق أخرى. قال اثنان من ملاك الأراضي من بروقين، قرية في جيب معزول جنوب مجموعة المستوطنات، ل هيومن رايتس ووتش إن الجنود منعوا السكان طوال الـ 20 سنة الماضية من الوصول إلى 100 دونم من الأراضي التي يملكونها بجوار مستوطنة بروخين، جنوب غرب أريئيل.<sup>345</sup> وضع المستوطنون أيضا بيوتا متنقلة على الأرض. قال المزارع جمال سلامة (60 عاما)، أحد ملاك الأراضي، إنه يسعى دون جدوى بشكل منتظم منذ 2017 إلى الحصول على مساعدة "الإدارة المدنية" للوصول إلى قطعة الأرض هذه، حيث يمتلك بئرا واعتماد أن يزرع القمح والشعير.<sup>346</sup>

يملك سلامة قطعة أرض صغيرة أخرى على الجانب الآخر من بروخين والتي قال إن مستوطنين هاجموا في مناسبات متعددة، بما فيها في 2011 عندما أحرقوا مئات أشجار الزيتون التي زرعتها في 1986، وعلى الأقل أربع مرات في مارس/آذار وأبريل/نيسان 2020 وسط القيود الكبيرة على الحركة المتصلة بتفشي فيروس كورونا. قال: "سلم الجيش مقابليد الأمور للمستوطنين. لم أر الجيش في هذه المنطقة طوال العامين الماضيين"، مشيرا إلى أن ملاك الأراضي الآخرين من بروقين توقفوا حتى عن محاولة الوصول إلى أراضيهم في هذه المنطقة بسبب هجمات المستوطنين

<sup>342</sup> هيومن رايتس ووتش، "المصارف الإسرائيلية تبيع من المستوطنات"، 24 مايو/أيار 2018، فيديو على يوتيوب، [https://www.youtube.com/watch?v=\\_\\_HiXM\\_8Y94&feature=emb\\_logo](https://www.youtube.com/watch?v=__HiXM_8Y94&feature=emb_logo).

<sup>343</sup> السابق.

<sup>344</sup> هيومن رايتس ووتش، تمويل الانتهاكات: المصارف الإسرائيلية في مستوطنات الضفة الغربية (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2018)، <https://www.hrw.org/ar/report/2018/05/29/318095>، ص. 20-21.

<sup>345</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع مراد سمارة، مسؤول في بلدية بروقين ومالك أرض، 14 أبريل/نيسان 2020؛ وجمال سلامة، مالك أرض، 19 أبريل/نيسان 2020.

<sup>346</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع جمال سلامة، 19 أبريل/نيسان 2020.

المتكررة. روى أيضا حادثة من 2016 عندما قطعت مكوروت على حد قوله عشرات أشجار الزيتون التي يمتلكها دون سابق إنذار، من أجل بناء أنابيب المياه لخدمة المستوطنات.<sup>347</sup>

في قرية كفر الديك المجاورة، يمتلك فارس الديك وعائلته قطعة أرض مساحتها 4.5 دونم تشمل موقع دير سمعان الأثري، الذي أحاطت به لاحقا وبشكل تدريجي مستوطنات ليشم وإيلي زهاف من ثلاث جهات. قال إن السلطات الإسرائيلية أغلقت في 2011 الطريق الزراعي المؤدي إلى أرضه دون سابق إنذار أو تفسير. قال ل هيو من رايتس ووتش إن الجيش سمح له بإنشاء طريق آخر على نفقته الخاصة، لكن بعد عام من إنشائها بكلفة كبيرة، أغلقوا الطريق الجديد ببوابة.<sup>348</sup> أجبره ذلك على ركن سيارته على الطريق الرئيسي والمشى صعودا لمسافة 700 متر للوصول إلى أرضه. المستوطنون يقتحمون أرضه باستمرار دون إذن من أجل السباحة في البرك الطبيعية الموجودة هناك، وقال إنه خلال ذلك كان على عائلته "التنحي جانبا" لتجنب المواجهة. ذات مرة في 2019، قال إن المستوطنين اقتلعوا 13 شجرة تين وزيتون من أشجاره.

يمتلك الديك قطعة أرض ثانية في القرية والتي كان يلزمه قبل 2010 خمس دقائق ليصلها بالسيارة. إلا أن السلطات بدأت في 2010 أعمال بناء مستوطنة ليشم بحجة توسيع مستوطنة عاليه زهاف المجاورة،<sup>349</sup> ما أدى إلى قطع الطريق إلى أرضه. قال إن الوصول إلى أرضه الآن يقتضي القيادة عبر قريتين قريتين والمشى عبر واد تتدفق فيه مياه الصرف الصحي من المستوطنات المجاورة، في رحلة تستغرق أكثر من ساعة. قال إن والدته (70 عاما)، نتيجة لصعوبة الرحلة ومدتها، لم تزر الأرض منذ سبع سنوات وأنه يذهب مرة واحدة أو مرتين في السنة. أضاف أنه مع عدم القدرة على نقل المعدات، لم يتمكن من زراعة أي شيء جديد هناك. قال إن مياه الصرف الصحي تجعل ممتلكاته "محاصرة بالمياه الآسنة" من ثلاث جهات.<sup>350</sup>

قال مسؤولان من البلدية واثنان من السكان ل هيو من رايتس ووتش إن في جميع أنحاء المحافظة، تتدفق مياه الصرف الصحي والنفايات الكيميائية الصناعية غير المعالجة من المستوطنات

---

347 السابق. أيضا أنظر، B'Tselem, "State-backed settler violence" blog, March 2020, [https://www.btselem.org/settler\\_violence\\_updates?type=All&date\\_from=&date\\_to=&location=204109](https://www.btselem.org/settler_violence_updates?type=All&date_from=&date_to=&location=204109), p. 19 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

348 مقابلة هاتفية ل هيو من رايتس ووتش مع فارس الديك، 6 أبريل/نيسان 2020.

349 السابق؛ Alex Levac and Gideon Levy, "This Huge Settlement Will 'Turn Palestinian Villages Into a Prison'," *Haaretz*, June 5, 2015, <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-the-great-divide-1.5369333> (تم الاطلاع في 22 يوليو/تموز 2020)؛ أنظر أيضا

Peace Now, "Annual Settlement Construction Report 2016: Stark increase in Settlement Construction," May 2017, <http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2017/05/annual-construction-report-2016-1.pdf>, p.4 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)

350 مقابلة هاتفية ل هيو من رايتس ووتش مع فارس الديك، 6 أبريل/نيسان 2020.

والمناطق الصناعية إلى المناطق السكنية وحول مصادر المياه.<sup>351</sup> في تقرير صادر في 2009، وثقت بتسليم تدفق مياه الصرف الصحي من أريئيل منذ منتصف التسعينيات جنوباً نحو مدينة سلفيت لتختلط مع مياه الصرف الصحي في سلفيت وتندفق غرباً إلى بروقين وكفر الديك.<sup>352</sup> وثقت المجموعة كيف توقفت محطة معالجة مياه المجاري في أريئيل عن العمل تماماً في 2008، بعد أكثر من عقد من التحذيرات من السلطات البيئية الإسرائيلية حول حالة المحطة والتي لم تجد آذان صاغية.<sup>353</sup> بقيت المحطة على هذا الوضع منذ ذلك الحين؛<sup>354</sup> أشار منشور حكومي إسرائيلي في 2016 إلى أن كفاءتها "منخفضة" مع "توجيه النفايات السائلة إلى الري ونهر شيلو".<sup>355</sup> سعت سلفيت على مدى أكثر من عقدين إلى بناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي، بل وتأمين التمويل للمشروع، لكن السلطات الإسرائيلية أحبطت جهودها باستمرار، وزعمت في إحدى المرات أن الموقع سيكون قريباً جداً من أريئيل،<sup>356</sup> في مرة أخرى ربطت الموافقة على إنشاء المعمل بالموافقة على معالجة مياه الصرف الصحي من أريئيل،<sup>357</sup> وهو شرط غالباً ما يرفضه الفلسطينيون لأنه كان ينطوي على اعتراف فعلي بالمستوطنات. في 2019، حصلت بلدية سلفيت على موافقة لبناء محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي فيها فقط وبدأت ببناء المحطة في نوفمبر/تشرين الثاني من ذلك العام.<sup>358</sup>

---

<sup>351</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع مراد سمارة، مسؤول في بلدية بروقين، 18 فبراير/شباط 2020، ومروان عبد الرحمن، رئيس بلدية بروقين، 8 أبريل/نيسان 2020، وفارس الديك، 6 أبريل/نيسان 2020، وجيهان منصور، باحثة ميدانية في سلفيت في "مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان"، 20 أبريل/نيسان 2020؛ أنظر أيضاً Jaclynn Ashly, "Drowning in the waste of Israeli settlers," *Al Jazeera*, September 18, 2017, <https://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/09/drowning-waste-israeli-settlers>, Megan Giovannetti, "They just die': Palestinian settlers-170916120027885.html (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ *Middle East Eye*, July 24, 2019, village choked by Israeli settlement dumpsite," <https://www.middleeasteye.net/news/palestinian-village-choked-toxic-dumpsite-israeli-industrial-settlements> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Clare Maxwell, "West Bank villagers suffer from sewer politics," *The Electronic Intifada*, August 4, 2016, <https://electronicintifada.net/content/west-bank-villagers-suffer-sewer-politics/17811> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>352</sup> B'Tselem, "Foul Play: Neglect of Wastewater Treatment in the West Bank," June 2009, [https://www.btselem.org/download/200906\\_foul\\_play\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/200906_foul_play_eng.pdf), p.3 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
353 السابق.

<sup>354</sup> زيارة هيومن رايتس ووتش الميدانية ومقابلات مع مسؤولين في بلدية بروقين، 18 فبراير/شباط 2020.  
<sup>355</sup> Israel Nature and Parks Authority, Ministry of Environmental Protection and Israel Civil Administration, "Monitoring of the Judea and Samaria Rivers: Assessment of the situation based on the sampling findings in 2014 – 2015," (Hebrew) March 2016, <https://www.sviva.gov.il/infoservices/reservoirinfo/doclib2/publications/po801-p0900/po831.pdf>, p.31 (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020).

<sup>356</sup> B'Tselem, "Foul Play," p. 34.

<sup>357</sup> B'Tselem, "Ariel settlement fact sheet," updated July 17, 2012, [https://www.btselem.org/settlements/20100830\\_facts\\_on\\_the\\_settlement\\_of\\_ariel](https://www.btselem.org/settlements/20100830_facts_on_the_settlement_of_ariel) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>358</sup> وضع حجر الأساس لمشروع انتظر 25 عام ... الوزير غنيم: على الرغم من المعوقات الاسرائيلية الا اننا ماضون في تحسين خدمة المياه" بيان صحفي لسلطة المياه الفلسطينية، 20 نوفمبر/تشرين الثاني  
[http://www.pwa.ps/ar\\_page.aspx?id=527rVEa3111280557a527rVE+2019](http://www.pwa.ps/ar_page.aspx?id=527rVEa3111280557a527rVE+2019) (تم الاطلاع في 12 يوليو/تموز 2020).



ذكر تقرير نشره "صندوق الأمم المتحدة للطفولة" (يونيسف) و"مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين" في 2011 أن مستوطنة "منطقة بركان الصناعية"، بالقرب من أريئيل، "معروفة بالبقاء بقايا نفاياتها الكيميائية على قرى سلفيت".<sup>359</sup> يذكر التقرير أيضا أنه "يُعتقد أن هذه النفايات الكيميائية تشمل البتروكيماويات، والمعادن، والبلاستيك"، ويشير إلى أن "المعادن الثقيلة السامة ترتبط بقائمة لا تنتهي من الأمراض، من الإسهال إلى السكري، وفرط التقران، وفشل الأعضاء، والسرطان".<sup>360</sup> وفقا لبتسيلم، خلال موسم الأمطار، تتدفق مياه الصرف الصحي من أريئيل نحو الينابيع والوديان، متسببة بفيضان محطة الضخ المركزية في سلفيت.<sup>361</sup> قال مراد سمارة، وهو موظف في بلدية بروقين، ل هيومن رايتس ووتش إنه في وادي المطوي، بين سلفيت وبروقين، تتدفق مياه الصرف الصحي من أريئيل وسلفيت عبر واد تعيش فيه 50 عائلة على الأقل.<sup>362</sup> يشعر الناس في المنطقة بالقلق من أن التعرض لمياه الصرف الصحي والنفايات الكيميائية كان يُسبب المرض للناس. قالت مي بركات، أم لأربعة أطفال تعيش في الوادي، ل هيومن رايتس ووتش إن "الرائحة في الوادي تقتل" وأن ابنتها (3 أعوام) سُخِّصت بسرطان الدم منذ عامين. قالت إنها لم تعد تسمح لأطفالها باللعب في الخارج بعدما سقط أحدهم في المجاري قبل عدة سنوات.<sup>363</sup>

تمر مجموعة أخرى من المستوطنات عبر شمالي سلفيت وتمتد في عمق محافظة قلقيلية المجاورة. يحيط جدار الفصل بكامل مدينة قلقيلية، موطن أكثر من 55 ألف شخص،<sup>364</sup> مع طريق واحد فقط يصل داخل المدينة وخارجها، من أجل "خلق استمرارية بين إسرائيل" والمستوطنات هناك، وفقا لبتسيلم.<sup>365</sup> وجدوا أن الجدار يفصل قلقيلية عن نصف أراضيها الزراعية - حوالي 2,500 دونم.<sup>366</sup>

## القدس الشرقية

بعد احتلال الضفة الغربية في 1967، ضمّت إسرائيل من جانب واحد 72 كيلومترا مربعا، تشمل الجزء الشرقي من القدس وأراض تابعة لـ 28 قرية محيطة بها في الضفة الغربية، إلى بلدية القدس.

UNICEF and the Palestinian Hydrology Group (PHG), Water, Sanitation and Hygiene Monitoring Program (WASH MP), 359  
4 مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع مراد سمارة، 9 أبريل/نيسان 2020.  
362 مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع مي بركات، 7 أبريل/نيسان 2020.  
363 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة قلقيلية حسب التجمع 2017-2021"،  
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\_Rainbow/Documents/QalqiliyaA.html  
364 B'Tselem، "Arrested Development،" p. 48  
365 B'Tselem، "Foul Play،" p. 31  
366 السابق، ص. 39.

360 السابق.

361 B'Tselem، "Foul Play،" p. 31.

362 مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع مراد سمارة، 9 أبريل/نيسان 2020.

363 مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع مي بركات، 7 أبريل/نيسان 2020.

364 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "عدد السكان المقدر في منتصف العام لمحافظة قلقيلية حسب التجمع 2017-2021"،

http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\_Rainbow/Documents/QalqiliyaA.html

365 B'Tselem، "Arrested Development،" p. 48

366 السابق، ص. 53.

على حدّ علم هيومن رايتس ووتش، لا توجد أي دولة في العالم، باستثناء الولايات المتحدة في عهد الرئيس دونالد ترامب، تعترف بضمّ إسرائيل للقدس الشرقية، التي تبقى أرضاً محتلة بموجب القانون الدولي.<sup>367</sup>

في سبتمبر/أيلول 2020، وبحسب "دائرة الإحصاء المركزية" في إسرائيل، كانت بلدية القدس تضمّ 371,800 فلسطيني و563,200 يهودي إسرائيلي.<sup>368</sup> يشمل السكان اليهود أكثر من 220 ألف مستوطن يعيشون في القدس الشرقية المحتلة.<sup>369</sup> تستخدم إسرائيل مجموعة من القوانين لليهود الإسرائيليين وأخرى للفلسطينيين في جميع نواحي الحياة في القدس.

## المكانة القانونية

تُصنّف السلطات الإسرائيلية فلسطيني القدس الشرقية كـ "مقيمين دائمين"، وهي نفس المكانة التي يتمتع للأجنبي الذي ينتقل إلى إسرائيل.<sup>370</sup> هذا الوضع الهش مرتبط بوجودهم المادي في القدس، وقد سحبتها وزارة الداخلية من 14,701 فلسطيني على الأقل منذ 1967، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى أنّهم لم يثبتوا أنّ لهم "مركز حياة" في القدس.<sup>371</sup>

هناك طريقة لحصول الفلسطينيين المقيمين في القدس على الجنسية، غير أن الغالبية العظمى منهم لم يتبعوها، لأنها تتضمن الاعتراف بإسرائيل، سلطة الاحتلال، كصاحبة سيادة شرعية. علاوة على ذلك، فإن الغالبية العظمى ممن تقدموا بطلبات لم يحصلوا على المواطنة.<sup>372</sup> بصفتهم مقيمين دائمين، فإن الفلسطينيين المقدسيين غير المواطنين يمكنهم التصويت في الانتخابات البلدية، ليس في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية.<sup>373</sup>

<sup>367</sup> في التصريح لخطاب الذي اعترف فيه بالقدس عاصمة لإسرائيل وأعلن فيه خطته لنقل السفارة الأمريكية إلى هناك، قال الرئيس ترامب إن إعلانه لا يشكل اعترافاً بحدود المدينة. انظر: "Statement by President Trump on Jerusalem," US Embassy and Consulates in: Italy press release, December 6, 2017, <https://it.usembassy.gov/statement-president-trump-jerusalem-december-6-2017/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). غير أنه لما أعلن عن خطة "السلام من أجل الأزدهار" في يناير/كانون الثاني 2020، قال إن "القدس ستبقى موحدة"، وبالتالي اعترف فعلياً بضمّها. انظر: "President Donald J. Trump's Vision for Peace, Prosperity, and a Brighter Future for Israel and the Palestinian People," January 28, 2020, <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/president-donald-j-trumps-vision-peace-prosperity-brighter-future-israel-palestinian-people/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>368</sup> "368 (1). 31.12.2018." Israel CBS, "Population and Density Per Sq. Km. In Localities With 5,000 Residents and More On 31.12.2018." <sup>369</sup> Peace Now, Settlements data – Jerusalem, <https://peacenow.org.il/en/settlements-watch/settlements-data/jerusalem> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>370</sup> انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات للحقوق الأساسية" لمزيد من المعلومات.

<sup>371</sup> HaMoked, "Ministry of Interior Data: 40 East Jerusalem Palestinians Were Stripped of their Permanent Residency Status in 2019 as Part of Israel's 'Quiet Deportation' policy, a significant increase compared to 2018," June 28, 2020, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2174> (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020). كل من يفقد إقامته بوسعه تقديم التماس لدى وزارة الداخلية لاسترجاع وضعه، وخلال تلك الفترة يستطيع الحصول على وضع مؤقت للبقاء في القدس. نجح بعض الفلسطينيون في استرجاع وضعهم، لكن غالباً بعد عمليات قانونية وإدارية معقدة قد لا يكونون قادرين على تحمل نفقاتها. "إسرائيل تجرد المقدسيين من إقاماتهم"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 أغسطس/آب 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/08/307513>.

<sup>372</sup> للمزيد من المعلومات، انظر القسم المتعلق بالأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية.

<sup>373</sup> "Abbas says no elections unless Palestinians in East Jerusalem can vote", *Times of Israel*, December 19, 2019, <https://www.timesofisrael.com/abbas-says-no-elections-unless-palestinians-in-east-jerusalem-can-vote/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

في المقابل، يُعتبر اليهود الإسرائيليون من القدس، بمن فيهم المستوطنون في القدس الشرقية، مواطنين إسرائيليين، ولا يحتاجون إلى إثبات أنّ لهم صلات بالمدينة لضمان وضعهم القانوني. لم تُلغ السلطات الإسرائيلية المكانة القانونية لأي يهودي إسرائيلي لأنه لم يثبت أنّ له "مركز حياة" في القدس. اليهود الإسرائيليون يصوتون أيضا في الانتخابات البلدية والبرلمانية.

بينما يخضع الفلسطينيون واليهود المقيمون في القدس لنفس القانون الجنائي، فإن التمييز متجذر في فرض السيطرة الأمنية على المدينة، حيث أنّ 77% من الأطفال الذين اعتُقلوا في كافة أرجاء القدس في 2018 كانوا فلسطينيين، رغم أنّ الفلسطينيين يشكلون فقط 40% من مجموع سكان المدينة.<sup>374</sup> لاحظت "بتسيلم" أنّ عنف الشرطة "هو جزء من سياسة إسرائيل... لضمان التفوق اليهودي في المدينة".<sup>375</sup> مثلا، وبحسب بتسيلم، اعتقلت السلطات الإسرائيلية أكثر من 850 فلسطيني من حي العيساوية في القدس الشرقية بين أبريل/نيسان 2019 وأبريل/نيسان 2020، أغلبهم أطفال، وضربت الكثير منهم.<sup>376</sup> وصفت بتسيلم العملية في العيساوية بـ "حملة تجرّ وعقاب جماعي مستمرة على حيّ العيساوية"،<sup>377</sup> ووثقت كيف تدهم قوات الشرطة الحي بانتظام "ويفتعلون 'احتكاكات' بالسكان... ويغلقون الشوارع الضيقة في الحي، ويلقون قنابل الصوت، ويطلقون الرصاص الاسفنجي، ويعتقلون ويضربون السكان".<sup>378</sup> جريدة "هآرتس" الإسرائيلية، التي نشرت تقارير عن مدهمات ودوريات وحواجز وكمائن شبه يومية في العيساوية، ووصفت هذه السياسة بـ "العقاب الجماعي"،<sup>379</sup> وجدت أنّ "جزءا صغيرا" من المعتقلين وُجهت لهم تهمة إلقاء الحجارة أو جرائم أخرى.<sup>380</sup>

إضافة إلى ذلك، يمرّ جدار الفصل عبر القدس الشرقية، ويفصل التجمعات السكانية الفلسطينية بثلاث طرق على الأقل. أولا، وضع الجدار عشرات الآلاف من المقدسيين الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق مثل كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين على الجهة الواقعة في الضفة الغربية

374 ACRI, "East Jerusalem: Facts and Figures 2019."

375 "تجبر وعقاب جماعي في حي العيساوية في شرقي القدس"، مقطع فيديو لـ بتسيلم،

https://www.btselem.org/arabic/video/20200505\_abuse\_and\_collective\_punishment\_in\_al\_esawiyah (تم الاطلاع في 22 يوليو/تموز

2020)؛ بتسيلم، "هنا القدس: نهب وعنف في العيساوية"، مايو/أيار 2020،

https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/202005\_this\_is\_jerusalem\_violence\_and\_dispossession\_in\_al\_esawiyah (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

376 السابق. انظر أيضا: Nir Hasson, "Israel Arrests Hundreds of Palestinian Minors in Jerusalem, Violating Children's Rights,"

Haaretz, January 10, 2020, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-arrests-hundreds-of-palestinian-minors-in-

jerusalem-violating-child-rig-1.8377280 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). ACRI, "Protections for Minors Suspected of

Crimes? Not in Issawiya," January 12, 2020, https://www.english.acri.org.il/post/\_/1487 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

377 بتسيلم "هنا القدس: نهب وعنف في العيساوية".

378 "تجبر وعقاب جماعي في حي العيساوية في شرقي القدس"، مقطع فيديو لـ بتسيلم.

379 Nir Hasson, "Police Step Up Raids, Arrests in Jerusalem's Isawiyah Despite Mounting Protests,"

Haaretz, November 26, 2019, https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-police-step-up-raids-arrests-in-jerusalem-s-isawiyah-despite-

mounting-protests-1.8185789 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Nir Hasson, "Israel's Collective Punishing Exacts Price

From This East Jerusalem Neighborhood," Haaretz, July 1, 2019, https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-s-

collective-punishing-exacts-price-from-this-east-jerusalem-neighborhood-1.7425731 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

380 Nir Hasson, "Police Step Up Raids, Arrests in Jerusalem's Isawiyah Despite Mounting Protests," Haaretz.

وراء الجدار، ما فصلهم عن بقية القدس الشرقية.<sup>381</sup> ثانياً، يحاصر الجدار فلسطيني الضفة الغربية على الجهة الواقعة في القدس، كما هو الحال مثلاً في النبي صموئيل. فلسطينيو الضفة الغربية الذين يعيشون في هذه المناطق ممنوعون فعلياً من التواجد في أي مكان على جانب الجدار من جهة القدس غير منازلهم، وعليهم عبور حواجز حتى يصلوا إلى المدارس أو العمل أو متاجر البقالة أو المستشفى.<sup>382</sup> ثالثاً، خلق الجدار العديد من الجيوب المحاصرة بالكامل في الضفة الغربية، مثل بير نبالا، المتصلة بالبلدات الفلسطينية الأخرى عبر طرق "نسيج الحياة" فقط.<sup>383</sup>

## الأرض والمسكن

منذ 1967، صادرت السلطات الإسرائيلية من الفلسطينيين نحو ثلث الأراضي في الضفة الغربية، أي 23,378 دونم من الأراضي على الأقل، أغلبها من أجل المستوطنات.<sup>384</sup> كما هو الحال في بقية الضفة الغربية، جمّدت السلطات الإسرائيلية منذ 1967 عملية تسجيل الأراضي للفلسطينيين في القدس الشرقية، بينما استمرت في تسجيل أراضي المستوطنات هناك طيلة هذه الفترة.<sup>385</sup> هذا التجميد يجعل أراضي الفلسطينيين الذين لم يسجلوها قبل 1967 مهددة بالمصادرة، ويصعب عليهم أيضاً الحصول على تصاريح بناء. قدّرت منظمة "عير عميم" الحقوقية الإسرائيلية في تقرير نشرته سنة 2015 أنّ نصف أراضي القدس الشرقية غير مسجلة.<sup>386</sup>

بالإضافة إلى المصادرة الرسمية من قبل الدولة، تسمح القوانين والسياسات التمييزية للمستوطنين ومنظمات استيطانية بالاستيلاء على منازل الفلسطينيين، وطرد أصحاب الأرض الفلسطينيين ونقل ملكيتها إلى مالكي يهود في أحياء القدس الشرقية.<sup>387</sup> لطالما فعلوا ذلك استناداً إلى قانون من سنة 1970 يفرض على السلطات إعادة ممتلكات اليهود في القدس قبل 1948، والتي بقيت تحت تصرف السلطات الأردنية بين 1948 و1967، إلى أصحابها اليهود أو ورثتهم.<sup>388</sup> في المقابل،

<sup>381</sup> انظر دراسة حالة كفر عقاب أدناه.

<sup>382</sup> Al Haq, "Hidden in Plain Sight: The Village of Nabi Samwil," June 13, 2018, <http://www.alhaq.org/advocacy/6186.html> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>383</sup> "أهلاً وسهلاً بكم في بير نبالا - فيلم جديد"، بيان صحفي لـ بتسيلم، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2012، [https://www.btselem.org/arabic/press\\_releases/20121011\\_welcome\\_to\\_bir\\_nabala](https://www.btselem.org/arabic/press_releases/20121011_welcome_to_bir_nabala) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>384</sup> بتسيلم، "معطيات حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس"، 1 يناير/كانون الثاني 2011، [https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/land\\_expropriation\\_statistics](https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/land_expropriation_statistics) (تم الاطلاع في 2 يونيو/حزيران 2020).

<sup>385</sup> Ir Amim, "Displaced in Their Own City," p. 10.

<sup>386</sup> السابق.

<sup>387</sup> "A 40-person Palestinian family is about to be thrown out of its home in Sheikh Jarrah for the benefit of settlers," Peace Now press release, January 11, 2019, <https://peacenow.org.il/en/sabagh-family-sheikh-jarrah> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ "التطهير في شرقي القدس مستمر: إسرائيل تخلي مزبداً من الأسر من منازلها وتسلم المنازل للمستوطنين"، بيان صحفي لـ بتسيلم، 11 مارس/آذار 2019، [https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/20190311\\_east\\_jerusalem\\_cleansing\\_continues](https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/20190311_east_jerusalem_cleansing_continues) (تم الاطلاع في 13 أبريل/نيسان 2021).

<sup>388</sup> Norwegian Refugee Council (NRC), "The Absentee Property Law and its Application to East Jerusalem," Legal Memo, February 2017, [https://www.nrc.no/globalassets/pdf/legal-opinions/absentee\\_law\\_memo.pdf](https://www.nrc.no/globalassets/pdf/legal-opinions/absentee_law_memo.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ رغم أن القانون يسري ظاهرياً على غير اليهود، كتب "مجلس اللاجئين النرويجي" في 2017 أن "القانون يسري [على مستوى الممارسة] فقط في حالة المالكين اليهود الإسرائيليين".

سمحت السلطات إلى حد كبير بالاستيلاء على أراضي ومنازل الفلسطينيين في القدس الغربية الذين طُردوا أو هربوا نتيجة لأحداث 1947-1949، والفلسطينيين الذي طُردوا أو هربوا نتيجة بداية الاحتلال الإسرائيلي في 1967، من خلال إعلانها "أملاك غائبين".<sup>389</sup> مثلا، رفعت منظمة "عتيرت كوهانيم" الاستيطانية عشرات قضايا الإخلاء ضد حوالي مئة عائلة فلسطينية تعيش في منطقة بطن الهوى في سلوان، القدس الشرقية، مدعية أن منازلهم تعود لصندوق ممتلكات يهودي كان يؤمن المأوى ليهود يمينيين في أواخر القرن 19.<sup>390</sup> تسعى عتيرت كوهانيم إلى خلق حي يهودي في قلب سلوان، ما يعرض 700 فلسطيني لخطر الإخلاء.<sup>391</sup> قضت محكمة الصلح في القدس لصالح عتيرت كوهانيم في عدد من هذه القضايا في 2020، وأمرت بإخلاء العائلات التي كانت تعيش هناك منذ عقود.<sup>392</sup> في يونيو/حزيران 2020، قضت محكمة في القدس لصالح "الصندوق القومي اليهودي" في قضية إخلاء كان الصندوق قد رفعها ضد عائلة تتكون من 18 شخصا وتعيش في مبنى في سلوان منذ خمسينات القرن الماضي.<sup>393</sup> تم الطعن في هذه القرارات وحتى مارس/آذار 2021، لم تكن عمليات الإخلاء هذه قد نُفذت.<sup>394</sup>

389 السابق. يسمح "قانون أملاك الغائبين" لسنة 1952 للدولة بمصادرة أراضي ومنازل الفلسطينيين غير الموجودين في ممتلكاتهم حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 1947. لطالما استخدمت السلطات الإسرائيلية ذلك ضد منازل الفلسطينيين في القدس الغربية. هذا القانون، إلى جانب "قانون الإجراءات القانونية والإدارية" الذي اعتمده الكنيست في 1970، مكن الوصي على أملاك الغائبين من تحديد ما إذا كانت ممتلكات القدس الشرقية تنطبق عليها صفة "أملاك غائبين". سمحت الحكومة الإسرائيلية غالبا بتطبيق القانون في القدس الشرقية منذ 1967.

Nir Hasson, "East Jerusalem Palestinians Say Right-wing Group Using Land Trust to Displace Them," *Haaretz*, June 4, 2020, [https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-east-jerusalem-palestinians-say-right-wing-group-using-land-trust-to-displace-them-1.8895928?utm\\_source=dlvr.it&utm\\_medium=twitter](https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium-east-jerusalem-palestinians-say-right-wing-group-using-land-trust-to-displace-them-1.8895928?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

"Court rules to evict Palestinian Rajabi family in Silwan because of discriminatory property law," *Peace Now press release*, January 20, 2020, <https://peacenow.org.il/en/the-court-ruled-to-evict-a-palestinian-family-from-its-home-in-silwan> because-the-property-was-owned-by-jews-before-1948 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Nir Hasson, "The Judaization of an East Jerusalem Neighborhood Gains Steam," *Haaretz*, November 2, 2015, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-judaization-of-e-j-lem-quarter-gains-pace-1.5415648> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ "المستقبل بالنسبة لمحكمة العدل العليا: تطهير سلوان من الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ بتسيلم، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، [https://www.btselem.org/arabic/press\\_releases/2018122\\_batan\\_al\\_hawa\\_ruling](https://www.btselem.org/arabic/press_releases/2018122_batan_al_hawa_ruling) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Nir Hasson, "Court Okays Eviction of Palestinian Family Because Land Was Once Owned by Jews," *Haaretz*, January 20, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-court-okays- eviction-of-east-j-lem-family-because-their-land-was-once-owned-by-jews-1.8414592> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Nir Hasson, "Court Orders Dozens of Palestinians Out of Jerusalem Homes to Make Way for Settlers," *Haaretz*, September 15, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-court-orders-dozens-of-palestinians-out-of-jerusalem-homes-to-make-way-for-settlers-1.9157320> (تم الاطلاع في 15 سبتمبر/أيلول 2020).

Nir Hasson, "Israeli Court Clears the Way to Evict Palestinian Family from East Jerusalem Home," *Haaretz*, July 1, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-court-clears-the-way-to- evict-palestinian-family-from-east-jerusalem-home-1.8962453> (تم الاطلاع في 1 يوليو/تموز 2020)؛ Noam Sheizaf, "Despite denials, JNF to continue eviction effort of Palestinian families," *972magazine*, November 28, 2011, <https://www.972mag.com/despite-denials-jnf-to-continue- eviction-effort-of-jerusalem-palestinians/28489> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ "Following KKL-JNF Suit: Court orders Sumarin family to evacuate their home in Silwan," *Peace Now press release*, September 23, 2019, <https://peacenow.org.il/en/following- kkl-jnf-suit-court-orders-sumarin-family-to-evacuate-their-home-in-silwan> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

394 مقابلة هيومن رايتس وواش عبر الهاتف مع عائلة سومرين، 16 سبتمبر/أيلول 2020، مقابلة هيومن رايتس ووتش عبر الهاتف مع عائلة الرجيبي في 17 سبتمبر/أيلول 2020.

جعلت السلطات حصول الفلسطينيين على تصاريح بناء في القدس الشرقية أمراً شبه مستحيل، لا سيما خارج الأحياء المبنية والتي تشكّل 15% من القدس الشرقية و8.5% من بلدية القدس.<sup>395</sup> بحسب حركة السلام الآن، "بينما بادرت الحكومة إلى التخطيط والاستيلاء على أراضي للبناء والمناقصات لبناء أكثر من 55 ألف وحدة سكنية للإسرائيليين في القدس الشرقية منذ 1967، شهد الفلسطينيون بناء 600 وحدة سكنية فقط بمبادرة من الحكومة (في سبعينيات القرن الماضي)".<sup>396</sup> نتيجة لذلك، تعتمد أغلب أعمال البناء الفلسطينية في القدس الشرقية على مبادرات خاصة وليس حكومية. وافق المخططون البلديون بين 1991 و2018 على 9,536 تصريح بناء فقط للفلسطينيين مقابل 48,201 تصريح في الأحياء اليهودية في القدس، منها 21,834 في المستوطنات.<sup>397</sup>

بحسب "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية" (أوتشا)، هدمت السلطات الإسرائيلية 1,434 منشأة في القدس الشرقية بين 2009 و2020؛ هُدم أكثر من 98% منها لافتقارها إلى تصريح بناء.<sup>398</sup> قُدّرت بتسليم عدد المنازل التي هدمتها السلطات في القدس الشرقية في نفس الفترة بـ 786 منزلاً، متسببة في تهجير 2,561 فلسطينياً.<sup>399</sup> في المقابل، لم تهدم السلطات تقريباً أي منزل للإسرائيليين اليهود في القدس، حتى في حالات مخالفات البناء.<sup>400</sup>

## الموارد والخدمات

تُميّز السلطات الإسرائيلية بشدّة في توفير الموارد والخدمات بين الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين في القدس. بينما تعاني معظم الأحياء الفلسطينية من بنية تحتية ضعيفة وخدمات ومنشآت صحية وترفيهية وتعليمية لا تلبّي الاحتياجات، تتمتع معظم الأحياء ذات الأغلبية اليهودية بطرق معبّدة جيداً، والعديد من الحدائق والملاعب، وخدمات جيدة لجمع القمامة، وأماكن

<sup>395</sup> بتسليم، "سياسة التخطيط في الضفة الغربية"، تم تحديثه في 6 فبراير/شباط 2019، [https://www.btselem.org/arabic/planning\\_and\\_building](https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Ir Amim and Bimkom – Planners for Planning Rights, "Deliberately Planned A Policy to Thwart Planning in the Palestinian Neighborhoods of Jerusalem," February 2017, <http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/Deliberately%20Planned.pdf> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>396</sup> "Jerusalem Municipal Data Reveals Stark Israeli-Palestinian Discrepancy in Construction Permits in Jerusalem," Peace Now press release, September 12, 2019, <https://peacenow.org.il/en/jerusalem-municipal-data-reveals-stark-israeli-palestinian-discrepancy-in-construction-permits-in-jerusalem> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>397</sup> السابق.

<sup>398</sup> OCHA, "Data on demolition and destruction in the West Bank," <https://www.ochaopt.org/data/demolition> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). بحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، هدمت إسرائيل 1,237 منشأة بسبب عدم الحصول على تصريح، و13 بشكل عقابي، وسبعة "لأسباب أخرى".  
<sup>399</sup> بتسليم، "معطيات حول هدم البيوت غير المرخصة في شرقي القدس"، 13 مايو/أيار 2020، [https://www.btselem.org/arabic/planning\\_and\\_building/east\\_jerusalem\\_statistics](https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building/east_jerusalem_statistics) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). يشمل هذا الرقم 145 عملية هدم نفذها مالكون في القدس الشرقية بعد صدور أوامر هدم لعدم وجود تصاريح. أُغلق ثلاثة آخرون منازلهم بعد قرارات الهدم.

<sup>400</sup> Ir Amim, "A Layman's Guide to Home Demolitions," March 1, 2009, <https://www.ir-amim.org.il/en/report/layman%E2%80%99s-guide-home-demolitions>, p.8 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

كافية للأطفال في المدارس.<sup>401</sup> في يناير/كانون الثاني 2016، أمرت المحكمة المركزية في القدس البلدية ببناء المزيد من الملاعب في حيي شعفاط وبيت حنينا الفلسطينيين، بعد أن اشتكى سكان هذين الحيين من أنّ لديهم ملعبين فقط لما مجموعه 60 ألف ساكن، بينما يوجد في الأحياء اليهودية ملعب لكل ألف ساكن.<sup>402</sup>

بحسب المنظمة الحقوقية الإسرائيلية غير عميم، خصصت بلدية القدس في العام 2013 فقط 10.1% من ميزانيتها للمشاريع والإنفاق في الأحياء الفلسطينية، مع أن حوالي 37% من سكان المدينة في ذلك الوقت كانوا فلسطينيين ويدفعون الضرائب.<sup>403</sup> في 2020، قدّرت غير عميم النقص في الغرف الدراسية الذي يواجهه فلسطينيو القدس الشرقية بـ 3,794 غرفة. بينما يوجد نقص بسيط في الغرف الدراسية في التجمعات السكانية اليهودية أيضا، لا سيما في التجمعات الأرثوذكسية، إلا أن المنظمة توقعت أنّ "نقص الغرف في القدس سيكون محصورا فقط بالمناطق العربية" في أواخر 2022.<sup>404</sup> إضافة إلى ذلك، وبحسب جمعية حقوق المواطنين في إسرائيل، 44% فقط من فلسطيني القدس الشرقية متصلون بشبكة المياه "بطريقة منظمة وقانونية"، ما يجعل الكثير من السكان يواجهون نقصا في إمدادات المياه.<sup>405</sup>

التميز في تخصيص الموارد يساهم في خلق واقعين متناقضين بشكل صارخ للفلسطينيين واليهود الإسرائيليين في القدس. 72% من العائلات الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، مقارنة بـ 26% من العائلات اليهودية.<sup>406</sup> رغم ذلك، تسير الحكومة ستة مكاتب رفاه، التي توفر معلومات للسكان الساعين إلى الحصول على مساعدات حكومية وخدمات أخرى، في الأحياء الفلسطينية، مقابل 19 مكتبا في الأحياء ذات الأغلبية اليهودية.<sup>407</sup> 32% من الطلبة الفلسطينيين في القدس الشرقية لا يكملون 16 سنة من التعليم، مقابل 1.5% فقط من الطلاب اليهود في القدس.<sup>408</sup>

---

Bimkom, "Survey of Palestinian Neighborhoods in East Jerusalem: Planning problems and opportunities," 2013, <sup>401</sup> <http://bimkom.org/eng/wp-content/uploads/survey-of-the-Palestinian-neighborhoods-of-East-Jerusalem.pdf> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Nir Hasson, "Jerusalem Must Plan Playgrounds for Palestinian Neighborhoods, Court Orders," *Haaretz*, January 10, 2016, <sup>402</sup> <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-court-jerusalem-must-plan-playgrounds-for-palestinians-1.5388362> (تم الاطلاع في 26 يوليو/تموز 2020).

Ir Amim, "Jerusalem Municipality Budget Analysis for 2013: Share of Investment in East Jerusalem," December 30, 2014, <sup>403</sup> [http://www.ir-amim.org.il/en/policy\\_papers/jerusalem-municipality-budget-analysis-2013-share-investment-east-jerusalem](http://www.ir-amim.org.il/en/policy_papers/jerusalem-municipality-budget-analysis-2013-share-investment-east-jerusalem) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Ir Amim, "The State of Education in East Jerusalem: Budgetary Discrimination and National Identity," August 2018, <sup>404</sup> [http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/The%20State%20of%20Education\\_2018\\_1.pdf](http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/The%20State%20of%20Education_2018_1.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

ACRI, "East Jerusalem: Facts and Figures 2019," May 2019, <https://bit.ly/3cAET0w> <sup>405</sup> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛

Peter Beaumont, "Welcome to Shuafat, East Jerusalem: where water comes only after dark," *The Guardian*, April 14, 2014, <https://www.theguardian.com/world/2014/apr/14/welcome-shuafat-jerusalem-camp-water-palestinians-israel> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

ACRI, "East Jerusalem: Facts and Figures 2019." <sup>406</sup>

Municipality of Jerusalem, "Social Services Offices," <https://www.jerusalem.muni.il/en/residents/welfare-and-social-services-in-jerusalem/welfareoffices/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

ACRI, "East Jerusalem: Facts and Figures 2019." <sup>408</sup>



منطقة كفر عقبة الفلسطينية، التي تقع إلى حد كبير ضمن نطاق بلدية القدس التي تحكمها إسرائيل، معزولة فعلياً عن بقية المدينة لأنها تقع على جانب الضفة الغربية من جدار الفاصل © 2018 وكالة الصحافة الفرنسية/غيتي

### دراسة حالة: كفر عقبة

توضح دراسة الحالة التالية كيف مارست السلطات الإسرائيلية الهيمنة والتمييز ضد الفلسطينيين المقيمين في كفر عقبة، على مشارف القدس الشرقية، بالدرجة الأولى من خلال بناء جدار الفصل بينها وبين بقية المدينة في 2002، ثم تجاهل احتياجات السكان بشكل كبير. يختلف الوضع في كفر عقبة عن السياسات والممارسات الأكثر شيوعاً والتي تُتميز بشكل مؤسسي ضد فلسطينيي القدس، ولكنها تُمثل طريقة مختلفة يؤدي من خلالها نظام تمييزي بشكل قمعي إلى انتهاكات لحقوق الفلسطينيين المقيمين في المدينة.

كفر عقبة، وهي بلدة فلسطينية تقع إلى حد كبير ضمن حدود بلدية القدس التي رسمتها إسرائيل في أقصى شمالها، معزولة بفعل جدار الفصل عن بقية القدس. خلال عقدين تقريباً منذ إقامة الجدار، تقاعست السلطات الإسرائيلية فعلياً عن الإدارة في كفر عقبة، فلم تفرض الأمن أو تنظم البناء، وإلى حد كبير لم تقدم الخدمات للسكان. أدى الإهمال والانفلات الأمني الناتج عنه إلى



تحويل كفر عقب إلى حي فقير مكتظ وما اعتبره معهد سياسي إسرائيلي نوعاً من "المنطقة المحايدة".<sup>409</sup>

بعد حرب 1967، ضمت إسرائيل معظم كفر عقب، بما يشمل ما كان حينها مطار القدس وحيي سميراميس وصغير وهي أحياء كانت تاريخياً جزءاً من كفر عقب، وجعلتها بالإضافة إلى غيرها من قرى الضفة الغربية والقدس الشرقية جزءاً من بلدية القدس، على يبدو من أجل السيطرة على المطار.<sup>410</sup> إلا أن الضم أدى إلى تقسيم البلدة إلى جزأين، مع بقاء حوالي 40% خارج المنطقة التي ضمتها إسرائيل وتقع اليوم ضمن المنطقة "ج" من الضفة الغربية، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة المدنية والأمنية الكاملة.<sup>411</sup> يخدم المجلس المحلي لكفر عقب بشكل رسمي الجزء من البلدة الواقع في الضفة الغربية، ولكنه عملياً يتعامل أيضاً مع سكان الجزء المقدسي من البلدة. لا تملك السلطات الإسرائيلية ولا الفلسطينية أرقاماً سكانية دقيقة لكفر عقب - يُقدّر الكثيرون أنها تتراوح بين 70 ألفاً و100 ألف،<sup>412</sup> بينما يقدر المجلس المحلي في كفر عقب الرقم الفعلي بحوالي 120 ألف.<sup>413</sup>

- 
- Miriam Berger, "For some Palestinians in love, this slum is the only place to live," *Reuters*, November 9, 2017, <sup>409</sup> <https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-marriage/for-some-palestinians-in-love-this-slum-is-the-only-place-to-live-idUSKBN1D910Z> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب"، 2018، <https://jerusalem-institute.org.il/ar/publications/kufr-aqab>، (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).
- Meron Benvenisti, *Intimate Enemies: Jews and Arabs in a Shared Land* (University of California Press: 1995)، <sup>410</sup> <https://bit.ly/2yVZmF>، pp. 53-54 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛
- Nir Hasson, "Rivlin Says Warned in 1967 Against Extensive Annexation of Arab Neighborhoods in Jerusalem," *Haaretz*, December 27, 2015, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-rivlin-warned-of-annexing-e-j-lem-1.5382574> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛
- Jerusalem Institute for Policy Research, "Residents, Not Citizens: Israeli Policy towards the Arabs in East Jerusalem, 1967-2017," 2017, [https://jerusalem-institute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB\\_%D7%AA%D7%95%D7%A9%D7%91%D7%95%D7%AA.pdf](https://jerusalem-institute.org.il/wp-content/uploads/2019/05/PUB_%D7%AA%D7%95%D7%A9%D7%91%D7%95%D7%AA.pdf), p.46, 53-54 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛
- Oren Ziv, "In Pictures: The airport that no one takes off from anymore," (Hebrew), *Local Call*, April 18, 2020, <https://bit.ly/2MClz8C> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).
- <sup>411</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منير صغير من لجنة أهالي كفر عقب، 17 مايو/أيار 2020.
- <sup>412</sup> أنظر، مثلاً، Nir Hasson, "Israel Opens Vaccination Center at Checkpoint to Reach Palestinian East Jerusalem Residents," *Haaretz*, February 24, 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/israel-opens-vaccination-center-at-checkpoint-in-bid-to-reach-e-j-1.9563857> (تم الاطلاع في 24 فبراير/شباط 2021) يشير التقرير إلى أن سكان كفر عقب هم 100 ألف، بينهم 70 ألف يحملون الهويات الإسرائيلية. قدر معهد القدس لبحث السياسات في 2018 أن 61,500 شخص يعيشون في الجزء الواقع ضمن بلدية القدس، في حين يعيش 10 آلاف آخرين في الجزء من كفر عقب الواقع خارج بلدية القدس. معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب". كما استخدمت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل رقم 61,500 لسكان كفر عقب في القدس ACRI، *Jerusalem: Facts and Figures 2019*
- يقدر مركز مائير عميت لمعلومات الاستخبارات والإرهاب عدد سكان القدس بين 70 ألف و75 ألف، بالاستناد إلى معلومات صادرة عن بلدية القدس في العام 2000. The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center, "COVID-19 in the East Jerusalem Neighborhoods: The Exceptional Case of Kafr 'Aqab," August 3, 2020, [https://www.terrorism-info.org.il/app/uploads/2020/08/E\\_189\\_20.pdf](https://www.terrorism-info.org.il/app/uploads/2020/08/E_189_20.pdf), p. 2. (تم الاطلاع في 4 أغسطس/أب 2020).
- <sup>413</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع ممثل عن المجلس المحلي لكفر عقب (تم حجب الاسم)، 17 مايو/أيار 2020.

وفقاً لـ بتسيلم، صادرت السلطات الإسرائيلية في الثمانينات 1,415 دونم من كفر عقب كأراضي دولة وخصصتها لإقامة مستوطنة كوخاف يعكوف.<sup>414</sup> يُقدّر مسؤول في المجلس المحلي أن كفر عقب فقدت حوالي ثلث أراضيها لصالح كوخاف يعكوف.<sup>415</sup> في أغسطس/آب 2009، أقام المستوطنون 12 مبيتاً على أراضٍ أخرى في كفر عقب هي ملكية خاصة لسكانها. عندما قدم المجلس التماساً إلى المحكمة العليا الإسرائيلية، أعلن الجيش الإسرائيلي المنطقة منطقةً عسكرية مغلقة، رغم السماح للمستوطنين بالبقاء، وصادر بعد ذلك بعدة سنوات نحو 224 دونم كأراضي دولة، وفقاً للمنظمة الحقوقية الإسرائيلية "بيش دين".<sup>416</sup> رفضت المحكمة العليا في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 مطالبة السكان بملكية الأرض، وبالتالي رفضت طعنهم في تصنيف الأرض كأراضي دولة.<sup>417</sup> في فبراير/شباط 2020، قدمت "وزارة البناء والإسكان" الإسرائيلية خطة لبناء مستوطنة في المنطقة التي كان فيها مطار القدس.<sup>418</sup>

في 2002، شددت السلطات الإسرائيلية، متذّرةً بأسباب أمنية، جزءاً من جدار الفصل في منطقة القدس بطول أكثر من 200 كيلومتر. أشارت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "عير عميم" إلى أن مسار الجدار "يُضيف إلى القدس السكان اليهود المقيمين في الكتل الاستيطانية خارج المنطقة التابعة لمدينة، بالإضافة إلى مساحة كبيرة جدا من الأرض خارجها"، بينما "يُنقص السكان الفلسطينيين المقيمين في تلك المناطق من القدس".<sup>419</sup> وفقاً لمسؤولين في المجلس المحلي لكفر عقب، يمر الجدار الذي يمتد بين كفر عقب والمنطقة حيث كان المطار، جزئياً في أراضي كفر عقب، ويفصل السكان عن القدس وأكثر من 500 دونم من أراضي البلدة الزراعية.<sup>420</sup> يمتد الجدار جنوباً إلى حاجز قلنديا، المعبر الرئيسي بين رام الله والقدس، والذي يجب على سكان كفر عقب والذين يحمل معظمهم بطاقات هوية القدس عبوره للوصول إلى باقي القدس. بوجود رام الله إلى

B'Tselem and Bimkom, "Under the Guise of Legality: Israel's Declarations of State Land in the West Bank," February 2012, <sup>414</sup> [https://www.btselem.org/download/201203\\_under\\_the\\_guise\\_of\\_legality\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/201203_under_the_guise_of_legality_eng.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>415</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع ممثل عن المجلس المحلي لكفر عقب (تم حجب الاسم)، 17 مايو/أيار 2020. يُقدّر معهد الأبحاث التطبيقية - القدس "أريج" أن السلطات الإسرائيلية صادرت بالمجملة 2,037 دونم من أراضي كفر عقب: أريج: "دليل قرية كفر عقب"، 2012، [http://vprofile.arij.org/jerusalem/ar/pdfs/vprofile/Kafr%20Aqab\\_Ar.pdf](http://vprofile.arij.org/jerusalem/ar/pdfs/vprofile/Kafr%20Aqab_Ar.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Peace Now, "Kochav Ya'akov," <https://peacenow.org.il/en/settlements/settlement55-en> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>416</sup> بيش دين، "التماسات لوقف بناء مبانٍ غير قانونية بجوار مستوطنة كوخاف يعقوب وإلغاء الإعلان عن اعتبار أراضي كفر عقب أراضي دولة"، 13 أغسطس/آب 2009، <https://www.yesh-din.org/ar>، التماس-لوقف-بناء-مبان-غير-قانونية-بجاء/ (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ مايكل سفارد، مستشار قانوني في بيش دين، رسالة إلكترونية إلى هيومن رايتس ووتش، 8 مايو/أيار 2020.  
<sup>417</sup> Hagar Shezaf, "Top Court Green Lights Israel Land Claim in Ruling That Could Pave Way for Legalizing Outposts," *Haaretz*, December 1, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-high-court-rejects-petition-against-declaring-west-bank-area-state-land-1.9338816> (تم الاطلاع في 20 ديسمبر/كانون الأول 2020).  
<sup>418</sup> "Plan Advanced for a New Settlement in Atarot in the Heart of Palestinian East Jerusalem," Peace Now press release, February 18, 2020, <https://peacenow.org.il/en/plan-advanced-for-a-new-settlement-in-atarot-in-the-heart-of-palestinian-east-jerusalem> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>419</sup> Ir Amim, "The Separation Barrier," <http://www.ir-amim.org.il/en/issue/separation-barrier> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>420</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش الهاتفية مع ممثلين عن مجلس كفر عقب البلدي (تم حجب الأسماء)، 13 مايو/أيار و 17 مايو/أيار 2020.

الشمال، ومخيم قلنديا للاجئين ومستوطنة كوخاف يعقوب إلى الشرق، والحاجز إلى الجنوب،  
طوق اكتمال جدار الفصل كفر عقب بالكامل.<sup>421</sup>



كفر عقب، منطقة فلسطينية في أقصى شمال حدود بلدية القدس التي رسمتها إسرائيل، يحيط بها من الغرب جدار الفصل، ومن الجنوب حاجز قلنديا الذي يفصل بين مدينتي رام الله والقدس، ويحدها من الشرق مخيم قلنديا للاجئين ومستوطنة كوخاف يعقوب، التي بنيت جزئياً على أرض كفر عقب، ومن الشمال رام الله. صورة القمر الصناعي من "بلانيت لابز"، 2021.

421 الجذور الشعبية المقدسية، "كفر عقب ومخيم قلنديا"، (خريطة) 2015، <https://www.grassrootsalquds.net/ar/community> /كفر-عقب#seventhPage (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

علاوة على فصل الفلسطينيين ماديا عن بعضهم البعض، تزامن بناء الجدار مع تخلي الحكومة الإسرائيلية فعليا عن الإدارة وإنفاذ القانون في كفر عقب. لا تدير السلطات الإسرائيلية مركز شرطة في كفر عقب،<sup>422</sup> وحسبما أقر به تقرير مراقب الدولة لعام 2008، لا تقوم "بأي عمليات للشرطة لفرض النظام أو الحفاظ عليه" هناك.<sup>423</sup> قال رئيس اللجنة لأهالي كفر عقب منير صغير ل هيومن رايتس ووتش إنه لا يعلم بأي دخول للشرطة الإسرائيلية إلى كفر عقب منذ 2001، وأنه حتى عندما يعبر السكان الحاجز ويذهبون شخصيا إلى مركز شرطة، غالبا لا تتدخل السلطات.<sup>424</sup> الجيش، المكلف منذ 2006 بمسؤولية الأمن في كفر عقب، يدخل أحيانا إلى البلدة لتنفيذ عمليات أمنية واعتقالات، على الرغم من أنه يُعرّف المنطقة على أنها تقع داخل الأراضي الخاضعة لسيادة إسرائيل وبالتالي لا تخضع للحكم العسكري.<sup>425</sup>

مع منع السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو من العمل في كفر عقب، تخلق هذه السياسات ما أسمته أوتشا "فراغا أمنيا ظهر في زيادة الانفلات الأمني، والجريمة وتهريب المخدرات"،<sup>426</sup> وتُوقّر أرضية خصبة للهاربين من شرطة السلطة الفلسطينية.<sup>427</sup> قال ثلاثة من سكان كفر عقب ل هيومن رايتس ووتش إنهم يسمعون بانتظام إطلاق نار، لدرجة أن عائلة أحدهم أصبحت "تخاف الذهاب إلى الشرفة".<sup>428</sup> قال آخر، "أنا خائف دائما - قد يحدث أي شيء وإلى من يجب أن ألجأ عندما يحدث ذلك؟"<sup>429</sup> في غياب الشرطة، قال صغير، رئيس لجنة الأهالي، إن بعض العائلات الكبيرة المقيمة هناك أخذت على عاتقها مسؤولية الفصل في النزاعات.<sup>430</sup>

كما توقفت السلطات الإسرائيلية فعليا منذ بناء الجدار عن تنظيم البناء. وافقت السلطات البلدية على خطة لكفر عقب في 2005، لكن غير عميم وجدت حينها أنها رغم ذلك "لم تعد قائمة".<sup>431</sup> قال كل من صغير ومسؤول في المجلس المحلي، ل هيومن رايتس ووتش إن السلطات لم تصدر

<sup>422</sup> معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".

<sup>423</sup> مقتبس في Ir Amim، "Displaced in Their Own City," p. 40.

<sup>424</sup> مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع منير صغير، 17 مايو/أيار 2020.

<sup>425</sup> Ir Amim، "Displaced in Their Own City," p. 51؛ معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".

<sup>426</sup> أوتشا، "التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار"، 10 أغسطس/آب 2016،

<sup>427</sup> <https://www.ochaopt.org/ar/content/east-jerusalem-palestinian-localities-behind-barrier-1> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>428</sup> Jacob Burns، "Life Beyond the Wall: Israel Neglecting Palestinian Residents of Jerusalem," *Middle East Eye*, June 7, 2017،

<sup>429</sup> <https://www.middleeasteye.net/news/life-beyond-wall-israel-neglecting-palestinian-residents-jerusalem> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>428</sup> مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع أحد سكان كفر عقب (حُجب الاسم)، 20 مايو/أيار 2020؛ مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع أحد سكان كفر عقب (حُجب الاسم)، 18 مايو/أيار 2020؛ مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع منير صغير، 17 مايو/أيار 2020.

<sup>429</sup> مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع أحد سكان كفر عقب (حُجب الاسم)، 18 مايو/أيار 2020.

<sup>430</sup> مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع منير صغير، 17 مايو/أيار 2020.

<sup>431</sup> Ir Amim، "Displaced in Their Own City," p. 42.

رخصة بناء للمنطقة منذ 2001.<sup>432</sup> قال معين عودة، وهو محام رفع قضايا نيابة عن أهالي كفر عقب ومقيم سابق، إن السكان كانوا يضطرون للحصول على تصريح صعب المنال "لبناء أي شيء"، ولكن إثر اندلاع الانتفاضة الثانية وبناء الجدار، أبلغت السلطات بعض المقاولين والمقيمين بشكل غير رسمي بأنهم ليسوا بحاجة إلى تصريح، وتوقف السكان في النهاية عن تقديم الطلبات.<sup>433</sup> نقلت عير عميم عن مدير قسم تفتيش المباني في البلدية في تقرير في يونيو/حزيران 2015 إقراراً بأن البلدية لا تراقب البناء أو تفرض قواعد عليه هناك.<sup>434</sup> توصلت المنظمة أيضاً إلى أن القسم لم يدخل كفر عقب منذ عقد.<sup>435</sup>

يتعارض نقص التنظيم في كفر عقب بشدة مع سياسة الحكومة في فرض قيود مشددة على البناء في الأحياء الفلسطينية الأخرى في القدس الشرقية وهدم آلاف المنازل منذ 1967.<sup>436</sup> وسط أزمة الإسكان وصعوبة البناء في الأحياء الفلسطينية داخل منطقة جدار الفصل، انتقل العديد من الفلسطينيين المقدسيين إلى كفر عقب، حيث تقل تكلفة العقارات بمقدار الثلث، وفقاً لصغير.<sup>437</sup>

جذبت كفر عقب منذ بناء الجدار المقدسيين المتزوجين من فلسطيني الضفة الغربية، الذين بموجب "قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل" لعام 2003 (أمر الساعة) لا يمكنهم الحصول على إقامة دائمة بالزواج من أحد سكان القدس.<sup>438</sup> بما أن كفر عقب تقع داخل بلدية القدس، يمكن للمقدسيين المقيمين هناك الادعاء أنهم يعيشون في المدينة وبالتالي لا يخسرون إقامتهم على هذا الأساس كما حدث لأعداد كبيرة من الفلسطينيين منذ 1967 الذين انتقلوا إلى أجزاء أخرى من الضفة الغربية.<sup>439</sup> في الوقت نفسه، فإن موقعها وراء الجدار وغياب الشرطة يعني أن سكان الضفة الغربية يمكنهم الإقامة هناك دون عبور أي حاجز إسرائيلي.

بسبب النظام التمييزي الإسرائيلي، يمكن للأزواج الفلسطينيين "المختلطين" من القدس والضفة الغربية أن يعيشوا معاً بشكل قانوني على أساس طويل الأجل وآمن، في أحياء مثل كفر عقب

---

<sup>432</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منير صغير، 17 مايو/أيار 2020؛ مقابلة لـ هيومن رايتس ووتش مسؤول في مجلس كفر عقب المحلي (تم حجب الاسم)، 17 مايو/أيار 2020.

<sup>433</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع معين عودة، 7 مايو/أيار 2020.

Ir Amim, "Displaced in Their Own City," p. 46.434

السابق.<sup>435</sup>

<sup>436</sup> في المقابل، نفذت السلطات عدداً صغيراً من عمليات الهدم في كفر عقب. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع موظف في مجلس

كفر عقب المحلي (تم حجب الاسم)، 13 مايو/أيار 2020؛ Nir Hasson, "In Highly Rare Move, Israel to Demolish Five Palestinian Residential Buildings Behind Separation Barrier," Haaretz, October 28, 2017, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-to-demolish-5-residential-buildings-behind-separation-barrier-1.5460444>؛ (تم الاطلاع في 3 يونيو/حزيران 2020)؛

The Israeli Committee Against Home Demolitions (ICAH), "Demolition and Displacement Report – June 2019,"

<https://icahd.org/2019/07/03/demolition-and-displacement-report-june-2019/>؛ (تم الاطلاع في 3 يونيو/حزيران 2020).

<sup>437</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منير صغير، 17 مايو/أيار 2020. قدر صغير أن الشقة التي تبلغ كلفتها 100 ألف دولار في كفر عقب ستكلف ما بين 350 ألف إلى 400 ألف دولار في بيت حنينا، وهو حي فلسطيني على الجانب الآخر من الجدار في القدس الشرقية.

<sup>438</sup> أنظر القسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية".

السابق.<sup>439</sup>

فقط، باستثناء حالات قليلة. في المقابل، يمكن للأزواج اليهود "المختلطين"، بمن فيهم سكان القدس المتزوجون من مستوطني الضفة الغربية، الإقامة بحرية في أي مكان في إسرائيل، والقدس الشرقية، ومستوطنات الضفة الغربية.

قالت امرأة فلسطينية إنها عاشت أربع سنوات في حي بالقدس داخل جدار الفصل بعيدا عن زوجها، وهو من الخليل ولم يتمكن من الحصول على تصاريح لدخول القدس. خلال ذلك الوقت، كان عليها أن تربي أطفالهما الثلاثة لوحدها، بهدف الحفاظ على "مركز الحياة" في المدينة وبالتالي الحفاظ على إقامتها.<sup>440</sup> عندما علمت أنها تستطيع في الوقت نفسه القيام بذلك والإقامة مع زوجها في كفر عقب، قالت إنهما انتقلا هناك في 2006 وبقيت العائلة هناك منذئذ. مع ذلك، استمرت ابنتها بارتياح مدرسة خلف الجدار، حيث كانت تعبر حاجز قلنديا يوميا. قالت إن عائلتها لا ترغب في البقاء في كفر عقب، ذاكرة صعوبة الحياة هناك، لكن ليس لديها خيارات أخرى.

أدى ارتفاع الطلب وانعدام التنظيم في كفر عقب إلى "الزيادة السريعة وغير الرسمية في البناء السكني، وخاصة المباني الشاهقة".<sup>441</sup> بعلو 10-12 طابقا، ترتفع العديد من المباني المبنية بدون تدقيق صحيح للمخططات، ولا الخضوع للإشراف، وغالبا لا يفصل بينها سوى أمتار، ودون بني تحتية كافية "للمياه، والمجاري، والصرف الصحي، والكهرباء، والطرق" ولا يبدو أنها تُلبّي معايير السلامة الأساسية.<sup>442</sup> يُضيف المحامي عودة أن هذا النوع من البناء يخلق واقعا من المعتاد ألا يعرف فيه أحد الحدود الفاصلة بين قطع الأراضي، وحيث تجاوز الحدود بين الأراضي أمر شائع.<sup>443</sup> وفقا لموظف في المجلس البلدي يعمل في التفتيش، فإن المباني متعددة الطوابق، و90% منها بُني بدون تصريح، شيدت على أرض تصل إلى الجدار<sup>444</sup> وتشغل كل المساحة المتاحة تقريبا للمناطق العامة، وتسهم في الكثافة السكانية.<sup>445</sup> لاحظ مسؤول في المجلس المحلي أن المكان الوحيد المتبقي للبناء هو "في اتجاه السماء".<sup>446</sup>

على الرغم من أن المقدسين المقيمين في كفر عقب يدفعون نفس الضرائب البلدية التي يدفعها المقيمون في أحياء القدس الأخرى، فقد "تدهورت البنية التحتية العامة، والموارد والخدمات بشكل كبير أو انعدمت بالكامل".<sup>447</sup> في فبراير/شباط 2015، اعترف نائب المستشار القانوني

440 مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع إحدى سكان كفر عقب (حُجِب الاسم)، 18 مايو/أيار 2020.

441 أوتشا، "التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار".

442 السابق؛ معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".

443 مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع معين عودة، 7 مايو/أيار 2020.

444 مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع موظف في المجلس المحلي لكفر عقب (تم حجب الاسم)، 13 مايو/أيار 2020.

445 معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".

446 مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع ممثل عن المجلس المحلي لكفر عقب، 17 مايو/أيار 2020.

447 أوتشا، "التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار".

للبلدية لغير عميم بأن "البلدية تواجه صعوبات" في خدمة كفر عقب.<sup>448</sup> تخلو كفر عقب من المباني الحكومية بخلاف مكتب وزارة الداخلية داخل حاجز قلنديا، ولا توجد خدمات للطوارئ الصحية، أو الإطفاء، الحريق، أو المعاملات المصرفية، أو الرفاه الاجتماعي.<sup>449</sup> نتيجة لذلك، يضطر السكان عموماً إلى عبور حاجز قلنديا، حيث ينتظرون ساعة أو أكثر للحصول على معظم الخدمات البلدية. طبقاً لصغير، رئيس لجنة الأهالي، يعبر حوالي 3,800 طفل الحاجز في أيام الدراسة للذهاب إلى المدرسة على الجانب الآخر من الجدار، نظراً إلى المدارس القليلة نسبياً المبنية داخل كفر عقب.<sup>450</sup> بشكل عام، لا تخدم خدمة الطوارئ الوطنية الإسرائيلية، "نجمة داوود الحمراء"، المناطق وراء الجدار مثل كفر عقب،<sup>451</sup> لذلك، حتى يتمكن السكان من الوصول إلى مستشفى في القدس بواسطة سيارة إسعاف، يجب أن يأخذوا سيارة إسعاف فلسطينية إلى الحاجز وينتقلون هناك إلى سيارة إسعاف تابعة لـنجمة داوود الحمراء يمكنها نقلهم إلى مستشفى في القدس.<sup>452</sup>

في 2006، أنشأت الحكومة الإسرائيلية "إدارة غلاف القدس" (الإدارة) للإشراف على البلديات والأحياء التابعة لبلدية القدس لكن الواقعة وراء جدار الفصل، وخاصة كفر عقب ومخيم شعفاط للاجئين، بالإضافة إلى بعض التجمعات الصغيرة.<sup>453</sup> قدرت أوتشا في 2016 أن حوالي 160 ألف فلسطيني يعيشون في هذه المناطق.<sup>454</sup> وفقاً لغير عميم، تحصل هذه المناطق على جزء صغير فقط من الميزانية المخصصة لأحياء القدس الأخرى.<sup>455</sup> قالت المجموعة إن الإدارة "عملت فعلياً على إبعاد السكان عن البلدية"، والتي غالباً ما تُحيل السكان إلى الإدارة. وبدورها، غالباً ما تبلغهم الإدارة بأنها لا تملك تمويلاً لتنفيذ المشاريع الضرورية.<sup>456</sup> أقرّ رئيس الإدارة السابق لغير عميم بـ"إهمال" الحكومة لهذه المناطق، وتحدث عن "الانفلات الأمني" هناك، مشيراً إلى أنه "لا وجود

Ir Amim, "Displaced in Their Own City," p. 47. 448

449 السابق؛ معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".

450 مقابلة هاتفية لـ هيو من رايتس ووتش مع منير صغير، 17 مايو/أيار 2020؛ معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".

Mohammed Daraghmeh and Joseph Krauss, "Palestinians Fear Outbreak in Jerusalem's 'No Man's Land'," *Associated Press*, 454 May 6, 2020, <https://apnews.com/5a23ac37a37b636d95ebc2436cebabcb>. (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

452 مقابلة هاتفية لـ هيو من رايتس ووتش مع موظف في المجلس البلدي لكفر عقب (تم حجب الاسم)، 13 مايو/أيار 2020؛ HyoJin Park, "The Paramedics of Jerusalem," *Al Jazeera*, January 10, 2018, <https://www.aljazeera.com/indepth/features/paramedics-jerusalem-180110074447702.html>. (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

453 أنظر مثلاً، معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: مخيم شعفاط"، 2019،

Mersiha Gadzo, "Shuafat" (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ [https://jerusalem-institute.org.il/ar/publications/m\\_p\\_shoafat-demolition-to-tighten-israel-s-control-over-jerusalem/](https://jerusalem-institute.org.il/ar/publications/m_p_shoafat-demolition-to-tighten-israel-s-control-over-jerusalem/), *Al Jazeera*, November 22, 2018,

(تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ <https://www.aljazeera.com/news/2018/11/shuafat-demolition-tighten-israel-control-jerusalem-181122150238941.html> WHO, "Health Conditions in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ [https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf\\_files/WHA73/A73\\_15-en.pdf](https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA73/A73_15-en.pdf) and in the Occupied Syrian Golan," November 5, 2020, [https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf\\_files/WHA73/A73\\_15-en.pdf](https://apps.who.int/gb/ebwha/pdf_files/WHA73/A73_15-en.pdf) (تم الاطلاع في 29 مارس/آذار 2021).

454 أوتشا، "التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار".

Ir Amim, "Displaced in Their Own City," pp. 36-38. 455

456 السابق.

للحكومة في [كفر عقب] فيما يتعلق بالنظام العام".<sup>457</sup> أشارت عير عميم إلى استثناء واحد لإهمال المنطقة: محققون خاصون وظفتهم الحكومة للتحقق من أن السكان يعيشون هناك فعلا، وذلك في إطار التحقيق في حالة إقامتهم.<sup>458</sup>

حتى عندما تقدم البلدية الخدمات، فإنها إلى حد كبير لا تلبى احتياجات السكان. تعاقدت البلدية، مثلا، مع شركة خاصة لجمع النفايات، ولكن تستند في تعاقدتها إلى تقدير أقل من عدد السكان الفعلي الذين من المفترض أن تخدمهم الشركة.<sup>459</sup> زعمت دعوى قضائية رفعها سكان كفر عقب ضد البلدية أن القدس، في 2012، أنفقت حوالي 328 مليون شيكل على جمع النفايات، لكن أنفقت حوالي مليوني شيكل فقط - أو أقل من 1% - في كفر عقب، رغم أن الجزء من كفر عقب الواقع ضمن حدود المدينة يأوي نسبة من سكان المدينة أكبر بست مرات على الأرجح.<sup>460</sup> زادت البلدية الميزانية بعد الدعوى،<sup>461</sup> لكن عودة، المحامي الذي رفعها، قال إن جدول جمع النفايات ما يزال لا يلبي احتياجات السكان، الذين يلجؤون في الغالب إلى حرق نفاياتهم.<sup>462</sup>

قدرت عير عميم في 2015 أن عشرة من أصل 25 كيلومتر من الطرق في كفر عقب غير مُعبّدة، وثمانية في حالة "متداعية"، وأربعة فقط معبّدة "وفي حالة معقولة". أشارت المنظمة إلى أن حتى الأجزاء المُعبّدة "تفتقر إلى الأرصفة واللافتات ومعابر المشاة"، وأن "إشارة المرور الوحيدة في كفر عقب معطلة بشكل دائم".<sup>463</sup> تُشير وثائق البلدية التي استشهد بها عودة في التماس قدمه إلى أنه في 2015، ذهب أقل من 0.02% من ميزانية البلدية للطرق إلى كفر عقب وبلدات وأحياء أخرى خارج الجدار.<sup>464</sup> جُددت بعض الطرق منذ 2015، لكن الحالة العامة للطرق لا تزال سيئة.<sup>465</sup>

تُفاقم الحالة السيئة للطرق من الازدحام المروري الكثيف أصلا في كفر عقب؛ فالحركة المرورية يقطعها الطريق الرئيسي الذي يربط رام الله بجنوب الضفة الغربية بما يشمل مدينتي بيت لحم والخليل، وبالقدس، وذلك عبر حاجز قلنديا. يعبر الطريق حوالي 26 ألف شخص يوميا وفقا لبيان

457 السابق، ص. 39-40.

458 السابق، ص. 38-39.

459 أو نشأ، "التجمعات السكانية الفلسطينية في القدس الشرقية الواقعة خلف الجدار".

460 دعوى قضائية لدى هيومن رايتس ووتش نسخة عنها. قدّر معهد القدس للشؤون العامة في 2018 وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل في 2019 أن 61,500 شخص يعيشون في جزء من كفر عقب داخل القدس، وهو ما يمثل 6.7% من سكان بلدية القدس البالغ عددهم 921 ألف نسمة حتى يوليو/تموز 2019.

461 مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع منير صغّير، 17 مايو/أيار 2020.

462 مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع معين عودة، 7 مايو/أيار 2020.

463 Ir Amim, "Displaced in Their Own City," p. 35.

464 لدى هيومن رايتس ووتش نسخة من الوثائق.

465 أنظر مثلا، أسيل جندي وعاطف دغلس، "لماذا سمحت إسرائيل للسلطة الفلسطينية بتعبيد شارع في بلدية القدس؟"، الجزيرة، 26 فبراير/شباط 2020، <https://www.aljazeera.net/news/alquds/2020/2/26> القدس-إسرائيل-فلسطين-الاحتلال-شارع (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).



صادر عن السلطات الإسرائيلية أوردته "رويترز" في أبريل/نيسان 2017.<sup>466</sup> بسبب الازدحام الذي عادة ما يكون كثيفا، قد يستغرق عبور المنطقة حول الحاجز ما يصل إلى ساعتين أو ثلاثة خلال التنقلات الصباحية والمسائية.<sup>467</sup>

كما تتسبب البنية التحتية السيئة، ولا سيما نظام خطوط المياه المتهاك، في فقدان السكان لحوالي ربع المياه المخصصة لهم.<sup>468</sup> في حين تُوفر شركة المياه الوطنية الإسرائيلية مكوروت المياه لمعظم الأحياء في القدس، بما فيها المستوطنات، تخدم "مصلحة مياه محافظة القدس" الفلسطينية، والتي تعمل في رام الله والمناطق المجاورة، كفر عقب كما كانت تفعل قبل 1967، وتكافح من أجل تلبية متطلبات السكان.<sup>469</sup>

زار رئيس بلدية القدس موشيه ليون كفر عقب في فبراير/شباط 2021، وبحسب التقارير كانت هذه الزيارة الأولى، وقال إن البلدية "ستزيد نشاطها وتتخذ خطوات لبناء الثقة".<sup>470</sup>

اقترح أعضاء في الكنيست في 2017 تشريعا يفصل الأحياء والبلدات وراء الجدار عن بلدية القدس ويؤسس سلطة محلية منفصلة لإدارتها.<sup>471</sup> لم يُمرّر التشريع، لكن السكان أعربوا عن قلقهم من أن القانون يُجسد خطط الحكومة طويلة المدى لهذه المناطق. لطالما اتبعت السلطات سياسة حصار، وفصل، وضغط على المقدسيين الفلسطينيين لدفعهم إلى العيش وراء الجدار. يُهدد مشروع القانون بدفع الأمور بهذا الاتجاه وفتح الباب لإزالة سكان كفر عقب، ومناطق أخرى واقعة بالكامل وراء الجدار، من الحسابات الديمغرافية للقدس بهدف الحفاظ على الأغلبية اليهودية هناك.

---

Miriam Berger, "Israel's 'Checkpoint Q': A Daily Hurdle for Palestinians," *Reuters*, April 26, 2017, 466  
<https://www.reuters.com/article/us-israel-palestinians-qalandiya-idUSKBN17S23D> (تم الاطلاع في 12 يوليو/تموز 2020).  
467 رسالة إلكترونية من معين عودة إلى هيو من رايتس ووتش، 25 يونيو/حزيران 2020.  
Ir Amim, "Displaced in Their Own City," p. 35; ARIJ, "Kafir 'Aqab Village Profile," 2012. 468  
469 مقابلة هاتفية لـ هيو من رايتس ووتش مع معين عودة، 7 مايو/أيار 2020. تخدم مصلحة مياه محافظة القدس أيضا أجزاء من حي بيت حنينا الفلسطيني. معهد القدس لبحث السياسات، "الأحياء العربية في شرق القدس: كفر عقب".  
Hasson, "Israel Opens Vaccination Center at Checkpoint to Reach Palestinian East Jerusalem Residents," *Haaretz*, 470  
February 24, 2021. Idan Zonshine, "COVID Vaccine: Israel Sets Up Palestinians in East Jerusalem," *Jerusalem Post*, February 23, 2021, <https://www.jpost.com/health-science/mda-to-set-up-vaccination-station-at-qalandiya-crossing-in-east-jerusalem-659877> (تم الاطلاع في 23 فبراير/شباط 2021).  
471 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، "إقامة سلطة محلية منفصلة لأحياء ما وراء الجدار في القدس: معنى وتبعات ذلك"، ورقة موقف، نوفمبر/تشرين الثاني 2017، <https://law.acri.org.il/ar/wp-content/uploads/2017/11/vellages-out-of-jerusalem-11.2017.pdf> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

## قطاع غزة

كانت للسلطات الإسرائيلية السيطرة الرئيسية على قطاع غزة منذ أن احتلته عام 1967. اعترفت إسرائيل بغزة كـ "وحدة إقليمية واحدة" مع الضفة الغربية في اتفاقيات أوسلو للعام 1995.<sup>472</sup> سحبت إسرائيل قواتها البرية ومستوطناتها في 2005، فتقلصت سيطرتها على الحياة اليومية، وسمح ذلك للسلطات الفلسطينية بممارسة قدر أكبر من الحكم الذاتي داخل القطاع مقارنة بما قبل. في 2007، انتزعت حماس الحكم في غزة من السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح.

ومع ذلك، بقيت السلطات الإسرائيلية من نواح أساسية هي السلطة الأقوى وسيطرت على الشريط الساحلي بسبل أخرى.<sup>473</sup> تسيطر إسرائيل على المياه الإقليمية والمجال الجوي لقطاع غزة وأوقفت بناء مطار وميناء بحري، ما عرقل بشكل كبير السفر إلى الخارج.<sup>474</sup> تسيطر إسرائيل على حركة الأشخاص والبضائع من قطاع غزة وإليه، باستثناء الحدود مع مصر، التي تفرض عليها أيضاً الحكومة المصرية قيوداً مشددة. تسيطر إسرائيل على الحركة بأكملها بين غزة والضفة الغربية، وتفرض "سياسة الفصل" بين جزئي الأراضي الفلسطينية المحتلة.<sup>475</sup> تسيطر إسرائيل أيضاً على سجل السكان الفلسطينيين الذي يحدد أهلية الإقامة القانونية والحصول على بطاقة الهوية.<sup>476</sup> وتحدد رسوم الجمارك وضرائب القيمة المضافة التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية على السلع التي تدخل السوق المشتركة.<sup>477</sup> وهي تفرض ما يسمى بـ"المنطقة العازلة" داخل غزة بالقرب من الأراضي الإسرائيلية.<sup>478</sup> كما أنها تتحكم في البنية التحتية التي تعتمد عليها غزة، بما فيها خطوط الكهرباء، والكوابل تحت الماء التي تجري المكالمات الهاتفية عبرها، والشبكة التي توفر الإنترنت، والترددات المخصصة لشركات الهاتف الخليوي الفلسطينية.<sup>479</sup>

في ضوء أوجه السيطرة هذه التي تمارسها إسرائيل على حياة الفلسطينيين ورفاههم في غزة، ما تزال إسرائيل ملزمة بتزويدهم بالحقوق والحماية التي يوفرها لهم قانون الاحتلال، بحسب ما توصلت

472 اتفاقيات أوسلو 2، المادة 31.

473 انظر

Gisha, "50 Shades of Control," June 2017,

[https://gisha.org/UserFiles/File/publications/50\\_Shades/50\\_Shades\\_Of\\_Control\\_EN.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/50_Shades/50_Shades_Of_Control_EN.pdf) (تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2020)، الملخص بالعربية: [https://gisha.org/UserFiles/File/publications/50\\_Shades/50\\_Shades\\_Of\\_Control\\_AR.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/50_Shades/50_Shades_Of_Control_AR.pdf).

474 جيشاه-مسلك، "مؤشر السيطرة - مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة"، نوفمبر/تشرين الثاني 2011، [https://www.gisha.org/UserFiles/File/scaleofcontrol/scaleofcontrol\\_ar.pdf](https://www.gisha.org/UserFiles/File/scaleofcontrol/scaleofcontrol_ar.pdf) (تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2020). في 2001، قصفت إسرائيل المطار الذي عمل لفترة وجيزة في غزة ودمرت الموقع الذي كان من المقرر أن يبدأ فيه بناء الميناء.

475 2018. COGAT, "Procedure For Settlement In The Gaza Strip By Residents Of Judea And Samaria Area."

476 Gisha, "Scale of Control," pp. 17-19.

477 السابق، ص. 20-23.

478 السابق، ص. 22-23.

479 السابق، ص. 22-23.

إليه "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" والأمم المتحدة.<sup>480</sup> تقاعست السلطات الإسرائيلية باستمرار عن تلبية التزاماتها كسلطة احتلال.



تفرض السلطات الإسرائيلية حصارا عاما على قطاع غزة والذي تفاقم بسبب القيود التي فرضتها مصر على حدودها مع غزة © 2020، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

480 تواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة الإشارة إلى غزة على أنها أرض محتلة. رسالة إلكترونية من إيف سوروكوبي، مكتب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة، إلى جيشاه-مسلك، 7 فبراير/شباط 2007، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش. "رحبت الأمم المتحدة بفك الارتباط الإسرائيلي من غزة في أغسطس/آب 2005. ومع ذلك، لم يحدث أي تغيير في توصيفنا لقطاع غزة على أنه منطقة محتلة". انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "غزة: لا لاستمرار الإغلاق سنة أخرى!"، 14 يونيو/حزيران 2010، <https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/update/palestine-update-140610.htm> (تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2020). انظر أيضا "Scale of Control," pp. 29-30، جيشاه-مسلك، "فصل الأرض، وفصل الشعب: تحليل قانوني للقيود المفروضة على التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية"، (تم الاطلاع في 3 أغسطس/آب 2020)، <https://gisha.org/UserFiles/File/publications/separating-land-separating-people/separating-land-separating-people-web-ar.pdf>

غالبا ما تفرض الحكومة المصرية قيودا على طول حدودها مع غزة، ما يفاقم تأثير السياسات الإسرائيلية على سكان غزة. لكن التزامات مصر تختلف لأنها ليست سلطة احتلال، ويمكنها، مع بعض القيود الأساسية، أن تقرر من تسمح له بدخول أراضيها.<sup>481</sup>

في ضوء الإجماع الدولي على أن غزة والضفة الغربية تشكلان وحدة إقليمية، هي الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتراف إسرائيل بذلك، تقيّم هيومن رايتس ووتش الديناميكيات في غزة على أنها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، رغم "سياسة الفصل" الإسرائيلية. من هذه الزاوية، يتناقض القمع الشديد للفلسطينيين في غزة بوضوح مع معاملة المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية والقدس الشرقية. تحرم السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها غزة، من الحقوق والخدمات الأساسية التي توفرها للإسرائيليين الذين يعيشون في إقليم ضمن الحدود نفسها. تشمل هذه الحقوق حرية التنقل، والحق في العيش مع أحبائهم أو زيارتهم في مكان آخر من هذه الأراضي، والكهرباء على مدار الساعة، والمياه النظيفة.

## المكانة القانونية

يحمل الفلسطينيون في غزة، كما أولئك في الضفة الغربية، بطاقات هوية وجوازات سفر صادرة عن إسرائيل تمنحهم الإقامة في غزة، ولكن لا تمنحهم المواطنة أو الجنسية. حوالي 70% من سكان غزة البالغ عددهم تقريبا 2.1 مليون نسمة هم لاجئون أُجبروا على الفرار من ديارهم في مناطق أصبحت لاحقا إسرائيل، أو أبناؤهم وأحفادهم، والذين حُرّموا من حقهم في العودة إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها هم أو أسرهم.<sup>482</sup> شطبت السلطات الإسرائيلية من السجل آلاف الفلسطينيين الغزويين، الذين لم يكونوا متواجدين في 1967 عندما بدأ الاحتلال، لأنهم إما فروا أثناء القتال أو كانوا في الخارج حينها، بالإضافة إلى أكثر من 100 ألف شخص بين 1967 و1994 عاشوا في الخارج لفترات طويلة.<sup>483</sup> الفلسطينيون غير المسجلين في السجل السكاني لا يمكنهم الحصول على بطاقات هوية وبالتالي الدخول إلى غزة أو الخروج منها عبر المعابر التي تسيطر عليها

<sup>481</sup> هيومن رايتس ووتش، "غير رغبة أو غير قادرة: القيود الإسرائيلية على دخول الحقوقيين إلى غزة وخروجهم منها" (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2017)، <https://www.hrw.org/ar/report/2017/04/03/301672>

<sup>482</sup> الأونروا، "أين نعمل: قطاع غزة"، <https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D9%87> (تم الاطلاع في 3 أغسطس/أب 2020)؛ انظر القسم في هذا التقرير عن الأفعال اللاإنسانية، وسياسة هيومن رايتس ووتش حول حق العودة؛ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، تم تبنيه في 16 ديسمبر/كانون الأول 1966، 999، U.N. Doc. A/6316 (1966)، G.A. Res. 2200A (XXI)، 21 U.N. GAOR Supp. (No. 16) at 52، U.N. T.S. 171 ودخل حيز النفاذ في 23 مارس/أذار 1976. <https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CESCR.aspx> (تم الاطلاع في 3 أغسطس/أب 2020)؛ *CCPR General Comment No. 27: Article 12 (Freedom of Movement)*، 2 November 1999، <https://www.refworld.org/docid/45139c394.html> (تم الاطلاع في 9 يونيو/حزيران 2020)؛ "د. عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية 2020"، بيان صحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. <sup>483</sup> انظر القسم في هذا التقرير عن الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية؛

HaMoked، "Ceased Residency": between 1967 and 1994 Israel revoked the residency of some quarter million Palestinians <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1175> from the West Bank and the Gaza strip، June 12، 2012، (تم الاطلاع في 9 يونيو/حزيران 2020).

إسرائيل أو مصر.<sup>484</sup> على عكس ذلك، لا يواجه المستوطنون الإسرائيليون أبداً خطر فقدان جنسيتهم، حتى وإن عاشوا في الخارج لفترات طويلة.

حتى 2005، حكم الجيش الإسرائيلي غزة بشكل مباشر، بينما طَبَّق القانون المدني الإسرائيلي على 7,500 ألف مستوطن يهودي تقريباً كانوا يعيشون هناك.<sup>485</sup> بعد انسحاب هؤلاء المستوطنين في 2005 وسيطرة حماس عام 2007، أعلنت إسرائيل غزة "منطقةً معادية"<sup>486</sup> وشددت القيود على التنقل، وفرضت حظر سفر شامل على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة أو الخارج، بغض النظر عن أي تقييم فردي للمخاطر لشخص معين. ينطبق الحظر على جميع الفلسطينيين ما عدا أولئك الذين تعتبرهم إسرائيل "حالات إنسانية استثنائية".<sup>487</sup> هذا الإغلاق، بالإضافة إلى قيود مصر على حدودها مع القطاع، قائم منذ 2007، وقد شتت العائلات وقيّد حصول السكان على الرعاية الطبية والفرص التعليمية والاقتصادية.<sup>488</sup> أما المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيتمتعون بحرية كاملة في التنقل في أجزاء كبيرة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية ومستوطنات الضفة الغربية، بالإضافة إلى التنقل إلى داخل إسرائيل وخارجها.

غيرت التحولات التي حدثت بين 2005 و2007 آليات الهيمنة الإسرائيلية على قطاع غزة، لكنها لم تغير حقيقة السيطرة الإسرائيلية على القطاع أو الاضطهاد الممنهج بحق سكانه. انسحاب المستوطنين والقوات البرية النظامية من غزة غير ممارسات إسرائيل من كونها مرتكزة على المdahمات والاعتقالات، كما هو الحال في الضفة الغربية، لتعتمد على الاستخدام الدوري للقوة العسكرية الساحقة، ما يكون له غالباً نتائج مدمرة على السكان.

في الفترة منذ 2007، شن الجيش الإسرائيلي عدة هجمات عسكرية واسعة النطاق في غزة، شملت تلك التي وقعت في 2008-2009، و2012، و2014، واشتباك عشرات المرات مع المجموعات الفلسطينية المسلحة في القطاع. خلال هذه المواجهات، استخدمت القوات الإسرائيلية بانتظام

<sup>484</sup>Gisha, "Changes at Rafah Crossing," undated, <https://gisha.org/updates/1688> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2020).

<sup>485</sup>Israel CBS, "Localities (1) And Population, By Municipal Status And District (2)," 2004.

<sup>486</sup>Israel MFA, "Security Cabinet Declares Gaza Hostile Territory." September 19, 2007.

<sup>487</sup>انظر القسم حول الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية.

<sup>488</sup>هيومن رايتس ووتش، "غير راغبة أو غير قادرة".

القوة المفرطة وغير المتناسبة، واستهدفت أحيانا المدنيين أو البنية التحتية المدنية،<sup>489</sup> وفي المجمل، قتلت أكثر من ألفي مدني فلسطيني.<sup>490</sup>

كما ارتكبت المجموعات الفلسطينية المسلحة جرائم حرب، منها الهجمات الصاروخية العشوائية على المراكز السكنية الإسرائيلية،<sup>491</sup> لكن الهجمات الإسرائيلية تخطت مجرد ضرب المسؤولين عن هذه الهجمات. إلى جانب آلاف القتلى أو المصابين، دمرت الهجمات الإسرائيلية عشرات آلاف المباني والبنى التحتية الحيوية، منها البيوت، والمستشفيات، والمدارس، ومحطة الطاقة الوحيدة في غزة، وتسببت بأضرار كبيرة بحياة المدنيين استمرت لسنوات لاحقة.<sup>492</sup> العمليات القتالية عام 2014 وحدها دمرت بالكامل أو ألحقت أضرارا جسيمة بحوالي 18 ألف وحدة سكنية، فجعلت أكثر من 100 ألف شخص بدون منازل، بحسب بتسيلم.<sup>493</sup> حتى يوليو/تموز 2019، كان لا يزال حوالي 8,200 شخص ممن هُجروا نتيجة القتال عام 2014، وفقا لـ "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" التابع للأمم المتحدة (أوتشا).<sup>494</sup> في يناير/كانون الثاني 2019، في حملته الانتخابية، قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق بيني غانتس، وهو رئيس الوزراء بالتناوب ووزير الدفاع حاليا،

489 "غزة - جنود إسرائيليون يطلقون النار فيقتلون مدنيين يحاولون الفرار"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 4 أغسطس/آب 2014، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/04/254766>؛ "إسرائيل/فلسطين - غارات جوية إسرائيلية غير مشروعة تقتل مدنيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 15 يوليو/تموز 2014، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/07/16/254546>؛ هيومن رايتس ووتش، "قتلى الأعلام البيضاء: استهداف بعض المدنيين الفلسطينيين بالقتل أثناء عملية الرصاص المصبوب" (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2009) <https://www.hrw.org/ar/report/2009/08/13/255966>؛ هيومن رايتس ووتش، "أمطار النار: استخدام إسرائيل غير القانوني للفسفور الأبيض في غزة"، (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2009) <https://www.hrw.org/ar/report/2009/03/25/255895>؛ هيومن رايتس ووتش، "عين الخطأ: قتلى غزة من المدنيين جراء صواريخ طائرات الاستطلاع الإسرائيلية (الزنانة)"، (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2009) <https://www.hrw.org/ar/report/2009/06/30/255942>؛ "إسرائيل - الغارات الجوية على غزة انتهكت قوانين الحرب"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 12 فبراير/شباط 2013، <https://www.hrw.org/ar/news/2013/02/12/248780>؛ "غزة: هجمات غير قانونية في قتال مايو/أيار"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 12 يونيو/حزيران 2019، <https://www.hrw.org/ar/news/2019/06/12/330931>؛ 490 هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2015 (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2015)، فصل إسرائيل/فلسطين، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2015/country-chapters/268123>؛ هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2013، فصل إسرائيل/فلسطين، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2013/country-chapters/259908>؛ هيومن رايتس ووتش، التقرير العالمي 2010، فصل إسرائيل/فلسطين، <https://www.hrw.org/ar/world-report/2010/country-chapters/259096>؛ 491 "غزة - الصواريخ الفلسطينية استهدفت المدنيين الإسرائيليين بشكل غير قانوني"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 24 ديسمبر/كانون الأول 2012، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/12/24/248349>؛ Human Rights Watch, Indiscriminate Fire: Palestinian Rocket Attacks on Israel and Israeli Artillery Shelling in the Gaza Strip (New York: Human Rights Watch, 2007) [hrw.org/reports/2007/iopto707/](http://hrw.org/reports/2007/iopto707/)؛ هجمات غير قانونية في قتال مايو/أيار"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش؛ "غزة: غارات إسرائيلية تبدو غير قانونية تقتل 11 مدنيا على الأقل"، 4 فبراير/شباط 2020، <https://www.hrw.org/ar/news/2020/02/04/338243>؛ 492 "غزة - آثار واسعة النطاق للاعتداء على محطة الكهرباء"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 10 أغسطس/آب 2014، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254826>؛ هيومن رايتس ووتش، "فقدت كل شيء: تدمير إسرائيل للممتلكات بشكل غير قانوني أثناء عملية الرصاص المصبوب"، (نيويورك: هيومن رايتس ووتش، 2010)، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/05/13/256071>؛ "إسرائيل: الهجمات على مدارس غزة تحت المجهر"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 11 سبتمبر/أيلول 2014، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/09/10/255152>؛ B'tselem, "4.5 years after Israel destroyed thousands of homes in Operation Protective Edge: 13,000 Gazans still homeless," March 3, 2019, [https://www.btselem.org/gaza\\_strip/20190303\\_13000\\_gazans\\_homelless\\_since\\_2014\\_war](https://www.btselem.org/gaza_strip/20190303_13000_gazans_homelless_since_2014_war)؛ الاطلاع في 26 يونيو/حزيران 2020). 494 أوتشا، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة".

إن هذه الهجمات "أعدت [أجزاء من غزة] إلى العصر الحجري".<sup>495</sup> أظهرت السلطات الإسرائيلية باستمرار تقاعسا منذ سنوات عن إجراء تحقيقات موثوقة في الهجمات غير القانونية ومحاسبة المسؤولين عنها.<sup>496</sup>

ردت القوات الإسرائيلية المتمركزة على الجانب الإسرائيلي من السياج الفاصل بين غزة وإسرائيل بالقوة القاتلة المفرطة على المظاهرات الأسبوعية، التي كانت تجري على الجانب الغزوي من السياج معظم عامي 2018 و2019 للمطالبة بحقوق الفلسطينيين.<sup>497</sup> قتلت القناصة، بحسب أوتشا، 214 متظاهرا فلسطينيا، كان العديد منهم على بعد أكثر من مئة متر، وأصابوا بالرصاص الحي أكثر من 8 آلاف آخرين، منهم 156 شخصا تطلبت حالتهم بتر أطرافهم.<sup>498</sup> وعلى حد تعبير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، أطلقت القوات الإسرائيلية النار على "المتظاهرين العزل، على الأطفال و[الأشخاص ذوي الإعاقة]، على المسعفين والصحفيين الذين يؤدون واجباتهم، وهم يعرفون من هم".<sup>499</sup> وخلص المفوضون إلى أنه بينما كانت المظاهرات "عنيفة في بعض الأحيان" في 187 من عمليات القتل الـ 189 التي وقعت في 2018، لم يكن المتظاهرين يشكلون تهديدا وشيكا على الحياة، واستخدام إسرائيل للقوة "لم يكن ضروريا ولا متناسبا".<sup>500</sup> نفذت القناصة أوامر من كبار المسؤولين، الذين سمحوا باستخدام الذخيرة الحية ضد الفلسطينيين الذين اقتربوا من السياج بين غزة وإسرائيل أو حاولوا عبوره أو تخريبه، بغض النظر عما إذا كانوا يشكلون تهديدا وشيكا للحياة. تنبع هذه الممارسات من نمط مستمر منذ عقود لم يتغير كثيرا منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، يتمثل باستخدام القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات والاضطرابات وله كلفة بالغة على المدنيين. رغم تكرار مثل هذه الحوادث على مر السنين، لم تطور السلطات الإسرائيلية أساليب لفرض الأمن تتناسب مع المعايير الدولية لحقوق

Raoul Wootliff, "Parts of Gaza sent back to Stone Age": Gantz videos laud his IDF bona fides," *Times of Israel*, January 495  
في 4 يونيو/حزيران 2020).  
<https://www.timesofisrael.com/only-the-strong-survive-gantzs-new-campaign-videos-laud-his-idf-bona-fides/> (تم الاطلاع

B'Tselem, "Whitewash Protocol: The So-Called Investigation of Operation Protective Edge," September 2016, 496  
(تم الاطلاع في 4 أغسطس/آب 2020).  
[https://www.btselem.org/download/201609\\_whitewash\\_protocol\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/201609_whitewash_protocol_eng.pdf)  
الملخص بالعربية:

[https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201609\\_whitewash\\_protocol](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/201609_whitewash_protocol)

497 "إسرائيل ترتكب ما يبدو أنها جرائم حرب في غزة"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 13 يونيو/حزيران 2018،  
<https://www.hrw.org/ar/news/2018/06/13/318970>

498 أو تشا، "بعد مضي عامين: الأشخاص الذين أصيبوا بجروح وصددمات خلال "مسيرة العودة الكبرى" لا يزالون يكافحون"، 6  
أبريل/نيسان 2020،  
<https://www.ochaopt.org/ar/content/two-years-people-injured-and-traumatized-during-great-march-return-are-still-struggling> (تم الاطلاع في 4 أغسطس/آب 2020).

499 "لجنة الأمم المتحدة تطالب إسرائيل بإعادة النظر في قواعد الاشتباك قبل حلول الذكرى السنوية الأولى للمسيرات"، بيان صحفي لـ  
مجلس حقوق الإنسان الأممي، 18 مارس/آذار 2019،

<https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=24348&LangID=A> (تم الاطلاع في 4 أغسطس/آب  
2020)؛  
World Health Organization (WHO), "Situation Report: occupied Palestinian territory, Gaza: 01–31 August 2019," (2020)  
[http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/sitrep\\_aug\\_2019\\_v0\\_sh\\_rev\\_gro.pdf?ua=1](http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/sitrep_aug_2019_v0_sh_rev_gro.pdf?ua=1) (تم الاطلاع في 4  
يونيو/حزيران 2020).

500 لجنة الأمم المتحدة تطالب إسرائيل بإعادة النظر في قواعد الاشتباك قبل حلول الذكرى السنوية الأولى للمسيرات"، بيان صحفي لـ مجلس  
حقوق الإنسان الأممي.

الإنسان، التي تحظر استخدام القوة القاتلة إلا عند الضرورة لمنع تهديد وشيك للحياة أو إصابة خطيرة.<sup>501</sup> لطالما بررت السلطات الإسرائيلية هذه الأساليب متذرعةً بحماية المجتمعات الإسرائيلية على الجانب الآخر من سياج غزة من الأذى المحتمل،<sup>502</sup> بدون تبرير استخدام القوة بضرورة منع تهديد وشيك.



"تبلغ الكثافة السكانية في غزة التي يعيش فيها أكثر من مليوني فلسطيني على مساحة صغيرة، نحو 5,453 شخص في الكيلومتر المربع" © عين ميديا

501 "إسرائيل: قتل متظاهري غزة عمل مدروس وغير مشروع"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 3 أبريل/نيسان 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/04/03/316493>.

502 السابق؛ Judah Ari Gross "IDF Gears Up for Mass Gaza Riots, Warns that Hamas Plans to 'Massacre' Israelis," *Times of Israel*, May 13, 2018, <https://www.timesofisrael.com/idf-gears-up-for-mass-gaza-riots-warning-hamas-plans-to-massacre-israelis/> (تم الاطلاع في 17 أغسطس/أب 2020).



## الأرض والمسكن

يحصر الإغلاق الإسرائيلي سكان غزة البالغ عددهم مليوني نسمة في منطقة طولها 41 كيلومتر وعرضها بين ستة و12 كيلومتر، بمساحة إجمالية البالغة 365 كيلومتر مربعاً. بالإضافة إلى القيود التي غالباً ما تفرضها الحكومة المصرية على قطاع غزة.

تبلغ الكثافة السكانية في غزة حوالي 5,453 نسمة لكل كيلومتر مربع، أي أكثر من 13 ضعف الكثافة السكانية في إسرائيل البالغة 400 نسمة لكل كيلومتر مربع.<sup>503</sup>

إمعاناً في حصار الفلسطينيين في غزة، أنشأت السلطات الإسرائيلية "منطقة عازلة" داخل القطاع تمتد على طول السياج الذي بنته ليفصل القطاع عن إسرائيل. أبلغ الجيش الإسرائيلي المنظمة الحقوقية الإسرائيلية "جيشاه-مسلك" في أغسطس/آب 2015 أنه يمنع سكان غزة من الاقتراب مسافة 300 متر من السياج، باستثناء المزارعين الذين يسمح لهم بالاقتراب حتى 100 متر من السياج.<sup>504</sup> تطلق القوات الإسرائيلية النار بالعادة على أولئك الذين يدخلون "المنطقة العازلة" أو يقتربون منها؛ بين 2010 و2017، قبل موجة الاحتجاجات التي بدأت في مارس/آذار 2018، أفادت جيشاه-مسلك عن 1,300 حادثة إطلاق رصاص حي على سكان غزة، قُتل فيها 161 فلسطينياً وأصيب أكثر من 3 آلاف.<sup>505</sup>

منذ 2014، رشّت السلطات الإسرائيلية بانتظام مبيدات الأعشاب على طول السياج الشرقي لإزالة الغطاء النباتي، وذلك من أجل "استمرار تنفيذ أفضل العمليات الأمنية".<sup>506</sup> قالت السلطات أيضاً إن الرش يتم "حصرياً" على الأراضي الإسرائيلية،<sup>507</sup> لكن وثقت مجموعة الأبحاث "فورينسيك

<sup>503</sup> "About 13 Million Palestinians in the Historical Palestine and Diaspora, on the Occasion of the International Population UN High-4 Day, 11/7/2019," PCBS press release, July 10, 2019, <http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3503> level Political Forum on Sustainable Development, Israel - Voluntary National Review 2019, <https://sustainabledevelopment.un.org/index.php?page=view&type=30022&nr=1273&menu=3170> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>504</sup> Letter from Public Inquiries Section - IDF spokesperson, to Gisha (العبرية) "رسالة من قسم التحقيقات العامة - المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جيشاه-مسلك" (بالعبرية)، 11 أغسطس/آب 2015 [https://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/buffer\\_zone/8.3.2015\\_foi\\_to\\_idf\\_answer\\_2.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/buffer_zone/8.3.2015_foi_to_idf_answer_2.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>505</sup> جيشاه-مسلك، "أين الحد؟"، أغسطس/آب 2018، <https://features.gisha.org/%d9%84%d8%a7-%d8%ad%d8%af%d9%88%d8%af/>؛ مركز الميزان لحقوق الإنسان، "إحصائيات انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في المناطق مقيدة الوصول - برا للفترة من 2010/01/01 - 2019/12/31"،

<http://mezan.org/posts/60/+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82+%D9%85%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B5%D9%88%D9%84> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>506</sup> Michael Schaeffer Omer-Man, "IDF admits spraying herbicides inside the Gaza Strip," December 28, 2015, <https://www.972mag.com/idf-admits-spraying-herbicides-inside-the-gaza-strip/115290> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>507</sup> جيشاه-مسلك، "أين الحد؟"

أركيكتكتشر" في يناير/كانون الثاني 2020 كيف ألحقت مبيدات الأعشاب على الجانب الإسرائيلي من السياج، بفعل الرياح الغربية، أضرارا بأكثر من 350 متر داخل أراضي غزة.<sup>508</sup> كما يتسبب رش هذه الأنواع من المبيدات بأضرار جسيمة بالمحاصيل في منطقة تضم الأراضي الأكثر ملاءمة للزراعة في جميع أنحاء غزة، ما يلحق خسائر مالية بالمزارعين،<sup>509</sup> ويمكن أن يؤدي صحة سكان المنطقة.<sup>510</sup>

تحت ذريعة التخوف من تهريب الأسلحة، تقيد السلطات الإسرائيلية أيضا المساحة البحرية التي يمكن للسكان الوصول إليها، بما فيها المياه الإقليمية لغزة. لسنوات، سمحت إسرائيل للفلسطينيين عموما بالوصول حتى ستة أميال بحرية قبالة الساحل، على الرغم من تقلب هذا الرقم بشكل متكرر؛ فلفترة قصيرة في 2019، مددت الحد إلى 15 ميلا بحريا، ولكن في أوقات أخرى منعت الوصول تماما.<sup>511</sup> لم تبرز إسرائيل هذه التقلبات في منطقة الصيد لأسباب أمنية، وإنما كإجراءات عقابية ردا على إطلاق الصواريخ أو البالونات الحارقة من قبل المجموعات الفلسطينية المسلحة، وهي أعمال لم يشترك فيها الصيادون بأي شكل.<sup>512</sup> بين 2010 و2017، وثق "مركز الميزان لحقوق الإنسان" الفلسطيني 976 حادثة إطلاق رصاص حي في البحر قتلت خمسة أشخاص، و250 حادثة استولت فيها السلطات الإسرائيلية على قوارب أو معدات أخرى، بزعم تجاوزها منطقة الصيد المسموح بها.<sup>513</sup> وجدت "بتسيلم" في 2017 أن عدد الصيادين المسجلين في غزة انخفض من حوالي 10 آلاف عام 2000 إلى حوالي 4 آلاف في 2017، نصفهم عاطلون عن العمل و95٪ منهم تحت خط الفقر. خلصت بتسيلم إلى أن السياسات الإسرائيلية، بما فيها "مضايقة الصيادين"، "تدمر قطاع الصيد في غزة".<sup>514</sup>

Forensic Architecture, "Herbicide Warfare in Gaza (January 2020 update)," video report, January 20, 2020, <sup>508</sup> <https://vimeo.com/386063595> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Michael Schaeffer Omer-Man, "IDF admits spraying herbicides inside the Gaza Strip," December 28, 2015, <sup>509</sup> <https://www.972mag.com/idf-admits-spraying-herbicides-inside-the-gaza-strip/115290> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ "Severe damage to crops in Gaza following aerial herbicide spraying by Israel," Gisha press release, January 28, 2020, <https://gisha.org/updates/10909> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

WHO, "The WHO Recommended Classification of Pesticides by Hazard and Guidelines to Classification," 2019, <sup>510</sup> انظر مثلا، United States Environmental Protection Agency (EPA), edition, <https://bit.ly/2ZvNVbZ> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020)؛ "Glyphosate Draft Human Health Risk Assessment for Registration Review" memorandum, December 12, 2017, <https://bit.ly/32jHoTq> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020)؛ Luoping Zhang, Imaan Rana, Rachel M. Shaffer, Emanuela Taioli and Lianne Sheppard, "Exposure to glyphosate-based herbicides and risk for non-Hodgkin lymphoma: A meta-analysis and supporting evidence," *Mutation Research*, Volume 781, July–September 2019, 186-206, <https://bit.ly/20qNlfj> (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020).

<sup>511</sup> جيشاه-مسلك، "أين الحد؟" انظر مثلا، "التغيرات التي أجرتها إسرائيل على منطقة الصيد في غزة منذ كانون ثاني 2019"، بيان صحفي لـ جيشاه-مسلك، 13 يونيو/حزيران 2019، <https://gisha.org/ar/publication/5733/> (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2020).<sup>512</sup> Gisha, "Fishing Zone Reduced Again in Act of Collective Punishment," May 30, 2019, <https://gisha.org/updates/10086512> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2020).

<sup>513</sup> مقتبس من جيشاه-مسلك، "أين الحد؟"؛ عبير المصري، "الجيش الإسرائيلي يقتل صيادا من غزة"، رأي، 18 يونيو/حزيران 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/18/305115>.

<sup>514</sup> بتسيلم، "إسرائيل تقضي على قطاع صيد الأسماك في قطاع غزة"، حُدث في 19 يونيو/حزيران 2018، [https://www.btselem.org/arabic/gaza\\_strip/20170129\\_killing\\_the\\_fishing\\_sector](https://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20170129_killing_the_fishing_sector) (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2020).

## الموارد والخدمات

تقيد القيود والأعباء التمييزية التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على دخول وخروج البضائع من غزة وإليها، وتحد حصول سكان غزة على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.

يقيد الإغلاق الإسرائيلي منذ 13 عاما حركة البضائع بشكل كبير. في أعقاب استيلاء حماس على الحكم في 2007 وإعلان غزة "منطقة معادية" من قبل إسرائيل،<sup>515</sup> منعت السلطات الإسرائيلية بين سبتمبر/أيلول 2007 ومايو/أيار 2010 معظم السلع المدنية من دخول غزة، بما فيها الكزبرة، والورق، والشوكولاتة.<sup>516</sup> حسبت السلطات الإسرائيلية في يناير/كانون الثاني 2008 الحد الأدنى من الأسعار الحرارية التي يحتاج إليها سكان غزة لتجنب سوء التغذية، مع أنها تصر أنها لا تطبق السياسات بناء على هذه الحسابات.<sup>517</sup> قال مسؤولون إسرائيليون في ذلك الوقت إنهم يريدون إبقاء اقتصاد غزة "على شفا الانهيار" مع تجنب أزمة إنسانية.<sup>518</sup>

منذ 2010، سمحت السلطات بدخول معظم السلع اليومية، لكنها تقيد بشدة وغالبا ما تمنع تماما ما ترى أن له "استخداما مزدوجا" أو ما يمكن استخدامه لأغراض عسكرية، مثل المواد التي قد تستخدم في بناء أو تدعيم الأنفاق المؤدية إلى إسرائيل.<sup>519</sup> قائمة "الاستخدام المزدوج" الحكومية تشمل فئات فضفاضة ومواد ضرورية لتلبية احتياجات سكان غزة، منها "معدات الاتصالات"، و"عناصر الفولاذ ومنتجات البناء"، و"معدات الحفر"، و"الأسمدة والكيماويات"، وخزانات الغاز، وزيت الخروع، و"المركبات باستثناء المركبات الشخصية (لا تشمل مركبات الدفع الرباعي)".<sup>520</sup> وبحسب منظمة الصحة العالمية، زعمت السلطات أيضا أن أنواعا معينة من المعدات الطبية، بما فيها معدات الأشعة السينية، هي عناصر "ذات استخدام مزدوج".<sup>521</sup> وقد

Israeli Ministry of Foreign Affairs, "Security Cabinet Declares Gaza Hostile Territory," September 19, 2007. <sup>515</sup>

<sup>516</sup> جيشاه-مسلك، "كرم أبو سالم"، 3 مارس/آذار 2020،

<https://features.gisha.org/%d9%83%d8%b1%d9%85-%d8%a3%d8%a8%d9%88-%d8%b3%d8%a7%d9%84%d9%85/%d8%ba%d8%b2%d9%91%d8%a9-%d8%b5%d9%88%d8%b1%d8%a9-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b6%d8%b9-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%8a/> (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2020).

Maayan Lubell, "Israel Gaza blockade study calculated Palestinians' calories," Reuters, October 17, 2012, <sup>517</sup> <https://www.reuters.com/article/us-palestinians-israel-gaza/israel-gaza-blockade-study-calculated-palestinians-calories-idUSBRE89GoNM20121017> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>518</sup> السابق.

<sup>519</sup> جيشاه-مسلك، "كرم أبو سالم".

<sup>520</sup> وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق، "قائمة السلع والمعدات ذات الاستخدام المزدوج الملزمة برخصة خاصة لأجل نقلها"، 26 فبراير/شباط 2020،

<https://www.gov.il/ar/departments/policies/alistofdualusegoodsandequipmentboundbyaspeciallicenseforthepurposeoftransport> (تم الاطلاع في 6 أغسطس/آب 2020).

WHO, "Medical equipment in Gaza's hospitals: Internal management, the Israeli blockade and foreign donations," July <sup>521</sup> 2009,

[http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/pdf/Medical\\_equipment\\_in\\_Gaza\\_EB\\_reportJuly09.pdf](http://www.emro.who.int/images/stories/palestine/documents/pdf/Medical_equipment_in_Gaza_EB_reportJuly09.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

وثقت جيشاه-مسلك كيف أن هذه العناصر "نادرا ما يُسمح لها بالدخول إلى القطاع".<sup>522</sup> وقد قالت أوتشا إن هذه "القيود تعيق إيصال المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية وبرامج إعادة الإعمار وتقوض القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ".<sup>523</sup> ومع ذلك، استمرت السلطات الإسرائيلية في تطبيق هذه القيود عوضا عن البدائل مثل المراقبة الدولية لاستخدام المواد ذات الاستخدام المزدوج. لم تبدأ مصر رسميا بالسماح بدخول البضائع إلى غزة إلا في فبراير/شباط 2018، لكنها تفرض إجراءات غير واضحة، منها رفض بعض البضائع التي منعتها السلطات الإسرائيلية أيضا، وسمحت بإدخال البضائع بكميات أقل بكثير من تلك التي تدخل من خلال المعبر الذي تديره إسرائيل.<sup>524</sup>

كما تفرض السلطات الإسرائيلية، كجزء من سياسة الإغلاق، قيودا صارمة على تصدير البضائع من غزة إلى كل من الضفة الغربية، وإسرائيل، والخارج. بين يونيو/حزيران 2007 وأكتوبر/تشرين الأول 2014، سمحت السلطات الإسرائيلية في المتوسط لـ 14 شاحنة فقط بالخروج شهريا، بحسب جيشاه-مسلك.<sup>525</sup> تحسن الوضع إلى حد ما منذئذ، مع خروج 219 شاحنة في المتوسط خلال السنوات الأربع من 2016 إلى 2019، ولكن هذا الرقم ما زال لا يتجاوز 20% من الشاحنات الـ 1,064 التي كانت تخرج قبل تشديد الإغلاق في يونيو/حزيران 2007.<sup>526</sup> لا تسمح مصر بشحن البضائع من غزة من خلال المعبر الذي تديره.<sup>527</sup>

اعترفت السلطات الإسرائيلية بأن قراراتها لا تتعلق فقط بالوضع الأمني. فعلى سبيل المثال، فرضت أحيانا قيودا على الصادرات أو منعتها تماما كإجراء عقابي، وهو ما فعلته طوال ما مجموعه 50 يوما في 2018 و2019، وفقا لجيشاه-مسلك.<sup>528</sup> بالإضافة إلى ذلك، أقرت السلطات بالأخذ بعين الاعتبار "الاعتبارات المتعلقة بقدرات التصنيع، فضلا عن العرض والطلب في الأسواق ذات الصلة".<sup>529</sup> على سبيل المثال، تمنع السلطات الإسرائيلية تسويق العديد من الفواكه والخضروات

---

<sup>522</sup> جيشاه-مسلك، "قوائم مائلة للسواد"، ورقة معلومات، 31 يناير/كانون الثاني 2016، [https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Dark\\_Gray\\_Lists/Dark\\_Gray\\_Lists-ar.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Dark_Gray_Lists/Dark_Gray_Lists-ar.pdf) (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2020).  
<sup>523</sup> OCHA، "Import restrictions impede delivery of services and humanitarian assistance," (blog) September 2015، <https://www.ochaopt.org/content/gaza-strip-import-restrictions-impede-delivery-services-and-humanitarian-assistance> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>524</sup> جيشاه-مسلك، "أين الحد؟" "لأول مرة.. مصر تسمح بدخول الأسمت والبضائع لغزة عبر بوابة صلاح الدين"، سما الإخبارية، 7 فبراير/شباط 2018، <https://bit.ly/3rrxw32> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2020).

<sup>525</sup> جيشاه-مسلك، "كرم أبو سالم".

<sup>526</sup> إحصائيات الصادرات في غزة بحسب جيشاه-مسلك، توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>527</sup> جيشاه-مسلك، "أين الحد؟".

<sup>528</sup> جيشاه-مسلك، "كرم أبو سالم".

<sup>529</sup> جيشاه-مسلك، "50 درجة من السيطرة".

من غزة في الضفة الغربية وإسرائيل.<sup>530</sup> بينما توجد مجموعة أوسع من المنتجات الزراعية من غزة التي يمكن بيعها في الضفة الغربية، فإن السلطات الإسرائيلية لم تسمح عمليا إلا في مارس/آذار 2021 ببيع الباذنجان والطماطم في السوق الإسرائيلي.<sup>531</sup> كما منعت حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2020 دخول البضائع المصنعة من غزة إلى أسواق الضفة الغربية وإسرائيل.<sup>532</sup>

لا يُستثنى المنتجون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من هذه القيود فحسب، بل إن إسرائيل خلقت في غزة "السوق الأكثر تقييدا في العالم" لصالح الشركات الإسرائيلية، على حد وصف جيشاه-مسلك.<sup>533</sup> يتم شراء أكثر من 80% من البضائع التي تدخل غزة من شركات وموردين إسرائيليين، والتي بلغت قيمتها عام 2015 وحده تقريبا ملياري شيكل (أكثر من 556 مليون دولار أمريكي)، وفقا لجيشاه-مسلك.<sup>534</sup> كما تنتج شركة الإسمنت الإسرائيلية "نيسر" تقريبا كل الإسمنت المستخدم في غزة.<sup>535</sup>

دمّرت هذه القيود اقتصاد غزة.<sup>536</sup> وانخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 23% بين 1994 و2016 بالقيمة الحقيقية للدولار.<sup>537</sup> يعتمد 80% من سكان غزة على

---

<sup>530</sup> " للمرة الأولى منذ ثماني سنوات: بضائع من قطاع غزة تُباع في إسرائيل"، <https://gisha.org/ar/updates/2813>، بيان صحفي لجيشاه-مسلك، 12 مارس/آذار 2015 (تم الاطلاع في 8 أبريل/نيسان 2020)؛ "Following Gisha's petition, Ministry of Agriculture releases procedure for sale of agricultural produce from Gaza in the West Bank and Israel," Gisha press release, May 5, 2019, <https://gisha.org/legal/10285> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>531</sup> السابق؛ رسالة إلكترونية من جيشاه-مسلك إلى هيو من رايتس ووتش، 16 يونيو/حزيران 2020.

<sup>532</sup> "Cookie Crackdown: How Israel's Ban on Exit of Processed Food Impedes an Entire Industry," Gisha press release, November 2018, <https://gisha.org/publication/9676> (تم الاطلاع في 24 يونيو/حزيران 2020). في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، استطاعت شاحنتان تحملان مأكولات خفيفة معلبة مصنوعة من قبل شركة في غزة من الوصول إلى الضفة الغربية، فكانت المرة الأولى التي تنتج فيها شركة في غزة من إيصال مأكولات مصنوعة إلى الضفة الغربية منذ 2007). جيشاه-مسلك (@Gisha\_Access)، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، تويتر، [https://twitter.com/Gisha\\_Access/status/133089757944231169?s=20](https://twitter.com/Gisha_Access/status/133089757944231169?s=20) (تم الاطلاع في 24 ديسمبر/كانون الأول 2020).

<sup>533</sup> "ردًا على خطة إعادة الإعمار الإنسانية الإسرائيلية، جيشاه - مسلك": التغيير يبدأ بالاعتراف بالمسؤولية، وبالنية الصادقة بالعمل"، بيان صحفي، 31 يناير/كانون الثاني 2018، <https://gisha.org/ar/press/5490/>، (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2020).

<sup>534</sup> السابق؛ جيشاه-مسلك، "50 درجة من السيطرة"؛ جيشاه-مسلك، "كرم أبو سالم".

<sup>535</sup> جيشاه-مسلك، "50 درجة من السيطرة".

<sup>536</sup> انظر، جيشاه-مسلك، "الظمن الاقتصادي لسياسة الفصل: جوانب اقتصادية لفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية"، كانون الثاني 2015، [https://gisha.org/UserFiles/File/publications/a\\_costly\\_divide/a\\_costly\\_divide\\_ar-web.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/a_costly_divide/a_costly_divide_ar-web.pdf) (تم الاطلاع في 5 أغسطس/آب 2020).

<sup>537</sup> PCBS, "Quarterly national accounts variables in Palestine for the years 2017, 2018" undated, [http://www.pcbs.gov.ps/Portals/\\_Rainbow/Documents/E.QNA\\_Constant.htm](http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/E.QNA_Constant.htm) (تم الاطلاع في 18 أغسطس/آب 2020)، السنة المرجعية - 2004. انظر أيضا "Fifty Years of Occupation Have Driven the Palestinian Economy into De-development and Poverty," September 12, 2017, <https://unctad.org/en/pages/newsdetails.aspx?OriginalVersionID=1539> (تم الاطلاع في 18 أغسطس/آب 2020).

المساعدات الإنسانية، وفقا للأونروا،<sup>538</sup> ويعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر.<sup>539</sup> تراوحت معدلات البطالة في غزة لبعض الوقت حول 50% وهي أعلى بين الشباب والنساء.<sup>540</sup>

كما أن السياسات الإسرائيلية تقيد بشدة الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. بين 1967 و2002، اعتمدت غزة على الكهرباء التي كانت تتلقاها من "شركة الكهرباء الإسرائيلية".<sup>541</sup> على الرغم من تشغيل محطة توليد الكهرباء في غزة في 2002، إلا أنها تعمل بقدرة جزئية فقط، وأحد أسباب ذلك هو الهجمات الجوية الإسرائيلية العديدة. على حد تعبير المحكمة الإسرائيلية العليا في 2008، ما تزال غزة "معتمدة بالكامل تقريبا" على إسرائيل لإمدادها بالكهرباء بشكل مباشر أو غير مباشر.<sup>542</sup> رغم أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تباع كمية محددة فقط من الكهرباء لغزة، وهي غير كافية لتلبية طلب السكان، حتى لو كانت محطة الطاقة تعمل بكامل طاقتها، كما أنها تقلص التغذية الكهربائية بشكل دوري.<sup>543</sup> في 2017، على سبيل المثال، خفضت الشركة كمية الكهرباء التي زودت بها غزة بنسبة 30%، بناء على طلب من السلطة الفلسطينية، التي سعت للضغط على سلطات حماس للتخلي عن سيطرتها على القطاع.<sup>544</sup> قصفت القوات الإسرائيلية محطة الطاقة الوحيدة في غزة مرات عدة،<sup>545</sup> ما قلص قدرتها بشكل كبير.<sup>546</sup> القيود التي فرضتها إسرائيل على دخول البضائع، بما فيها قطع الغيار والمعدات التي تعتبر ذات استخدام مزدوج، أعاققت جهود إصلاح محطة التوليد.<sup>547</sup> بالإضافة إلى ذلك، تقيد السلطات دوريا، أحيانا بشكل عقابي وفي بعض الأحيان بسبب النزاعات على المدفوعات، كمية الوقود الصناعي الذي

538 الأونروا، "الحماية في قطاع غزة"،

<https://www.unrwa.org/ar/activity/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A9%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%BA%D8%B2%D8%A9>

539 أوتشا، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة".

540 السابق؛ جيشاه-مسلك، "نسبة البطالة في غزة في الربع الثاني من العام 2019: 46.7 بالمئة"، 4 سبتمبر/أيلول 2019، <https://gisha.org/ar/updates/5803/> (تم الاطلاع في 6 أغسطس/آب 2020).

541 جيشاه-مسلك، "اليد على المفتاح - من المسؤول عن وضع البنية التحتية المدنية في قطاع غزة"، يناير/كانون الثاني 2017، [https://gisha.org/UserFiles/File/publications/infrastructure/Hand\\_on\\_the\\_Switch-AR.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/infrastructure/Hand_on_the_Switch-AR.pdf) (تم الاطلاع في 6 أغسطس/آب 2020)، ص. 3.

542 السابق؛ "غزة - آثار واسعة النطاق للاعتداء على محطة الكهرباء"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 10 أغسطس/آب 2014، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254826>؛ [Albassioni v. Prime Minister, HCJ 9132/07, January 30, 2008](https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254826)، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254826>؛ [available at https://versa.cardozo.yu.edu/sites/default/files/upload/opinions/Ahmed%20v.%20Prime%20Minister.pdf](https://www.hrw.org/ar/news/2014/08/10/254826) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

543 السابق.

544 Raf Sanchez, "Israel cuts Gaza electricity after Palestinian president says he will no longer pay the bill for Hamas," Daily Telegraph, June 12, 2017, <https://www.telegraph.co.uk/news/2017/06/12/israel-cuts-gaza-electricity-palestinian-president-says-will/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

545 "غزة - آثار واسعة النطاق للاعتداء على محطة الكهرباء"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش؛ Gaza: Israeli Offensive Must Limit Harm to Civilians," Human Rights Watch news release, June 28, 2006, <https://www.hrw.org/news/2006/06/28/gaza-israeli-offensive-must-limit-harm-civilians>.

546 "أزمة الكهرباء في غزة - أسئلة شائعة"، جيشاه-مسلك، خُدث في 3 يناير/كانون الثاني 2018، [https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Electricity\\_FAQ/Electricity\\_FAQ\\_AR.pdf](https://gisha.org/UserFiles/File/publications/Electricity_FAQ/Electricity_FAQ_AR.pdf) (تم الاطلاع في 6 أغسطس/آب 2020). 547 جيشاه-مسلك، "اليد على المفتاح".

تسمح بشرائه للمحطة، والذي تحتاج إليه المحطة لتعمل. <sup>548</sup> كما تقيد إسرائيل دخول الألواح الشمسية والبطاريات، ما يعيق الجهود لتطوير مصادر طاقة بديلة من شأنها أن تمنح غزة درجة من الاستقلالية فيما يتعلق بالطاقة. <sup>549</sup> كانت غزة تشتري أحيانا كمية صغيرة من الكهرباء من مصر، لكنها كانت غير كافية لتلبية احتياجات سكانها. <sup>550</sup> في 2017 و2018، كان متوسط التغذية الكهربائية في غزة 6.2 ساعات في اليوم؛ ارتفع هذا الرقم إلى 12 في 2019، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى سماح إسرائيل لقطر بشراء الوقود من المزودين الإسرائيليين لاستخدامه في غزة. <sup>551</sup> في الوقت نفسه، يتمتع المستوطنون الإسرائيليون في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالكهرباء دون انقطاع، وهي تغذية يأتي معظمها من نفس شركة الكهرباء الإسرائيلية. يؤثر انقطاع التيار الكهربائي المنتظم على العديد من جوانب الحياة اليومية في غزة، من التدفئة والتبريد ومعالجة مياه الصرف الصحي، إلى الرعاية الصحية والأعمال. <sup>552</sup>

كما أن سكان غزة لا يحصلون بانتظام على مياه نظيفة. تعتمد غزة كمصدر وحيد تقريبا للمياه على الحوض الساحلي، الذي يمتد على طول الساحل في إسرائيل والقطاع ويمكن الوصول إليه داخل غزة عبر الآبار. <sup>553</sup> وبحسب أوتشا، فإن الاستخراج المفرط، سواء من قبل الإسرائيليين أو من قبل الفلسطينيين في غزة، وتسرب مياه البحر والصرف الصحي والنترات، جعل أكثر من 96% من المياه الجوفية "غير صالحة للاستهلاك البشري". <sup>554</sup> وجدت دراسة أجرتها مؤسسة RAND في 2018 أن تلوث المياه يسبب 26% من الأمراض في غزة وهو السبب الرئيسي لوفيات الأطفال. <sup>555</sup> كما تشتري

<sup>548</sup> السابق.

<sup>549</sup> السابق.

<sup>550</sup> السابق، ص 3.

<sup>551</sup> OCHA, "Gaza Strip: Early Warning Indicators - December 2019,"

[https://www.ochaopt.org/sites/default/files/early\\_warning\\_indicator\\_december\\_2019.pdf](https://www.ochaopt.org/sites/default/files/early_warning_indicator_december_2019.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)  
OCHA, "Improvements to Gaza Electricity," July 16, 2019, <https://www.ochaopt.org/content/improvements-gaza-electricity-supply> (تم الاطلاع في 17 أغسطس/آب 2020).

<sup>552</sup> عبيد المصري (هيومن رايتس ووتش)، "في غزة، نحصل على الكهرباء 4 ساعات في اليوم فقط - إذا كنا محظوظين"، رأي، لوس أنجلوس تايمز، 20 أغسطس/آب 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/20/308027>.

<sup>553</sup> Al Haq, "Water for One People Only," pp. 28-31.

<sup>554</sup> أوتشا، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة".

[https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/2018/12/humanitarian\\_needs\\_overview\\_2019-28129.pdf](https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/2018/12/humanitarian_needs_overview_2019-28129.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ في مارس/أذار 2019، قال جهاز الإحصاء المركزي وسلطة المياه الفلسطينية إن أكثر من 97% من المياه التي تم ضخها من الحوض الساحلي لا تستوفي معايير المياه التي وضعتها منظمة الصحة العالمية".

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) and the Palestinian Water Authority (PWA) Issue a Press Release on the Occasion of World Water Day, March 22, 2019" PCBS press release, March 22, 2019, [http://www.pcbs.gov.ps/portals/\\_pcbs/PressRelease/Press\\_En\\_21-3-2019-water-en.pdf](http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_21-3-2019-water-en.pdf) (تم الاطلاع في 17 أغسطس/آب 2020).

انظر أيضا، "Failing Gaza: undrinkable water, no access to toilets and little hope on the horizon," Oxfam, April 24, 2017, <https://www.oxfam.org/en/failing-gaza-undrinkable-water-no-access-toilets-and-little-hope-horizon> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

Yaniv Kubovich, "Polluted Water Leading Cause of Child Mortality in Gaza, Study Finds," October 16, 2018, <sup>555</sup> <https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/.premium.MAGAZINE-polluted-water-a-leading-cause-of-gazan-child-mortality-says-rand-corp-study-1.6566812> (تم الاطلاع في 17 أغسطس/آب 2022).

غزة المياه من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت"، لكن إسرائيل تسيطر على الإمداد. تمر المياه من مكوروت عبر نفس شبكة الأنابيب التي تمر فيها المياه الجوفية وتختلط معها، ما يقلل من جودتها.<sup>556</sup> تتسبب شبكة أنابيب المياه القديمة في غزة أيضا في فقدان حوالي 30% من الإمدادات بسبب التسرب،<sup>557</sup> لكن إسرائيل تصعب الصيانة، إذ تقيد استيراد حوالي 70% من المواد والمعدات اللازمة لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي على أساس أنها "مواد ذات استخدام مزدوج".<sup>558</sup> تحلّي غزة كمية معينة من المياه، ولكن تحلية المياه تتطلب قدرا كبيرا من الكهرباء، والوقود، والتمويل.<sup>559</sup> تجبر هذه القيود معظم الأسر في غزة على الاعتماد على شراء مياه الشرب المكررة من الشركات الخاصة، عندما تستطيع تحمل تكاليفها.<sup>560</sup> في 2019، استخدم سكان غزة 79 لتر من الماء يوميا، بزيادة عن 2017 و2018، ولكن أقل من الحد الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو مئة لتر.<sup>561</sup>

### دراسة حالات: غزة

توضح دراسة الحالات الفردية التالية كيف تمارس السلطات الإسرائيلية القمع الممنهج بحق الفلسطينيين في غزة، بصفقتها جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال انتهاك حقوق الإنسان الأساسية.

"يزن": شعر يزن (26 عاما) أن حلمه قد تحقق؛ عرضت عليه "جامعة نوتنغهام" في بريطانيا القبول لمرحلة الماجستير. لم يلحق يزن بداية الفصل الدراسي في أكتوبر/تشرين الأول 2018، إذ كان ينتظر الرد على طلب تصريح من إسرائيل ورسالة تتيح له السفر عبر الأردن إلى بريطانيا. حصل على التصريح في ديسمبر/كانون الأول، وفي 18 ديسمبر/كانون الأول 2018، وصل إلى معبر بيت حانون/إيرز لبدء رحلته. لكن عند وصوله، اصطحبه جندي إسرائيلي إلى غرفة لاستجوابه. قال ل هيومن رايتس ووتش إن الجنود سألوه عن الوضع في غزة، وأحد جيرانه، ومبلغ من المال كان قد دفعه والده.<sup>562</sup> بعد الانتظار لثلاث ساعات، عاد الجندي وقال: "ستتمكن من السفر وسيسير كل شيء على ما يرام. ما رأيك بتزويدنا ببعض الأشياء البسيطة مقابل المال والسفر؟" فهم يزن ذلك التصريح على أنه طلب لتوفير المعلومات الاستخبارية عن أشخاص في محيطه، فرفض. أرجعه الجندي، محذرا إياه: "أنت تدمر مستقبلك"، ثم حثه قائلا، "فكر بالموضوع". قال يزن إنه فكر بالمغادرة عبر معبر رفح إلى مصر، لكن قائمة الانتظار التي تديرها حماس كانت طويلة. لم يكن

556 جيشاه-مسلك، "اليد على المفتاح".

557 أو تشا، "نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة".

558 "جيشاه-مسلك"، "50 درجة من السيطرة".

559 جيشاه-مسلك، "يد على المفتاح".

560 السابق.

561 OCHA، "Gaza Strip: Early Warning Indicators - December 2019".

562 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع "يزن"، مدينة غزة، 11 فبراير/شباط 2020.



بإمكانه دفع آلاف الدولارات لتقديم دوره على قائمة الانتظار، وفاتته الفرصة. تجعل سياسة الفصل الإسرائيلية من المستحيل فعليا على يزن التماس الفرص التعليمية أو المهنية في الضفة الغربية، رغم أن والدته من نابلس.<sup>563</sup> انتهى به الأمر بالدراسة في غزة ويعمل الآن في وظائف بعقود مؤقتة، ولكن "لا يزال لديه نفس الحلم بالدراسة في الخارج" ويستمر في تقديم طلبات للمنح الدراسية. قال ل هيومن رايتس ووتش: "حلقت بعيدا مع هذا الحلم، لكنني سقطت فجأة ووجدت نفسي في العالم الحقيقي. أشعر وكأنني طائر داخل قفص - يمكنني أن أطير في القفص، لكنني أبقى دائما بداخله. هذه هي غزة - أنت في سجن كبير، تتساءل ماذا يوجد في العالم الخارجي".

"لين": حصلت لين (23 عاما)، وهي ممثلة، على تصريح لمغادرة غزة لإجراء مقابلة تأشيرة في القدس في يوليو/تموز 2016، لكنها قررت عدم العودة وذهبت لتعيش مع عمها في جنين. قالت ل هيومن رايتس ووتش إن سفرها إلى الخارج سابقا جعلها تشعر أنها "لن تتمكن من تحقيق أي شيء في غزة" ولم تتمكن من تقبل البقاء هناك.<sup>564</sup> بدأت تدرس في الجامعة وتمثل، وانتقلت إلى رام الله وتقدمت بطلب لتغيير عنوانها، لتتمكن من البقاء قانونيا في الضفة الغربية. لكنها لم تتلق أي معلومات بخصوص طلبها. جمّدت السلطات الإسرائيلية فعليا السجل السكاني منذ العام 2000، معرقله حتى تغيير العناوين.<sup>565</sup> انتهت صلاحية تصريحها، وأصبح وجودها في الضفة الغربية غير قانوني، وقالت إنها بدأت تخشى توقيفها وإعادتها إلى غزة. قالت: "أحلم بالحصول على بطاقة هوية فلسطينية تتيح لي التنقل بحرية والسفر، ثم العودة إلى غزة لرؤية أسرتي". تجد نفسها الآن عالقة، عاجزة عن زيارة عائلتها، لكنها غير مستعدة للتخلي عن حلمها في السعي إلى حياة أفضل في الضفة الغربية. أضافت: "غزة سجن صغير. رام الله سجن كبير... لو أتحت لي الفرصة للعودة في الزمن، لبقيتُ في غزة وتعلمتُ التأقلم على الحياة هناك".

"سامية": سافرت سامية (27 عاما)، وهي معلمة لغة إنجليزية، إلى الأردن في 2016 للدراسة. قالت ل هيومن رايتس ووتش إنها قررت بعد مدة قصيرة العودة إلى غزة، لكن أقاربها الذين زارهم في الضفة الغربية أقنعوها بالبقاء معهم.<sup>566</sup> قالت إنها قدمت طلبا لتغيير عنوانها إلى الضفة الغربية عن طريق "الهيئة العامة للشؤون المدنية" (الأحوال) الفلسطينية، التي تحيل الطلبات إلى السلطات الإسرائيلية، لكنها لم تتلق أي رد. بدأت سامية العمل كمعلمة للغة الإنجليزية في رام الله وعقدت خطوبتها، لكنها شعرت بأنها دائما مقيدة، وغير قادرة على التنقل بحرية مع الأصدقاء والعائلة. في 3 يوليو/تموز 2019، ذهبت في سيارة أجرة لزيارة أقاربها في نابلس. في الطريق، أوقفها جنود

<sup>563</sup> ذكر يزن أن السلطات رفضت حتى منح والدته تصريحا للسفر إلى الضفة الغربية لحضور جنازة شقيقها، أو منح تصريح لخالته من نابلس لدخول غزة لحضور جنازة شقيق يزن في 2019.

<sup>564</sup> مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع "لين"، 18 مارس/آذار 2020.

<sup>565</sup> أنظر قسم الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية.

<sup>566</sup> مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع "سامية"، 23 مارس/آذار 2020.

إسرائيليون عند حاجز كانوا قد أقاموه. عندما رأوا أن عنوانها مسجل في غزة، اتهموها بأنها "تقييم هنا بشكل غير قانوني" واعتقلوها في مركز عسكري، حيث أمضت الليلة. قالت إنه في وقت مبكر من صباح اليوم التالي، وضع العناصر الأصفر على يديها ورجليها، ووضعوها في سيارة بدون نوافذ، واقتادوها إلى معبر إيرز، حيث أعادوها إلى غزة دون متعلقاتها أو حتى بطاقة هويتها. قالت سامية: "كان كابوساً". كانت تُخطط للزواج في 2020، واستأجرت بالفعل مكاناً وبدأت بتأثيثه، ثم "انتهى كل شيء في ثوان". قالت إنها لا تصدق أنها "أبعدت من الجزء الثاني من بلدي"، مكان على بعد ساعة فقط. قدمت طلباً للحصول على تصريح عودة إلى الضفة الغربية، لكن الشؤون المدنية الفلسطينية في غزة أخبروها أن الإسرائيليين وضعوا عليها منعاً أمنياً مدته ستة أشهر، ما منعها من السفر. قالت إن خطيبها قدم مرتين طلب تصريح لزيارة غزة، لكن السلطات الإسرائيلية رفضته في المرتين: مرة بسبب الأعياد اليهودية والأخرى بدون سبب. قالت، "فقدت الأمل" وحتى "طلبت من خطيبي الانفصال عني، إذا لم يكن بإمكاننا أن نكون معاً". قالت إنه رفض، وما زال يبحثان عن طريقة للعيش معاً.

"هديل": في 2011، أحببت هديل (37 عاماً)، وهي منسقة لمواقع التواصل الاجتماعي في غزة، رجلاً من نابلس التقت به في مؤتمر في عمان. قالت ل هيو من رايتس ووتش إنها بدأت تقديم طلبات للحصول على تصاريح لزيارته، لكن السلطات الإسرائيلية رفضتها باستمرار، 11 مرة بالإجمال.<sup>567</sup> في 2012، تمكن الرجل من دخول غزة عبر مصر للزيارة وعقدًا خطوبتهما. بعد فترة قصيرة، عقب الانقلاب العسكري في مصر في يوليو/تموز 2013، أغلقت السلطات المصرية حدودها مع غزة إلى حد كبير. قدمت هديل في 2014 طلباً لشم للعيش مع خطيبها في الضفة الغربية، ولكنه رُفض دون سبب محدد. في أواخر 2015، تمكنت من الحصول على تصريح لحضور مؤتمر في الخارج. في طريق عودتها، أثناء عبورها الضفة الغربية قادمة من الأردن، فكرت في البقاء. لكنها خافت من القبض عليها وإعادتها إلى "السجن المؤبد في غزة" في إشارة إلى خوفها من عدم تمكنها من تأمين تصريح سفر مجدداً، فعادت إلى غزة وانفصل الخطيبان في مايو/أيار 2015. إلا أنها تمكنت في 2019 من الحصول على تصاريح من خلالها عملها للسفر إلى الضفة الغربية، والتقت برجل من رام الله وخطبته. قالت إنها تقلق دائماً من مواجهة نفس المصير في هذه العلاقة. قالت إنها تحدثت إلى محامين لتقديم طلب لتغيير عنوانها، لكنهم أخبروها أن احتمال سماح إسرائيل لها بالإقامة القانونية في الضفة الغربية ضئيل للغاية، وأن العملية ستستغرق وقتاً طويلاً. شجعتها عائلة خطيبها على البقاء بدون وضع قانوني في الضفة الغربية، لكنها لا تريد المخاطرة. قالت إنها وخطيبها لا يعتبران غزة خياراً، لأنهما اشتريا بالفعل منزلاً في الضفة الغربية ولم تشأ أن تفصل خطيبها عن عائلته. قالت إنهما يركزان الآن على إيجاد طريقة للعيش معاً في الخارج، لأن السبيل إلى العيش في الأراضي الفلسطينية المحتلة مسدوداً.

567 مقابلة هيو من رايتس ووتش مع "هديل"، مدينة غزة، 16 فبراير/شباط 2020.

"كيران": في 2016، قررت كيران (33 عاما) وزوجها الانتقال من غزة إلى الضفة الغربية بحثا عن حياة أفضل. قالت كيران ل هيومن رايتس ووتش إن زوجها حصل على تصريح سفر كرجل أعمال، وقرر البقاء في الضفة الغربية.<sup>568</sup> قالت ل هيومن رايتس ووتش إنه بدون تلبية المعايير الصارمة التي تفرضها إسرائيل للسماح لسكان غزة بالسفر، حصلت كيران على إحالة طبية مزورة تشير إلى أن ابنها (ثلاثة أعوام آنذاك) يحتاج إلى السفر للحصول على رعاية طبية عاجلة. منحت السلطات تصريحاً ومنحتها تصريحاً لمرافقته وسافرا في 2017 مصطحبين ابنها الثاني (ثمانية أشهر). ظلوا في الضفة الغربية بدون أن يكون وضعهما قانونيا منذئذ. طلب زوجها تغيير عنوانه ليصبح في الضفة الغربية في 2016، لكن، حتى كتابة هذا التقرير، لم يكن قد تلقى أي رد. قالت كيران إن عائلتها المكونة من خمسة أفراد، بمن فيهم طفلة ثالثة أنجبها في الضفة الغربية، تعيش في "خوف دائم" من التوقيف والإعادة إلى غزة، وتبقى في المنزل كلما "كان هناك أي توتر". يشعرون أنهم "غرباء في وطننا"، كما لو أنهم "يقيمون بشكل غير قانوني في بلد آخر". قالت إنها لم تحضر عدة مناسبات عائلية في غزة، بما فيها حفلي زفاف شقيقها، وإن زوجها لم ير أطفاله الخمسة من زواج سابق منذ مغادرته غزة. قالت إنها فكرت بالعودة إلى غزة، لكنها قلقة حيال تأثير الحياة في القطاع على أطفالها الثلاثة. قالت ل هيومن رايتس ووتش إن "أولادي يفرحون عندما يرون طائرات في السماء ... لا أستطيع تخيل رد فعلهم عندما سيرون الطائرات التي يحبونها تطلق الصواريخ والقنابل. لا أريدهم أن يجربوا الحرب والموت".

## التمييز المؤسسي في إسرائيل

في إسرائيل، تمارس السلطات تمييزاً مؤسسياً بين السكان اليهود والفلسطينيين، وإن كان في بعض الجوانب أقل شدة من القمع والاضطهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة. بحسب بيانات "دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية"، هناك حوالي 6.2 مليون يهودي و1.6 مليون فلسطيني على الجانب الإسرائيلي من الخط الأخضر.<sup>569</sup> نص "إعلان الاستقلال" الإسرائيلي على "المساواة الكاملة" بين جميع السكان. خلافاً لفلسطيني الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية (باستثناء أقلية صغيرة من الفلسطينيين المقدسين الذين تقدموا بطلب الجنسية الإسرائيلية وحصلوا عليها)، الفلسطينيون الذين يعيشون في إسرائيل هم مواطنون يحق لهم التصويت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (انتخابات الكنيست). غير أن طيلة السنوات الـ17 الأولى من وجود إسرائيل كدولة، وضعت السلطات أغلب الفلسطينيين تحت الحكم العسكري، وحاصرتهم في عشرات الجيوب، وفرضت

568 مقابلة هاتفية ل هيومن رايتس ووتش مع "كيران"، 19 مارس/آذار 2020.

Israel CBS, "Localities (1) and Population, By District, Sub-District, Religion and Population Group," September 26, 2019, <sup>569</sup> [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02\\_16x.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_16x.pdf) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2019). هذا الرقم لا يشمل المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك الأغلبية الساحقة للفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية المحتلة وكل السوريين الذين يعيشون في مرتفعات الجولان المحتلة.

عليهم الحصول على تصاريح لمغادرة أماكنهم، وقيوداً مشددة على حقوقهم.<sup>570</sup> عندما انتهى الحكم العسكري في العام 1966، منحت السلطات الفلسطينية حرية التنقل، لكنها استمرت في معاملة اليهود والفلسطينيين بغياب صرخ للمساواة، بما يشمل المكانة القانونية، وسياسات الأراضي، والحصول على الموارد والخدمات. تهدف هذه المعاملة التمييزية إلى تعزيز السيطرة اليهودية على التركيبة السكانية والأراضي، كما اعترف بذلك مسؤولون وبشكل مباشر.<sup>571</sup>

## المكانة القانونية

تعتمد إسرائيل نظام مواطنة مزدوج المسارات، لا يساوي بين الفلسطينيين واليهود في المعاملة. رغم أن اليهود والفلسطينيين الذين يعيشون داخل إسرائيل هم مواطنون، فإن إجراءات منح الجنسية الإسرائيلية تعطي امتيازات لليهود وتفرض قيوداً مشددة على الفلسطينيين الذين، بخلاف معظم السكان الحاليين وأبنائهم وأحفادهم، يمكن أن يصبحوا مواطنين.

كان "قانون الجنسية" الإسرائيلي لعام 1952 ينصّ في البداية على أنّ الدولة تمنح الجنسية عبر أربعة مسارات: (1) "العودة"، أو (2) "الإقامة في إسرائيل" أو (3) الولادة أو (4) التجنّس.<sup>572</sup> غير أنّ إسرائيل تخصص المسار الأول (العودة) لليهود حصرياً، وهو نابع من "قانون العودة" لعام 1950 الذي يمنح اليهود الذين لديهم جنسيات أخرى حق الاستقرار في إسرائيل.<sup>573</sup> ينصّ قانون المواطنة على أن يحصل اليهود الذين كانوا يعيشون أصلاً في إسرائيل آنذاك على المواطنة عبر هذا المسار، خلافاً لمسار "الإقامة في إسرائيل".

على النقيض من ذلك، حصل الفلسطينيون على المواطنة في 1952 عبر المسار الثاني، "الإقامة في إسرائيل". غير أن القانون جعل الحصول على المواطنة مشروطاً بإثبات الإقامة قبل 1948 أو التواجد المستمر هناك مع التسجيل في السجل السكاني أو الدخول بشكل قانوني في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1952. جميع هذه القيود لا تنطبق على اليهود. هذه الصياغة لا تكفي بإقصاء 700 ألف فلسطيني كانوا قد فروا أو طردوا من ديارهم في 1948 بالإضافة إلى أبنائهم وأحفادهم،<sup>574</sup> بل تقصي أيضاً كل من لم يُدرج في سجل السكان بسبب إجراءات التسجيل الصورية، وكل من لم يكن متواجداً هناك أو لم تثبت إقامته قبل 1948 أو بشكل مستمر بين 1948 و1952.<sup>575</sup>

Nimer Sultany, "The Legal Structures of Subordination: The Palestinian Minority and Israeli Law," in *Israel and Its Palestinian Citizens: Ethnic Privileges in the Jewish State*, eds. Nadim N. Rouhana and Sahar S. Huneidi (Cambridge University Press, 2017) [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=2365177](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2365177) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)، ص 203-202.

571 انظر قسم "نية الإبقاء على الهيمنة".

572 "عدالة"، "قانون المواطنة رقم 32 لسنة 1952"، <https://www.adalah.org/ar/law/view/341> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020). الترجمة الرسمية تسميه "قانون المواطنة"، لكن الأصل العبري (*Hok ha-Ezrahut*) يُترجم حرفياً "قانون الجنسية"، ويصف بدقة أكبر المسار المذكور. انظر: Shira Robinson, *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State* (Stanford: Stanford University Press, 2013), pp. 72-112.

Israel MFA, Law of Return 5710-1950.<sup>573</sup>

574 انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية".

575 انظر: Shira Robinson, *Citizenship Strangers* 72-112.

أفادت "هآرتس" في 2017 أن السلطات الإسرائيلية كانت قد سحبت المواطنة من "مئات إن لم يكن آلاف" البدو الفلسطينيين في منطقة النقب في السنوات الأخيرة بإدعاء "التسجيل الخاطئ" الذي قاموا به هم أو عائلاتهم بين 1948 و1952.<sup>576</sup> في جلسة للكنيست في 20 أغسطس/آب 2020، أقرّ مسؤولون حكوميون بالتحقيق في الملاحظات المحيطة بمنح المواطنة لحوالي 2,600 شخص، وقالوا إنهم وجدوا أنّ حوالي 500 منهم حصلوا على المواطنة عن طريق الخطأ، رغم أنهم زعموا أنهم أعادوا المواطنة إلى 362 منهم عبر مسار سريع.<sup>577</sup>

بينما يشمل المسار الثالث، الولادة، اليهود والفلسطينيين معاً، فإنّ المسار الرابع، التجنس، ينطبق فقط على غير اليهود. يسمح قانون المواطنة لوزارة الداخلية بمنح المواطنة لكل من تتوفر فيه مجموعة من الشروط، تشمل الإقامة في إسرائيل لعدة سنوات، ونية الاستقرار فيها، ومعرفة اللغة العبرية، والتخلي عن الجنسية الأجنبية، وقسم الولاء.

في يوليو/تموز 2003، أصدرت الحكومة الإسرائيلية "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل" (أمر الساعة)، الذي علّق فعلياً عملية التجنس والمكانة القانونية طويلة الأمد للفلسطينيين المتزوجين من مواطنين إسرائيليين أو سكان الضفة الغربية وغزة.<sup>578</sup> أيدت المحكمة العليا القانون، فعمد الكنيست إلى تجديده كل سنة منذ ذلك الحين، وكانت آخر مرة في يونيو/حزيران 2020. في 2005، سمح الكنيست للنساء الفلسطينيات فوق سن 25 عاماً والرجال الفلسطينيين فوق 35 عاماً، المتزوجين من مواطنين إسرائيليين، التقدم بطلب تصاريح مؤقتة قابلة للتجديد. وفي 2017، وسّع الكنيست نطاق القيود ليشمل الأزواج من لبنان، وسوريا، والعراق، وإيران.<sup>579</sup>

---

Jack Khoury, "Israel Revokes Citizenship of Hundreds of Negev Bedouin, Leaving Them Stateless," August 25, 2017, <sup>576</sup> <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-revokes-citizenship-of-hundreds-of-bedouin-1.5445620> (تم الاطلاع في 10 أغسطس/آب 2020). انظر "Israel Illegally Revoking Citizenship from Thousands of Bedouin Citizens, Leaving them Stateless," Adalah press release, September 18, 2017, <https://www.adalah.org/en/content/view/9238> (تم الاطلاع في 12 أغسطس/آب 2020).

<sup>577</sup> اجتماع لجنة الشؤون الداخلية والبيئة بالكنيست (على الانترنت)، حضره باحث من هيومن رايتس ووتش، لجنة الشؤون الداخلية والبيئة، البروتوكول رقم 49، 11 أغسطس/آب 2020، متوفر بالعبرية على <https://bit.ly/36hO3Qe> (تم الاطلاع في 29 سبتمبر/أيلول 2020)؛ Sue Surkes, "Knesset Demands Answers After Some Negev Bedouin Have Citizenship Revoked," *Times of Israel*, August 16, 2020, <https://www.timesofisrael.com/knesset-demands-answers-after-some-negev-bedouin-have-citizenship-revoked/> (تم الاطلاع في 28 سبتمبر/أيلول 2020).

<sup>578</sup> Knesset, Citizenship and Entry into Israel Law (temporary provision) 5763 – 2003, (unofficial translation), <sup>579</sup> [https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/citizenship\\_law.htm](https://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/citizenship_law.htm) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)؛ انظر قسم "أعمال للإنسانية".

<sup>579</sup> "Israel: Family Reunification Ruling Is Discriminatory," Human Rights Watch news release, May 17, 2006, <sup>579</sup> Adalah, "Ban on Family Unification" - <https://www.hrw.org/news/2006/05/17/israel-family-reunification-ruling-discriminatory> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Jonathan Lis, "Israeli Legislator Invokes Nation-state Law in Bid to Block Palestinian Family Unification," June 2, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-legislator-invokes-nation-state-law-in-bid-to-block-palestinian-family-unification-1.8890451> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ unifi-1.8890451 (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)؛ Adalah, "The Nationality and Entry Into Israel Law (Temporary Order) (Amendment) 2005," <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/features/famuni/lawBill27jul05.pdf> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

تميّز السلطات الإسرائيلية أيضا بين المواطنة والقومية، وتمارس تمييزا هيكليا بين المواطنين بناءً على قوميتهم. تسجل الحكومة الإسرائيلية الأصل القومي لجميع المواطنين، وكانت حتى 2005 تُدرجه في بطاقة الهوية لكل مواطن.<sup>580</sup> يُعتبر اليهود والفلسطينيون من قوميات مختلفة: "يهود" و"عرب". رغم أنها تعترف بأكثر من 140 قومية، لا تعترف الحكومة بـ "قومية إسرائيلية"، وترفض طلبات المواطنين في تعريف أنفسهم على هذا النحو.<sup>581</sup> التمس مواطنون للمحكمة العليا ضد هذا الرفض، لكن المحكمة أيدته. في 2013، أكدت المحكمة مجددا حكما كان قد صدر في 1972 يقضي بأن "القومية الإسرائيلية أصبحت موجودة، بشكل منفصل ومختلف عن القومية اليهودية".<sup>582</sup> وفي رأي مؤيد، كتب القاضي حنان ميلسير أن "الصفة اليهودية الدستورية" للدولة تلغي إمكانية الاعتراف بـ "القومية الإسرائيلية"، وهي مختلفة عن القومية اليهودية.<sup>583</sup>

التفرقة بين المواطنة والقومية يعني أن القانون الإسرائيلي يجعل الفلسطينيين عند الولادة في مكانة أدنى بموجب القانون. لطالما عرّفت إسرائيل نفسها بـ "الدولة القومية للشعب اليهودي"، على النحو المنصوص عليه في "قانون أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي" لعام 2018. هذا القانون، الذي يتمتع بوضع دستوري، ينص على حق تقرير المصير لليهود فقط، ويجعل بناء المنازل لليهود دون سواهم أولوية وطنية.<sup>584</sup> استثناء الفلسطينيين من التعريف الذي وضعته الأمة لنفسها يوفر أساسا قانونيا لاعتماد سياسات تفضّل اليهود على الفلسطينيين، تحت عنوان تعزيز "المصلحة القومية" أو "الأمن القومي". على سبيل المثال، في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، استشهدت محكمة صلح إسرائيلية بـ "قانون الدولة القومية" لعام 2018 لرفض دعوى قضائية رفعتها طالبان فلسطينيان للحصول على تعويض عن نفقات السفر إلى مدرسة فلسطينية قريبة، حيث لا توجد مثل هذه المدارس في مدينة كرميئيل في شمال إسرائيل حيث يعيشان. نص الحكم على أن "كرميئيل مدينة يهودية تهدف إلى ترسيخ الاستيطان اليهودي في الجليل. إن إنشاء مدرسة تدرس اللغة العربية أو حتى تمويل السفر المدرسي للطلاب العرب من شأنه تغيير التوازن الديموغرافي ويضر بطابع المدينة". وأضافت أن "تطوير وإقامة الاستيطان اليهودي هو قيمة قومية مرسخة في القانون الأساسي وهو اعتبار ذو قيمة وله الأولوية في صنع القرار على مستوى البلدية".<sup>585</sup>

<sup>580</sup> Norman Berdichevsky, *Modern Hebrew: The Past and Future of a Revitalized Language* (North Carolina: McFarland & Company, 2014) <https://bit.ly/3cQ3Mph> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020)، ص 161.

<sup>581</sup> Revital Hovel, "Supreme Court Rejects Citizens' Request to Change Nationality From 'Jewish' to 'Israeli'," *Haaretz*, October 3, 2013, <https://www.haaretz.com/premium-court-israeli-isn-t-ethnicity-1.5343897> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>582</sup> *Ornan v. Ministry of the Interior*, CA 8573/08, October 2, 2013, <https://versa.cardozo.yu.edu/opinions/ornan-v-ministry-interior> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>583</sup> السابق.

<sup>584</sup> قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي،

<https://www.madarcenter.org/%D9%85%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AA/2594-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B4%D8%B9%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%87%D9%88%D8%AF%D9%8A> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>585</sup> نزار بكري ضد بلدية كرميئيل، 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، محكمة صلح كرايوت، لدى هيومن رايتس ووتش نسخة عن الحكم.

الاجراءات القانونية الرامية إلى حماية الطابع اليهودي للدولة والتي تميّز ضدّ الفلسطينيين تقوّض التعهد الوارد في إعلان الاستقلال بـ "المساواة التامة في الحقوق اجتماعيا وسياسيا بين جميع رعاياها دون التمييز من ناحية الدين والعرق والجنس". يصوّت مواطنو إسرائيل الفلسطينيون في الانتخابات، ويمثّلون في الكنيست، غير أن " قانون أساس: الكنيست – 1958"، الذي يحظى بوضع دستوري، أعلن أنه لا يحقّ الترشح للكنيست لكل من أنكر "قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".<sup>586</sup> كما أنّ "قانون الأحزاب السياسية" لعام 1992 يأخذ خطوة إضافية بمنع تسجيل أي حزب له أهداف تنكر بشكل مباشر أو غير مباشر "قيام دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية".<sup>587</sup> رغم أن المحكمة العليا غالبا ما ترفض إلغاء الترشح بسبب خرق هذه البنود،<sup>588</sup> إلا أن هذه الأحكام القانونية تمنع الفلسطينيين من الاعتراض رسميا على القوانين التي تقنّ إخضاعهم، وبذلك تقلل من شأن حق الفلسطينيين في التصويت. حقيقة أن كل الحكومات الإسرائيلية عبر التاريخ لم تشمل قط ممثلين عن أحزاب بقيادة فلسطينية يؤكد استضعاف هذا المجتمع".<sup>589</sup>

كتب عضو الكنيست السابق عزمي بشارة عن وضع الفلسطينيين داخل إسرائيل: "في 1948، خسرتنا بلدا وكسبنا مواطنة".<sup>590</sup>

## الأرض والمسكن

نتيجة عقود من مصادرة الأراضي والسياسات التمييزية، طوّقت السلطات الإسرائيلية البلدات والقرى الفلسطينية، بينما رعت نمو التجمعات اليهودية ووسعتها؛ العديد منها يستثنى عمليا الفلسطينيين. أغلب الفلسطينيين في إسرائيل يعيشون في هذه البلدات والقرى، بينما يعيش البعض في "مدن مختلطة"، مثل تل أبيب-يافا وحيفا.<sup>591</sup>

---

<sup>586</sup> الكنيست، "قانون أساس – الكنيست"، 1958،  
<https://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/basic%20law-%20the%20knesset.aspx> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>587</sup> Political Parties Law, 5752-1992, [https://www.nevo.co.il/law\\_html/Law01/282\\_001.htm](https://www.nevo.co.il/law_html/Law01/282_001.htm) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>588</sup> Mordechai Kremnitzer, "Israel's Top Court Decided Not to Disqualify Arab Lawmaker, but Its Lack of Conviction Is Disturbing," *Haaretz*, February 10, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-israeli-court-didn-t-disqualify-arab-mk-but-its-lack-of-conviction-is-disturbing-1.8521477> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>589</sup> Rami Ayyub, "A historic first? Israel's Arabs could lead parliamentary opposition," Reuters, September 20, 2019, <https://www.reuters.com/article/us-israel-election-arabs/a-historic-first-israels-arabs-could-lead-parliamentary-opposition-idUSKBN1W51SJ> (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>590</sup> Shira Robinson, *Citizen Strangers* p. 68.  
<sup>591</sup> ACRI et al., "Kaminitz Law (Draft Planning and Construction Law) (Amendment 109) 5776-2016," Position Paper, January 29, 2017, <https://law.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2017/02/2017.2.5-keminitz-law-position-paper-eng.pdf> (تم الاطلاع في 17 سبتمبر/أيلول 2020).

93% من الأراضي داخل إسرائيل تشكل أراضي دولة، وتسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية مباشرة.<sup>592</sup> صادرت السلطات الإسرائيلية الكثير من هذه الأراضي من الفلسطينيين - عدة ملايين من الدونمات - بأساليب قانونية مختلفة، كما هو موثق في قسم لاحق.<sup>593</sup> هناك جهاز حكومي يُسمى "سلطة أراضي إسرائيل"، وهو المسؤول عن إدارة وتخصيص أراضي الدولة. نصف أعضاء مجلس إدارته تقريباً ينتمون إلى "الصندوق القومي اليهودي"،<sup>594</sup> الذي تتمثل مهمته الصريحة في تطوير واستئجار الأراضي لليهود، وليس لأي شريحة سكانية أخرى.<sup>595</sup> يمتلك الصندوق 13% من أراضي إسرائيل، والدولة مسؤولة عن استخدامها "لغرض استيطان اليهود".<sup>596</sup>

خَصَّصَت السلطات الإسرائيلية أراضي الدولة بشكل شبه حصري لتطوير وتوسيع التجمعات اليهودية.<sup>597</sup> منذ 1948، رخصت الحكومة إنشاء أكثر من 900 "بلدة يهودية" في إسرائيل.<sup>598</sup> وفي المقابل، لم ترخَّص لأي بلدة فلسطينية، باستثناء عدد قليل من البلدات الصغيرة والقرى التي تخضع للتخطيط الحكومي الإسرائيلي في النقب والجليل، والتي تهدف في أغلبها إلى تجميع البدو الذين هُجِّروا سابقاً.<sup>599</sup> بحسب تقديرات لمجموعات إسرائيلية وفلسطينية صدرت في 2017، فإنَّ أقلَّ من 3% من مجمل الأراضي في إسرائيل خاضعة للسلطات المحلية الفلسطينية، حيث يعيش أغلب مواطني إسرائيل الفلسطينيين.<sup>600</sup>

---

592 سلطة الأراضي الفلسطينية، "نبذة"، [https://www.gov.il/ar/departments/israel\\_land\\_authority](https://www.gov.il/ar/departments/israel_land_authority) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020).

593 انظر قسم "أعمال لاإنسانية" لشرح مفصل عن مجمل هذه الأساليب.

594 "Israeli Supreme Court rejects petition against JNF membership in ILA land council," Adalah press release, June 26, 2018, <https://www.adalah.org/en/content/view/9595> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ ACRI, "Annul JNF representation on the Israel Land Council," August 23, 2016, <https://law.acri.org.il/en/2016/08/23/annul-jnf-representation-on-the-israel-land-council/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

595 Israel- Jewish National Fund (KKL-JNF), "Jewish People Land," <https://www.kkl-jnf.org/about-kl-jnf/kl-keren-kayemeth-le-jnf-id/jewish-people-land/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ Adalah, Excerpts from the Jewish National Fund's Response to H.C. 9205/04 and H.C. 9010/04, <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/eng/publications/makan/hc9010.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

596 Adalah, Excerpts from the Jewish National Fund's Response to H.C. 9205/04 and H.C. 9010/04; "Land Controlled by Jewish National Fund for Jews Only," Adalah press release, July 29, 2007, <https://www.adalah.org/en/content/view/6787> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ KKL-JNF, "A Company with Share Capital with No Par Value - Memorandum of Association," [https://www.kkl.org.il/files/HEBREW\\_FILES/odotenu/Memorandum-of-Association-English.pdf](https://www.kkl.org.il/files/HEBREW_FILES/odotenu/Memorandum-of-Association-English.pdf) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

597 انظر سيكوي، "تسويق أراضي الدولة للتطوير والبناء في البلدات العربية"، سبتمبر/أيلول 2011، [https://www.sikkuy.org.il/wp-content/uploads/2013/11/ar\\_taswik\\_aradi.pdf](https://www.sikkuy.org.il/wp-content/uploads/2013/11/ar_taswik_aradi.pdf) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

598 Israel CBS, "Localities(1) and Population, By District, Sub-District, Religion and Population Group," September 26, 2019, [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02\\_16x.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_16x.pdf) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

599 Position Paper 5776-2016, "Kaminitz Law (Draft Planning and Construction Law) (Amendment 109)", ACRI et al., "إسرائيل: سياسات الأراضي التمييزية تحصر الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش.

600 السابق. انظر أيضاً سيكوي، "توسيع حدود مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية"،

<https://www.sikkuy.org.il/ar/departments/%d9%82%d8%b3%d9%85-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d8%b3%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%85-%d8%aa%d8%b3%d8%a7%d9%88%d9%8a%d8%a9/%d8%aa%d9%88-%d8%b3%d9%8a%d8%b9-%d8%ad%d8%af-%d9%88%d8%af-%d9%85-%d9%86-%d8%a7%d8%b7-%d9%82-%d9%86-%d9%81-%d9%88-%d8%bo-%d8%a7-%d9%84-%d8%b3-%d9%84-%d8%b7-%d8%a7-%d8%aa-%d8%a7-%d9%84-%d9%85-%d8%a9-%d9%84-%d9%8a-%d9%91/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020) (قدرت أن 3.4% من الأراضي داخل إسرائيل خاضعة لسلطة البلديات الفلسطينية).



حتى في البلدات والقرى الفلسطينية الموجودة داخل إسرائيل، تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً تمييزية على الأراضي المخصصة للتوسع السكاني. خصصت السلطات أجزاء كبيرة من البلدات والقرى الفلسطينية للاستخدام "الزراعي" أو كمناطق "خضراء" ومنعت المباني السكنية فيها، وشيدت طرقاً ومشاريع بنية تحتية أخرى تعرقل التوسع. خلص تقرير بتكليف من الحكومة الإسرائيلية في 2003 إلى أن "العديد من البلدات والقرى العربية محاطة بأراضٍ مصنفة مناطق أمنية، أو مجالس إقليمية يهودية، أو حدائق وطنية ومحميات طبيعية، أو شوارع سريعة، ما يمنع أو يعيق إمكانية توسعها في المستقبل".<sup>601</sup> رغم التركيز المتزايد على هذه المسائل في السنوات الأخيرة والذي أدى إلى زيادة في التطوير السكاني بموافقة الدولة،<sup>602</sup> إلا أن السلطات لم تفعل شيئاً يُذكر لتغيير واقع البلدات والقرى الفلسطينية المحاصرة. في مقابل ذلك، وجدت هيومن رايتس ووتش في دراسات حالات وثقتها في ست مناطق إدارية في إسرائيل أن سلطات التخطيط منحت أراضٍ كافية وتصاريح لتخصيص وجهة استعمالها للمجتمعات ذات الأغلبية اليهودية وذلك لتسهيل نموها.<sup>603</sup>

هذه القيود تخلق مشاكل تتعلق بالكثافة وأزمة السكن في التجمعات الفلسطينية. قال "المركز العربي للتخطيط البديل"، ومقره إسرائيل، ل هيومن رايتس ووتش في ديسمبر/كانون الأول 2018، إنه يُقدَّر أن 15 إلى 20% من المنازل في البلدات والقرى الفلسطينية لا تملك تصاريح بناء، بعضها بسبب رفض طلبات أصحابها والبعض الآخر لأن أصحابها لم يقدموا طلبات لأنهم يعلمون مسبقاً أن السلطات سترفضها على أساس أنها مخالفة لتخصيص وجهة استعمال الأراضي الساري مفعوله. كما قَدَّرت المنظمة أن بين 60 و70 ألف منزل في إسرائيل، باستثناء القدس، كان معرضاً لخطر الهدم الكامل حتى سنة 2018.<sup>604</sup> حتى يوليو/تموز 2015، كانت 97% من أوامر الهدم القضائية الإسرائيلية العالقة تخصُّ بُنى موجودة داخل البلدات الفلسطينية.<sup>605</sup>

تتجلى هذه الديناميكيات بشكل أكثر حدة في النقب، حيث تتسبب السياسات والممارسات الإسرائيلية في جعل أكثر من 90 ألف من البدو الفلسطينيين يعيشون في تجمعات غير رسمية "غير

<sup>601</sup> Or Commission, Chapter I, "Before October Events: Background, Factors, Predicting Events and Police Readiness. Section A - Escalation processes in the Arab sector in light of the outbreak of riots," (Hebrew), August 2003, <http://uri.mitkadem.co.il/vaadat-or/vaadat-or-part1.html> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>602</sup> Bimkom, "Government Resolution 922: Level of Implementation in the Sphere of Planning – Interim Report," November 2019, <https://bimkom.org/wp-content/uploads/922.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>603</sup> "إسرائيل: سياسات الأراضي التمييزية تحصر الفلسطينيين"، بيان صحفي ل هيومن رايتس ووتش، 12 مايو/أيار 2020، <https://www.hrw.org/ar/news/2020/05/12/339933>؛ "إسرائيل: يجب منح الاعتراف القانوني لقرية عربية وسط إسرائيل محرومة من الاعتراف منذ فترة طويلة"، بيان صحفي ل هيومن رايتس ووتش، 8 أكتوبر/تشرين الأول 2010، <https://www.hrw.org/ar/news/2010/10/08/240780>؛ هيومن رايتس ووتش، خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المعترف بها (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2008).

<sup>604</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المركز العربي للتخطيط البديل، عيلبون، إسرائيل، 19 ديسمبر/كانون الأول 2018. "إسرائيل: سياسات الأراضي التمييزية تحصر الفلسطينيين"، بيان صحفي ل هيومن رايتس ووتش، 12 مايو/أيار 2020، <https://www.hrw.org/ar/news/2020/05/12/339933>.

<sup>605</sup> ACRI et al., "Kaminitz Law (Draft Planning and Construction Law) (Amendment 109) 5776-2016," Position Paper.

معترف بها"، وحيث تواجه منازلهم تهديدا دائما بالهدم.<sup>606</sup> في الوقت نفسه، استثمرت السلطات الإسرائيلية والهيئات شبه الحكومية مليارات الشواكل في بناء مشاريع جديدة مخصصة بمعظمها لليهود في النقب.<sup>607</sup>

يسمح القانون الإسرائيلي للبلدات التي فيها عدد العائلات يصل إلى 400 في النقب والجليل، وهي مناطق تشكل ثلثي الأراضي في إسرائيل،<sup>608</sup> بالإبقاء على لجان القبول، التي بإمكانها رفض طلبات السكن هناك لـ "عدم ملاءمة المتقدمين الحياة الاجتماعية فيها" أو عدم المواءمة مع "النسيج الاجتماعي-الثقافي".<sup>609</sup> تسمح هذه الهيئات فعليا باستبعاد الفلسطينيين من البلدات اليهودية الصغيرة، التي قدّر مركز "عدالة" الحقوق، ومقره حيفا، سنة 2014 أنها تشكل 43 % من مجموع البلدات في إسرائيل، وإن كانت تضم نسبة أصغر من سكان البلاد.<sup>610</sup> في دراسة أجريت في 2015، وجد الأستاذ في "التخنيون - معهد إسرائيل التكنولوجي" في حيفا البروفيسور يوسف جبارين أن أكثر من 900 بلدة يهودية صغيرة، بما فيها الكيبوتسات، في جميع أنحاء إسرائيل بإمكانها فرض قيود على من يمكنه العيش فيها، وليس فيها أي مواطنين فلسطينيين.<sup>611</sup>

## الموارد والخدمات

تميز السلطات الإسرائيلية في توفير الموارد والخدمات بين البلدات والقرى الفلسطينية واليهودية داخل إسرائيل. تأتي عائدات هذه التجمعات داخل إسرائيل أساسا من مصدرين: بعضها محلي عن طريق الضرائب، وبعضها الآخر من الحكومة. وجدت المنظمتان الحقوقيتان "سيكوي" و"إنجاز" في تقرير صدر في 2014 أن أنه بينما تشكل الضرائب المحلية 66 % من موارد البلدات في جميع أنحاء إسرائيل، إلا أنها لا تتجاوز 31 % من الميزانية العامة للبلدات والقرى الفلسطينية.<sup>612</sup> رغم أن

<sup>606</sup> "Following Adalah Legal Action, Israel Expands Eligibility for Emergency COVID-19 Food Stamps Program," Adalah press release, February 3, 2021, <https://www.adalah.org/en/content/view/10240> (تم الاطلاع في 11 أبريل/نيسان 2021).

انظر قسم "الأفعال اللاإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية"؛ هيومن رايتس ووتش، خارج حدود الخريطة.  
<sup>607</sup> انظر قسم "نية الإبقاء على الهيمنة" و"قسم القمع الممنهج".

<sup>608</sup> Sikkuy, "Development of the Negev and Galilee – For Jews Only?" Position Paper.

<sup>609</sup> Adalah, Law to Amend the Cooperative Societies Ordinance (No. 8), 5771-2011\*, unofficial translation, <https://www.adalah.org/uploads/oldfiles/Public/files/Discriminatory-Laws-Database/English/12-Admissions-Committees-Law-2011.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ "إسرائيل: قوانين جديدة تهتمش المواطنين العرب الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 30 مارس/أذار 2011، <https://www.hrw.org/ar/news/2011/03/30/242454>.

<sup>610</sup> "Israeli Supreme Court upholds "Admissions Committees Law" that allows Israeli Jewish communities to exclude Palestinian Arab citizens," Adalah press release, September 17, 2014, <https://www.adalah.org/en/content/view/8327> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ انظر أيضا: "A Setback in the Fight Against Discrimination in Housing," ACRI press release, September 17, 2014, <https://law.acri.org.il/en/2014/09/17/setback-housing/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ Jack Khoury, "Israeli Arab Couple Petitions High Court After Residency Denied," Haaretz, February 14, 2007, <https://www.haaretz.com/1.4805873> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>611</sup> Yosef Jabareen, "Territoriality of negation: Co-production of "creative destruction" in Israel," *Geoforum*, Volume 66, November 2015, pp. 11-25, <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0016718515002316?via%3Dihub> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>612</sup> Sikkuy and Injaz – Center for Professional Arab Local Governance (Reg.), "From Deficits and Dependence to Balanced Budgets and Independence: The Arab Local Authorities' Revenue Sources," April 2014, [http://www.sikkuy.org.il/wp-content/uploads/2014/10/localauthorities\\_eng.pdf](http://www.sikkuy.org.il/wp-content/uploads/2014/10/localauthorities_eng.pdf) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)، ص 4.

هذه الفجوة تعكس بشكل جزئي انخفاض القاعدة الضريبية بشكل ملحوظ في البلدات والقرى الفلسطينية، وجدت المنظمات تفاوتاً أكبر في الدخل ناتجاً عن الضرائب غير السكنية أو الضرائب التجارية، وسلطنا الضوء بشكل خاص على ندرة "الممتلكات المدرة للدخل" في البلدات الفلسطينية، بما في ذلك القطاعات السكنية، والصناعية، والتجارية، والسياحية، والمصرفية، والبنية التحتية.<sup>613</sup> في مايو/أيار 2020، وجدت سيكوي، استناداً إلى بيانات من 2018، أن الضرائب السكنية التي جمعتها البلدات اليهودية بلغت ضعفين ونصف مقارنة بالضرائب الفلسطينية، بينما جمعت ستة أضعاف ونصف من الضرائب غير السكنية.<sup>614</sup>

مستويات الضرائب غير السكنية الأعلى بشكل ملحوظ التي تجمعها البلدات اليهودية هي نتيجة السياسات التمييزية للدولة. وجد "مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست" في يوليو/تموز 2018 أن 2% فقط من المناطق الصناعية التي تديرها الحكومة، والتي تدر مدخولات كبيرة، توجد في البلدات الفلسطينية.<sup>615</sup> المباني الحكومية أيضاً تدرّ مدخولات ضريبية هامة، لكن دراسة أعدها مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست في 2020 وجدت أن 0.4% فقط من المباني الحكومية التي تدر إيرادات موجودة في بلدات فلسطينية.<sup>616</sup> إضافة إلى ذلك، وفقاً لسيكوي، لا توجد بلدة فلسطينية واحدة فيها مستشفى أو جامعة أو قاعدة عسكرية أو مبنى حكومي.<sup>617</sup> وجدت دراسة أعدها مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست في أبريل/نيسان 2020 أن البلدات الفلسطينية، التي يعيش فيها حوالي 90% من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل،<sup>618</sup> حصلت في 2018 فقط على 2.2% من مجموع الضرائب غير السكنية في البلاد.<sup>619</sup>

البلدات والقرى التي تجمع إيرادات ضريبية بشكل أقل تعتمد أكثر على تمويل الحكومة. وهنا أيضاً، تخصص السلطات الإسرائيلية الميزانيات بشكل تمييزي. على سبيل المثال، من أصل 2.82 مليار شيكل (804 مليون دولار) مخصصة للانتعاش الاقتصادي والتي سلمتها الحكومة الإسرائيلية للسلطات المحلية في أبريل/نيسان 2020، خلال تفشي فيروس "كورونا"، تم تحويل 1.7% فقط منها إلى بلدات فلسطينية، بحسب مركز عدالة.<sup>620</sup> في مجال التعليم، تدير الحكومة نظامين

<sup>613</sup> السابق، ص 5.

<sup>614</sup> Sikkuy and Injaz, The Fund for Reducing Gaps (Hebrew and Arabic), position paper, May 2020, <https://bit.ly/37p4DMj> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>615</sup> Knesset Research and Information Center, Budgetary Control Department, "Description of Industrial Zones and Distribution of Income from Property Taxes - Submitted to the Economics Committee" (Hebrew), July 2018, <https://bit.ly/2CUlnQX> (تم الاطلاع في 24 أغسطس/آب 2020).

<sup>616</sup> "Distribution of government property taxes revenue by sector," Knesset, Research and Information Center, July 2020, <https://main.knesset.gov.il/Activity/Info/MMM/Pages/document.aspx?docId=5bad2ce5-0899-ea11-8113-00155d0af32a&businessType=1> (تم الاطلاع في 20 يوليو/تموز 2020).

<sup>617</sup> مرسلة الكترونية من سيكوي إلى هيومن رايتس ووتش، 26 مايو/أيار 2020.

<sup>618</sup> ACRI et al., "Kaminitz Law (Draft Planning and Construction Law) (Amendment 109) 5776-2016," Position Paper.

<sup>619</sup> تقرير في الملف لدى هيومن رايتس ووتش. هذا الرقم يشمل القدس الشرقية ومرتفعات الجولان المحتلتين.

<sup>620</sup> "Adalah, Arab Mayors Petition Israeli Supreme Court to Demand Equitable Budgets for Arab Towns Confronting COVID-19 Financial Damage," Adalah press release, June 4, 2020, <https://www.adalah.org/en/content/view/10030> (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020)؛ Jack Khoury, "Israeli Arab Councils Announce Strike in Protest of 'Discrimination' in Coronavirus

مدرسين منفصلين: واحد للأطفال اليهود وآخر للأطفال الفلسطينيين في إسرائيل.<sup>621</sup> يطغى التمييز على كل جوانب هذين النظامين، حيث غالباً ما تكون المدارس الحكومية الخاصة بالأطفال الفلسطينيين مكتظة وتعاني من نقص الموظفين، وسيئة البناء والصيانة، وتوفر مرافق وفرص تعليمية أقل من تلك التي تقدم إلى الأطفال اليهود.<sup>622</sup> وجد مركز "مساواة" الحقوقي، ومقره حيفا، استناداً إلى بيانات حكومية، أن الإنفاق السنوي على كل طالب في البلديات والقرى الفلسطينية في 2013 بلغ 734 شيكل (220 دولار)، مقارنة بـ 3,344 شيكل (1,004 دولار) في البلديات اليهودية الفقيرة و5,934 شيكل (781 دولار) في البلديات اليهودية الأكثر ثراءً.<sup>623</sup> كما وجدت هارتس، من خلال بيانات حكومية تتعلق بالعام الدراسي نفسه، أن إنفاق الدولة على طلاب المدارس الثانوية اليهود كان أعلى بنسبة تتراوح بين 35 و68% مقارنة بالطلاب الفلسطينيين من نفس المستوى الاقتصادي-الاجتماعي.<sup>624</sup>

رغم أن السلطات قد خفضت فوارق الميزانيات في السنوات الأخيرة، إلا أنه ما زالت هناك فجوات كبيرة. على وجه الخصوص، زادت "الخطة الاقتصادية الخماسية لتطوير المجتمع العربي"<sup>625</sup> التي اعتمدت في ديسمبر/كانون الأول 2015، وقيمتها تتجاوز 10 مليار شيكل (3 مليون دولار)، من المخصصات الموجهة إلى قطاعات مثل النقل. لكنها لم تعالج مجالات تفاوت أخرى، مثل خدمات الرفاه الاجتماعي والتعليم الثانوي.<sup>626</sup> كما تلقت البلديات الفلسطينية تمويلاً من خلال "منح التكافؤ" التي تقدمها الحكومة وصندوق حكومي والتي تهدف إلى "سدّ الفجوات الاقتصادية" بين التجمعات ذات المواقع المختلفة، لكن بحسب سيكوي، فإنها تبقى دون

---

Funds," *Haaretz*, May 2, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-arab-councils-to-strike-in-protest-of-discrimination-in-coronavirus-funds-1.8814841> Sikkuy and Injaz, "From Deficits and Dependence to Balanced Budgets and Independence," position paper. إن الرقم 2.3%، لكنه يشمل القدس الشرقية ومرتفعات الجولان المحتلتين. تقرير الكنيست في الملف لدى هيومن رايتس ووتش. بعد دعوى قضائية رفعها مركز عدالة في مايو/أيار 2020 باسم البلديات الفلسطينية، منحتهم الحكومة الإسرائيلية في يونيو/حزيران بمبلغ إضافي قيمته 200 مليون شيكل (57.6 مليون دولار). "Arab Towns to Receive NIS 200 Million to Mitigate Severe Covid Financial Damages," Adalah press release, June 4, 2020, <https://www.adalah.org/en/content/view/10030>. (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020).

Human Rights Watch, *Second Class: Discrimination Against Palestinian Arab Children in Israel's Schools* (New York: Human Rights Watch, 2001) <https://www.hrw.org/report/2001/09/30/second-class/discrimination-against-palestinian-arab-children-israels-schools>.

621 Nimer Sultany, "The Making of an Underclass: The Palestinian Citizens of Israel," *Israel Studies Review*, Vol. 27, السابق؛ Mossawa No. 2 (2012), pp. 190-200, <https://www.jstor.org/stable/41804808?seq=1> Center, "The 2019 State Budget and Government Resolution 922," undated, <http://www.mossawa.org/eng/Public/file/12019%20State%20Budget%20and%20Government%20Resolution%20922.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

623 Mossawa, "Position Paper from the Mossawa Center on the Israeli State Budget and The Government Decision for Economic Development in the Arab Community for the Years 2016-2020," 2016, <http://www.mossawa.org/eng/Public/file/0Position%20Paper%20Budget%202016-2020.pdf>

Or Kashti, "For Jews and Arabs, Israel's School System Remains Separate and Unequal," *Haaretz*, July 7, 2016; <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-for-jews-and-arabs-israels-school-system-remains-separate-and-unequal-1.5406700?ts=1593971995108>. (تم الاطلاع في 14 يوليو/تموز 2020).

625 Inter-Agency Task Force on Israeli Arab Issues, "Historic Economic Development Plan for Arab Sector: Overview and Key Allocation Areas," January 2016, <https://www.iataskforce.org/activities/view/437>. (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

626 مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع عوفر دوغان، المدير التنفيذي المشارك لـ سيكوي، 17 مايو/أيار 2020.

مستوى الفجوات الموجودة مقارنة بالبلدات اليهودية.<sup>627</sup> وجد مركز مساواة في دراسة خاصة بميزانية إسرائيل لسنة 2019 أن التمويل الممنوح للمناطق الفلسطينية يبقى "ضئيلاً"، مع وجود احتياجات كبيرة في التعليم والمجالات الأخرى، وأن "التمييز الممنهج" ما زال طاغياً على الإنفاق الحكومي.<sup>628</sup>

تساهم هذه الفوارق في الاختلاف الصارخ للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين واليهود. بحسب أرقام صادرة عن وزارة المساواة الاجتماعية الإسرائيلية في مايو/أيار 2020، فإن 45.3% من العائلات الفلسطينية تعيش تحت خط الفقر، مقارنة بـ 13.4% من العائلات اليهودية.<sup>629</sup> كما وجدت سيكوي في 2015 أن الفارق في الدخل بين الفلسطينيين واليهود بلغ 44.6% لدى الرجال و31% لدى النساء، وأن 47.4% من الفلسطينيين يعملون في أعمال لا تتطلب مهارة البناء، مقارنة بـ 10.4% من اليهود.<sup>630</sup>

### دراسة حالة: الناصرة

توضح دراسة الحالة التالية كيف تميز السلطات الإسرائيلية ضد سكان مدينة الناصرة الفلسطينية في إسرائيل بطرق تعرقل نمو المجتمع المحلي وتقوّض رفاه المجتمع، بينما تعزّز تطور مدينة ذات أغلبية يهودية بجوارها.

الناصرة هي أكبر مدينة فلسطينية في إسرائيل، ويبلغ عدد سكانها 77,400 نسمة.<sup>631</sup> وتقع في منطقة لواء الشمال، وهي المدينة الفلسطينية الوحيدة التي نجت من أحداث 1948.<sup>632</sup> سياسات الأراضي التمييزية الإسرائيلية حصرتها إلى حدّ كبير في نفس المساحة الجغرافية التي كانت عليها في ذلك الوقت، رغم أنّ عدد سكانها قد تضاعف أكثر من خمس مرات.<sup>633</sup> وفي الوقت نفسه، أنشأت السلطات الإسرائيلية ننتسيرت عيليت (الناصرة العليا)، التي أعيدت تسميتها بـ نوف هجليل في 2019، والمشار إليها من هنا فصاعداً باسمها الأصلي) في خمسينات القرن الماضي كـ"بلدة

<sup>627</sup> Sikkuy and Injaz, "From Deficits and Dependence to Balanced Budgets and Independence," position paper.

<sup>628</sup> Mossawa Center, "The 2019 State Budget and Government Resolution 922."

<sup>629</sup> "Strategic Outline 2020 for Economic Development of the Minority Population," May 2020, Israel Ministry for Social Equality, تقرير في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>630</sup> Sikkuy, "Infographics: Fair representation through government tenders," infographic, August 2015,

<sup>631</sup> انظر أيضاً <http://www.sikkuy.org/wp-content/uploads/2015/10/Tenders-infographic-ENGLISH-FINAL-August-10-2015.pdf> (وجد أن 41% من الفلسطينيين في إسرائيل يعملون في البناء والزراعة والصناعات الانتاجية، دون تحديد نسبة اليهود العاملين في هذه المجالات).

<sup>632</sup> Israel CBS, "Population and Density Per Sq. Km. in Localities With 5,000 Residents and More On 31.12.2018(1)," September 26, 2019, [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02\\_24.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_24.pdf) (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020).

<sup>633</sup> Jonathan Cook, "Why Israel has silenced the 1948 story of Nazareth's survival" *Mondoweiss*, January 12, 2016, <https://mondoweiss.net/2016/01/silenced-nazareths-survival/> (تم الاطلاع في 31 مارس/أذار 2021).

<sup>633</sup> Leena Dallash, "Persevering through Colonial Transition: Nazareth's Palestinian Residents after 1948," *Journal of Palestine Studies*. 45. 8-23 (2016), <https://bit.ly/3cQZIVM> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)، ص 10.

يهودية"،<sup>634</sup> بحسب رئيس الوزراء الإسرائيلي دافيد بن غوريون، وقال مسؤول بارز آنذاك أن الهدف من تأسيسها هو أن "تبتلع الناصرة".<sup>635</sup> الشارع السريع 75 أو شارع الصهيونية يرسم إلى حد كبير الحدود اليوم بين الناصرة ومنتسريت عيليت. ومنذ ذلك الحين، عززت السلطات

الإسرائيلية نمو منتسريت عيليت وتطورها، غالبا على حساب الناصرة. اليوم، تطورت منتسريت عيليت لتصبح "مدينة مختلطة" يُشكل الفلسطينيون حوالي 26% من سكانها، ويعود ذلك أساسا إلى هجرة سكان الناصرة بسبب التضييق الذي يعيشونه، كما هو موضح أدناه.<sup>636</sup>



تواجه الناصرة، أكبر تجمع للفلسطينيين داخل إسرائيل، مشاكل تتعلق بالكثافة وأزمة سكنية ناجمة جزئيا عن سياسات الأراضي الإسرائيلية التي تعطي "الأفضلية لتطوير البلديات ذات الأغلبية اليهودية. صورة جوية التقطت بين عامي 2011 و 2015" © لو شوت ليميتد

<sup>634</sup> رسالة نُشرت للعلن في 1987 بمناسبة الذكرى 30 لتأسيس منتسريت عيليت، مذكورة في Yiftachel, *Ethnic Frontiers and Peripheries: Landscapes of Development and Inequality In Israel* (Oxfordshire: Taylor & Francis, 2019) <https://bit.ly/37mnc8> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>635</sup> ذكر في Geremy Forman, "Military Rule, Political Manipulation, and Jewish Settlement: Israeli Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950s," *Journal of Israeli History*, 25:2 (2006), <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/13531040600810292> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)، ص 350.

<sup>636</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حافا بخار، المدير العام لبلدية نوف هجليل، 3 فبراير/شباط 2020؛ Or Kashti, "This Israeli City Has 25% Arab Residents, but Won't Open a School for Them" *Haaretz*, November 5, 2019; <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-a-quarter-of-its-residents-are-arabs-but-nof-hagalil-won-t-open-a-school-for-them-1.8073126> (تم الاطلاع في 30 سبتمبر/أيلول 2020).

كان من المقرر أن تكون مدينة الناصرة تابعة للدولة العربية وفقا لخطة تقسيم الأمم المتحدة لسنة 1947، لكنها أصبحت خاضعة لسيطرة إسرائيل في يوليو/تموز 1948. خلافا لمئات آلاف الفلسطينيين الذين أجبروا على مغادرة بلداتهم وقراهم أثناء إقامة دولة إسرائيل، تمكن أغلب سكان الناصرة من البقاء في ديارهم. بحسب المؤرخ بيني موريس، أصدر المسؤولون الإسرائيليون أمرا بـ "اقتلاع جميع سكان الناصرة"، لكن قائد اللواء في الجيش الإسرائيلي الناشئ الذي تلقى الأمر بان دانكلمان رفض تنفيذه، فسمحت السلطات في الأخير باستسلام المدينة.<sup>637</sup> ارتفع عدد سكان الناصرة بعد أحداث 1948 بسبب استقبالها أكثر من 5 آلاف فلسطيني هُجروا من القرى المجاورة ومُنعوا من العودة إليها.<sup>638</sup> ومنذئذ، بقي الكثير من المهجرين في الناصرة، ولم يتمكنوا من العودة إلى قراهم.<sup>639</sup>

أحد الفلسطينيين المهجرين، هو أمين محمد علي الذي يُعرف أيضا بـ أبو عرب (85 عاما) ويملك متجر تحف وتذكارات، قال لهيومن رايتس ووتش إنه جاء إلى الناصرة في 1949، بعد أشهر من فراره هو وعائلته من قريتهم صفورية، التي كانت تبعد ستة كيلومترات شمال الناصرة، تحت النيران الإسرائيلية.<sup>640</sup> كان عمره آنذاك 13 عاما. قال إن عائلته أمضت عدة أشهر في لبنان ثم تمكنت من الدخول إلى إسرائيل قبل أن تشدد قواتها السيطرة على الحدود وتمنع اللاجئين من العودة.<sup>641</sup> تمكن بعض سكان صفورية الآخرين من العودة أيضا، ما دفع السلطات الإسرائيلية في يناير/كانون الثاني 1949، بحسب ما وثقه بني موريس، إلى إجبار السكان الذين بقوا في القرية أو عادوا إليها على المغادرة.<sup>642</sup> وفي وقت لاحق من ذلك العام، أنشأت السلطات الإسرائيلية "موشاف" يهودي، أو قرية تعاونية، اسمها تسيبوري على أراضي صفورية.<sup>643</sup> قال أبو عرب إن عائلته فقدت منزلها وحوالي 200 دونم من الأراضي التي كانت تملكها في القرية.

<sup>637</sup> Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989) p. 419; انظر أيضا: Mitch Potter, "The Toronto man who saved Nazareth," *The Star*, December 20, 2015, <https://www.thestar.com/news/insight/2015/12/20/the-toronto-man-who-saved-nazareth.html> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران

2020)؛ Jonathan Cook, "Why Israel has silenced the 1948 story of Nazareth's survival," *Mondoweiss*, January 12, 2016, <https://www.jonathan-cook.net/2016-01-12/why-israel-has-silenced-the-1948-story-of-nazareths-survival/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>638</sup> Forman, "Military Rule," p. 338; Also see Leena Dallasheh, "Nazarenes in the Turbulent Tide of Citizenships: Nazareth from 1940 to 1966," (Ph.D. diss., New York University, 2012), p. 18; Dan Rabinowitz, *Overlooking Nazareth: The Ethnography of Exclusion in Galilee* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997) p. 4.

<sup>639</sup> Jonathan Cook, "A place I do not recognise': Palestinians mark 70 years of Israeli injustice," *Middle East Eye*, May 15, 2018, <https://www.middleeasteye.net/news/place-i-do-not-recognise-palestinians-mark-70-years-israeli-injustice> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>640</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أمين محمد علي، 2 يونيو/حزيران 2020؛ أكد سكان سابقون آخرون نفس الرواية عن هجوم جوي شنته القوات الإسرائيلية. انظر على سبيل المثال: Zochrot, "Safuriyya," <https://zochrot.org/en/village/49363> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>641</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أمين محمد علي، 2 يونيو/حزيران 2020.

<sup>642</sup> Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem*, p. 517.

<sup>643</sup> Zochrot, "Safuriyya."

في وقت لاحق من 1949، انتقلت عائلة أبو عرب إلى حيّ في الناصرة صار يُعرف فيما بعد بحي الصّافرة، بعد أن استقر فيه العديد من المهجرين من صفورية.<sup>644</sup> في يناير/كانون الثاني 2001، قدّرت هآرتس أن المهجرين الفلسطينيين وأبناءهم وأحفادهم يشكلون نصف سكان الناصرة تقريباً.<sup>645</sup> أغلب أقارب أبو عرب الذين كانوا يعيشون في صفورية، بمن فيهم عشرات العمات والخالات والأعمام والأخوال وأولادهم، لم يعودوا قط إلى البلاد، وما زالوا هم وأبناءهم وأحفادهم لاجئين إلى اليوم، وممنوعين حتى من الزيارة. قال أبو عرب إنه يزور تسيبوري أحياناً، التي تفرض قيوداً على من يستطيع العيش فيها أو دخولها، خاصة للعناية بخمسة مقابر يرقد فيها أجداد أهالي صفورية وأقاربه، منهم اثنان من أبناء عمه. وقال إنه كان يستطيع رؤية أراضي صفورية من منزله في الناصرة، ويحنّ إلى العودة إليها.<sup>646</sup>

بعد فترة وجيزة من تأسيس دولة إسرائيل، وضعت السلطات الإسرائيلية الناصرة تحت الحكم العسكري، وبدأت في الخمسينات في تنفيذ سياسة "تهويد الجليل".<sup>647</sup> أصبح إنشاء نتسيرت عيليت جزءاً أساسياً من الخطة كما قال مدير قسم التخطيط في الجيش آنذاك يوفال نئمان لـ "التأكيد على الطابع اليهودي للجليل ككل والحفاظ عليه".<sup>648</sup> كتب الحاكم العسكري الشمالي في ذلك الوقت، العقيد ميخائيل ميخائيل، إن إنشاء نتسيرت عيليت سيؤدي إلى "نقل مركز ثقل الحياة من الناصرة إلى الحي اليهودي".<sup>649</sup>

أنشأت السلطات الإسرائيلية نتسيرت عيليت في الخمسينات على أراضٍ يملكها سكان من الناصرة والقرى المجاورة. حصلت المصادرة الأولى، لحوالي 1,200 دونم من أراضي الناصرة، في يونيو/حزيران 1954 بموجب قانون يعود إلى 1943 ("حيازة للأغراض العامة")، وهو من مخلفات قانون الانتداب البريطاني الذي كان يسمح بمصادرة الأراضي لغرض عام.<sup>650</sup> قدّم سكان الناصرة طعناً قانونياً ضدّ القرار، لكن المحكمة الإسرائيلية العليا أيدته، استناداً إلى إعلان الدولة أنها صادرت الأرض لإنشاء مبانٍ حكومية فقط.<sup>651</sup> استخدمت السلطات جزءاً بسيطاً من الأرض لإنشاء مبانٍ حكومية – 109 دونمات بحسب مؤرخ – وخصصت أغلبها لبناء "حي يهودي" داخل الناصرة.<sup>652</sup> في أغسطس/آب 1952، قال سكرتير الحكومة زئيف شيرف إن "الفرصة الوحيدة

Rochelle Davis, *Palestinian Village Histories: Geographies of the Displaced* (Stanford: Stanford University Press, 2010) p. 644-224.

<sup>645</sup> Ori Nir, "Focus/ 'Internal Refugees' Demand Their Rights Too," *Haaretz*, January 8, 2001. ووتش.

<sup>646</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أمين محمد علي، 2 يونيو/حزيران 2020.

<sup>647</sup> انظر قسم "نية الاستمرار في الهيمنة والاضطهاد".

<sup>648</sup> Forman, "Military Rule."

<sup>649</sup> السابق.

<sup>650</sup> السابق. Sabri Jiryis, "The Land Question in Israel." *MERIP Reports*, no. 47 (1976): 5-26. (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 14-13.

<sup>651</sup> السابق.

<sup>652</sup> Forman, "Military Rule,"; Jonathan Cook, "Welcome to Nazareth," *The Link*, Volume 45, Issue 4, September-October, 2012, <http://www.ameu.org/getattachment/f90ad6a6-0654-4f94-8ed5-5e5ad7a48982/Welcome-to-Nazareth.aspx> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).



لجعل الناصرة مدينة يهودية جزئياً هي من خلال تركيز مؤسسات [الدولة] هناك. إنه عمل استعماري تتخلله صعوبات، لكنه ضروري لتهويد الناصرة".<sup>653</sup>

حرصاً على عدم جعل المجتمع اليهودي أقليةً في الناصرة، قرر المسؤولون الإسرائيليون في أواخر الخمسينات جعل نتسيرت عيليت بلدة منفصلة، بهدف دمج البلديتين في وقت لاحق بمجرد أن يتجاوز السكان اليهود السكان الفلسطينيين.<sup>654</sup> استمرت السلطات في مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء نتسيرت عيليت في الستينات والسبعينات، ومنها قطعة أرض مساحتها 160 دونماً في وسط الناصرة تُعرف بجيب شبرينساك. استخدم الموقع كقاعدة عسكرية لسنوات وفيه فندق، وهو تابع لبلدية نتسيرت عيليت، رغم أنه يقع وسط الناصرة، ما يعني أن نتسيرت عيليت تحصل على ضرائب من المنشآت الموجودة هناك.<sup>655</sup> من خلال هذه المصادرات، عمقت نتسيرت عيليت موطئ قدمها في الجليل، ومركزت موقعها بين الناصرة وست قرى فلسطينية أخرى، وبذلك أعادت إمكانية إقامة بلدة فلسطينية أكبر بجوارها. كتب الصحفي المقيم في الناصرة جوناثان كوك أن تطوير نتسيرت عيليت منع الناصرة من "التحول إلى العاصمة الحقيقية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل"، "تكتل حضري" يسكنه أكثر من 200 ألف شخص وسط إسرائيل، وبدل ذلك تحولت الناصرة إلى "أكبر قرية عربية في إسرائيل"، بحسب أحد سكانها.<sup>656</sup>

بحسب مؤرخ، كان عدد سكان الناصرة قبل 1948 حوالي 15 ألف نسمة، وكانت مساحتها 12,599 دونم.<sup>657</sup> أما اليوم، فعدد سكانها 77,400 نسمة، ومساحتها 14,172 دونم.<sup>658</sup> تأخرت موافقة السلطات الإسرائيلية على أول مخطط بلدي حتى العام 2009؛ كان المخطط السابق قد وضع العام 1942 في حقبة الانتداب.<sup>659</sup> مجمل التوسع في الناصرة لأكثر من 70 عاماً، ومجموعه أكثر من 6 آلاف دونم، لم يتخطَ إلا بقليل مساحة الأراضي التي فقدت في الأحداث التي رافقت قيام دولة إسرائيل في 1948 والسنوات اللاحقة.<sup>660</sup> قَدَّرت بلدية الناصرة في السنوات اللاحقة أنها تحتاج بين 10,403 و12,378 دونماً إضافية لتلبية احتياجات السكان، بما يشمل أحياء سكنية

<sup>653</sup> السابق.

<sup>654</sup> Forman, "Military Rule."

<sup>655</sup> Joseph Algazy, "Nazareth Rejects Another Raw Deal for Its Future," *Haaretz*, February 17, 2002, <https://www.haaretz.com/1.5271207> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ Hussein Abu Hussein and Fiona Mckay, *Access Denied*:

<sup>656</sup> *Palestinian Land Rights in Israel* (London: Zed Books, 2003) <https://bit.ly/2zmmoiL> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران)، ص 88؛ Jonathan Cook, "Welcome to Nazareth."

<sup>657</sup> Jonathan Cook, "Welcome to Nazareth."

<sup>658</sup> Jiryis, "The Land Question in Israel"; Dallasheh, "Persevering through Colonial Transition."

<sup>659</sup> "Population and Density Per Sq. Km. in Localities With 5,000 Residents and More On 31.12.2018(1)." Israel CBS, طلب توسيع أرض من 2017، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>660</sup> Yosef Jabareen, "Space of Risk: The Contribution of Planning Policies to Conflicts in Cities, Lessons from Nazareth," *Planning Theory & Practice*, Vol. 7, No. 3, pp. 305–323, September 2006 (308-09), <https://bit.ly/2XRoxwn> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع رئيس بلدية الناصرة السابق رامز جرابسي، 10 أبريل/نيسان 2021.

Jiryis, "The Land Question in Israel"; Dallasheh, "Persevering through Colonial Transition."

<sup>660</sup> طلب توسيع أرض من 2013/2017، لدى هيومن رايتس ووتش نسخة منه.

جديدة، وأراضي للتطوير الصناعي والتجاري والمزيد من المساحات العامة.<sup>661</sup> في مسح لسكان الناصرة أجراه البروفيسور يوسف جبارين من معهد التخنيون في حيفا، سنة 2013، قال 71.8% من المستجوبين إن القوانين المحلية منعتهم من أي بناء لتوسيع ممتلكاتهم الحالية.<sup>662</sup>

القيود على الحصول على الأرض بغرض البناء لاستيعاب النمو السكاني الطبيعي تسببت في خلق مشاكل متعلقة بالكثافة وأزمة سكن في الناصرة. في نفس المسح، وصف 86.6% من السكان حركة المرور 83.7% الكثافة السكانية كمشاكل "خطيرة للغاية".<sup>663</sup> قال عضو المجلس البلدي في الناصرة مصعب دخان ل هيومن رايتس ووتش إن "الشوارع الضيقة وعدم وجود أماكن لوقوف السيارات يتسببان في ازدحام خانق" وإن "الجيل الجديد ليس له أمل في بناء مستقبل هنا والبقاء في المدينة".<sup>664</sup> وصفت إحدى السكان الناصرة بـ "المدينة التي لا تستطيع التنفس وتشعر دائماً بالتوتر".<sup>665</sup>

بالتوازي مع التضييق على الناصرة، سمحت السلطات الإسرائيلية لتسييرت عيليت بالنمو بسرعة. بُنيت تسييرت عيليت جزئياً على أرض للدولة وُصممت كمدينة لاستقبال المهاجرين اليهود الجدد، واستثمرت فيها السلطات الإسرائيلية بسخاء، بما في ذلك إنشاء "منطقة تسييرت الصناعية" العام 1992، التي تشمل مصانع وشركات للتكنولوجيا المتطورة. كان مقرراً في البداية أن تكون منطقة صناعية إقليمية بمساحة 3,560 دونم،<sup>666</sup> لكن الإيرادات التي تدرها لا يذهب منها أي جزء إلى الناصرة، الموجودة جنوبها، أو القرى الفلسطينية المجاورة لها مباشرة.<sup>667</sup> في المقابل، توجد في الناصرة منطقتان صناعيتان صغيرتان، واحدة تتكون من ورش نجارة في البلدة القديمة، والأخرى لورش تصليح السيارات.<sup>668</sup>

لطالما مثّلت الناصرة مركزاً إدارياً إقليمياً. لكن بدءاً من أواخر الخمسينات، نقلت السلطات الإسرائيلية تدريجياً العديد من المكاتب الحكومية من الناصرة إلى تسييرت عيليت. من المكاتب التي نُقلت تلك التابعة لوزارة الزراعة، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة، ووزارة الداخلية، ومقر رئيس الوزراء، ومكتب الإحصاء، ومكتب الجمارك وضريبة القيمة المضافة، وهيئة الضرائب، وقسم

661 السابق.

662 نتائج المسح الذي تحتفظ هيومن رايتس ووتش بنسخة منه.

663 السابق.

664 مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع مصعب دخان، 28 أبريل/نيسان 2020.

665 مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع سالي عزام، 2 يونيو/حزيران 2020.

666 المركز العربي للتخطيط البديل، ومقره إسرائيل، يصف المناطق الصناعية الحالية في الناصرة بـ "الضعيفة" والإيرادات بالقليلة. المركز العربي للتخطيط البديل، "العدل التوزيعي: موديل توزيع المدخولات من منطقة تسييرت الصناعية"، <https://www.acap.org/article/670/files/userfiles/%D9%83%D8%B1%D8%A7%D8%B3%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B9%D9%8A%20-%20%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

667 السابق. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع الرئيس السابق لبلدية الناصرة رامز جرابسي، 5 مايو/أيار 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع مصعب دخان، 28 أبريل/نيسان 2020.

668 Jonathan Cook, "Welcome to Nazareth."

تسجيل الأراضي، ومحكمة الصلح، والمحكمة المركزية، ومحكمة العمل المركزية.<sup>669</sup> بعض المباني متمركزة إلى الغرب من الشارع السريع 75، على الجهة الواقعة في الناصرة، لكنها ضمن الحدود البلدية لنتسيرت عيليت.

نقلُ هذه المكاتب يعني أنّ الناصرة فقدت جزءاً كبيراً من إيرادات الضرائب التي تدرها المباني الحكومية، والتي كان يمكن أن تحفز التنمية.<sup>670</sup> في تقرير صدر في 2017، قدر المركز العربي للتخطيط البديل أنّ الناصرة حصلت على أقل من 30 % من الضرائب غير السكنية للفرد، التي تأتي أساساً من الضرائب المفروضة على الشركات والممتلكات الحكومية في نتسيرت عيليت.<sup>671</sup>

سياسة الحكومة الإسرائيلية المتمثلة في تحويل الموارد من الناصرة إلى نتسيرت عيليت كشفت أيضاً عن نهجها في مجال السياحة. رغم أن الناصرة معروفة على نطاق واسع بأنها بلد يسوع المسيح، وفيها كنيسة رئيسية في التقليد المسيحي، إلا أن السلطات لم تستثمر كثيراً على مر التاريخ في البنية التحتية السياحية للمدينة، ونتيجة لذلك لم تستفد المدينة من مجموعات السياح الدينيين الذين يزورونها.<sup>672</sup> انتظرت السلطات حتى 1993 لتمنح الناصرة مكانة "أولوية قومية أ" في السياحة التي تؤهلها لتلقي المنح والإعفاءات الضريبية، استعداداً للألفية الجديدة وزيارة البابا التي كانت مرتقبة حينها.<sup>673</sup> لم تفتح أول سلسلة فنادق تجارية أبوابها في الناصرة إلا في آخر التسعينات.<sup>674</sup> ألغت الحكومات التالية وضع الأولوية السياحية في الناصرة، وحافظت عليه في نتسيرت عيليت، التي كانت قد حصلت عليه في السبعينات.<sup>675</sup>

قال ثلاثة من أصحاب الأعمال في البلدة القديمة في الناصرة أو قربها – واحد لديه مطعم، وواحدة لديها مقهى، وآخر لديه متجر للهدايا والتحف التذكارية – ل هيومن رايتس ووتش إن السياح، وخاصة المجموعات السياحية المنظمة، غالباً ما يقضون ساعة أو اثنتين فقط في كنائس الناصرة، دون الدخول إلى البلدة القديمة أو إنفاق المال أو قضاء الليل في المدينة.<sup>676</sup> بعضهم يقيمون في

---

669 Algazy, "Nazareth Rejects Another Raw Deal for Its Future," *Haaretz* 28 أبريل/نيسان 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع مصعب دخان، 28 أبريل/نيسان 2020.

670 مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع عضو سابق في المجلس البلدي للناصره، 28 أبريل/نيسان 2020.

671 المركز العربي للتخطيط البديل، "العدل التوزيعي". حصلت نتسيرت عيليت على 543 شيكل (154 دولار) للفرد الواحد، مقارنة بـ 1,879 شيكل (544 دولار) للفرد الواحد.

672 Yosef Jabareen, "Space of Risk," 309.

673 Algazy, "Nazareth Rejects Another Raw Deal for Its Future," *Haaretz* 5 مايو/أيار 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع رامز جرابسي، 5 مايو/أيار 2020.

674 مراسلة إلكترونية من جوناتان كوك إلى هيومن رايتس ووتش، 27 مايو/أيار 2020.

675 السابق. Algazy, "Nazareth Rejects Another Raw Deal for Its Future," *Haaretz*.

z؛ مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع رامز جرابسي، 5 مايو/أيار 2020.

676 مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع خليل حداد، 3 يونيو/حزيران 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع سالي عزام، 2 يونيو/حزيران 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أمين محمد علي، 2 يونيو/حزيران 2020.

فنادق نتسیرت عیلیت، لكن الآخريں یكملون طریقهم للأكل والنوم فی مدینة طبریا القریبة ذات الأغلبیة الیهودیة، علی بحیرة طبریا.<sup>677</sup>

نقص العقارات المدرة للدخل، والتوزيع التمييزي للميزانيات من قبل الحكومة المركزية، يعني أن سكان الناصرة يحصلون في معظم الأحيان على خدمات أسوأ مقارنة بنتسیرت عیلیت. قارن أصحاب الأعمال كلُّ على حدة بين ازدحام السير، ونقص مواقف السيارات، والطرق الضيقة مع توافر المواقف والطرق المفتوحة في نتسیرت عیلیت.<sup>678</sup> وجدت دراسة أجراها مركز الأبحاث والمعلومات في الكنیست في 2015 أن معدّل الطلاب في الغرفة الدراسية الواحدة في الناصرة هو 30.3 بينما لا يتجاوز 21.4 في نتسیرت عیلیت.<sup>679</sup> قال المسؤول البلدي مصعب دخان إنه حتى أبريل/نيسان 2021، زاد الفارق في عدد الطلاب في كل غرفة بين الناصرة ونتسیرت عیلیت إلى عشرة على الأقل، وفي بعض الحالات إلى 20.<sup>680</sup>

أزمة السكن، والكثافة السكانية، والإيجارات المرتفعة دفعت الكثير من سكان الناصرة إلى مغادرة المدينة. يتوجه أهالي الناصرة غالبا إلى البلدات المجاورة ذات الأغلبیة الیهودیة لقضاء الأوقات في الحدائق نظرا لندرتها وندرة الفضاءات العامة الأخرى في مدينتهم الأصلية. حاولت إحدى سكان الناصرة دخول حديقة عامة في مدينة العفولة ذات الأغلبیة الیهودیة المجاورة في يونيو/حزيران 2019، لكن حراس الأمن منعوها بعد أن علموا أنها من الناصرة، بعد أشهر من وعد قطعه رئيس بلدية العفولة بالعمل على وقف "غزو الحديقة"، إذ دعا السكان إلى "رفع الأعلام الإسرائيلية في جميع أنحاء الحديقة وتشغيل الموسيقى بالعبرية"، ووقف على منبر لبثت حملة من أجل "الحفاظ على الطابع اليهودي للعفولة".<sup>681</sup> لكن بعد دعوى قضائية رفعها مركز عدالة، ألغت المدينة هذا المسار ووافقت على فتح حديقته لجميع الزوار.<sup>682</sup>

من المفارقات أنّ الآلاف من سكان الناصرة انتقلوا إلى نتسیرت عیلیت في السنوات الأخيرة، والكثير منهم اشتروا مباني من اليهود الذين تم توطينهم هناك كمهاجرين ثم جنوا ما يكفي من المال "للتوجه نحو حياة أفضل في مركز البلاد"، بحسب كوك.<sup>683</sup> خليل حداد (43 عاما)، وهو صاحب

Nazareth dispatch," post to Jonathan Cook (blog), August 7, 2013, <https://www.jonathan-cook.net/2013-08-07/nazareth-dispatch/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>678</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع خليل حداد، 3 يونيو/حزيران 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع سالي عزام، 2 يونيو/حزيران 2020. مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع أمين محمد علي، 2 يونيو/حزيران 2020.

<sup>679</sup> Knesset Research and Information Center, June 25, 2015, [https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/5b1107dc-1277-e511-80d1-00155d0ad6b2\\_11\\_10405.pdf](https://fs.knesset.gov.il/globaldocs/MMM/5b1107dc-1277-e511-80d1-00155d0ad6b2_11_10405.pdf) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>680</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع مصعب دخان، 10 أبريل/نيسان 2021.

<sup>681</sup> "Israeli city takes aim at surrounding Arab communities, bans non-residents from public park," Adalah press release, July 2, 2019, <https://www.adalah.org/en/content/view/9758> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>682</sup> "Afula Mayor Attends Demonstration Against Sale of Home to Arab Family," June 16, 2019, <https://www.timesofisrael.com/afula-mayor-attends-demonstration-against-sale-of-home-to-arab-family/> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>683</sup> "Afula's public park will be open to all visitors - including non-residents - following Adalah's petition," Adalah press release, July 24, 2019, <https://www.adalah.org/en/content/view/9783> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

Jonathan Cook, "Welcome to Nazareth."

مطعم في الناصرة، قال ل هيومن رايتس ووتش إنه ولد وترعرع في نتسيرت عيليت، إلا أنه قرر هو وزوجته بعد أن تزوجا في 2006 العيش في الناصرة، معتبرين ذلك "واجبهما الوطني" كفلسطينيين. غير أن الكثافة السكانية، ومشكلة السكن، وعدم وجود ملاعب وحدائق وغيرها من المساحات العامة قلصت معارضته للعيش في نتسيرت عيليت، وفي الأخير قررا الانتقال إلى هناك في 2014.<sup>684</sup>

بعض العوامل التي شجعت حداد على مغادرة المدينة التي أحبها مع أسرته الشابة تحمل بعض أوجه التشابه مع الضغوط التي تدفع سكان المدن في أوضاع أخرى إلى تركها، مثل ارتفاع تكاليف السكن، والازدحام، ونقص المساحات الخضراء. في حالة الناصرة، تعود بعض هذه الضغوطات إلى السياسات الإسرائيلية التمييزية بشأن الأراضي والميزانية.

قالت المديرية العامة لبلدية نتسيرت عيليت حافا بخار ل هيومن رايتس ووتش في 2020 إن 26% من سكان المدينة اليوم فلسطينيون، الكثير منهم من الناصرة، وهو ما تفسره بأن "الناصرة والبلدات [الفلسطينية] المجاورة ليس لديها مساحة للنمو".<sup>685</sup> أشارت بخار أن البلدية لن "تتنازل عن الأرض" لهذه البلدات، نظرا إلى "طموحنا في الوصول إلى 100 ألف ساكن"، واقترحت بدلا من ذلك أن تبني إسرائيل "مدينة جديدة للمواطنين العرب".<sup>686</sup> كما أشارت أن المدينة بصدد "جلب عائلات يهودية للاستيطان" من أجل "ضمان بقائها يهودية".<sup>687</sup>

رغم انتقالهم إلى نتسيرت عيليت، فإن الكثير من أهل الناصرة ما تزال مدينتهم الأصلية هي مركز حياتهم. قال حداد إنه استمر في التسوق من الناصرة، بما يشمل البقالة، واصفا نتسيرت عيليت بـ "مكان غرفة النوم".<sup>688</sup> لا توجد في نتسيرت عيليت مدرسة حكومية لحوالي 3 آلاف طفل فلسطيني في سن المدرسة، وهو ما أجبر أغلب الأطفال الفلسطينيين، بمن فيهم ابن حداد، على التنقل ذهابا وإيابا إلى الناصرة، لأن الأطفال الفلسطينيين واليهود يرتادون مدارس مختلفة.<sup>689</sup> في 2013، قال رئيس بلدية نتسيرت عيليت حينها شمعون غابسو، الذي وصف الناصرة يوما بـ "عش الإرهاب"،<sup>690</sup> لـ "واشنطن بوست": "أفضل أن أقطع ذراعي اليمنى على بناء مدرسة عربية".<sup>691</sup>

<sup>684</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع خليل حداد، 3 يونيو/حزيران 2020.

<sup>685</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع المديرية العامة لنتسيرت عيليت حافا بخار، 3 فبراير/شباط 2020.

<sup>686</sup> السابق.

<sup>687</sup> السابق.

<sup>688</sup> مقابلة هاتفية أجرتها هيومن رايتس ووتش مع خليل حداد، 3 يونيو/حزيران 2020.

<sup>689</sup> ACRI, "The Need for an Arab Public School in Upper Nazareth," October 28, 2019, [https://www.english.acri.org.il/post/\\_139](https://www.english.acri.org.il/post/_139) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020)؛ Human Rights Watch, *Second Class: Discrimination Against Palestinian Arab Children in Israel's Schools* (New York: Human Rights Watch, 2001) <https://www.hrw.org/report/2001/09/30/second-class/discrimination-against-palestinian-arab-children-israels-schools>.

<sup>690</sup> Jack Khoury and Eli Ashkenazi, "Israeli Mayor Calls on State to Declare Arab City 'Hostile to Israel'," *Haaretz*, November 18, 2012, <https://www.haaretz.com/premium-own-mayor-says-nazareth-is-hostile-to-israel-1.5199305> (تم الاطلاع في 18 أغسطس/أب 2020).

<sup>691</sup> William Booth and Ruth Eglash, "High above Nazareth, an Israeli mayor wants to keep his city Jewish 'now and forever'," *Washington Post*, September 20, 2013, [https://www.washingtonpost.com/world/high-above-nazareth-an-israeli-mayor-wants-to-keep-his-city-jewish-now-and-forever/2013/09/19/1a3fd172-2157-11e3-ad1a-1a919f2ed890\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/world/high-above-nazareth-an-israeli-mayor-wants-to-keep-his-city-jewish-now-and-forever/2013/09/19/1a3fd172-2157-11e3-ad1a-1a919f2ed890_story.html) (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

## الخلاصة

تستخدم السلطات الإسرائيلية سلسلة من السياسات والممارسات لتمنح اليهود الإسرائيليين امتيازات وتقمع الفلسطينيين بشكل ممنهج. ترقى شدة القمع الذي يمارس في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى "القمع المنهجي" من قبل جماعة عرقية بحق أخرى، وهو مكوّن رئيسي لجريمة الفصل العنصري على النحو المنصوص عليه في كل من نظام روما الأساسي واتفاقية الفصل العنصري.<sup>692</sup>

---

<sup>692</sup> نظام روما الأساسي المادة 7(2)(ح)؛ اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2.

## 5. الأفعال اللإنسانية والانتهاكات الأخرى للحقوق الأساسية

عندما تُرتكب الانتهاكات الجسيمة أو "الأفعال اللإنسانية"، على النحو الذي حددته اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي، في سياق قمع منهجي بقصد الحفاظ على نظام هيمنة، فهي ترقى إلى جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية. وعندما تُرتكب انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية بقصد تمييزي، فهي تشكل جريمة الاضطهاد المرتكبة ضد الإنسانية.

لحفاظ على هيمنة اليهود الإسرائيليين على الفلسطينيين، نفذت السلطات الإسرائيلية على مدى سنوات عدة مجموعة من الأفعال اللإنسانية ضدّ الفلسطينيين، وارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوقهم الأساسية.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ترقى العديد من هذه الانتهاكات إلى أفعال لإنسانية، وهي إحدى العناصر الثلاثة لجريمة الفصل العنصري. تشمل الانتهاكات:

- قيود شاملة على التنقل؛
- مصادرة مئات آلاف الدونمات من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، وحرمانهم من ممتلكاتهم وسبل عيشهم، وبالتالي تطويقهم في جيوب محاصرة مكتظة حيث يعيش معظمهم؛
- وفرض ظروف قاسية عليهم، تشمل الرفض شبه القطعي لتصاريح البناء في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، ما أجبر الآلاف على هجر منازلهم في ظروف ترقى إلى النقل القسري؛
- وحرمان مئات آلاف الفلسطينيين وأقاربهم من حقوق الإقامة بسبب تواجدهم بالخارج عند بداية الاحتلال في 1967، أو لغيابهم لفترات طويلة في عقود الاحتلال الأولى، أو بسبب التجميد الفعلي للمّ شمل الأسر على امتداد العقدين الماضيين؛ و
- تعليق الحقوق المدنية الأساسية، مثل حرية التجمع وتكوين الجمعيات، ما حرم الملايين من فرصة إيصال صوتهم في مجموعة واسعة من المسائل التي تؤثر بشكل كبير على حياتهم اليومية ومستقبلهم.

بمعزل عن الأفعال اللإنسانية المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ارتكبت الحكومة الإسرائيلية انتهاكات ضدّ الفلسطينيين داخل إسرائيل، منها:

- منعهم من الوصول إلى ملايين الدونمات من الأراضي التي صودرت منهم؛
- تنفيذ سياسات تجعل من المستحيل عمليا على عشرات آلاف الفلسطينيين في منطقة النقب العيش بشكل قانوني في القرى والبلدات التي عاشوا فيها منذ عقود؛
- منع أكثر من 700 ألف فلسطيني ممن فروا أو طردوا في 1948 وأبناءهم وأحفادهم من العودة إلى إسرائيل؛

- فرض قيود على الإقامة بطرق تمنع الكثير من الأزواج الفلسطينيين وعائلاتهم من العيش معا في إسرائيل.

نفذت الحكومة الإسرائيلية هذه الأعمال وفقا لسياسات وممارسات طويلة الأمد، فأدت إلى تجريد العديد من الفلسطينيين من ممتلكاتهم، ومنع البعض من الوصول إلى مناطقهم الأصلية ومنع آخرين من مغادرتها، وفصلت العائلات قسرا، كما عاثت فسادا في آخرين كثير.

## الأفعال اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

نفذت السلطات الإسرائيلية مجموعة واسعة من الأفعال اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

### القيود على التنقل

تفرض السلطات الإسرائيلية منذ أكثر من عقدين قيودا كاسحة على أكثر من مليوني فلسطيني الحق في مغادرة غزة، وتقييد بشدة تنقل 2.7 مليون فلسطيني آخرين يعيشون في الضفة الغربية، داخل مناطقهم إلى خارجها.

### إغلاق غزة

على مدى الأعوام الـ25 الماضية، فرضت إسرائيل قيودا متزايدة على تنقل سكان غزة. منذ 2007، وهو العام الذي استولت فيه حركة حماس فعليا على القطاع من السلطة الفلسطينية بقيادة حركة فتح، تفرض إسرائيل حظرا شاملا على السفر، ودخول القطاع الصغير والخروج منه، باستثناء حالات قليلة. ومنذ 2007 أيضا، قيّد الجيش الإسرائيلي السفر عبر معبر إيرز الذي يمر منه المسافرون من غزة إلى مناطق أخرى في الأراضي المحتلة، الضفة الغربية، والعالم، وكذلك إسرائيل. كما جعلت إسرائيل العبور مقتصرًا على "الظروف الإنسانية الاستثنائية"، ما يعني بشكل رئيسي المحتاجين إلى رعاية طبية أساسية خارج غزة ومرافقيهم، رغم أنها تمنح كل سنة أيضا تصاريح للمئات من سكان غزة الذين تتوفر فيهم معايير أخرى، مثل كبار رجال الأعمال والتجار.<sup>693</sup> وفرضت إسرائيل قيودا حتى على الراغبين في السفر في إطار الاستثناءات القليلة ضمن سياسة الإغلاق.<sup>694</sup> أغلب سكان القطاع لا تنطبق عليهم هذه الاستثناءات. بحسب منظمة "جيشاه-مسلك" الحقوقية الإسرائيلية، فإن معدل خروج الفلسطينيين من قطاع غزة عبر معبر إيرز خلال سنوات الخمس من 2015 إلى 2019 بلغ 373 شخصا يوميا، أي أقل من 1.5 % من المعدل

<sup>693</sup> هيومن رايتس ووتش، "غير راغبة أو غير قادرة".

<sup>694</sup> "إسرائيل: التصاريح الطبية لسكان غزة الأدنى نسبة منذ 10 سنوات"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 13 فبراير/شباط 2018، <https://www.hrw.org/ar/news/2018/02/13/314934>



اليومي لسبتمبر/أيلول 2000، قبل الإغلاق، والذي كان يقدر بـ 26 ألف شخص.<sup>695</sup> معظم الفلسطينيين الذين نشأوا في ظلّ هذا الإغلاق لم يغادروا القطاع مطلقاً.

تفرض السلطات الإسرائيلية أيضاً منذ أكثر من عقدين قيوداً مشددة على استخدام الفلسطينيين للمجال الجوي والمياه الإقليمية لغزة. فقد منعت إعادة فتح مطار كان الفلسطينيون يديرونه هناك، وتشديد ميناء بحري، ما جعلهم يعتمدون فقط على السفر براً للخروج من غزة.<sup>696</sup> في معظم السنوات الـ 15 الماضية، أبقى مصر معبرها مع غزة مغلقاً، وهو المنفذ الآخر الوحيد لسكان غزة نحو العالم الخارجي، فساهمت بذلك في الإغلاق.

تقيّد إسرائيل جميع أنواع السفر بين غزة والضفة الغربية، رغم اعترافها بأن المنطقتين تُشكلان إقليمًا واحدًا،<sup>697</sup> حتى عندما يكون السفر عبر الطريق المتعرجة نحو مصر والأردن وليس عبر الأراضي الإسرائيلية. يؤثر الإغلاق سلبيًا على العديد من جوانب الحياة اليومية، ويُساهم في انتهاكات أخرى لحقوق الفلسطينيين، منها الحق في لَمّ شمل العائلة، وحق الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، والفرص الاقتصادية.<sup>698</sup>

غالبًا ما تبرّر السلطات الإسرائيلية إغلاق غزة بأسباب أمنية. قالت على وجه الخصوص إنها تريد تقليص السفر بين غزة والضفة الغربية لمنع "نقل بنية تحتية إرهابية بشرية" من غزة إلى الضفة، التي تتقاسم مع إسرائيل حدوداً غير محكمة الإغلاق، ويعيش فيها مئات آلاف المستوطنين الإسرائيليين.<sup>699</sup>

لكن بصفتها سلطة احتلال تمارس سيطرة كبيرة على جوانب الحياة في غزة، رغم سحب جنودها رسمياً،<sup>700</sup> تقع على إسرائيل التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي لضمان رفاه السكان هناك. كما أن للفلسطينيين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في حرية التنقل، لا سيما ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو حق تستطيع إسرائيل تقييده فقط استجابةً لتهديدات أمنية

<sup>695</sup> بيانات من منظمة غيشا-مسلك، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>696</sup> Gisha, "Scale of Control," pp. 12-14. في 2001، قصفت إسرائيل المطار الذي كان قد عمل لفترة وجيزة في غزة، ودمّرت الموقع الذي كانت ستطلق فيه أشغال بناء الميناء.

<sup>697</sup> اتفاقيات أوسلو 2، المادة 31.

<sup>698</sup> بتسليم وهموكيد، "ما وراء الظلمات: تبعات عزل إسرائيل لقطاع غزة على حق الفلسطينيين في حياة أسرية"، يناير/كانون الثاني 2014، [https://www.btselem.org/download/201401\\_so\\_near\\_and\\_yet\\_so\\_far\\_heb.pdf](https://www.btselem.org/download/201401_so_near_and_yet_so_far_heb.pdf) (تم الاطلاع في 29 مارس/آذار 2020)؛ Palestinian Center for Human Rights (PCHR), "Actual Strangulation and Deceptive Facilitation," March 2016، <http://pchrgaza.org/en/?p=7962> (تم الاطلاع في 29 مارس/آذار 2020)؛ أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل، "مرفوضون: التنكيل بالمرضى الفلسطينيين في الطريق إلى العلاج"، 10 يونيو/حزيران 2015، <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/%D7%A2%D7%A8%D7%91%D7%99%D7%AA%2011.6.15.pdf> (تم الاطلاع في 29 مارس/آذار 2020)؛ Gisha, "Student Travel Between Gaza and the West Bank 101," September 2012، <http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/students/students-2012-eng.pdf> (تم الاطلاع في 29 مارس/آذار 2020).

<sup>699</sup> كافارني ضد وزير الدفاع، HCJ 495/12، ردّ الدولة المؤرخ في 16 أغسطس/آب 2012، الفقرة 26 (بالعبرية)، [tinyurl.com/k3o8ckn](http://tinyurl.com/k3o8ckn)، تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020). توجد مقتطفات مترجمة بشكل غير رسمي من قبل غيشا-مسلك، متاحة على [tinyurl.com/p4jcx9x](http://tinyurl.com/p4jcx9x) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>700</sup> انظر قسم "نية الإبقاء على الهيمنة" وقسم "التمييز المؤسسي".

ملموسة ومحددة. بفعل سياستها القائمة على حرمان الفلسطينيين تلقائياً من التنقل، مع استثناءات قليلة، استناداً إلى تهديدات أمنية معقدة ودون تقييم فردي لهذه التهديدات، فإن إسرائيل لا توفق بأي شكل معقول بين المخاوف الأمنية والحق الإنساني في حرية التنقل. رغم أنّ إسرائيل لها مخاوف أمنية مشروعة تسمح لها بتنظيم الدخول إلى أراضيها، إلا أنّ ذلك لا يبرّر الانتهاك الجماعي للحقوق الذي يسببه منع السفر شبه الكامل، الذي يمسّ بأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في مساحة ضئيلة.

## نظام التصاريح في الضفة الغربية

فرضت السلطات الإسرائيلية أيضاً قيوداً منهكة على حرية التنقل في الضفة الغربية، مبررة ذلك بـ"أسباب أمنية جوهرية" لأنّ "سكانا فلسطينيين من المنطقة نفذوا... مئات الهجمات الإرهابية القاتلة".<sup>701</sup> غير أن السياسات الإسرائيلية تحدّ من تنقل جميع الفلسطينيين، وليس فقط الذين تعتبرهم السلطات تهديداً أمنياً. يشترط الجيش على حاملي بطاقات الهوية الفلسطينية، مع استثناءات قليلة، الحصول من الجيش الإسرائيلي على تصاريح لمدة زمنية محددة لدخول أجزاء كبيرة من الضفة الغربية،<sup>702</sup> تشمل القدس الشرقية و"منطقة التماس" بين جدار الفصل والخط الأخضر التي تغطي أكثر من 184 ألف دونم،<sup>703</sup> والمناطق الخاضعة لسيطرة المستوطنات والجيش، بينما يُسمح للإسرائيليين والأجانب بالتنقل بحرية بين هذه المناطق، وكذلك دخول إسرائيل، بدون تصاريح. بحسب منظمة بتسيلم الحقوقية، فإنّ الحصول على هذه التصاريح يجعل الفلسطينيين في "مجاهاة نظام بيروقراطي تعسفي ويفتقر إلى الشفافية"، ولا يمكنهم "معرفة احتمالات قبول أو رفض طلبهم ولا متى يتلقون رداً".<sup>704</sup> كما أكدت المنظمة أنّ "كثيراً من الطلبات تُرفض دون توضيح ودون توفر إمكانية حقيقية للاعتراض" وأنّه "يُمكن لإسرائيل، بعد أن تمنح تصريحاً أن تسحبه بسهولة، وهذا أيضاً ما تفعله دون أيّ توضيح". الكثير ممن تُرفض تصاريحهم لم يتعرضوا أبداً للاعتقال أو الإدانة لأسباب أمنية.<sup>705</sup> حالة الغموض هذه تثني الكثير من الفلسطينيين عن تقديم طلبات تصاريح أصلاً.

فيما يخص السفر إلى الخارج، يتعيّن على فلسطيني الضفة الغربية السفر عبر الأردن مروراً بمعبر اللنبي الخاضع للسيطرة الإسرائيلية، ما لم يحصلوا على تصريح مغادرة صعب المنال يسمح لهم بالسفر من مطار بن غوريون قرب تل أبيب. غير أن السلطات الإسرائيلية تمنعهم أحياناً حتى من

<sup>701</sup> HaMoked: Center for the Defence of the Individual v. The Government of Israel et al. Preliminary Response on behalf of the Respondents, HCl 9961/03, January 1, 2004, [http://www.hamoked.org/items/3827\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/items/3827_eng.pdf) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>702</sup> النساء فوق 50 سنة والرجال فوق 55 سنة يستطيعون دخول القدس الشرقية وإسرائيل، دون "منطقة التماس" وبعض المناطق الأخرى في الضفة الغربية، دون تصاريح؛ "HaMoked to the Military: Palestinians Over 50 Must Be Allowed to Freely Access West Bank Lands Trapped Behind the Barrier," HaMoked, May 20, 2020, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2172> (تم الاطلاع في 17 يونيو/حزيران 2020).

<sup>703</sup> "إسرائيل: فلسطينيون معزولون عن أراضيهم الزراعية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 15 أبريل/نيسان 2012، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/04/05/245908>.

<sup>704</sup> بتسيلم، "قيود على الحركة والتنقل".

<sup>705</sup> انظر على سبيل المثال، عمر شاكر، "موظف في 'العفو الدولية' يطعن في حظر السفر الإسرائيلي"، تعليق، هيومن رايتس ووتش، 25 مايو/أيار 2020، <https://www.hrw.org/ar/news/2020/05/25/375152>.

استخدام ذلك المعبر لأسباب أمنية غير محددة.<sup>706</sup> من 2015 إلى 2019، قدّمت منظمة "هموكيد" الحقوقية 797 اعتراضا على قرارات منع سفر إسرائيلية بحق فلسطينيين.<sup>707</sup>

رغم الهامش الواسع الذي تتمتع به الدول لتقييد الدخول عبر حدودها، فإنّ إسرائيل تقيّد كثيرا تنقل السكان الخاضعين للاحتلال ليس فقط عندما يسافرون بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حتى وإن كان العبور لا يمر بإسرائيل، وإنما أيضا عندما يتنقلون داخل الضفة الغربية نفسها. على سبيل المثال، وضعت السلطات الإسرائيلية حوالي 600 عائق دائم داخل الضفة الغربية، مثل الحواجز وعقبات لإغلاق الطرق، بحسب أوتشا.<sup>708</sup> كما يواجه الفلسطينيون بانتظام حواجز غير ثابتة، أو "طيارة"، في كل أرجاء الضفة الغربية، حيث قدرت أوتشا عدد هذه النقاط التي أنشأها الجيش الإسرائيلي بـ 1,500 من أبريل/نيسان 2019 إلى مارس/آذار 2020 فقط.<sup>709</sup> تمنع السلطات الإسرائيلية اعتياديا مرور الفلسطينيين أو تهينهم وتؤخرهم على الحواجز دون تبرير، فتعرقل تنقلهم إلى المدارس أو العمل أو المواعيد بجميع أنواعها.<sup>710</sup> كما أن جدار الفصل، الذي يقع 85% منه داخل الضفة الغربية بدل الامتداد على طول الخط الأخضر، يزيد إعاقة الحركة داخل الضفة الغربية.<sup>711</sup>

منع السفر الشامل الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على غزة، والذي يمنع تلقائيا السكان من مغادرة القطاع، يرقى إلى مستوى الإجراء الذي يحرم الفلسطينيين من "الحق في مغادرة الوطن والعودة إليه"، وهو أحد الأفعال اللاإنسانية المذكورة في اتفاقية الفصل العنصري.<sup>712</sup> كما أنّ إغلاق غزة، وتقييد التنقل بشدّة ضمن الضفة الغربية وبينها وبين غزة، وكلاهما ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة، فيهما انتهاك لحق الفلسطينيين في حرية التنقل، وهو أيضا مكفول في اتفاقية الفصل العنصري.<sup>713</sup> يُشكّل الإغلاق أيضا، من خلال القيود الشديدة المفروضة على دخول وخروج الأشخاص والسلع والخدمات،<sup>714</sup> "ظروفا تحول دون النماء التام" للمجتمع المحلي، وهو أيضا تحدده اتفاقية الفصل العنصري.<sup>715</sup>

706 السابق.

707 رسالة إلكترونية من المديرية التنفيذية لهموكيد، جيسيكيا مونتيل، إلى هيومن رايتس ووتش، 3 يونيو/حزيران 2020.

708 مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "لا تزال القيود المفروضة منذ أمد بعيد تقوّض الظروف المعيشية التي يحياها الفلسطينيون في الضفة الغربية"، نشرة الشؤون الإنسانية الشهرية، مارس/آذار-مايو/أيار 2020، <https://www.ochaopt.org/ar/content/longstanding-access-restrictions-continue-undermine-living-conditions-west-bank-um-forat> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

709 السابق. انظر أيضا، "Flying Checkpoints and Traffic Jams: The Genius of the Israeli Occupation's Architecture," Umm Forat, Haaretz, June 1, 2020, <https://www.haaretz.com/middle-east-news/palestinians/the-idiot-who-cut-me-off-did-not-build-the-checkpoint-that-ruined-our-day-1.8922173> (تم الاطلاع في 3 يوليو/تموز 2020).

710 بتسيلم، "قيود على الحركة والتنقل".

711 "إسرائيل: فلسطينيون معزولون عن أراضيهم الزراعية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش؛ International Court of Justice (ICJ), Advisory Opinion Concerning Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, ICJ General List, No.131, ICJ Rep 136, July 9, 2004, <https://bit.ly/34531oj> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020).

712 اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2(ج).

713 السابق.

714 انظر قسم "نية الإبقاء على الهيمنة" وقسم "التمييز المؤسسي".

715 اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2(ج).

## مصادرة الأراضي وإنشاء جيوب محاصرة (الضفة الغربية والقدس الشرقية)

منذ 1967، استخدمت إسرائيل مجموعة من التبريرات الرسمية للاستحواذ على جزء كبير من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجل تلبية حاجيات المستوطنين اليهود. وجدت منظمتا بتسيلم و"كرم نابوت" أنّ السلطات الإسرائيلية صادرت أكثر من مليوني دونم من الأراضي والتي تشكل أكثر من ثلث الضفة الغربية.<sup>716</sup> تسيطر سلطات المستوطنات فعليا على هذه الأراضي، بما فيها نحو 540 ألف دونم تقع رسميا تحت صلاحيتها.

في أغلب الأحيان، تستحوذ السلطات الإسرائيلية على الأراضي، بما فيها الأراضي الخاصة التي يملكها الفلسطينيون، وتعلنها "أراضي دولة".<sup>717</sup> تقدّر حركة السلام الآن الإسرائيلية أنّ الحكومة الإسرائيلية تستحوذ على حوالي 1.4 مليون دونم من الأراضي، أي حوالي ربع الضفة الغربية، كأراضي دولة.<sup>718</sup>

بموجب الممارسات والسياسات القضائية والعسكرية الإسرائيلية، فإن الأراضي التي لم تُسجل رسميا كملكية خاصة من قبل السلطات التي كانت تحكم الضفة الغربية قبل 1967 يُمكن إعلانها أراضي دولة. بعد أن احتل الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية في 1967، جمّد تسجيل الأراضي الذي كان يتم تحت إشراف أردني، ولم يُجر أي تسجيل منذئذ. أصحاب الأراضي الذين لم يسجلوا أراضيهم قبل 1967 يقع عليهم عبء إثبات ملكيتها في عملية طويلة ومكلفة تستوجب إظهار مستندات ضريبية، وجمع الشهادات من الجيران والمسؤولين المحليين، ودفن تكاليف مسح للأراضي بموافقة المحكمة.<sup>719</sup> في بعض الحالات، أعلنت السلطات بعض القطع أراض للدولة رغم أن أصحابها كانوا يدفعون سابقا ضرائب للسلطات الأردنية، وهو إثبات لملكيتها في ذلك الوقت. قضت محاكم إسرائيلية بقانونية الآلية التي تعتمد عليها الدولة لإعلان أراضي الدولة.<sup>720</sup>

حتى وإن كان إثبات الملكية ممكنا، فإن السلطات الإسرائيلية تفسّر القانون العثماني بطريقة تجعلها تستحوذ على الأرض دون دفع تعويض لأصحابها عندما تكون قادرة على الادعاء أنّ 50 % من قطعة الأرض على الأقل لم تتم زراعتها في السنوات الثلاث السابقة.<sup>721</sup> هذا التأويل سهّل الاستحواذ على ممتلكات "الغائبين"، أي الفلسطينيين الذين فرّوا أثناء حرب 1967 أو بعدها،

<sup>716</sup> B'Tselem and Kerem Navot, "This Is Ours – And This, Too," Yotam Berger, p.8. "Israeli Settlers 'Upgrade' West Bank Springs to Usurp Palestinian Land," *Haaretz*, May 31, 2019, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-settlers-upgrade-west-bank-springs-to-usurp-palestinian-land-1.730912> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>717</sup> انظر "Under the Guise of Legality." B'Tselem,

<sup>718</sup> Peace Now, "State Land Allocation in the West Bank-for Israelis Only."

<sup>719</sup> هيومن رايتس ووتش، تجارة الاحتلال: كيف تسهم الأعمال التجارية بالمستوطنات في انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2016)، <https://www.hrw.org/ar/report/2016/01/19/285045>.

<sup>720</sup> انظر، بتسيلم، "تحت غطاء الشرعية"، فبراير/شباط 2012، ص 34.

<sup>721</sup> السابق. منحت القوانين حقوق الملكية في أنواع معينة من الأراضي الزراعية، بعيدا عن القرى، على أساس الزراعة المستمرة بمستوى معقول في ظل الظروف، ولكنها أيضا أعادت ملكية الأرض للدولة إذا بقيت دون زراعة لثلاث سنوات.

وكذلك الفلسطينيين الذين بقوا في الضفة الغربية وفقدوا القدرة على الوصول إلى أراضيهم.<sup>722</sup> ابتداءً من 1979، بعد صدور حُكم من "المحكمة الإسرائيلية العليا" بتقييد سلطة الجيش في تسليم أراضٍ للمستوطنات إثر مصادرتها لأسباب أمنية مزعومة وبعد أن كان الجيش يعترف بأنها بملكية خاصة للفلسطينيين،<sup>723</sup> أجرى الوصي العسكري الإسرائيلي مسحا متسرعا وملئًا بالأخطاء لممتلكات الحكومة بهدف تحديد الأراضي غير المزروعة التي تستطيع السلطات الإسرائيلية اعتبارها أراضي دولة.<sup>724</sup> واعتمادا على هذا المسح، صُنفت السلطات الإسرائيلية ما يلي كأراضي دولة: الأراضي غير المزروعة بشكل مكثف؛ والأراضي الصخرية التي بمعظمها غير صالحة للزراعة؛ والأراضي التي كان الفلسطينيون يحاولون إثبات ملكيتها بآليات غير رسمية في الضفة الغربية لكنهم لم يسجلوها في السجل الرسمي للأراضي.<sup>725</sup>

من خلال هذا الإجراء، صُنفت السلطات الإسرائيلية حوالي 788 ألف دونم من الأراضي كأراضٍ للدولة، باستثناء القدس الشرقية، لكن باحتساب حوالي 100 ألف دونم تقع حاليا ضمن المنطقتين "أ" و"ب".<sup>726</sup> تتكوّن الـ600 ألف دونم المتبقية تقريبا من أراضي الدولة، بما فيها 70 ألف دونم تقع حاليا في المنطقتين "أ" و"ب"، في أراضٍ سجلتها السلطات الأردنية أو البريطانية كأراضٍ للدولة أثناء فترة حكم كل منهما للضفة الغربية التي احتلتها إسرائيل في 1967.<sup>727</sup>

أصدرت السلطات الإسرائيلية مئات أوامر الإخلاء ضدّ فلسطينيين زعمت أنّ "بحوزتهم أراضٍ بشكل غير قانوني".<sup>728</sup> وجدت المنظمتان الحقوقيتان الإسرائيليتان كِرم نابوت و"حقل"، بالاستناد

---

<sup>722</sup> بتسليم، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"، ص 58-59. منحت السلطات الإسرائيلية بعض ممتلكات "الغائبين" للمستوطنات، أحيانا عن طريق المقايضة، وهي مستمرة في إدارة بعض الممتلكات الأخرى، التي قامت بتأجيرها للمستوطنات أو أقارب الغائبين. كرم نابوت، "الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية"، أغسطس/آب 2013، <https://www.keremnavot.org/arabic-1nabothvineyard> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>723</sup> ردت الحكومة الإسرائيلية على هذا الحكم بقرار بالإجماع بمواصلة التوسع الاستيطاني، Gov't Dec. No. 145, Nov. 11, 1979، انظر: "Update Regarding the Rejection of an Appeal Related to Preventing Access to Land," IDF MAG Corps, February 26, 2014، <http://www.law.idf.il/163-6569-he/Patzar.aspx>. للاطلاع على بروتوكولات اجتماع مجلس الوزراء بعد القرار، انظر أرشيف دولة إسرائيل، "Elon More"، <http://www.archives.gov.il/NR/rdonlyres/D029F93A-7AF5-47F8-9BF9-7939F06B35C2/0/ElonMore2.pdf> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020). للاطلاع على ملخص بالإنجليزية، انظر أرشيف دولة إسرائيل، "The 'Elon Moreh' Supreme Court Decision of 22 October 1979 and the Israeli Government's Reaction," <http://www.archives.gov.il/NR/exeres/2256A595-10F5-458E-ACB8-7CDDDBDF86634.frameless.htm?NRMODE=Published>.

<sup>724</sup> بتسليم، "سلب الأراضي: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية"، ص 51.  
<sup>725</sup> السابق.

<sup>726</sup> حقل وكرم نابوت، "حاميتها حراميتها: أوامر الإخلاء الصادرة عن الإدارة المدنية من 'أراضي الدولة' في السنوات 2005-2018"، ديسمبر/كانون الأول 2019، [https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffa0108.filesusr.com/ugd/a76eb4\\_35be2901980d47b6abo852c13428c18d.pdf](https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffa0108.filesusr.com/ugd/a76eb4_35be2901980d47b6abo852c13428c18d.pdf) (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)، ص 4. كرم نابوت، "أزرق أبيض لكن أسود"، ديسمبر/كانون الأول 2016، <https://www.keremnavot.org/arbluewhiteblack> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>727</sup> حقل وكرم نابوت، "حاميتها حراميتها: أوامر الإخلاء الصادرة عن الإدارة المدنية من 'أراضي الدولة' في السنوات 2005-2018"، ص 18. هذه الفئة تشمل أيضا الأراضي التي كانت تُدار سابقا من قبل مؤسسة الأوقاف أو الصندوق الإسلامي، وبعض الأراضي المملوكة لليهود قبل 1948 وكانت تحت وصاية السلطات الأردنية قبل 1967.  
<sup>728</sup> السابق، ص 10.

إلى مراجعة أكثر من 600 أمر إخلاء صادر ضدّ فلسطينيين بين 2005 و2018، أن 41.5 % من الأراضي المشمولة بالأوامر لم تكن قد أعلنت رسمياً كأراضٍ للدولة من طرف السلطات من قبل.<sup>729</sup>

من أصل أكثر من 675 ألف دونم من أراضي الدولة التي منحتها السلطات الإسرائيلية رسمياً لأطراف ثالثة في الضفة الغربية، خصّصت أكثر من 99 % منها لخدمة احتياجات المدنيين الإسرائيليين.<sup>730</sup>

بخلاف ما تعتبره إسرائيل أراضٍ للدولة، صادرت السلطات الإسرائيلية عشرات آلاف الدونمات من الأراضي التي تعترف بأنها ملكية خاصة للفلسطينيين. في 2007، وجدت حركة السلام الآن، استناداً إلى بيانات زودتها بها الحكومة الإسرائيلية، أن أكثر من 30 % من الأراضي الواقعة داخل المستوطنات هي أراضٍ خاصة يملكها فلسطينيون، بحسب سجلات الحكومة الإسرائيلية نفسها.<sup>731</sup> إضافة إلى ذلك، تقدّر منظمة كرم نابوت الحقوقية أنّ أكثر من 40 % من أصل 55 ألف دونم تقريباً من الأراضي الموجودة خارج نطاق بلديات المستوطنات، التي يستخدمها المستوطنون في النشاط الزراعي، توجد في أراضٍ معترف بها على أنها أراضٍ فلسطينية خاصة.<sup>732</sup>

اعتمدت السلطات الإسرائيلية على أداتين قانونيتين أساسيتين لتنفيذ مصادرة الممتلكات الفلسطينية الخاصة المعترف بها. أولاً، صادرت السلطات الأراضي للاستخدام العام، وجردت أصحاب الأراضي الفلسطينيين بشكل دائم من حقوقهم فيها مقابل بعض التعويضات.<sup>733</sup> ثانياً، استولى الجيش الإسرائيلي، لا سيما خلال السنوات الـ 12 الأولى من احتلاله، على أراضٍ بملكية خاصة في الضفة الغربية لأغراض أمنية. أوامر الاستيلاء هذه لم تغير ملكية الأرض، لأنها بنيت على افتراض أن الاحتلال مؤقت. لكن بينما استمرت السلطات الإسرائيلية بتصنيف الأراضي المصادرة على أنها ملك لأصحابها الفلسطينيين، سلمتها لمدنيين إسرائيليين وقيدت بشدة قدرة أصحابها الفلسطينيين وورثتهم من الوصول إليها. بناءً على مراجعة لأكثر من 1000 أمر مصادرة، توصلت كرم نابوت إلى أنه بين 1967 و2014 صادرت السلطات الإسرائيلية لأسباب أمنية أكثر من 100 ألف دونم من الأراضي، معظمها ملكية خاصة لفلسطينيين، لبناء مستوطنات أو بنية تحتية

<sup>729</sup> السابق. وجدت المنظمة أن السلطات أصدرت 91 % من الأوامر، التي تغطي 96 % من الأراضي المصادرة بموجب الأوامر، بحق أراضٍ مملوكة للفلسطينيين.

<sup>730</sup> Peace Now, State Land Allocation in the West Bank-for Israelis Only," July 17, 2018, <https://peacenow.org.il/en/state-land-allocation-west-bank-israelis> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020). انظر قسم "هيمنة واضطهاد منهجين".

<sup>731</sup> Steven Erlanger, "West Bank Sites on Private Land, Data Shows," *New York Times*, March 14, 2007; Peace Now, "Breaking the Law in the West Bank, One Violation Leads to another: Israeli Settlement Building on Private Palestinian Property," October 2006, [https://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/05/Breaking\\_The\\_Law\\_in\\_WB\\_nov06Eng.pdf](https://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2016/05/Breaking_The_Law_in_WB_nov06Eng.pdf) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>732</sup> رسالة إلكترونية من مدير كرم نابوت، درور إتكيس، إلى هيومن رايتس ووتش، 4 يوليو/تموز 2020. كرم نابوت، "الزراعة الإسرائيلية في الضفة الغربية".

<sup>733</sup> B'Tselem, "Land Grab" pp. 60-61. Also see Yotam Berger, "Private Palestinian Land Can be Taken for Public Use in 733 Settlements, Israeli Attorney General Says," *Haaretz*, November 15, 2017 [haaretz.com/israel-news/premium-ag-private-settlements-1.5465801](http://haaretz.com/israel-news/premium-ag-private-settlements-1.5465801), p.15 (تم الاطلاع في 28 يونيو/حزيران 2020).

معظمها مخصص لتلبية احتياجات المستوطنين.<sup>734</sup> حدثت معظم المصادرات قبل 1979، حين قيّدت المحكمة العليا الإسرائيلية سلطة الجيش في منح المستوطنات الأراضي التي تشكل ملكية خاصة واستولى عليها لأسباب أمنية.<sup>735</sup> لكن منذ ذلك القرار، مع استثناءات قليلة، لم تُعد السلطات الأراضي التي استولت عليها وخصصتها للمستوطنات قبل قرار المحكمة إلى أصحابها الفلسطينيين.

إضافة إلى ذلك، شيّد مستوطنون مستوطنات دون أي إجراءات رسمية أو ترخيص من السلطات العسكرية الإسرائيلية، وهي موجودة في جزء كبير منها على ممتلكات فلسطينية خاصة. لكن بدل هدم البنى التي أقامها المستوطنون على أراضٍ مسروقة دون تصاريح، سهّلت السلطات – مع استثناءات قليلة – الاستيلاء على الأراضي من خلال توفير البنية التحتية، والماء، والكهرباء، والخدمات الأخرى.<sup>736</sup> تم بناء 150 من هذه البؤر الاستيطانية في جميع أنحاء الضفة الغربية منذ 1991، بحسب بتسليم وكرم نابوت.<sup>737</sup> وثقت حركة السلام الآن إنشاء 60 بؤرة استيطانية منذ 2012 وحدها.<sup>738</sup> كما شرعت السلطات الإسرائيلية بأثر رجعي 15 بؤرة استيطانية بين 2012 ومطلع 2019،<sup>739</sup> بينما أشار ناتياهو أنه ينوي ضمّ ودمج مثل هذه المواقع ضمن إسرائيل.<sup>740</sup>

في فبراير/شباط 2017، أصدر "الكنيست" قانوناً يسمح للسلطات بأثر رجعي بمصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة التي بُنيت عليها مستوطنات. لكن في يونيو/حزيران 2020، أسقطته المحكمة العليا باعتباره غير دستوري،<sup>741</sup> وخلصت إلى أنه يمكن اعتماد "أساليب أقلّ ضرراً" لتحقيق غايات مماثلة. ومنها أمر عسكري استشهد به المدعي العام في مذكرة موجهة إلى المحكمة تعترف

---

Kerem Navot, "Seize the Moral Low Ground, Land Seizure for "Security Needs" in the West Bank," December 2018, <sup>734</sup> [https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffae0108.filesusr.com/ugd/a76eb4\\_c5e9bfddf49c4d87b30d570722acc728.pdf](https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffae0108.filesusr.com/ugd/a76eb4_c5e9bfddf49c4d87b30d570722acc728.pdf). p. 15. (تم الاطلاع في 28 يونيو/حزيران 2020).

<sup>735</sup> السابق. دويكات وآخرون ضد حكومة إسرائيل، (1979) HCl 390/79، حكم، [http://www.hamoked.org/files/2010/1670\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2010/1670_eng.pdf). (تم الاطلاع في 29 يونيو/حزيران 2020).

<sup>736</sup> في بعض الحالات، هدمت السلطات الإسرائيلية منشآت بنيت على أراضٍ فلسطينية خاصة، لاسيما بناء على أوامر المحكمة العليا. انظر مثلاً، Yotam Berger, "Israel to Raze Structures Built on Private Palestinian Land in West Bank Outpost," *Haaretz*, June 11, 2018

<sup>737</sup> <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-to-raze-structures-in-illegal-west-bank-outpost-1.6170866> (تم الاطلاع في 17 يونيو/حزيران 2020)؛ Yotam Berger, "Israel's Top Court Rejects Settlers' Claim, Orders Outpost built on Palestinian Land Demolished," *Haaretz*, October 23, 2017 <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-s-top-court-orders-outpost-built-on-palestinian-land-demolished-1.5459750>. (تم الاطلاع في 17 يونيو/حزيران 2020).

<sup>738</sup> Kerem Navot, "Seize the Moral Low Ground, Land Seizure for "Security Needs" in the West Bank," December 2018, <sup>737</sup> [https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffae0108.filesusr.com/ugd/a76eb4\\_c5e9bfddf49c4d87b30d570722acc728.pdf](https://f35bf8a1-b11c-4b7a-ba04-05c1ffae0108.filesusr.com/ugd/a76eb4_c5e9bfddf49c4d87b30d570722acc728.pdf). p. 15. (تم الاطلاع في 11 يونيو/حزيران 2020).

<sup>738</sup> B'Tselem and Kerem Navot, "This Is Ours – And This, Too," p. 8.

<sup>739</sup> Peace Now, "Return of the outpost method," July 2019, [http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2019/08/maahazim-english\\_full.pdf](http://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2019/08/maahazim-english_full.pdf). p.10 (تم الاطلاع في 15 يوليو/تموز 2020).

<sup>740</sup> "Data on Netanyahu's Jordan Valley Annexation Map," Peace Now, September 11, 2019, <https://peacenow.org.il/en/data-on-netanyahu-jordan-valley-annexation-map>. (تم الاطلاع في 27 مارس/آذار 2020).

<sup>741</sup> Hagar Shezaf, "Israel's High Court Strikes Down West Bank Land-grab Law as 'Unconstitutional'," *Haaretz*, June 9, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-s-high-court-strikes-down-west-bank-land-grab-law-as-unconstitutional-1.8908929>. (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

بصلاحية الصفقات التي أبرمت "بحسن نية" والتي كانت السلطات تعتقد فيها أن الأرض لم تكن بملكية فلسطينية خاصة وقت البيع.<sup>742</sup> بدأ المدعي العام أفيخاي ماندلبليت يستشهد بهذا الأمر في 2018 كأساس لتشريع البؤر الاستيطانية،<sup>743</sup> وقدّر حينها أنّ هذه الآلية ستوفّر مسارا لتشريع 80% من المناطق المتبقية داخل المستوطنات والتي لا تتمتع بوضع قانوني.<sup>744</sup>

تُظهر السجلات العسكرية قطع أرض أخرى باعها فلسطينيون لكيانات استيطانية إسرائيلية. لكن في العديد من الحالات، تستند ادعاءات المستوطنين بملكية الأراضي التي اشتروها إلى وثائق مشكوك فيها أو بائعين لا يحقّ لهم بيع الأرض المعنية، ما يؤدي إلى عمليات بيع احتيالية.<sup>745</sup> حتى في الحالات التي يحق فيها للفلسطينيين بيع أرض يملكونها إلى مستوطنة، قد تنطوي مثل هذه الصفقة على إكراه لأن السلطات الإسرائيلية منعت المالكين الفلسطينيين من استخدام أراضيهم جزئياً أو كلياً قبل بيعها.

بحسب بتسيلم، صادرت السلطات الإسرائيلية من الفلسطينيين ثلث أراضي القدس الشرقية تقريبا، أي ما لا يقل عن 23,378 دونم، في أغلبها لبناء مستوطنات.<sup>746</sup> يستطيع أصحاب الأراضي المصادرة في القدس الشرقية، كما هو الحال في الضفة الغربية، المطالبة رسمياً بتعويض، لكن الكثير من المالكين الفلسطينيين لا يسعون إلى ذلك حتى لا يشترعوا المصادرة.<sup>747</sup>

بالإضافة إلى إعادة تصنيف الأراضي، استخدمت السلطات الإسرائيلية آليات أخرى للاستحواذ على الأراضي. أولاً، أعلنت حوالي 1.765 مليون دونم، أي ثلث الضفة الغربية تقريبا، "مناطق عسكرية مغلقة"، حتى مارس/آذار 2015، بحسب أرقام حصلت عليها كرم نابوت.<sup>748</sup> أكثر من ثلثي

<sup>742</sup> "Initial Analysis of the Israeli Supreme Court's Decision in the Settlements Regularization Case," Adalah, June 15, 2020, [https://www.adalah.org/uploads/uploads/Settlements\\_Regularization\\_Law\\_Paper\\_English\\_FINAL\\_15.06.2020.pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Settlements_Regularization_Law_Paper_English_FINAL_15.06.2020.pdf) (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020)؛ "Israel's Use of 'Good Faith' to Confiscate Private Palestinian Property in the Occupied West Bank – in Bad Faith," Adalah, December 30, 2019 <https://www.adalah.org/en/content/view/9885> (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>743</sup> Jacob Magid, "Attorney General Announces New Settlement Legalization Process," *Times of Israel*, December 16, 2018, <https://www.timesofisrael.com/attorney-general-announces-new-settlement-legalization-process/> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>744</sup> "Attorney General Begins Implementation of Regulation Law and the Government Endorses a Bill to Legalize Outposts," Peace Now press release, December 17, 2018, <https://peacenow.org.il/en/attorney-general-begins-implementation-of-regulation-law-and-the-government-endorses-a-bill-to-legalize-outposts> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>745</sup> "The District Court Ruled that Settlers in an Outpost Established on Private Palestinian Land Have Rights to the Land," Peace Now press release, August 29, 2018. <https://peacenow.org.il/en/district-court-ruled-settlers-outpost-established-private-palestinian-land-rights-land> (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>746</sup> Tova Zimulki, "Without Law, With the Series: How Mandelbilt Will Prepare the Settlement Houses," *ynet News*, December 16, 2009, <https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5426616,00.html> (بالعبرية) (تم الاطلاع في 12 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>747</sup> Ir Amim, "Shady Dealings in Silwan," May 2009, <https://www.ir-amim.org/sites/default/files/Silwanreporteng.pdf> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).  
<sup>748</sup> بتسيلم، معطيات حول مصادرة الأراضي في شرقي القدس، تم تحديثها في 1 يناير/كانون الثاني 2011، [https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/land\\_expropriation\\_statistics](https://www.btselem.org/arabic/jerusalem/land_expropriation_statistics) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).  
<sup>749</sup> B'Tselem, "Policy of Discrimination, Land Expropriation, Planning and Building in East Jerusalem," January 1997, [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/199505\\_policy\\_of\\_discrimination\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/199505_policy_of_discrimination_eng.pdf) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).  
<sup>748</sup> كرم نابوت، "حديقة مقفلة: إعلان المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية"، مارس/آذار 2015، <https://www.keremnavot.org/arabic-locked-garden> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).



المناطق العسكرية المغلقة، وهي فئة تشمل الأراضي المحددة على أنها أراضي دولة وتلك المعترف بها على أنها أراض فلسطينية خاصة، تقع خارج نطاق السلطة الرسمية لبلديات المستوطنات. وجدت كرم نابوت أنّ من بين أكثر من نصف الأرض في هذه المناطق العسكرية المغلقة ظاهرياً لاستخدامها في التدريبات العسكرية، هناك 78% لا تُستخدم فعلياً للتدريبات.<sup>749</sup> ثانياً، أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر رسمية بعدم البناء، لا سيما على امتداد الطرقات وأجزاء من الجدار الفاصل، تطل أكثر من 488,600 دونم من أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية، بحسب ما وثقت كرم نابوت.<sup>750</sup>

الاستيلاء على الأراضي والقيود جعلت حوالي 3 ملايين فلسطيني محاصرين في جيوب ذات كثافة سكانية عالية في الضفة الغربية. تمارس إسرائيل سيطرة كاملة على غالبية الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية والمنطقة "ج". أما في المنطقتين "أ" و"ب"، حيث يمارس الفلسطينيون درجة محدودة من الحكم الذاتي والتي تغطي حوالي 40% المتبقية من الضفة الغربية، دون القدس الشرقية، فيتركز وجود الفلسطينيين في "165 جزيرة تُشكل أقاليم مفصولة ومشلولة"، بحسب بتسيلم.<sup>751</sup>

المصادرة الجماعية للأراضي الفلسطينية والقيود التي تمنع الفلسطينيين من استعادة ما استولت عليه السلطات منهم أو استخدام أراضيهم ترقى إلى العمل اللاإنساني المتمثل في "مصادرة ملكية الأراضي" بموجب اتفاقية الفصل العنصري.<sup>752</sup> يشكل حشر الفلسطينيين في جيوب محاصرة مكتظة بالسكان إجراءات "تهدف إلى تقسيم السكان وفق معايير عنصرية بخلق محتجزات ومعازل مفصولة لأعضاء فئة أو فئات" عرقية.<sup>753</sup>

### **النقل القسري والحق في الإقامة (المنطقة "ج" بالضفة الغربية والقدس الشرقية)**

جعلت السلطات الإسرائيلية إمكانية حصول الفلسطينيين على تصاريح بناء في القدس الشرقية و60% من الضفة الغربية الخاضعة لسيطرتها المطلقة (المنطقة ج) أمراً شبه مستحيل، ما أجبر فعلياً الفلسطينيين من هم بحاجة إلى مسكن أو مساحة لإنشاء منشآت تجارية على مغادرة هذه المناطق أو البناء ومواجهة خطر هدم مبانيهم "غير المرخصة".<sup>754</sup> يعيش أكثر من 371 ألف

749 السابق.

750 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع درور إتكس، مؤسس منظمة كرم نابوت، 1 يونيو/حزيران 2020؛ Hamos Harel, "Israel is Preventing Construction in the Territories Controlled by Palestinians for Security Reasons," *Haaretz*, January 25, 2013 (بالعبرية)، (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020)؛ كرم نابوت، "أصحاب الأيدي الطويلة".

751 B'Tselem, "Expel and Exploit, the Israeli Practice of Taking Over Rural Palestinian Land," December 2016, [https://www.btselem.org/download/201612\\_expel\\_and\\_exploit\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/download/201612_expel_and_exploit_eng.pdf), p. 16 (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

752 اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2 (د).

753 السابق.

754 هيومن رايتس ووتش، "انفصال وانعدام المساواة: معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، ديسمبر/كانون الأول 2010، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166>.

فلسطيني في القدس الشرقية،<sup>755</sup> وما يُقدَّر بـ 300 ألف في المنطقة "ج".<sup>756</sup> تمارس إسرائيل سيطرة كاملة على إجراءات التخطيط والبناء في هذه المناطق وتمنع فعليا البناء خارج المناطق المبنية أصلا، التي تشكل أقل من 1% من المنطقة "ج" و15% من القدس الشرقية (8.5% من بلدية القدس)، وهي في الغالب مكتظة أصلا بالسكان،<sup>757</sup> من أجل تشديد سيطرة اليهود على الأراضي، كما هو موثق في أقسام سابقة في هذا التقرير.<sup>758</sup>

ترفض السلطات الإسرائيلية الغالبية العظمى من الطلبات التي يقدمها الفلسطينيون لتحسين أو بناء المنازل، والمدارس، والعيادات الصحية، وخزانات المياه، وحظائر الحيوانات، وغيرها من المنشآت. بحسب بيانات حصلت عليها منظمة "بمكوم" من الإدارة المدنية الإسرائيلية، وافقت السلطات في الفترة من 2016 إلى 2018 على أقل من 1.5% من طلبات البناء الفلسطينية في المنطقة "ج" – 21 طلبا في الإجمال – بينما أصدرت 2,147 قرار هدم.<sup>759</sup> بعبارة أخرى، تجاوزت قرارات الهدم مئة ضعف تصاريح البناء في هذه الفترة. منذ سنة 2000، وافقت السلطات على أقل من 4% من جميع طلبات البناء في المنطقة "ج"، فلم يعد العديد من الفلسطينيين يتكفون حتى عناء تقديم الطلبات.<sup>761</sup> بالتوازي مع ذلك، وافقت السلطات من 2000 إلى 2018 على أقل من 400 تصريح بناء لفلسطيني القدس الشرقية كمعدل سنوي.<sup>762</sup>

هدمت السلطات الإسرائيلية آلاف الممتلكات الفلسطينية لأنها بدون تراخيص. كما هدمت منزل فلسطينيين كعقاب للمتهمين بمهاجمة إسرائيليين وكعقاب جماعي لعائلاتهم.<sup>763</sup> بحسب أوتشا،

Israel CBS, "Localities(1) And Population, By District, Sub-District, Religion and Population Group," September 26, 2019. <sup>755</sup> [https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02\\_16x.pdf](https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2019/2.shnatonpopulation/st02_16x.pdf) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>756</sup> مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين، "تحت التهديد: أوامر الهدم في المنطقة ج في الضفة الغربية"، 7 سبتمبر/أيلول 2015، [https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/demolition\\_orders\\_in\\_area\\_c\\_of\\_the\\_west\\_bank\\_ar.pdf](https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/demolition_orders_in_area_c_of_the_west_bank_ar.pdf) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020)، ص 1.

"Planning Policy in the West Bank" B'Tselem, updated February 6, 2019; Ir Amim and Bimkom, "Deliberately Planned, A 757 policy Thwart Planning in the Palestinian Neighborhoods of Jerusalem," February 2017, <http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/Deliberately%20Planned.pdf> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020)؛ Ir Amim and Bimkom, "Deliberately Planned, A policy Thwart Planning in the Palestinian Neighborhoods of Jerusalem," February 2017, <http://www.ir-amim.org.il/sites/default/files/Deliberately%20Planned.pdf>, p.5.

<sup>758</sup> انظر قسسي "نية الإبقاء على الهيمنة" و"القمع المنهجي".

Hagar Shezaf, "Israel Rejects Over 89 Percent of Palestinian Building Requests in the West Bank's Area C," *Haaretz*, <sup>759</sup> January 21, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-rejects-98-of-palestinian-building-permit-requests-in-west-bank-s-area-c-1.8403807> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020). قالت الحكومة إنها وافقت على 56 تصريح بناء، لكن 35 منها كانت في إطار خطة الدولة لإعادة توطين البدو الفلسطينيين دون إرادتهم، ولم تُنفذ.

<sup>760</sup> السابق.

<sup>761</sup> ، "سياسة التخطيط في الضفة الغربية"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، [https://www.btselem.org/arabic/planning\\_and\\_building](https://www.btselem.org/arabic/planning_and_building) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

"Jerusalem Municipal Data reveals Stark Israeli-Palestinian Discrepancy in Construction Permits in Jerusalem," <sup>762</sup> Peace Now press release, December 12, 2019, <https://peacenow.org.il/en/jerusalem-municipal-data-reveals-stark-israeli-palestinian-discrepancy-in-construction-permits-in-jerusalem> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020). لا توجد إحصائيات عن عدد طلبات التصاريح.

<sup>763</sup> أصدرت السلطات الإسرائيلية أيضا أوامر هدم ضد المباني التي يُزعم أنها بُنيت على مواقع أثرية في الضفة الغربية. بحسب بيانات حكومية حصلت عليها "هآرتس"، أصدرت السلطات بين 2017 و2019 قرار هدم. Hagar Shezaf, "When an Archaeological 'Find' Can Evict Palestinians from Their Homes," *Haaretz*, June 23, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-when-an-archaeological-find-can-evict-palestinians-from-their-home-1.8935454> (تم الاطلاع في 3 يوليو/تموز 2020).

هدمت السلطات الإسرائيلية، من 2009 إلى 2020، 7,118 مبنى في القدس الشرقية والمنطقة "ج"، فهجرت 10,493 شخصا.<sup>764</sup> وثقت بتسليم أن السلطات الإسرائيلية هدمت بالكامل في نفس الفترة 2,319 منزلا في كل أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لأنها بدون تصاريح، متسببة في تهجير 9,053 شخصا.<sup>765</sup> لم تعرض إسرائيل خيارات إعادة توطين أو تعويض على العائلات التي هدمت منازلها. كما هدمت السلطات الإسرائيلية 84 منزلا كإجراء عقابي خلال هذه الفترة، وهي أفعال تركت 345 شخصا دون مأوى، بحسب بتسليم.<sup>766</sup> يحظر القانون الإنساني الدولي على سلطة الاحتلال هدم الممتلكات ما لم يكن ذلك "ضروريا للغاية" من أجل "العمليات العسكرية"، كما يحظر جميع الأعمال التي تشكّل عقابا جماعيا.<sup>767</sup>

هذه السياسات القسرية تؤثر على الكثير من الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق، والذين يواجهون أوامر الهدم واحتمال أن تجرف السلطات منازلهم في أي لحظة. بحسب بيانات للحكومة الإسرائيلية حصلت عليها بمكوم، نفذت الحكومة الإسرائيلية حوالي 21% من أكثر من 18,600 أمر هدم أصدرته في الضفة الغربية، دون القدس الشرقية، بين 1995 ومارس/آذار 2020.<sup>768</sup> حتى أبريل/نيسان 2021، قالت الأمم المتحدة إنّ 46 تجمعاً بدويا فلسطينيا في الضفة الغربية تواجه "خطر الترحيل القسري بسبب خطة أخرى 'لإعادة التوطين' اقترحتها السلطات الإسرائيلية".<sup>769</sup>

تخلق هذه السياسات بيئة قسرية تضغط على الفلسطينيين لمغادرة القدس الشرقية والمنطقة "ج". فهي تصعب بقاءهم كثيرا، وتدفعهم إلى ترك منازلهم وسبل عيشهم والانتقال غالبا إلى بلدات أو مدن تابعة للسلطة الفلسطينية إداريا ومدنيا. رغم أنّ الفلسطينيين يشكلون 90% من سكان غور الأردن، إلا أن حركة السلام الآن قدّرت أن إسرائيل تمنعهم فعليا من البناء على حوالي 90% من أراضي المنطقة.<sup>770</sup> بحسب أوتشا، هدمت إسرائيل، بين 1 ديسمبر/كانون الأول 2009 و31 ديسمبر/كانون الأول 2019، 2,601 مبنى فلسطينيا في غور الأردن لعدم حصولها على تصاريح، فهجرت 3,716 شخصا، وأثرت على 23,464 آخرين.<sup>771</sup> قبل 1967، كان هناك أكثر من

<sup>764</sup> "Data on demolition and displacement in the West Bank," OCHA, <https://www.ochaopt.org/data/demolition> (تم الاطلاع في 19 أغسطس/آب 2020).

<sup>765</sup> "Data on demolition and displacement in the West Bank," OCHA, <https://www.ochaopt.org/data/demolition> السابق.

<sup>766</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، اعتمدت في 12 أغسطس/آب 1949، 287 U.N.T.S. 75، دخلت حيز النفاذ في 21 أكتوبر/تشرين الأول 1950، <https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/geneva-convention-iv-on-civilians> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020)؛ "على إسرائيل التوقف عن هدم المنازل كإجراء عقابي"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، <https://www.hrw.org/ar/news/2014/11/21/264796>.

<sup>768</sup> بيانات من الإدارة المدنية، في الملف لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>769</sup> OCHA, "46 Bedouin Communities at Risk of Forcible Transfer in the Central West Bank: A Vulnerability Profile," <https://www.ochaopt.org/page/46-bedouin-communities-risk-forcible-transfer-central-west-bank-vulnerability-profile> (تم الاطلاع في 5 أبريل/نيسان 2021). <sup>770</sup> "Breakdown of Data on Demolition and Displacement in the West Bank," OCHA, <https://bit.ly/3rRS192> (April 5, 2021).

<sup>770</sup> Peace Now, "Policy of Palestinian dispossession in the Jordan Valley and Northern Dead Sea," Infographic, 2017, <https://peacenow.org.il/wp-content/uploads/2017/04/JordanValleyEng.pdf> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020).

<sup>771</sup> "Data on demolition and displacement in the West Bank," OCHA, <https://www.ochaopt.org/data/demolition> (تم الاطلاع في 17 يونيو/حزيران 2020).

250 ألف فلسطيني يعيشون في غور الأردن.<sup>772</sup> فرّ ما يتراوح بين 50 ألفا و200 ألف منهم إلى الأردن في حرب 1967.<sup>773</sup> اليوم، يتراوح عدد السكان بين 60 ألفا و80 ألفا.<sup>774</sup>

أثرت السياسات بشكل خاص على قرى وبلدات الفلسطينيين في غور الأردن، ومحيط القدس، وفي جنوب تلال الخليل.<sup>775</sup> في الكثير من هذه المناطق، منعت السلطات السكان، بمن فيهم البدو والرعاة، من الوصول إلى الطرقات والأراضي الزراعية، ولم توفر لهم الكهرباء والصرف الصحي والمرافق الأخرى، ورفضت طلباتهم للحصول على هذه الخدمات. الكثير من هذه القرى والبلدات تفتقر أيضا إلى مصادر مياه موثوقة، وتضطر إلى إنفاق ما يصل إلى سدس مدخولها لشراء الماء من صهاريج صغيرة محمولة. هذه القيود كثيرا ما تجبر الأطفال على السير مسافات طويلة للوصول إلى المدارس، وتقيد حصول السكان على الرعاية الصحية.<sup>776</sup>

إضافة إلى ذلك، رحلت إسرائيل بشكل مباشر أكثر من 1,500 فلسطيني من الأراضي المحتلة، أغلبهم قبل 1993، وسمح لبعضهم فقط بالعودة.<sup>777</sup>

سياسات إسرائيل القسرية في القدس الشرقية والمنطقة "ج" من القدس الغربية ترقى إلى النقل القسري المتمعد للمدنيين داخل الأراضي المحتلة، الذي تم تعريفه كـ"نقل الأفراد تحت الإكراه من

---

<sup>772</sup>مؤسسة الحق، "الاستيطان في المنطقة (ج)، غور الأردن مثالا"، 31 يناير/كانون الثاني 2018، <http://www.alhaq.org/ar/publications/7926.html> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)؛ Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA)، "Israeli Annexation of The Jordan Valley," <http://www.passia.org/maps/view/74> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)؛ Maan Development Center and Jordan Valley Popular Committees، "Bankrolling Colonialism: How US Zionist Organizations in the Jordan Valley are undermining a future Palestinian state," 2010، <https://www.badii.org/en/resources/documents/individual-studies.html?download=864:bankrolling-colonialism-usz-orgs-in-the-jordan-valley> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)؛ PLONegotiation Affairs Department، "Israeli Annexation Policy in the Jordan Valley: Destroying the Future of the State of Palestine," September 2013، [https://www.nad.ps/sites/default/files/jordanvalley\\_factsheet.pdf](https://www.nad.ps/sites/default/files/jordanvalley_factsheet.pdf) (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)؛ Jordan Valley Solidarity، "About the Jordan Valley - Geography and population," April 13, 2010، <http://jordanvalleysolidarity.org/background-info/geographyanddemographics/> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020).  
<sup>773</sup>بتسيلم، "نهب واستغلال: سياسة إسرائيل في منطقة غور الأردن وشمال البحر الميت"، مايو/أيار 2011، <https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/dispossession-and-exploitation-israels-policy-jordan-valley-and-northern-dead-sea> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)، ص 10.  
<sup>774</sup>بتسيلم، "غور الأردن"، [https://www.btselem.org/arabic/topic/jordan\\_valley](https://www.btselem.org/arabic/topic/jordan_valley) (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)؛ Peace Now، "Policy of Palestinian dispossession in the Jordan Valley and Northern Dead Sea," Infographic  
<sup>775</sup>انظر على سبيل المثال، Al Haq، "Plight of Palestinian Bedouin Depicts Impact of Illegal Israeli Occupation and Practices in Palestinian Territory," 2014، [http://www.alhaq.org/cache/uploads/download/alhaq\\_files/publications/Plight.of.Palestinian.Bedouin.pdf](http://www.alhaq.org/cache/uploads/download/alhaq_files/publications/Plight.of.Palestinian.Bedouin.pdf) (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)؛ الإدارة المدنية تخطط لطرد عشرات آلاف البدو من المنطقة "ج"، 30 ديسمبر/كانون الأول 2019، <https://www.btselem.org/arabic/video/2009/12/video-testimony-bedouins-maale-edomim> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).  
<sup>776</sup>هيومن رايتس ووتش، "انفصال وانعدام المساواة: معاملة إسرائيل التمييزية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2010)، <https://www.hrw.org/ar/report/2010/12/19/256166>.  
<sup>777</sup>بتسيلم، "معطيات حول الترحيل"، 1 يناير/كانون الثاني 2011، <https://www.btselem.org/arabic/deportation/statistics>؛ B'Tselem، "Deportation of Palestinians from the Occupied Territories and the Mass Deportation of December 1992," June 1993، [https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/199306\\_deportation\\_eng.pdf](https://www.btselem.org/sites/default/files/publications/199306_deportation_eng.pdf) (تم الاطلاع في 3 يوليو/تموز 2020).

مكان إقامتهم إلى مكان آخر ليس من اختيارهم"،<sup>778</sup> وهو انتهاك خطير لقوانين الحرب. ينصّ نظام روما الأساسي على أنّ النقل القسري قد يحصل "على نحو مباشر أو غير مباشر"، من خلال الظروف القسرية والقوة المباشرة.<sup>779</sup> يعتبر نظام روما الأساسي النقل القسري، عندما يُنفذ بشكل منهجي على نطاق واسع كسياسة دولة، جريمةً ضدّ الإنسانية وأحد الأفعال اللاإنسانية التي تشكل جريمة الفصل العنصري.<sup>780</sup> السياسات الإسرائيلية في هذه المناطق التي أجبرت الآلاف على مغادرة منازلهم وجعلت عشرات الآلاف الآخرين في خطر، ترقى إلى الترحيل القسري بموجب نظام روما الأساسي. هذه السياسات القائمة على منع تصاريح بناء المنازل، والمدارس، والعيادات الصحية، والبنية التحتية، وهدم المنازل والمجتمعات المحلية بأكملها، تخنق هذه المناطق وتُعتبر "خلق ظروف تحول دون النماء التام" لهذه المجتمعات.<sup>781</sup>

### الحرمان من الإقامة والجنسية

حرمت السلطات الإسرائيلية ملايين الفلسطينيين من حق الإقامة والجنسية من خلال سيطرتها على كل من سجلات السكان، ومنح المكانة القانونية وحقوق الإقامة، ودخول إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة والخروج منها.

### الضفة الغربية وغزة

منعت السياسات الإسرائيلية المتعلقة بالإقامة مئات آلاف الفلسطينيين من العيش في الضفة الغربية وغزة، والسفر منهما وإليهما بشكل تعسفي. القيود الإسرائيلية على الإقامة شتت العائلات، وتمنع الآلاف من العودة إلى ديارهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحبس آخرين في ديارهم أو في أجزاء معينة من الأراضي المحتلة، وتحرم آخرين من متابعة الفرص التعليمية والاقتصادية.<sup>782</sup>

فعلت السلطات الإسرائيلية ذلك بشكل رئيسي من خلال سيطرتها المستمرة على سجلّ السكان – قائمة الفلسطينيين الذين تعتبرهم مقيمين شرعيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تشترط إسرائيل على الفلسطينيين أن يكونوا مُدرجين في سجلّ السكان حتى يحصلوا على بطاقات هوية وجوازات سفر صادرة عن إسرائيل، تسمح لهم بالإقامة والعمل ووراثة الممتلكات، لكن دون أن تمنحهم الجنسية أو المواطنة. تجبر قوات الأمن الإسرائيلية التي تدير الحواجز والحدود الفلسطينيين على إظهار بطاقات هوية قبل أن تسمح لهم بمواصلة الطريق داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يشمل التنقل إلى المدارس والعمل والمستشفيات، أو لزيارة العائلات.<sup>783</sup>

*Naletilic and Martinovic* (Trial Chamber), March 31, 2003, paras.519-521, cited in *Case Law of the International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia*, [http://www.hrw.org/reports/2004/ij/icty/2.htm#\\_Toc62882623](http://www.hrw.org/reports/2004/ij/icty/2.htm#_Toc62882623).

779 نظام روما الأساسي، المواد 8.ب.7، 7.2.ز.

780 السابق، المادة 7.1.د.

781 اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2(ج).

782 هيومن رايتس ووتش، "انسوه، فهو ليس هنا: السيطرة الإسرائيلية على إقامة الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة" (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2012)، <https://www.hrw.org/ar/report/2012/02/05/256296>.

783 السابق.

كما تجبر السلطات المصرية الفلسطينيين على إظهار بطاقة هوية أو جواز سفر للدخول أو الخروج من خلال معبر رفح.<sup>784</sup>

تستند السلطات الإسرائيلية في سجلّ الإحصاء إلى تعداد أجرته في الضفة الغربية وغزة في سبتمبر/أيلول 1967، بعد أشهر عدة من احتلالها للمنطقتين. أحصى التعداد 954,898 فلسطينياً كانوا موجودين فعلياً،<sup>785</sup> لكنه لم يشمل ما لا يقل عن 270 ألف فلسطيني آخرين كانوا يعيشون هناك قبل 1967 وكانوا غائبين أثناء الإحصاء، سواء لأنهم فرّوا أثناء حرب 1967 أو كانوا في الخارج للدراسة، أو العمل، أو لأسباب أخرى.<sup>786</sup> لم تُدرج السلطات الإسرائيلية هؤلاء في سجلّ السكان، وفرضت عليهم الحصول على تصاريح زيارة للعودة إلى ديارهم، ومنعت الكثيرين منهم من الدخول، بمن فيهم جميع الرجال بين 16 و60 عاماً، أثناء سنوات الاحتلال الأولى.<sup>787</sup> كما وضعت السلطات الإسرائيلية عملية لمّ شمل تشوبها قيود، بقيت سارية حتى العام 2000، استندت إلى حصص سنوية صغيرة وخاضعة لمعايير تعسفية ومتغيرة لم تأخذ بعين الاعتبار الروابط العائلية أو التاريخية الحقيقية.<sup>788</sup>

بين 1967 و1994، شطبت السلطات الإسرائيلية من سجلّ السكان آلاف الفلسطينيين الذين سافروا أو بقوا في الخارج طويلاً. بحسب بيانات من "وحدة تنسيق أعمال الحكومة في المناطق"، وهي الهيئة العسكرية الإسرائيلية التي تدير الضفة الغربية، ألغت السلطات بشكل دائم من السجل 140 ألف فلسطيني مسجلين لمجرد أنهم غادروا الضفة الغربية لفترة تجاوزت ثلاث سنوات. وفي نفس الفترة، سحبت السلطات الإقامة من 108,878 فلسطينياً من غزة، إما لأنهم بقوا في الخارج

<sup>784</sup>Gisha, "Changes at Rafah Crossing."

<sup>785</sup>سجلّ التعداد الإسرائيلي سكان الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكان عددهم 598,637، وسكان غزة، وكان عددهم 356,261. Levy Economics Institute of Bard College, "The 1967 Census of the West Bank and Gaza Strip: A Digitized Version," February 2012, [http://www.levyinstitute.org/pubs/1967\\_census/dataset\\_doc.pdf](http://www.levyinstitute.org/pubs/1967_census/dataset_doc.pdf) (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)؛  
Levy Economics Institute of Bard College, "Population, Area and Population Density in the West Bank by District," February 2012, <https://bit.ly/3hurjzp> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)؛  
Egyptian estimate for 1966," February 2012, <https://bit.ly/2YE84L1> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)؛ انظر أيضاً UN Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Population and Demographic Developments in the West Bank and Gaza Strip until 1990," U.N. Doc. UNCTAD/ECDC/SEU/1, June 28, 1994, <http://www.unctad.org/en/docs/poecdcsud1.en.pdf> (تم الاطلاع في 3 أبريل/نيسان 2020)، ص 73-75.

<sup>786</sup>Yehuda Lukacs, *Israel, Jordan and the Peace Process* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1997), note 4, p. 218, citing two UNRWA reports from October and December 1967, and Daniel Dishon, ed., *Middle East Record, 1967* (Tel Aviv: Israeli Univ. Press, 1968), p. 311.

<sup>787</sup>بتسييلم، "عائلات تحت التجميد: الحظر الذي تفرضه إسرائيل على لمّ شمل العائلات في المناطق الفلسطينية منذ اندلاع الانتفاضة الثانية"، يونيو/حزيران 2006، [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200607\\_perpetual\\_limbo](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200607_perpetual_limbo) (تم الاطلاع في 1 يونيو/حزيران 2020)، ص 9.

<sup>788</sup>هيومن رايتس ووتش، "انسوهم، فهو ليس هنا". على سبيل المثال، منحت السلطات الإسرائيلية بعد 1967 الإقامة للأطفال دون 16 سنة الذين ولدوا في الضفة الغربية وغزة، أو الذين ولدوا في الخارج وأحد والديهم مسجل ضمن السكان. وفي 1987، مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أمر الجيش بتسجيل الأطفال دون 16 عاماً والذين ولدوا في الأراضي المحتلة فقط إذا كانت الأم من السكان، والأطفال الذين ولدوا في الخارج فقط قبل أن يبلغوا خمس سنوات، بغض النظر عن وضع الإقامة لكلا الوالدين. في عام 2000، توقفت السلطات عن السماح بدخول جميع الفلسطينيين غير المسجلين ممن تتجاوز أعمارهم خمس سنوات. وفي 2006، بدأت السلطات تمنح تصاريح دخول للأطفال الفلسطينيين بهدف السماح لهم بتقديم طلب تسجيل، لكنها رفضت تسجيل الأطفال الذين بلغوا 16 عاماً أثناء الفترة من 2000 إلى 2006، وجعلت دخولهم وتسجيلهم أمرين مستحيلين.

لأكثر من سبع سنوات أو لأنهم كانوا غائبين أثناء التعدادين اللذين أجرتهما في 1981 و1988.<sup>789</sup> قدّر مسح أجري في 2005 بالنيابة عن بتسليم أنّ أكثر من 640 ألف فلسطيني في الضفة الغربية لهم أب أو أم أو أشقاء أو أبناء أو زوج(ة) غير مسجلين، رغم أنّ 78.4% منهم قدّموا مطالب لمّ شمل لم يكن قد نُظِرَ فيها بعد.<sup>790</sup>

بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بوقت قصير، بدأت تتولى الأخيرة طلبات تحديث السجل السكاني أو الحصول على إقامة في 1995، لكن دورها اقتصر على نقل هذه الطلبات إلى الجانب الإسرائيلي للموافقة.<sup>791</sup> منذ سنة 2000، رفضت السلطات الإسرائيلية في معظم الحالات تحديث سجل السكان أو النظر في طلبات الإقامة الخاصة بالفلسطينيين غير المسجلين وأزواجهم وأقاربهم، حتى وإن كانوا قد عاشوا في الضفة الغربية أو غزة لسنوات ولهم عائلات أو منازل أو أعمال أو روابط أخرى هناك.<sup>792</sup> كما جمّدت إسرائيل بالكامل عمليات "لمّ شمل العائلة"، التي يسعى الفلسطينيون من خلالها إلى الحصول على وضع قانوني للالتحاق بأقارب مباشرين أو أزواج غير مدرجين في سجلّ السكان.<sup>793</sup> استشهدت السلطات الفلسطينية بالوضع الأمني بعد اندلاع الانتفاضة لتبرير التجميد،<sup>794</sup> لكنها لم تشرح ما هي الضرورة الأمنية لرفضها الشامل النظر في أي طلبات جديدة. إذ ترفض ببساطة دراسة أي طلبات دون تفسير ودون مراجعة ما إذا كان الشخص المعني يمثل تهديداً أمنياً.

ظلّ التجميد سارياً منذ سنة 2000، باستثناء حوالي 35 ألف طلب لم شمل العائلة تمت دراستها في أواخر سنة 2000 كـ"لفتة سياسية" تجاه السلطة الفلسطينية.<sup>795</sup> قدّرت وزارة الشؤون المدنية التابعة للسلطة الفلسطينية عدد طلبات لم الشمل التي نقلتها بين سبتمبر/أيلول 2000

---

<sup>789</sup> "Ceased Residency": between 1967 and 1994 Israel revoked the residency of some quarter million Palestinians from the West Bank and the Gaza strip," HaMoked, June 12, 2011, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1175> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>790</sup> B'Tselem and HaMoked, "Perpetual Limbo," p. 20.

<sup>791</sup> "إسرائيل: يجب إنهاء القيود المفروضة على إقامة الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 5 فبراير/شباط 2012، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/02/05/245246>. في مايو/أيار 2020، توقفت السلطة الفلسطينية عن نقل الطلبات إلى السلطات الإسرائيلية، في إطار تعهدها بانتهاء التنسيق مع إسرائيل في الشؤون الأمنية والمدنية. Avilssacharoff, "Israeli Officials Confirm

Avilssacharoff, "Israeli Officials Confirm Palestinian Authority is Ending Security Coordination," *Times of Israel*, May 21, 2020, <https://www.timesofisrael.com/israeli-palestinian-authority-is-ending-security-coordination/> Amira Hass, "The officials-confirm-palestinian-authority-has-ended-security-coordination/Palestinian Authority is Harming Its Own People in the Name of National Pride," *Haaretz*, August 3, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-in-the-name-of-national-pride-the-palestinian-authority-is-harming-its-own-people-1.9040489> (تم الاطلاع في 4 أغسطس/أب 2020).

<sup>792</sup> "Israel continues to harm the right of Palestinians to family life: the state persists in its refusal to examine family unification requests submitted by Palestinian residents of the Occupied Territories," HaMoked, June 17, 2018, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1997> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>793</sup> "Israel continues to harm the right of Palestinians to family life: the state persists in its refusal to examine family unification requests submitted by Palestinian residents of the Occupied Territories," HaMoked, June 17, 2018, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1997> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>794</sup> "Application on behalf of the Respondents for Summary Dismissal of the Petition in Response to the Application for a Temporary Injunction," HaMoked, September 2, 2007, [http://www.hamoked.org/items/9073\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/items/9073_eng.pdf).

<sup>795</sup> "Israel continues to harm the right of Palestinians to family life," HaMoked.

وأغسطس/آب 2005 فقط بـ120 ألف، لكن السلطات الإسرائيلية لم تنظر فيها.<sup>796</sup> في 2019، إثر اعتراض قدامته منظمة "هموكيد" الحقوقية الإسرائيلية، اختارت المحكمة الإسرائيلية العليا عدم إلزام الجيش بإنهاء التجميد.<sup>797</sup> هذا التجميد المستمر لعقدين من الزمن يعني أنّ السلطات الإسرائيلية توقفت عن تسجيل أغلب الفئات، باستثناء الأطفال المولودين في الضفة الغربية أو غزة، على أن يكون أحد والديهم على الأقل فلسطينياً مسجلاً.

كما منعت السلطات الإسرائيلية بشكل ممنهج الفلسطينيين غير المسجلين الذين كانوا يعيشون وقت التسجيل أو قبله في الضفة الغربية، وأزواجهم وأقاربهم الآخرين غير المسجلين، من دخول إسرائيل والضفة الغربية على امتداد العقدين الأخيرين.<sup>798</sup>

رفض إسرائيل تحديث السجل السكاني يسري على طلبات تغيير العناوين أيضاً، ما جعل بقاء الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية ولكن مسجلين في غزة غير قانوني.<sup>799</sup> أغلب هؤلاء دخلوا إلى الضفة الغربية بتصاريح مؤقتة انتهت صلاحيتها منذ وقت طويل. في 2010، قدّر الجيش الإسرائيلي عدد فلسطيني غزة الذين يعيشون في الضفة الغربية في ذلك الوقت بتصاريح منتهية الصلاحية بحوالي 35 ألف شخص.<sup>800</sup> يعتبر القانون الإسرائيلي الفلسطينيين حاملي التصاريح منتهية "متسلسلين"،<sup>801</sup> وأعادت السلطات العشرات منهم إلى غزة.<sup>802</sup> أما الذين يبقون، فلا يستطيعون التنقل بحرية في الضفة الغربية، ويخشون تعرضهم للاعتقال عند الحواجز والإعادة القسرية إلى غزة، وكثيراً ما يواجهون صعوبات في التسجيل في المدارس أو الجامعات، أو ممارسة الأعمال التجارية أو امتلاك عقارات.

<sup>796</sup> B'Tselem and HaMoked, "Perpetual Limbo," p. 13. يوم 14 أغسطس/آب 2005.

<sup>797</sup> "In the absence of documentation: HaMoked had to delete its petitions against Israel's freeze on family unification in the West Bank," HaMoked, August 8, 2019, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2097> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>798</sup> هيومن رايتس ووتش، "النسوة، فهو ليس هنا"، HaMoked, "Israel continues to harm the right of Palestinians to family life,"

<sup>799</sup> Gisha, "Disengagement Danger: Israeli Attempts to Separate Gaza from the West Bank," Briefing paper, February 2006, <https://bit.ly/2Y3B7ZF> (تم الاطلاع في 3 أبريل/نيسان 2020)، مستشهدة برسالة من أفيبينون، وحدة تنسيق العمليات في المناطق، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2004، وكاشلوتصنّد القائد العسكري للضفة الغربية، ردّ الدولة، HCl 5504/03، 25 فبراير/شباط 2004، الفقرة 4. سمحت السلطات لحوالي 2,800 فلسطيني مسجلين ضمن سكان غزة بتغيير عناوينهم إلى الضفة الغربية في 2011، لكن ذلك لم يُزل التراكم. وعقب عريضة قدمتها منظمة هموكيد وأطراف أخرى سنة 2013، أوضحت السلطات الإسرائيلية أنها لن تجبر الفلسطينيين الذين لهم عنوان في غزة والذين عاشوا في الضفة الغربية منذ سبتمبر/أيلول 2005 على العودة إلى غزة. انظر دراسات الحالة في قسمي القمع المنهجي والأفعال اللاإنسانية.

<sup>800</sup> Letter from Uri Mendes, Division Head, Coordination and Operations Directorate, Coordinator of Government Activities in the Territories, to Ido Bloom, HaMoked: Center for the Defence of the Individual, June 2, 2010, available at: [http://www.hamoked.org/files/2010/112281\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2010/112281_eng.pdf) (تم الاطلاع في 20 أغسطس/آب 2020).

<sup>801</sup> الأمر المتعلق بمنع التسلسل"، رقم 1650، التعديل رقم 2، يُراجع الأمر تعريف "المتسلسل" بالشخص الذي دخل الضفة الغربية من الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر دون تصريح عسكري إسرائيلي، أو الذي بقي في المنطقة بعد نهاية صلاحية التصريح، في الأمر المتعلق بمنع التسلسل (يهودا والسامرة)، رقم 329، 1969.

<sup>802</sup> رسالة من يوري منديس إلى هموكيد، 2 يونيو/حزيران 2010؛ بتسليم، "سجن غزة: حرية الحركة والتنقل من قطاع غزة ذهاباً وإياباً عشية خطة الانفصال"، مارس/آذار 2005، [https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200503\\_gaza\\_prison](https://www.btselem.org/arabic/publications/summaries/200503_gaza_prison) (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020)، ص 20؛ HaMoked, "Military data reveals: sharp rise in the number of people deported by the military from their West Bank homes to the Gaza Strip, due to their out of date addresses in the Israeli copy of the population registry," December 12, 2017, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates1942> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).



سياسات إسرائيل التي تحرم الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من القدرة على العيش في مناطقهم أو السفر إليها تمنع عنهم "الحق في حرية التنقل والإقامة"، وهو أحد الأفعال اللاإنسانية المنصوص عليها في اتفاقية الفصل العنصري.

## القدس الشرقية

حرمت السياسات الإسرائيلية أيضا آلاف الفلسطينيين في القدس الشرقية من حقوق الإقامة، فجعلت الكثير منهم دون جنسية. منذ ضمها القدس الشرقية في 1967، طبقت إسرائيل "قانون دخول إسرائيل" لسنة 1952 على الفلسطينيين وصنفتهم كـ"مقيمين دائمين"، وهو نفس الوضع الذي يُمنح للأجانب الذين يرغبون في العيش في إسرائيل. يستطيع المقيمون الدائمون العيش والعمل والحصول على فوائد في إسرائيل، لكن وضعهم هذا مُستمد من تواجدهم هناك، وقد يُسحب منهم بناء على ما تقررته وزارة الداخلية، ولا يُمرّر تلقائيا إلى الأبناء أو الأزواج غير المقيمين حتى وإن عاشوا في القدس لسنوات.<sup>803</sup> يوجد مسار يمكن الفلسطينيين المقدسيين الذين لديهم إقامة دائمة من الحصول على المواطنة، لكن الغالبية العظمى منهم اختاروا عدم اتباعه لأنه ينطوي على الاعتراف بإسرائيل، السلطة المحتلة، على أنها ذات سيادة شرعية. الغالبية العظمى ممن تقدموا بطلبات لم يحصلوا على المواطنة. رفضت السلطات العديد من المتقدمين لأنهم لم يتمكنوا من إثبات أن إسرائيل، وليس الضفة الغربية، كانت "مركز حياتهم"، أو لأنه كان لديهم سجل إجرامي، أو لم يتقنوا العبرية بما يكفي أو "ينقصهم الولاء [لإسرائيل]"، بينما لم يتلق الآخرون ردا على طلباتهم.<sup>804</sup>

بين بداية احتلال إسرائيل للقدس الشرقية في 1967 ونهاية 2019، ألغت إسرائيل الإقامة الدائمة لما لا يقل عن 114,701 فلسطيني من القدس الشرقية.<sup>805</sup> برزت السلطات معظم قرارات الإلغاء هذه بعدم إثبات وجود "مركز حياة" في القدس، مستهدفة من قالت إنهم كانوا يعيشون في أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة خارج الحدود البلدية للقدس الشرقية أو الذين كانوا يدرسون أو يعيشون في الخارج لفترات مطولة. كما فقد آخرون إقامتهم بعد أن حصلوا على إقامة دائمة أو جنسية في بلد آخر. غير أن عدد قرارات الإلغاء تراجع منذ 2015 عندما صرح وزير

<sup>803</sup>إسرائيل تجرد المقدسيين من إقاماتهم"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 8 أغسطس/آب 2017، <https://www.hrw.org/ar/news/2017/08/08/307513>.

<sup>804</sup> بين 2003 و2016، لم يتقدم سوى 15 ألف من فلسطيني القدس بطلبات للجنسية. وافقت السلطات على أقل من 6 ألف من الطلبات. Dov Lieber, "Israel Almost Entirely Halts Citizenship Approvals for East Jerusalemites," *Times of Israel*, September 16, 2016, <https://www.timesofisrael.com/israel-almost-entirely-halts-citizenship-approvals-for-east-jerusalemites/> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). في 2018، منحت السلطات الإسرائيلية الجنسية لـ 363 من الـ 1,012 فلسطيني قدموا طلبات ذلك العام. ACRI, "East Jerusalem: Facts and Figures 2019," May 2019, <https://bit.ly/3cAETow> (تم الاطلاع في 4 يونيو/حزيران 2020). في 2019، سرعت السلطات عملية تقديم الطلبات، وفي 2020، تلقى 1,826 مقدسيا الجنسية. Nir Hasson, "Israel Denies East Jerusalem Resident's Citizenship Because His Home 'Doesn't Make Sense'," *Haaretz*, February 2, 2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-denies-east-jerusalem-resident-s-citizenship-his-home-doesn-t-make-sense-1.9505231> (تم الاطلاع في 3 فبراير/شباط 2021).

<sup>805</sup> HaMoked, "Ministry of Interior Data: 40 East Jerusalem Palestinians Were Stripped of their Permanent Residency Status in 2019 as Part of Israel's 'Quiet Deportation' policy, a significant increase compared to 2018," June 28, 2020, <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2174> (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020).

الداخلية بأن الوزارة ستعتمد "نهجا أكثر ليونة" من شأنه أن يحفظ إقامة فلسطيني القدس الذين "يحافظون على صلة" بالمدينة.<sup>806</sup> لكن السلطات ألغت في السنوات الأخيرة الإقامة لمعاقبة الفلسطينيين المتهمين بمهاجمة إسرائيليين، ما شكل عقابا جماعيا ضد أقاربهم.<sup>807</sup>

غالبا ما يكون لكل قرار إلغاء تأثير أوسع بكثير لأنّ الذين يفقدون الإقامة كثيرا ما يصطحبون عائلاتهم معهم عند مغادرة المدينة، بينما يضطر الباقون إلى التأقلم للحفاظ على وضعهم غير المستقر. قال فلسطينيون من القدس الشرقية لـ هيومن رايتس ووتش إن الخوف من فقدان الإقامة له تأثير على حياتهم اليومية، فهو الذي يحدد مكان إقامة العائلة ويمنعهم من متابعة الفرص التعليمية والمهنية في الخارج.<sup>808</sup> قرارات الإلغاء هذه تدفع الفلسطينيين إلى مغادرة مدينتهم الأصلية، ولذلك فهي ترقى إلى النقل القسري.<sup>809</sup>

يسمح القانون الإسرائيلي باعتقال وإبعاد الأشخاص الذين ليس لديهم إقامة. دون هذه الإقامة، لا يستطيع الفلسطينيون العمل بشكل رسمي أو التنقل بحرية أو تجديد رخص القيادة أو الحصول على شهادات ميلاد لأطفالهم، وهي ضرورية لتسجيلهم في المدارس. وقد يفقدون أيضا فوائد يوفرها نظام التأمين الوطني الإسرائيلي، الذي يقدم خدمات الرعاية الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية، وإعانات البطالة، ومدفوعات دعم الأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. يستطيع كل من فقد إقامته مطالبة وزارة الداخلية باسترجاعها، فيحصل حينها على مكانة قانونية مؤقتة للبقاء في القدس. رغم أنّ بعض الفلسطينيين نجحوا في استرجاع إقامتهم، إلا أنّ ذلك تطلب إجراءات قانونية وإدارية مطوّلة لا يستطيع الكثيرون تحمل كلفتها.<sup>810</sup>

في قرار أصدرته في مارس/آذار 2017، قضت المحكمة العليا بأنّ فلسطيني القدس الشرقية يتمتعون "بوضع خاص" بصفتهم "مقيمين أصليين"، وعلى السلطات أخذ ذلك في الاعتبار عند تحديد وضعهم.<sup>811</sup> غير أنّ السياسة الإسرائيلية ما زالت لا تُطبّق ذلك على أرض الواقع.

### **التعليق الجماعي للحقوق المدنية (الضفة الغربية وغزة)**

حرمت السلطات الإسرائيلية أجيالا من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من حقوقهم المدنية الأساسية، بما فيها حقوقهم في التجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، والتعبير. استهدفت

<sup>806</sup> HaMoked, "Ministry of Interior Data: 40 East Jerusalem Palestinians Were Stripped of their Permanent Residency Status in 2019 as Part of Israel's 'Quiet Deportation' policy, a significant increase compared to 2018," June 28, 2020,

Letter from Mali Davidian, (تم الاطلاع في 13 يوليو/تموز 2020)، <http://www.hamoked.org/Document.aspx?dID=Updates2174>

Supervisor of Freedom of Information Act, Israel Population, Immigration and Border Authority, to Advocate Benjamin

Agsteribbe, HaMoked: Center for the Defence of the Individual, May 31, 2015 available at:

[http://www.hamoked.org/files/2015/1159352\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2015/1159352_eng.pdf) (تم الاطلاع في 20 أغسطس/آب 2020).

<sup>807</sup> إسرائيل تجرد المقدسيين من إقاماتهم"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش.

<sup>808</sup> السابق.

<sup>809</sup> السابق.

<sup>810</sup> السابق.

<sup>811</sup> *Al-Haq v. Minister of Interior*, AAA 3268/14, Judgment, March 14, 2017, [hamoked.org/files/2018/1159582\\_eng.pdf](http://www.hamoked.org/files/2018/1159582_eng.pdf) (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2000).

السلطات الفلسطينية خاصة بسبب التعبير المناهض للاحتلال، ونشاطهم وانتماءاتهم، وسجنت الآلاف منهم، وحظرت مئات المنظمات السياسية وغير الحكومية، وأغلقت عشرات الوسائل الإعلامية.<sup>812</sup>

في الضفة الغربية، يواصل الجيش الاعتماد على الأوامر العسكرية الجائرة الصادرة في الأيام الأولى للاحتلال لتجريم النشاط السياسي غير العنيف. على سبيل المثال، تواصل السلطات تطبيق لوائح من فترة الانتداب البريطاني تسمح لها بإعلان عدم شرعية المجموعات التي تدافع عن "كره أو ازدراء... أو التحريض على عدم الولاء" للسلطات المحلية، واعتقال الفلسطينيين بسبب الانتماء إلى هذه المجموعات.<sup>813</sup> حتى مارس/آذار 2020، كانت وزارة الدفاع الإسرائيلية ما تزال تفرض حظراً رسمياً على 430 منظمة، منها "منظمة التحرير الفلسطينية" التي وقعت إسرائيل معها اتفاقية سلام، وحركة فتح الحاكمة التي تنتمي إلى المنظمة، وكل الأحزاب السياسية الفلسطينية الرئيسية الأخرى.<sup>814</sup> كما لاحق الجيش 1,704 فلسطينيين في الضفة الغربية بتهمة "العضوية والنشاط في جمعية غير مشروعة" بين 1 يوليو/تموز 2014 و30 يونيو/حزيران 2019، بحسب بيانات قدمها الجيش إلى هيومن رايتس ووتش.<sup>815</sup>

كما يستخدم الجيش بانتظام أوامر عسكرية تسمح له بمنع الاحتجاجات غير المرخص لها أو إنشاء مناطق عسكرية مغلقة لقمع المظاهرات السلمية الفلسطينية في الضفة الغربية واعتقال المشاركين فيها.<sup>816</sup> على سبيل المثال، يفرض أحد الأوامر العسكرية عقوبات بالسجن تصل إلى عشر سنوات على المدنيين المدانين من قبل محاكم عسكرية بالمشاركة في تجمهر لأكثر من عشرة أشخاص دون ترخيص عسكري بشأن أي موضوع "يُمكن تفسيره كسياسي" أو إظهار "أعلام أو رموز سياسية" دون إذن عسكري.<sup>817</sup> قال الجيش الإسرائيلي إنه لاحق 4,590 فلسطيني من الضفة الغربية خلال السنوات الممتدة من 1 يوليو/تموز 2014 إلى 30 يونيو/حزيران 2019 بتهمة دخول "منطقة عسكرية مغلقة"،<sup>818</sup> وهو تصنيف غالباً ما يُطلق على مواقع الاحتجاجات.

كما يستشهد الجيش كذلك بالتعريف الفضفاض للتحريض في قوانينه العسكرية، والذي يشمل "نشر أقوال مدح، مناصرة، أو دعم لمنظمة معادية" ومن "يحاول، شفويًا أو بأية طريقة أخرى،

<sup>812</sup> هيومن رايتس ووتش، بلا حقوق منذ الولادة: استخدام الأوامر العسكرية الإسرائيلية الجائرة في قمع فلسطينيي الضفة الغربية (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2019)، <https://www.hrw.org/ar/report/2019/12/17/336507>.

<sup>813</sup> نظام الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، متوفر على <http://nolegalfrontiers.org/military-orders/milo2d6cc.html?lang=ar> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>814</sup> "List of Declarations and Orders of Terrorist Organizations and Unlawful Associations," Ministry of Defense, [https://nbctf.mod.gov.il/he/Announcements/Pages/%D7%A7%D7%91%D7%A6%D7%99%D7%9D-%D7%9C%D7%94%D7%95%D7%A8%D7%93%D7%94-\(DATA\).aspx](https://nbctf.mod.gov.il/he/Announcements/Pages/%D7%A7%D7%91%D7%A6%D7%99%D7%9D-%D7%9C%D7%94%D7%95%D7%A8%D7%93%D7%94-(DATA).aspx) (Hebrew) (تم الاطلاع في 9 يونيو/حزيران 2020).

<sup>815</sup> انظر رسالة الجيش الإسرائيلي إلى هيومن رايتس ووتش، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، في هيومن رايتس ووتش: بلا حقوق منذ الولادة.

<sup>816</sup> هيومن رايتس ووتش، "بلا حقوق منذ الولادة"، <https://www.hrw.org/ar/report/2019/12/17/336507#3963>.

<sup>817</sup> الأمر العسكري رقم 101 بشأن منع أعمال تحريض ودعاية، أغسطس/آب 1967، المواد 1، 3، 10 كما تم تعديله بالأمر رقم 718 (1977)، والأمر رقم 938 (1981)، والأمر رقم 1079 (1983)، والأمر رقم 1423 (1995).

<sup>818</sup> انظر رسالة الجيش الإسرائيلي إلى هيومن رايتس ووتش، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، في هيومن رايتس ووتش: بلا حقوق منذ الولادة.

التأثير على رأي الجمهور في المنطقة بشكل يمسّ سلامة الجمهور أو النظام العام"، لتجريم كل خطاب معارض للاحتلال.<sup>819</sup> اعترف الجيش بمحاكمة 358 فلسطينياً في الضفة الغربية بتهمة "التحريض" بين منتصف 2014 ومنتصف 2019.<sup>820</sup>

رغم أنّ قانون الاحتلال يسمح لسلطات الاحتلال بتقييد بعض الحقوق المدنية والسياسية بناءً على تبريرات أمنية، إلا أنّ التعليق الجماعي لحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعقود من الزمن، ودون نهاية قريبة في الأفق، يرقى إلى اتخاذ تدابير "يُقصد بها منع... المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية" وخلق "ظروف تحول دون النماء التام لهذه الفئة" من خلال حرمانها من حقوقها في حرية التعبير، والتجمع السلمي، وتكوين الجمعيات، المبيّنة على وجه التحديد في اتفاقية الفصل العنصري.<sup>821</sup> عندما تؤدي القيود الشاملة إلى اعتقالات غير مشروعة، فإنها تشكّل أيضاً حرماناً من الحق في الحرية من خلال "توقيف [الأشخاص] وسجنهم بصورة لا قانونية" بموجب اتفاقية الفصل العنصري.

## انتهاكات أخرى في إسرائيل

بمعزل عن الأفعال اللاإنسانية الأخرى المرتكبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ارتكبت الحكومة الإسرائيلية انتهاكات أخرى ضد الفلسطينيين ضمن حدودها القائمة ما قبل 1967.

## مصادرة الأراضي والقيود عليها

منذ 1948 وفي العقود اللاحقة، انتزعت السلطات الإسرائيلية عدة ملايين دونمات من الأراضي من الفلسطينيين داخل إسرائيل. وقعت العديد من أخطر الانتهاكات المذكورة في هذا القسم بين 1948 و1966، وشملت مصادرة واسعة للأراضي من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. رغم أنّ محنة الفلسطينيين في إسرائيل تحسّنت عموماً منذ رفع القوانين العرفية التي كانت قد فرضتها عليهم السلطات الإسرائيلية طيلة الأعوام الـ17 الأولى من تاريخ البلاد، إلا أنّ هذه الانتهاكات مستمرة حتى اليوم، حيث أنّ العديد من الضحايا ما زالوا لا يستطيعون استرجاع ممتلكاتهم التي استولت عليها السلطات، أو العودة إلى القرى التي أتوا منها، أو الحصول على تعويضات لقاء خسائرهم.

ليس هناك رقم دقيق عن حجم الأراضي المصادرة من الفلسطينيين في إسرائيل، وأحد أسباب ذلك هو اختلاف أشكال ملكية الأراضي بموجب القانون العثماني، وعدم تسجيل جزء كبير منها رسمياً في سجل الأراضي قبل 1948.<sup>822</sup> غير أن أبرز المؤرخين لتلك الفترة يقدرّون إلى حد كبير حجم

<sup>819</sup> أمر بشأن تعليمات الأمن [نص منسق] (يهودا والسامرة) (أمر عسكري رقم 1651)، 5770-2009، متوفر على <http://nolegalfrontiers.org/military-orders/milo1dc1b?lang=ar&fontstyle=f-larger>، اعتُمد في نوفمبر/تشرين الثاني 2009، دخل حيز النفاذ في 2 مايو/أيار 2010، المادة 251.

<sup>820</sup> انظر رسالة الجيش الإسرائيلي إلى هيومن رايتس ووتش، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

<sup>821</sup> اتفاقية الفصل العنصري، المادة 2(ج).

<sup>822</sup> رسالة إلكترونية من ألكسندر (ساندي) كيدار، أستاذ حقوق في جامعة حيفا، إلى هيومن رايتس ووتش، 24 يوليو/تموز 2020.

أراضي الفلسطينيين التي صادرتها السلطات الإسرائيلية بـ4.5 مليون دونم على الأقل، أي بين 65 و75% من كامل الأراضي التي كان يملكها فلسطينيون قبل 1948، منها 40 و60% من أراضي الفلسطينيين الذين بقوا وأصبحوا مواطنين إسرائيليين.<sup>823</sup> كما يقدر بعض المؤرخين أنّ 350 من أصل 370 بلدة وقرية يهودية أنشأتها الحكومة الإسرائيلية بين 1948 و1953 بُنيت على أرض صودرت من الفلسطينيين.<sup>824</sup> معظم المصادرات تمت بين 1949 و1966. خلال هذه السنوات، أخضعت إسرائيل أغلب الفلسطينيين في إسرائيل للحكم العسكري، وحاصرتهم في عشرات الجيوب، وقيّدت حركتهم بشدّة. أفادت صحيفة "هآرتس"، بناءً على وثائق حكومية رُفعت عنها السرية، أن المسؤولين الإسرائيليين رفعوا الحكم العسكري في 1966 بعد أن تأكّدوا من أن المهجّرين الفلسطينيين "لا يستطيعون العودة إلى القرى التي فروا أو طردوا منها".<sup>825</sup>

استخدمت السلطات الإسرائيلية بشكل أساسي آليتين للاستحواذ على أراضي الفلسطينيين في إسرائيل. أولاً، اعتمد "الكنيست" في 1950 "قانون أملاك الغائبين"، بناءً على أنظمة الطوارئ التي صدرت في ديسمبر/كانون الأول 1948 للسماح بمصادرة الأراضي، وهو ما مكّن الدولة من مصادرة أراضي ومنازل الفلسطينيين الذين كانوا غائبين عن ممتلكاتهم في 1947 و1948 وسط القتال أثناء الأحداث التي رافقت قيام إسرائيل، والذين فرّوا أو طُردوا إلى واحدة من عدة دول عربية مجاورة أو قريبة، أو إلى "أي جزء من فلسطين خارج مناطق إسرائيل"، بما في ذلك الأماكن الموجودة "في فلسطين والتي كانت في ذلك الوقت تحت سيطرة القوات التي سعت إلى منع تأسيس دولة إسرائيل أو التي حاربتها بعد تأسيسها".<sup>826</sup> طبقت السلطات الإسرائيلية هذا القانون للاستيلاء على معظم الأراضي التي يملكها مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين أقاموا خارج إسرائيل، وكذلك أراضي الفلسطينيين الذين نزحوا بسبب أحداث 1947 و1948. وضعت السلطات الإسرائيلية هذه الأراضي تحت تصرف "الوصي على أملاك الغائبين"، وحوّلتها في نهاية المطاف إلى أرض للدولة،

---

<sup>823</sup> السابق. Geremy Forman, "From Arab land to 'Israel Lands': the legal dispossession of the Palestinians displaced by Israel," in the wake of 1948," *Environment and Planning D: Society and Space*, 2004, Volume 22, pp. 809-830, DOI:10.1068/d402

Alexandre (Sandy) Kedar, "The Legal Transformation of Ethnic Geography: Israeli Law and the Palestinian Landholder 1948-1967," *New York University Journal of International Law and Politics* 33, No. 4, Summer 2001: pp. 923-1000, Yoav Mehozay "The Rule of Difference: How Emergency Powers Prevent Palestinian Assimilation in Israel," *Israel Studies Review*, Volume 27, No. 2, Special Issue: Law, Politics, Justice, and Society: Israel in a Comparative Context (Winter 2012), pp. 18-40, Don Peretz, *Israel and the Palestine Arabs* (تم الاطلاع في 23 يوليو/تموز 2020) <https://www.jstor.org/stable/41804801?seq=1>

Joel Beinin, *Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab-Israeli Conflict in Egypt and Israel, in 1948-1965* (Los Angeles: University of California Press, 1990) <https://bit.ly/37xp1Lp> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020)، ص 69 "The Illegality of Article 7 of the Jewish Nation-State Law: Promoting Jewish Settlement as a National Value," Adalah position paper, March 2019, [https://www.adalah.org/uploads/uploads/Position\\_Paper\\_on\\_Article\\_7\\_INSL\\_28.03.19.pdf](https://www.adalah.org/uploads/uploads/Position_Paper_on_Article_7_INSL_28.03.19.pdf) (تم الاطلاع في 23 يوليو/تموز 2020).

<sup>824</sup> Beinin, *Was the Red Flag Flying There?* 69; Shira Robinson, *Citizenship Strangers* 47.

<sup>825</sup> Yotam Berger, "Declassified: Israel Made Sure Arabs Couldn't Return to Their Villages," *Haaretz*, May 27, 2019, <https://www.haaretz.com/.premium-israel-lifted-military-rule-over-arabs-in-1966-only-after-ensuring-they-couldn-t-ret-1.7297983> (تم الاطلاع في 14 يونيو/حزيران 2020).

<sup>826</sup> Knesset, Absentee Property Law, No.20of 1950, [https://knesset.gov.il/review/data/eng/law/kns1\\_property\\_eng.pdf](https://knesset.gov.il/review/data/eng/law/kns1_property_eng.pdf) (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

وخصصتها بشكل حصري تقريبا لبناء تجمعات يهودية جديدة.<sup>827</sup> كما استخدمت السلطات الإسرائيلية قانون أملاك الغائبين للسيطرة على أراضٍ يملكها فلسطينيون في القدس الشرقية المحتلة.<sup>828</sup>

ثانياً، أعلنت الحكومة الإسرائيلية العديد من البلدات والقرى الفلسطينية، وخاصة الموجودة خارج الجيوب المحاصرة التي عاش فيها الفلسطينيون أثناء فترة الحكم العسكري، "مناطق مغلقة". ثم اعتمدت عام 1953 "قانون حيازة الأراضي"، الذي اعتمد على إجراءات طوارئ سابقة وسمح للدولة بالاستيلاء على الأراضي غير المزروعة منذ 1948. كما سمح لها بالاستحواذ على الأراضي في الحالات التي لم تعترف فيها بإعلان الفلسطينيين امتلاكها، حتى وإن كانت هذه الأراضي مزروعة. قدّر "مركز عدالة" الحقوقي أن الحكومة الإسرائيلية استولت على ما يتراوح بين 1.2 و1.3 مليون دونم من الأراضي بموجب قانون حيازة الأراضي.<sup>829</sup> نصّ القانون على تقديم تعويضات، ولكن في الغالب في شكل "أراضٍ بديلة غير مزروعة أو تخصّص لاجئين في المنفى"، كما كتب مؤرّخ، أو تعويضات بقيمة منخفضة جداً كان وزير الخارجية آنذاك ورئيس الوزراء لاحقاً موشي شاريت قد وصفها بـ "السرقة المفضوحة".<sup>830</sup>

في تقرير صدر في 2005، قدّر "المشروع العالمي للمهجرين" التابع لـ "مجلس اللاجئين النرويجي"، بناءً على مجموعة من المصادر، عدد المهجرين الفلسطينيين في إسرائيل آنذاك بسبب الأحداث المحيطة بإقامة إسرائيل بما يتراوح بين 150 ألف و300 ألف.<sup>831</sup> وجدت "لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" في 1998 أن غالبية المهجرين الفلسطينيين، الذين قدّرت عددهم بـ 200 ألف، وتسميهم "الغائبين الحاضرين"، ما زالوا مهجرين عن أرضهم ومحرومين منها داخل دولة إسرائيل لأن أراضيهم كانت قد صودرت ولم تعد إليهم.<sup>832</sup>

تواصل السلطات الإسرائيلية منع المواطنين الفلسطينيين ممن يملكون أراضٍ من الوصول إلى أراضيهم التي صودرت منهم أو استخدامها.<sup>833</sup> على سبيل المثال، طردت القوات الإسرائيلية في نوفمبر/تشرين الثاني 1948 سكان قرية إقرت، قرب الحدود مع لبنان، بعد انتهاء القتال في

---

<sup>827</sup> 69 'Beinin, Was the Red Flag Flying There? 47 Shira Robinson, Citizenship Strangers. في 1973، مكّنت إسرائيل بعض الغائبين من المطالبة بتعويضات عن ممتلكاتهم المصادرة، لكن ذلك اقتصر على الذين يعيشون في إسرائيل، و فقط إذا كانت الطلبات في غضون 15 عاماً. "NRC, "Legal Memo - The Absentee Property Law and its Application to East Jerusalem," February 2017, nrc.no/globalassets/pdf/legal-opinions/absentee\_law\_memo.pdf. (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020).

<sup>828</sup> السابق؛ "المحكمة العليا تُقر الاستمرار بتطبيق قانون أملاك الغائبين في القدس"، بيان صحفي لمركز عدالة، 17 أبريل/نيسان 2015، <https://www.adalah.org/ar/content/view/8533> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>829</sup> Adalah, Land Acquisition Law (Actions and Compensation), <https://www.adalah.org/en/law/view/533> (تم الاطلاع في 2 مايو/أيار 2020).

<sup>830</sup> Shira Robinson, *Citizen Strangers*, p. 47.

<sup>831</sup> Norwegian Refugee Council (NRC) Global IDP Project, "Profile of Internal Displacement: Israel," <https://www.refworld.org/pdfid/3c5532fc9.pdf> (تم الاطلاع في 12 أغسطس/أب 2020)، ص 17-18.

<sup>832</sup> المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، 4 ديسمبر/كانون الأول 1998، <https://undocs.org/ar/E/C.12/1/Add.27>، <https://undocs.org/ar/E/C.12/1/Add.27> (تم الاطلاع في 4 أغسطس/أب 2020).

<sup>833</sup> انظر على سبيل المثال: Zochrot, "Memory and [Return]- Imagining Return to al-Lajun Destroyed Village," November 2015، <https://zochrot.org/en/video/56415> (تم الاطلاع في 16 يونيو/حزيران 2020).

المنطقة وبعد إعلان إقرت منطقة عسكرية مغلقة.<sup>834</sup> قدّم السكان، ومعظمهم ظلوا مهجّرين داخل إسرائيل، طعنا قانونيا ضدّ تهجيرهم، وفي 1951 قضت "المحكمة الإسرائيلية العليا" بالسماح لهم بالعودة إلى ديارهم.<sup>835</sup> لكن قبل تنفيذ قرار المحكمة، وقبل شهرين من جلسة أخرى للمحكمة العليا حول القضية نفسها، فجّر الجيش جميع المنازل التي كانت قائمة في القرية.<sup>836</sup> واصل السكان سعيهم للعودة، لكن الحكومة استمرت في منعهم، إذ ادعت في الستينات، على سبيل المثال، أن عودتهم كانت تشكل خطرا أمنيا.<sup>837</sup> في 2003، رفضت المحكمة العليا التماسا جديدا من السكان للعودة، معتبرة أن المسألة "سياسية" وبالتالي أحالتها إلى الحكومة، التي رأت أن السماح بعودة سكان إقرت من شأنه "الإضرار بمصالح الدولة المهمة".<sup>838</sup> غير أن المحكمة أشارت إلى أنه يحق للسكان الحصول على تعويض أو أراضٍ بديلة، وهو ما رفضه السكان في الماضي.<sup>839</sup>

خلقت مصادرة الأراضي وسياسات الأراضي والسكان التمييزية وضعا جعل أغلب المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، الذين يشكلون تقريبا 19% من سكان إسرائيل،<sup>840</sup> يعيشون في بلدات فلسطينية مكتظة، تتحكم سلطاتها المحلية بأقل من 3% من جميع أراضي إسرائيل.<sup>841</sup>

## ممارسات قسرية في النقب

في بعض الحالات، استخدمت السلطات الإسرائيلية أيضا ممارسات قسرية لتقييد حقوق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. مثلا، خلقت وضعا أصبح فيه شبه مستحيل لعشرات آلاف البدو الفلسطينيين المقيمين في النقب العيش بشكل قانوني في القرى التي عاشوا فيها منذ عقود.<sup>842</sup> منذ صياغة المخططات الرسمية الأولى للدولة في الستينات، رفضت السلطات الاعتراف بـ35 تجمعاً بدوياً في النقب، ما أجبر نحو 90 ألفاً من سكانها، أي 28% من بدو النقب، على العيش في

<sup>834</sup> نديم شهاده وبييل فان إسفلد (هيومن رايتس ووتش)، "في قضية تعني مواطني إسرائيل الفلسطينيين: يبقى الوضع على ما هو عليه"، تعليق، 30 مارس/أذار 2012، <https://www.hrw.org/ar/news/2012/03/30/245851>؛ Harriet Sherwood، "Return to Iqrit: How One Palestinian Village is Being Reborn," *The Guardian*, May 15, 2013، <https://www.theguardian.com/world/2013/may/15/return-iqrit-palestinian-village-israel> (تم الاطلاع في 14 يونيو/حزيران 2020)؛ انظر أيضا: Zochrot، "Iqrit"، <https://zochrot.org/en/village/48985> (تم الاطلاع في 17 يونيو/حزيران 2020).

<sup>835</sup> السابق.

<sup>836</sup> السابق.

<sup>837</sup> السابق.

<sup>838</sup> *AwniSbeit et al. v. The Government of Israel et al.*, HCJ 840/97 (2003)،

<https://supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts%5C97/400/008/130&fileName=97008400.l> (Hebrew) 30&type=4 (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)، الفقرة 6؛ انظر أيضا: Amiram Barkat، "High Court Rejects the Right of Iqrit Refugees to Return Home," *Haaretz*, June 27, 2003؛ <https://www.haaretz.com/1.5486435> (تم الاطلاع في 14 يونيو/حزيران 2020).

<sup>839</sup> السابق؛ Nur Masalha، *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees: Essays in Memory of Edward W. Said* (London: Zed Books, 2005) <https://bit.ly/2N1sKrc> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020).

<sup>840</sup> Israel CBS، "Localities (1) and Population, By District, Sub-District, Religion and Population Group."

<sup>841</sup> انظر قسم "الهيمنة والقمع المنهجين". "إسرائيل: سياسات إسرائيل التمييزية تحصر الفلسطينيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش؛ ACRI et al.، "Kaminitz Law (Draft Planning and Construction Law) (Amendment 109) 5776-2016," Position Paper, January 29, 2017، <https://law.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2017/02/2017.2.5-keminitz-law-position-paper-eng.pdf> (تم الاطلاع في 10 يونيو/حزيران 2020).

<sup>842</sup> هيومن رايتس ووتش، خارج حدود الخريطة: انتهاك حقوق الأرض والإسكان في قرى البدو الإسرائيلية غير المعترف بها (نيويورك، هيومن رايتس ووتش، 2008)، <https://www.hrw.org/ar/report/2008/03/30/255725>.





الحكومي.<sup>850</sup> هذه الجهود مستمرة: فبحسب مركز عدالة، تم إعداد خطة حكومية في 2019 ستتسبب في تهجير 36 ألف بدوي لتوسيع مناطق التدريب العسكري وإنشاء مشاريع "تنمية اقتصادية"<sup>851</sup>.

## الحرمان من المكانة القانونية والجنسية

### حرمان الأزواج الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة فعليا من المكانة القانونية

يمنع "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر الساعة)" لعام 2003 فلسطينيي الضفة الغربية وغزة من الإقامة مع أزواجهم في إسرائيل أو القدس الشرقية.<sup>852</sup> يحظر هذا الأمر المؤقت، الذي سنّه "الكنيست" في يوليو/تموز 2003، وُجِّد سنويا منذئذ بتأييد من المحكمة الإسرائيلية العليا، منح المكانة القانونية أو المواطنة لحاملي بطاقات الهوية الفلسطينية، مع استثناءات قليلة، حتى المتزوجين من مواطنين إسرائيليين أو مقيمين دائمين في إسرائيل.<sup>853</sup> كانت السلطات الإسرائيلية قد قيدت لم شمل العائلة قبل 2003، إلا أن هذا القانون أدى إلى توقف العملية بشكل كلي تقريبا.<sup>854</sup>

يحرم القانون مواطني إسرائيل والمقيمين فيها، سواء كانوا يهودا أو فلسطينيين، ممن يتزوجون من فلسطينيي الضفة الغربية وغزة من حق العيش مع أحبّتهم في المكان الذي يختارونه، على عكس ما هو متاح للإسرائيليين الآخرين. يستند هذا الحرمان إلى قومية الزوج/ة وليس إلى تقييم فردي للمخاطر الأمنية. أما إذا تزوج إسرائيلي/ة بيهودي/ة أجنبي/ة، يحصل هذا الأخير على المواطنة تلقائيا. يستطيع الأجانب الآخرون الحصول على مكانة قانونية فورية، وعادة ما يصبحون مؤهلين للحصول على المواطنة بعد العيش في إسرائيل لبضع سنوات.<sup>855</sup> يُمكن للرجال الفلسطينيين فوق 35 عاما والنساء الفلسطينيات فوق 25 عاما من الضفة الغربية وغزة ممن تزوجوا بمواطنين إسرائيليين أو أشخاص مقيمين في إسرائيل طلب تصاريح زيارة مؤقتة وقابلة للتجديد، لكن السلطات رفضت العديد من هذه الطلبات.<sup>856</sup>

<sup>850</sup> هيومن رايتس ووتش، خارج حدود الخريطة.

<sup>851</sup> "Israel announces massive forced transfer of Bedouin citizens in Negev," Adalah press release, January 30, 2019, <https://www.adalah.org/en/content/view/9677> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2019)؛ "The Illegality of Israel's Plan to Transfer Palestinian Bedouin Citizens of the State into 'Refugee Displacement Camps' in the Naqab (Negev)," Adalah press release, December 10, 2019, <https://www.adalah.org/en/content/view/9888> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2019).

<sup>852</sup> عدالة، قانون المواطنة، <https://www.adalah.org/ar/law/view/341> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>853</sup> Adalah, Nationality and Entry into Israel Law; "Israel: Family Reunification Ruling Is Discriminatory," Human Rights Watch news release, May 17, 2006, <https://www.hrw.org/news/2006/05/17/israel-family-reunification-ruling-discriminatory>.

<sup>854</sup> في شهادة أمام الكنيست يوم 18 يوليو/تموز 2003، قال مسؤول إن السلطات وافقت على 16 ألف طلب لم شمل في العقد السابق. "إسرائيل/السلطة الفلسطينية: لا يجوز تحريم الحياة الأسرية"، 27 يوليو/تموز 2003، <https://www.hrw.org/ar/news/2003/07/27/227262>.

<sup>855</sup> السابق.

<sup>856</sup> Jonathan Lis, "Israeli Legislator Invokes Nation-state Law in Bid to Block Palestinian Family Unification," *Haaretz*, June 2, 2020, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israeli-legislator-invokes-nation-state-law-in-bid-to-block-palestinian-family-unifi-1.8890451> (تم الاطلاع في 15 يونيو/حزيران 2020)؛ "Knesset expected to renew the Citizenship Law despite dissolution of the Knesset," Mossawa Center press release, undated, <http://www.mossawa.org/eng/?mod=articles&ID=800> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).



سجلت "وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" (الأنروا) 5.7 مليون لاجئ فلسطيني.<sup>863</sup> لا يزال العديد منهم بلا جنسية ويعيشون على مدار أجيال في مخيمات مزدحمة وفي ظروف سيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والأردن، ولبنان، وسوريا.<sup>864</sup>

## الخلاصة

تحرم السلطات الإسرائيلية ملايين الأشخاص من حقوقهم الأساسية بحكم هويتهم كفلسطينيين. هذه السياسات والممارسات المنهجية القائمة منذ أمد طويل تحصر الفلسطينيين في مناطق ضيقة، وتجردهم من ممتلكاتهم، وتشتتهم قسراً، وتهمشهم، وتسبب لهم المعاناة بطرق أخرى.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تشكل القيود على التنقل، ومصادرة الأراضي، والنقل القسري، والحرمان من المكانة القانونية والجنسية، والتعليق الجماعي للحقوق المدنية "أفعالاً لإنسانية" منصوحاً عليها في اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي. بموجب كل من المعيارين القانونيين، فإن الأفعال اللإنسانية عندما تُرتكب في ظل قمع منهجي وبنية الحفاظ على الهيمنة تشكل جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية.<sup>865</sup>

عندما تجتمع هذه السياسات والممارسات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فهي تحرم الفلسطينيين بشدة وعلى نطاق واسع ومنهجي من حقوق الإنسان الأساسية، منها الإقامة، والملكية الخاصة، والحصول على الأراضي والخدمات والموارد. عندما تُرتكب بنية تمييزية، على أساس هوية الضحايا كجزء من فئة أو جماعة، فإنها ترقى إلى جريمة الاضطهاد المرتكبة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي والقانون الدولي العرفي.

بمعزل عن الأفعال اللإنسانية التي تُرتكب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تنتهك الحكومة الإسرائيلية حقوق الفلسطينيين داخل إسرائيل بسبب هويتهم، بما يشمل الإجراءات التي جعلت من المستحيل تقريباً على عشرات آلاف البدو الفلسطينيين المقيمين في النقب العيش بشكل قانوني في قراهم؛ وحرمان مئات آلاف الفلسطينيين من القدرة على الوصول إلى الأراضي المصادرة منهم على مر التاريخ أو استخدامها؛ وفعلياً منع المواطنين والمقيمين من الحصول على إقامة قانونية طويلة الأمد، ما يحرمهم من العيش بشكل دائم في إسرائيل مع أزواج من الضفة الغربية

<sup>863</sup> "الأنروا تناشد الحصول على 1.5 مليار دولار لدعم لاجئي فلسطين في عام 2021"، بيان صحفي للأنروا، 11 فبراير/شباط 2021.  
<sup>864</sup> "رفض إسرائيل منح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة فاقم سبعة عقود من المعاناة"، بيان صحفي للعفو الدولية، 15 مايو/أيار 2019، <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2019/05/israels-refusal-to-grant-palestinian-refugees-right-to-return-has-fuelled-seven-decades-of-suffering/> (تم الاطلاع في 3 مايو/أيار 2020).

<sup>865</sup> نظام روما الأساسي، المادة 7 (1)(ح)؛ المادة 7 (1)(ك)؛ المادة 8 (2) (ز)؛

وغزة؛ وحرمان الفلسطينيين الذين فروا أو طُردوا من ديارهم في الأحداث التي رافقت إقامة الدولة من حق الإقامة.

هذه الانتهاكات مستمرة، ولا يوجد مؤشر على أن السلطات حققت مع أي شخص ضالع في ارتكابها، ناهيك عن محاسبته.

## التوصيات

هذه التوصيات نابعة من النتائج التي خلصت إليها "هيومن رايتس ووتش" بأن السلطات الإسرائيلية ترتكب الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين بالفصل العنصري والاضطهاد.

وجدت هيومن رايتس ووتش أن الحكومة الإسرائيلية عملت بنىة الحفاظ على هيمنة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي التي تسيطر عليها. اقترنت هذه النية بالقمع المنهجي للفلسطينيين والأفعال اللاإنسانية المرتكبة ضدهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. عندما تجتمع هذه العناصر معاً، فإنها ترقى إلى جريمة الفصل العنصري.

كما ترتكب السلطات الإسرائيلية الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة بالاضطهاد على أساس نية التمييز الكامنة وراء معاملة إسرائيل للفلسطينيين والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

## إلى دولة إسرائيل

- تفكيك جميع أشكال القمع والتمييز المنهجي التي تعطي امتيازات لليهود الإسرائيليين على حساب الفلسطينيين، وتنتهك حقوق الفلسطينيين بهدف ضمان هيمنة اليهود الإسرائيليين، وإنهاء اضطهاد الفلسطينيين، بما يشمل إنهاء السياسات والممارسات التمييزية في مجالات مثل إجراءات المواطنة والجنسية، وحماية الحقوق المدنية، وحرية التنقل، وتخصيص الأراضي والموارد، والحصول على المياه والكهرباء والخدمات الأخرى، ومنح تصاريح البناء.
- الاحترام الكامل لحقوق الإنسان للفلسطينيين، بمن فيهم أولئك الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن الحماية الواجبة للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب القانون الإنساني الدولي.
- وقف بناء وتوسيع المستوطنات، وتفكيك المستوطنات الموجودة وإعادة المواطنين الإسرائيليين المقيمين في المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، إلى داخل حدود إسرائيل المعترف بها دولياً.
- إنهاء منع السفر الشامل من غزة وإليها والسماح بتنقل الأشخاص من غزة وإليها بحرية، ولا سيما بين غزة والضفة الغربية وغزة والخارج، وعدم إخضاعهم لما يتعدى الفحص الأمني والتفتيش الجسدي بشكل فردي لأغراض أمنية.

- السماح للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بالتنقل بحرية إلى القدس الشرقية، وعدم إخضاعهم لما يتعدى الفحص الأمني والتفتيش الجسدي بشكل فردي لأغراض أمنية.
- إنهاء التمييز في تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط، وتصاريح البناء، والبناء التي تُخضع الفلسطينيين لرفض التصاريح وأوامر الهدم بشكل تمييزي.
- إتاحة حصول الفلسطينيين بشكل عادل على الأراضي، والمساكن، والخدمات الأساسية.
- تفكيك أجزاء جدار الفصل المبنية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وليس على طول الخط الأخضر.
- إلغاء القوانين والأحكام القانونية التمييزية وإقرار تشريعات مبنية على مبدأ المساواة وتتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، منها:
  - "قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل (أمر الساعة) – 2003"، والذي يسمح للمواطنين والمقيمين الإسرائيليين بالحصول على وضع قانوني لأزواجهم غير الإسرائيليين، دون أن ينطبق ذلك على الأزواج من الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ إنهم، مع استثناءات قليلة، مستبعدين صراحة بموجب هذا القانون؛
  - أحكام "قانون لجان القبول لعام 2011" التي تسمح فعلياً لسكان البلدات الصغيرة داخل إسرائيل بالتمييز ضد السكان المحتملين على أساس العرق أو الإثنية أو الأصل القومي؛
  - أحكام في "قانون أساس: إسرائيل بوصفها دولة قومية للشعب اليهودي" تميز بين اليهود وغير اليهود فيما يتعلق بحق تقرير المصير والسكن.
- إزالة القيود التعسفية على حقوق الإقامة للفلسطينيين سكان القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة وعائلاتهم، بما في ذلك عن طريق وقف الممارسة التي تقضي بإلغاء إقامة الفلسطينيين في القدس الشرقية، وإنهاء التجميد الفعلي لطلبات لَم شمل العائلة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2000، والسماح للفلسطينيين بإعادة التوطين في أجزاء أخرى من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيل عناوينهم الجديدة.
- الاعتراف بحق الفلسطينيين الذين فروا أو طردوا من ديارهم عام 1948 وأبنائهم وأحفادهم بدخول إسرائيل والإقامة في المناطق التي كانوا يعيشون فيها هم أو عائلاتهم واحترام هذا الحق، كما أوضحت هيومن رايتس ووتش في سياسة منفصلة تحدد أيضاً خيارات دمجهم في مكان وجودهم أو في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإعادة توطينهم في مكان آخر.<sup>866</sup>
- التعاون مع توصيات هيئات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان والالتزام بها.

<sup>866</sup> Human Rights Watch Policy on the Right of Return

- المصادقة على "نظام روما الأساسي" وإدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جرمي الاضطهاد والفصل العنصري، في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في هذه الجرائم ومقاضاتهم.

### إلى منظمة التحرير الفلسطينية

- تبني استراتيجية مناصرة تتمحور حول الأعمال الفوري لحقوق الإنسان الكاملة للفلسطينيين، بدلا من استراتيجية تؤخر أعمال حقوق الإنسان لصالح تحقيق نتيجة سياسية معينة.

### إلى السلطة الفلسطينية

- وقف جميع أشكال التنسيق الأمني مع الجيش الإسرائيلي، والذي يساهم في تسهيل جرائم الفصل العنصري والاضطهاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إدراج الجرائم ضد الإنسانية، بما فيها جرمي الاضطهاد والفصل العنصري، في القانون الجنائي الوطني.

### إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية

- التحقيق بشأن المتورطين بشكل موثوق في الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد، وملاحقة هؤلاء الأشخاص.

### إلى أعضاء الأمم المتحدة

- إنشاء لجنة تحقيق دولية من خلال الأمم المتحدة للتحقيق في التمييز المنهجي والقمع على أساس الهوية الجماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل. يجب أن يكون التحقيق مفوضا لتحديد وتحليل الوقائع، وعند الاقتضاء، تحديد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد، بهدف ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات، إضافة إلى جمع الأدلة المتعلقة بالانتهاكات والحفاظ عليها لاستخدامها في المستقبل من قبل مؤسسات قضائية ذات مصداقية. يجب أن يكون تفويض التحقيق واسعا بما يكفي لتغطية دور الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها الشركات والمسؤولون في الدول الأخرى.
- إنشاء لجنة متابعة خاصة من خلال الأمم المتحدة تضم ممثلي الدول الأعضاء لتقييم نتائج لجنة التحقيق الدولية، والمراجعة المنتظمة للامتثال لتوصيات لجنة التحقيق، والتوصية بمزيد من الإجراءات حسب الحاجة.

- في ضوء الجمود في هذه القضية في مجلس الأمن الدولي، ينبغي التوصية بأن تفرض الدول الأعضاء وتكتلات الدول تدابير أحادية الجانب في شكل عقوبات موجهة، منها منع السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والكيانات المتورطين بشكل موثوق في جرمي الفصل العنصري والاضطهاد؛ ووضع شروط أحادية تربط مبيعات الأسلحة والمساعدة الأمنية لإسرائيل بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكاب جرمي الفصل العنصري والاضطهاد ضد الفلسطينيين؛ وإخضاع الاتفاقيات، وخطط التعاون، وجميع أشكال التجارة والتعامل مع إسرائيل للعناية الواجبة المعززة لكشف تلك التي تساهم مباشرة في ارتكاب جرمي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وحيثما يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم في تسهيل هاتين الجريمتين الخطيرتين.
- استحداث منصب من خلال الأمم المتحدة لمبعوث عالمي من الأمم المتحدة لجرمي الاضطهاد والفصل العنصري مع تفويض بالدعوة إلى إنهاء هاتين الجريمتين وتحديد الخطوات التي على الدول والمؤسسات القضائية اتخاذها للملاحقة بشأنهما. بمجرد استحداث المنصب، ينبغي الطلب من مجلس الأمن الدولي دعوة المبعوث للمشاركة في جلسات إحاطة فصلية حول الوضع في الشرق الأوسط.

## إلى جميع الدول

- إصدار بيانات رسمية فردية وجماعية تعبر عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جرمي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إخضاع الاتفاقيات وخطط التعاون وجميع أشكال التجارة والتعامل مع إسرائيل للعناية الواجبة المعززة، لكشف تلك التي تساهم مباشرة في ارتكاب جرمي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين، والتخفيف من آثارهما على حقوق الإنسان، وحيثما يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم مباشرة في تسهيل هذه الجرائم الخطيرة.
- فرض عقوبات موجهة، منها منع السفر وتجميد الأصول، ضد المسؤولين والكيانات المسؤولين عن استمرار ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد.
- فرض شروط تربط بيع الأسلحة والمساعدات العسكرية والأمنية إلى إسرائيل بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكابها جرمي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إدراج الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد في القانون الجنائي الوطني بهدف التحقيق مع الأفراد المتورطين بشكل موثوق في هاتين الجريمتين ومقاضاتهم.



- التحقيق بشأن الأشخاص المتورطين بشكل موثوق في جرمي الاضطهاد والفصل العنصري وملاحقتهم بموجب الولاية القضائية العالمية وبما يتماشى مع القوانين الوطنية.
- النظر في دعوة إسرائيل في المنشورات، والتقارير، والمواقف السياسية إلى منح الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حقوق مدنية مساوية على الأقل لتلك التي تمنحها لمواطنيها، وتقييم سلوك إسرائيل على هذا الأساس، كما أوضحت هيومن رايتس ووتش في تقرير منفصل.<sup>867</sup>

## إلى الرئيس الأمريكي

- إصدار بيان رسمي يعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جرمي الفصل العنصري والاضطهاد.

## إلى وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع ووزارة الخزانة

- فرض شروط تربط بيع الأسلحة والمساعدات العسكرية والأمنية إلى إسرائيل بأن تأخذ السلطات الإسرائيلية خطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء ارتكابها جرمي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إجراء تقييم وإصدار تقرير علني عن استخدام الأسلحة و/أو المعدات أمريكية الأصل، أو الأسلحة و/أو المعدات الإسرائيلية التي تم شراؤها بأموال أمريكية، للمساهمة في ارتكاب جرمي الفصل العنصري والاضطهاد، أو لتسهيل انتهاكات قانون حقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدوليين. في حال توفير المزيد من المساعدات وإذا تم ذلك فعلا، ينبغي ضمان ألا يذهب أي تمويل إلى الوحدات حيث توجد معلومات موثوقة بشأن تورطها في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وفقا للمادة 620M من "قانون المساعدة الخارجية" لعام 1961، 22 U.S.C. 2378d، والبند 362 من الباب 10 من قانون الولايات المتحدة، والمعروف باسم قوانين ليهي.
- فرض حظر التأشيرات وتجميد الأصول وفقا لقانون "ماغنيتسكي الدولي للمساءلة حول حقوق الإنسان" لعام 2016، والأمر التنفيذي 13818، والقسم 7031 (ج) من "قانون اعتمادات وزارة الخارجية والعمليات الخارجية والبرامج ذات الصلة" لعام 2019، على جميع المسؤولين الإسرائيليين الذين تتبين مسؤوليتهم أو تواطؤهم في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها جرمي الفصل العنصري والاضطهاد.

<sup>867</sup> هيومن رايتس ووتش، "بلا حقوق منذ الولادة".

## إلى "الكونغرس" الأمريكي

- إصدار بيانات رسمية تعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إذا لم تضع السلطة التنفيذية الأمريكية شروطا على المساعدات العسكرية والأمنية لإسرائيل، فعلى الكونغرس أن يقر تشريعات تربط المساعدة المخصصة لإسرائيل بخطوات ملموسة من السلطات الإسرائيلية لتنتهي ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.
- طلب تقرير من "مكتب محاسبة الحكومة" حول كيفية استخدام الدعم الأمريكي لإسرائيل، بما في ذلك الأموال والأسلحة والمعدات، للمساهمة في ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد؛ ومطالبة مكتب محاسبة الحكومة بأن يتضمن تقريره تحقيقا في مدى قدرة وزارتي الخارجية والدفاع الأمريكية على إجراء تدقيق حقوقي مناسب للوحدات العسكرية الإسرائيلية.
- التأكد من أن جميع المكاتب المكلفة بضمان الامتثال لقوانين ليهي في وزارتي الخارجية والدفاع لديها ما يكفي من تمويل وموظفين.

## إلى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

- إصدار بيانات علنية تعرب عن القلق بشأن ارتكاب السلطات الإسرائيلية جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.
- إجراء تقييم شامل للآثار المترتبة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، الناشئة عن نتائج التقييم بشأن جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد، التي تحدد بشكل خاص العواقب والالتزامات القانونية بموجب أحكام قوانين الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي التي تسري على مؤسسات الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء والشركات الخاصة في الاتحاد، والخطوات التي يجب أن تؤخذ بشأن ذلك، ونشر التقييم علنا.
- إخضاع جميع الاتفاقيات وخطط التعاون وجميع أشكال التجارة والتعامل الثنائية بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء مع إسرائيل للعناية الواجبة المعززة، والتدقيق في الاتفاقيات التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين، والتخفيف من آثارها على حقوق الإنسان، وحيث يتعذر ذلك، إنهاء التمويل والأنشطة التي يتبين أنها تساهم مباشرة في تسهيل هاتين الجريمتين الخطيرتين.
- فرض عقوبات موجهة تستهدف الأفراد والكيانات التي يتبين أنها مسؤولة عن استمرار ارتكاب الجرائم الدولية الجسيمة، بما فيها الفصل العنصري والاضطهاد.

- وضع شروط على المساعدات العسكرية والأمنية لإسرائيل وربطها بخطوات ملموسة ويمكن التحقق منها باتجاه إنهاء السلطات الإسرائيلية ارتكابها جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.
- دعم تشكيل لجنة تحقيق من قبل الأمم المتحدة للتحقيق في جميع أشكال التمييز أو القمع المنهجين على أساس الهوية الجماعية في إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- دعم استحداث منصب مبعوث أممي بشأن جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.

## إلى البرلمان الأوروبي

- حث المفوضية الأوروبية، و"الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية"، والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الخطوات الموضحة أعلاه، والطلب من الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي والمفوضية إبقاء البرلمان على علم بالخطوات التالية.

## إلى الشركات العاملة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

- وقف الأنشطة التجارية التي تساهم مباشرة في ارتكاب جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد.
- تقييم ما إذا كانت سلع الشركات وخدماتها تساهم في جريمتي الفصل العنصري والاضطهاد، مثل المعدات المستخدمة في الهدم غير القانوني لمنازل الفلسطينيين، والتوقف عن توفير السلع والخدمات التي يُرجح استخدامها لهذه الأغراض، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

## شكر وتنويه

الباحث الرئيسي ومؤلف هذا التقرير هو مدير شؤون إسرائيل وفلسطين في هيومن رايتس ووتش عمر شاكر. كما وساهم باحثون آخرون في هيومن رايتس ووتش في البحث والكتابة. المحرر الرئيسي للتقرير هو مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإناابة في هيومن رايتس ووتش إريك غولدستين.

قدم نائب مدير البرامج في هيومن رايتس ووتش توم بورتوس، والمستشار القانوني الأول في هيومن رايتس ووتش كلايف بالدوين مراجعة لشؤون البرامج ومراجعة قانونية على التوالي. كما راجع التقرير المدير التنفيذي ل هيومن رايتس ووتش كينيث روث. قاد نائب مدير المناصرة العالمية فيليب بولويون، ومديرة المناصرة في الأزمات أكشايا كومار، ومسؤول المناصرة الأول برونو ستانيو عملية تطوير التوصيات الواردة في التقرير.

كما راجع بعض أجزاء التقرير كل من المديرة المشاركة لبرنامج العدالة الدولية بلقيس جراح، والمدير المشارك لقسم حقوق الطفل بيل فان إسفلد، ومسؤولة المناصرة بواشنطن إليزابستين، والباحث الأول في قسم البيئة وحقوق الإنسان في هيومن رايتس ووتش فيليكس هورن، والاستشاري جوزيف آمون، من بين آخرين.

ساهمت مستشارة هيومن رايتس ووتش إميلي ماكس في البحوث القانوني. دعمت مستشارة هيومن رايتس ووتش ساري بشي جهود التوعية والتواصل. قدمت منظمة التنمية السويدية، دياكونيا، مذكرة قانونية تتناول القضايا القانونية المتعلقة بالتقرير. كما ساهم في البحث كل من المدرب السابق عقيب محمود، والمنسقة السابقة في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ديانا نعيم.

ساعد منسقون مشاركون في قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنسق الصور والمنشورات في ترافيس كار في إعداد التقرير للنشر. ترجمت شيرلي عيران التقرير إلى العبرية.

ساهم أحمد بن شمسي، من بين آخرين، في تطوير عمل الملتيميديا المرافق للتقرير. تم تطوير رسوم الجرافيك للتقرير بالشراكة مع Visualizing Impact، التي قادت جهودها جيسكا أندرسون ويسرى الجزار.

نود أيضا أن نشكر ناثن ثرال، وحجاي العاد، وطارق بقعوني، ومايكل سفارد، ومعين عودة، ودرور إتكس، ومراد سمارة، وكاثلين بيراتيس، وناجي ناجي، وتانيا هاري، وأحمد القطاوي، وروهان ناجرا، وغيرهم، على أفكارهم ووقتهم.

والأهم من ذلك، نود أن نشكر المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم، والناشطين الذين وثّقوا لسنوات عديدة الانتهاكات الجسيمة الواردة في التقرير وانتقدوها بشجاعة، والرجال والنساء الذين شاركوا قصصهم معنا.

# ملحق 1: رسالة هيومن رايتس ووتش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو

يوليو/تموز 2020

السيد بنيامين نتياهو

رئيس وزراء دولة إسرائيل

مكتب رئيس الوزراء

حضرة السيد رئيس الوزراء المحترم،

تحية طيبة وبعد،

أكتب إليكم لطلب مساعدتكم في الحصول على معلومات بشأن معاملة إسرائيل للفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. سنكون ممتنين للغاية إن أنتم شاركتُمونا وجهة نظركم في هذه القضايا، بحيث نذكرها في تقرير "هيومن رايتس ووتش" القادم بشأنها. ليكون ذلك ممكناً، نحن بحاجة إلى ردكم قبل الإثنين 10 أغسطس/آب.

هيومن رايتس ووتش منظمة دولية لحقوق الإنسان مقرها مدينة نيويورك. تنشر المنظمة تقارير عن حالة حقوق الإنسان في قرابة 100 دولة في أنحاء العالم، بهدف الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني. غطت هيومن رايتس ووتش قضايا حقوق الإنسان في إسرائيل وفلسطين لقرابة ثلاثة عقود، كانت خلالها تجتمع مع المسؤولين الإسرائيليين وتتواصل معهم بانتظام.

يتناول تقرير هيومن رايتس ووتش القادم القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على الفلسطينيين في إسرائيل والقدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة، ويقارنها بالمعاملة التي يلقاها الإسرائيليون الذين يعيشون في نفس المنطقة أو المناطق المجاورة. يستند التقرير إلى سنوات من البحث الذي أجرته هيومن رايتس ووتش ومنظمات حقوقية أخرى، ومراجعات للقوانين، ووثائق التخطيط الحكومية، وتصريحات المسؤولين وسجلات الأراضي والعمل الميداني الذي أنجز من أجل هذا التقرير.

نظر بحثنا فيما إذا كانت السلطات الإسرائيلية ارتكبت انتهاكات جسيمة منهجية ضد الفلسطينيين، وما إذا كانت تلك الانتهاكات وقعت في سياق نظام أو أنظمة تمييزية وُضعت لضمان سيطرة الإسرائيليين اليهود على الفلسطينيين. نحن ندرس مدى ارتكاب المسؤولين الإسرائيليين لأي انتهاكات في إطار سياسات وممارسات طويلة الأمد، وما إذا ارتكبت سعياً للحفاظ على الأغلبية الديمغرافية اليهودية وتعزيز السيطرة الإسرائيلية اليهودية على الأراضي في إسرائيل والضفة الغربية إلى أقصى حد.

لفهم وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية بشأن هذه القضايا بشكل أفضل وذكرها في تقريرنا، نرجو أن تجيبوا على الأسئلة التالية:

1. هل تُعامل القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية الفلسطينية الذين يعيشون في إسرائيل وفي المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية بمثل ما تعامل به الإسرائيليين اليهود الذين يعيشون في المناطق نفسها؟  
أ- إن كان الأمر كذلك، ما ردُّ الحكومة الإسرائيلية على مزاعم تمييزها ضد الفلسطينيين؟  
ب- إذا لم يكن الأمر كذلك، يُرجى وصف كل الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية لضمان المساواة.

2. لماذا تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً صارمة على تنقل الفلسطينيين بين الضفة الغربية وقطاع غزة؟ هل تعتمد الحكومة سياسة فصل غزة عن الضفة الغربية؟ إذا كانت هذه السياسة ذات دوافع أمنية، يرجى توضيح كيفية موازنة الحكومة لهذا الاعتبار مع حق الفلسطينيين في حرية التنقل.

3. تشير البيانات التي حصلت عليها منظمة "بمكوم" من الإدارة المدنية الإسرائيلية إلى أن السلطات الإسرائيلية بين 2016 و2018 وافقت على أقل من 1.5 في المائة من الطلبات التي قدمها الفلسطينيون للبناء في المنطقة ج، ومجموعها 21 طلباً، بينما أصدرت 2,147 أمر هدم. لماذا ترفض الإدارة المدنية للفلسطينيين هذه النسبة العالية من تصاريح البناء في المنطقة (ج) من الضفة الغربية، وتهدم مبانيهم التي بُنيت بدون ترخيص أكثر مما تهدم ما يبنيه المستوطنون الإسرائيليون؟

4. تشير بيانات الإدارة المدنية التي حصلت عليها حركة "السلام الآن" الإسرائيلية عام 2018 إلى أن السلطات الإسرائيلية خصصت 99.76 بالمائة من إجمالي

"أراضي الدولة" المخصصة لأطراف ثالثة في الضفة الغربية لتلبية احتياجات المستوطنين الإسرائيليين. لماذا لم تُخصَّص نسبة تُذكر من أراضي الدولة لاستخدام الفلسطينيين في الضفة الغربية مقارنة بالمستوطنين؟

5. لماذا تواصل السلطات الإسرائيلية ممارسة سيطرة كبيرة على سجل السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك في قطاع غزة، بعد حوالي 15 سنة من فك ارتباطها بغزة؟ لماذا رفضت السلطات منذ سبتمبر/أيلول 2000 معالجة طلبات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ومنح المكانة القانونية لمن ليسوا مسجلين بالفعل، أو حتى تغيير عناوينهم، باستثناء تلك التي عولجت كـ"مجملة" للسلطة الفلسطينية بين نوفمبر/تشرين الثاني 2007 ومارس/آذار 2009؟ إذا كانت هذه السياسة ذات دوافع أمنية، فهل من الضروري لضمان الأمن رفض معالجة كل الطلبات الجديدة رفضاً شاملاً فعلياً، بدل إجراء تقييمات فردية؟

6. لماذا تستمر السلطات في إلغاء وضع إقامة المقدسين الفلسطينيين الذين قررت أنهم "لم يعد لهم ارتباط" بالمدينة؟

7. هل هناك سياسة حكومية تسعى للحفاظ على أغلبية يهودية في القدس؟ وإذا كان الأمر كذلك، ما مبررها؟

8. وصف كولين هيمنز، الرئيس السابق لهيئة الحكومة الإسرائيلية المكلفة بتوفير الخدمات للأحياء في القدس خارج جدار الفصل، "إدارة غلاف القدس"، "إهمال" الحكومة لهذه المناطق، بما في ذلك كفر عقب. لماذا لم تقدم السلطات خدمات الأمن ولم تنظم البناء ولم توفر خدمات أساسية تُذكر للسكان في تلك المناطق؟

9. لماذا تحظر الحكومة الإسرائيلية منح الجنسية الإسرائيلية أو مكانة قانونية طويلة الأمد لفلسطينيين الضفة الغربية وغزة الذين يتزوجون مواطنين/ات إسرائيليين ومقيمين/ات، إلا في حالات استثنائية نادرة، وهو حظر لا ينطبق على أزواج المواطنين/ات والمقيمين/ات الإسرائيليين من اليهود؟ ما دور التركيبة السكانية، وعلى وجه الخصوص ما دور السعي لتعزيز الأغلبية اليهودية في تجديد هذا القانون كل سنة وتنفيذه، إن وُجد، وبشكل أعم، ما هو الدور الذي تلعبه في صياغة سياسات الحكومة الإسرائيلية بشأن قضايا المواطنة والجنسية وحقوق الإقامة والحصول عليها وتخصيص الأراضي والموارد؟



10. لماذا تحرم السلطات الإسرائيلية اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا أو طُردوا من منازلهم داخل إسرائيل الحالية بين 1947 و1949 حق الإقامة، بينما تكفلها للمواطنين اليهود من دول أخرى، بما في ذلك من لم يسبق لهم زيارة إسرائيل؟

11. لماذا رفضت السلطات منح المكانة القانونية للعشرات من التجمعات السكنية لبدو فلسطين في النقب، مما يجعل الإقامة بشكل قانوني مستحيلا على أكثر من 70 ألف بدوي في تجمعات سكنية عاشوا فيها لعقود؟ هل هناك سياسة حكومية لـ"تهويد" منطقتي النقب والجليل؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هدف هذه السياسة؟

سنورد أي معلومات ذات صلة تزودوننا بها بحلول يوم الاثنين 10 أغسطس/آب في تقريرنا عن هذه القضايا، وسنأخذها بعين الاعتبار في صياغة استنتاجاتنا وتوصياتنا.

في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، رد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي على رسالة هيومن رايتس ووتش وخصصنا حيزا هاما للمعلومات المقدمة ونشرنا الرسالة بالكامل في تقرير صدر في الشهر التالي. في مارس/آذار 2020، قدمت "إدارة التخطيط الإسرائيلية" معلومات جوهرية ردا على رسالة هيومن رايتس ووتش، نشرناها وأدرجناها بإسهاب في منشور مايو/أيار 2020.

كما نرحب بأي فرصة لمقابلتكم وأي زملاء ذوي صلة عبر الانترنت أو شخصيا، لسماع ملاحظتكم بشأن أبحاثنا ونتائجنا المؤقتة.

تجدون بيانات الاتصال بي أسفل توقيعي أدناه.

أشكركم سلفا على اهتمامكم بهذا الطلب.

مع كامل الاحترام والتقدير،

إريك غولدستين  
مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالإنابة  
هيومن رايتس ووتش



## تجاوزوا الحد

### السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد

(أعلاه) مستوطنة معاليه أدوميم الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وتظهر في الخلفية الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة. © 2020 روبرتز

(صورة الغلاف) طفل فلسطيني يجري قرب جدار الفصل الإسرائيلي في مدينة قلقيلية بالضفة الغربية المحتلة. يحيط جدار الفصل بالكامل المدينة التي يقطنها أكثر من 55 ألف فلسطيني © 2018 وكالة الصحافة الفرنسية / غيتي إيبيدجز

الافتراض السائد بشكل واسع أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وضع مؤقت، وأن "عملية السلام" ستُنهي الانتهاكات الإسرائيلية قريبا، أخفى الحقيقة على الأرض بشأن حكم إسرائيل التمييزي الراسخ ضد الفلسطينيين. فعليا، تحكم سلطة واحدة، هي الحكومة الإسرائيلية، المنطقة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، والتي تسكنها مجموعتان متساويتان في الحجم تقريبا. تمنح هذه السلطة بشكل ممنهج امتيازات لليهود الإسرائيليين بينما تقمع الفلسطينيين، ويمارس هذا القمع بشكله الأثمن في الأراضي المحتلة، المكونة من الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة.

بناء على سنوات من التوثيق الحقوقي، ودراسة الحالات، ومراجعة وثائق التخطيط الحكومية وتصريحات المسؤولين ومصادر أخرى، يدقق تقرير "تجاوزوا الحد: السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد" في معاملة إسرائيل للفلسطينيين، ويقدم إن كانت السياسات والممارسات في بعض المناطق ترقى إلى جرمتي الفصل العنصري والاضطهاد المرتكبتين ضد الإنسانية.

تشير جريمة الفصل العنصري إلى الأفعال اللاإنسانية المرتكبة في سياق اضطهاد ممنهج من قبل جماعة عرقية ضد أخرى بقصد الهيمنة على الجماعة المهمشة. الاضطهاد هو انتهاكات جسيمة للحقوق الأساسية تُرتكب بقصد تمييزي.

سعت السلطات الإسرائيلية في جميع أنحاء إسرائيل والأراضي المحتلة إلى الإبقاء على هيمنتها على الفلسطينيين عبر السيطرة على الأرض والتركيبة السكانية لصالح الإسرائيليين اليهود. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، اقترنت النية بأعمال لإنسانية نُفذت بظلم ممنهج، شملت القيود الشاملة على التنقل، والمصادرة الجماعية للأراضي، وتعليق الحقوق المدنية لملايين الفلسطينيين.

بناء على ذلك، يخلص التقرير إلى أن المسؤولين الإسرائيليين ارتكبوا الجريمتين ضد الإنسانية المتمثلتين في الفصل العنصري والاضطهاد.

تدعو "هيومن رايتس ووتش" إسرائيل إلى إنهاء الفصل العنصري والاضطهاد. كما تُعدد الإجراءات الواجب على المجتمع الدولي اتخاذها لتحقيق هذه الغاية.